

العنوان :

أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

إعداد الطالب: بن البار امحمد

نوقشت بتاريخ 2017/04/27 أمام اللجنة المكونة من:

رئيساً	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	- أ.د/ خبابة عبد الله
مشرفاً ومقرراً	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر - أ -	- د/ سنوسي علي
مناقشاً	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر - أ -	- د/ عماري زهير
مناقشاً	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	- د/ بن الزاوي عبد الرزاق
مناقشاً	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر - أ -	- د/ بن عناية جلول
مناقشاً	جامعة تيارت	أستاذ محاضر - أ -	- د/ دحو عبد الكريم

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّیْ اَسْرَحْ لِیْ خَیْرَیْ 

وَاَنْسِرْ لِیْ اَمْرَیْ 

وَاَجْعَلْ حَقِیْقَةً مِّنْ لِّسَانِیْ 

یَقُوْلُ اَوْ اَنْوَالِ 

طَبْرًا اَللّٰهُمَّ اَعْظِمْ

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى...

الوالدين الكريمين اللذين قال فيهما الله عز وجل «.. وبالوالدين
إحسانا..»،

اللذين سهرنا من أجل تربيته وتعليمه.

أسرتي الصغيرة التي تحملت معي عناء إعداد هذا البحث زوجتي الكريمة،
وأولادي: بسمة، شهرة، وشعيب، حفظهم الله.

إلى إخوتي وكل الأحباب والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

امحمد

شكر وعرفان

((....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...))
سورة النمل الآية 19.

أتقدم إلى أستاذي الفاضل الدكتور سنوسي علي بوافر التقدير
والإمتنان، لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث وتحمله وبذله الجهود
الكبيرة وفي جميع الظروف، من خلال العديد من الملاحظات والتوصيات
القيّمة التي أبدّاها، والتي كان لها الأثر الفعال والكبير في إنجاز هذه
الأطروحة على وفق الإتجاهات التي جاءت بها.

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل والامتنان للسادة
الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.
كما أتقدم بشكري الموصول إلى الأستاذ الدكتور: محمد صلاح الذي
قدم لي يد العون والنصيحة في الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة.
كما أتقدم بالشكر إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير بجامعة المسيلة .

كما أتقدم بالشكر والإمتنان إلى كل من لهم الفضل بمساعدتنا على
إنجاز هذا البحث .

محمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الآية
	شكر وعرفان
	الإهداء
IV -I	فهرس المحتويات
IX-V	فهرس الجداول والأشكال
أ-ع	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: - الاطار النظري للسياسة الاقتصادية الكلية والتضخم
2	تمهيد
3	المبحث الأول: - التحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية والعلاقة بين أهدافها
3	المطلب الأول: - مفهوم السياسة الاقتصادية
6	المطلب الثاني: - الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية
9	المطلب الثالث: - أنواع، أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية
13	المبحث الثاني: - التحديد المفاهيمي للتضخم وقياسه
13	المطلب الأول: - مفهوم التضخم
18	المطلب الثاني: - أنواع التضخم
26	المطلب الثالث: - طرق قياس التضخم
36	المبحث الثالث: - تحليل أسباب التضخم في الفكر الإقتصادي وأثاره
36	المطلب الأول: - النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج)
45	المطلب الثاني: - النظرية النقدية الكينزية (نظرية جون مينارد كينز)
49	المطلب الثالث: - النظرية النقدية المعاصرة (الفكر النقدي المعاصر)
50	المطلب الرابع: - أسباب أخرى للتضخم
54	المطلب الخامس: - تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
58	خلاصة الفصل الأول
59	الفصل الثاني: - دور السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم
60	تمهيد
61	المبحث الأول: - السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم
61	المطلب الأول: - مفهوم السياسة النقدية وأنواعها
64	المطلب الثاني: - أهداف السياسة النقدية الخاصة
74	المطلب الثالث: - أدوات السياسة النقدية في الحد من التضخم
85	المبحث الثاني: - السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم
85	المطلب الأول: - مفهوم السياسة المالية وأنواعها
89	المطلب الثاني: - أهداف السياسة المالية
91	المطلب الثالث: - أدوات السياسة المالية في الحد من التضخم

فهرس المحتويات

103	المبحث الثالث: إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم
103	المطلب الأول:- علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية والمقارنة بينهما
106	المطلب الثاني:- طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما
109	المطلب الثالث:- ضرورة، أهمية وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
112	المطلب الرابع:- دور دمج السياستين النقدية والمالية
121	خلاصة الفصل الثاني
122	الفصل الثالث :- تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)
123	تمهيد
124	المبحث الأول :- التضخم، مؤشرات والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
124	المطلب الأول:- تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
133	المطلب الثاني:- قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
139	المبحث الثاني:- أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
139	المطلب الأول:- الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر
149	المطلب الثاني:- الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر
157	المبحث الثالث:- آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
157	المطلب الأول:- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي الجزائري
167	المطلب الثاني:- آثار التضخم على المجتمع الجزائري
169	خلاصة الفصل الثالث
170	الفصل الرابع:- تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
171	تمهيد
172	المبحث الأول:- تحليل الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
172	المطلب الأول:- السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة (1989-1994)
174	المطلب الثاني:- السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة (1994-1998)
179	المطلب الثالث:- السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية بعد 2000
186	المبحث الثاني:- تحليل مسار السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
186	المطلب الأول:- الإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
205	المطلب الثاني:- تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
215	المبحث الثالث:- تحليل مسار السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
215	المطلب الأول:- السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
221	المطلب الثاني:- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
229	المطلب الثالث:- سياسة العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
237	خلاصة الفصل الرابع
238	الفصل الخامس:- قياس اثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)
239	تمهيد

فهرس المحتويات

240	المبحث الأول:- توصيف النموذج من خلال الدراسات التجريبية
240	المطلب الأول:- الدراسات التجريبية
252	المطلب الثاني:- توصيف النموذج المناسب للدراسة القياسية
255	المطلب الثالث:- المنهجية القياسية، واختبارات التكامل المشترك
267	المبحث الثاني:- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك
268	المطلب الأول:- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF)
274	المطلب الثاني:- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها باستخدام الاختبارات الإحصائية
277	المطلب الثالث:- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)
280	المبحث الثالث:- تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج (ARDL) واختبار العلاقات السببية خلال الفترة (1986-2014)
280	المطلب الأول:- تقدير نموذج (ARDL)
284	المطلب الثاني:- تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج (ARDL)
293	المطلب الثالث:- اختبار العلاقات السببية باستخدام سببية جرانجر <i>Granger Causality test</i>
300	خلاصة الفصل الخامس
301	خاتمة عامة
314	قائمة المراجع
326	الملاحق

فهرس

الجد اول والأشكال

أولاً: فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
9	المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	جدول رقم (1-1)
48	أهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي	جدول رقم (2-1)
120	التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن	جدول رقم (1-2)
127	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (1-3)
132	تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (2-3)
134	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (3-3)
136	تطور الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي) في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (4-3)
142	تطور معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (5-3)
144	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	جدول رقم (6-3)
146	تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (7-3)
150	تطور الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (8-3)
152	تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات والصادرات خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (9-3)
158	تطور مستوى الاستهلاك والإدخار والدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (10-3)
160	توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2015)	جدول رقم (11-3)
161	تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	جدول رقم (13-3)
165	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	جدول رقم (14-3)
180	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	جدول رقم (1-4)
181	السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	جدول رقم (2-4)
183	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له خلال الفترة (2005-2009)	جدول رقم (3-4)
183	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)	جدول رقم (4-4)
185	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)	جدول رقم (5-4)
188	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (6-4)
191	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (7-4)
194	رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (8-4)
197	تطور معدل إعادة الخصم لدي بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (9-4)
200	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي لدي بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم (10-4)
202	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2002-2014)	جدول رقم (11-4)
204	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة لدى بنك الجزائر (2005-2014)	جدول رقم (12-4)

فهرس الجداول والأشكال

206	تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(4-13)
201	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(4-14)
217	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(4-15)
224	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(4-16)
231	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(4-17)
253	إشارات معاملات المتغيرات المفسرة لأثر السياستين النقدية والمالية على التضخم	جدول رقم(5-1)
268	تطور دالة الارتباط الذاتي خلال الفترة (1986-2014)	جدول رقم(5-2)
274	نتائج اختبار جذر الوحدة (<i>Unit Root Test</i>) لمتغيرات الدراسة في المستوى	جدول رقم(5-3)
276	نتائج اختبار جذر الوحدة (<i>Unit Root Test</i>) لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول	جدول رقم(5-4)
278	درجة التأخير المثلى للنموذج	جدول رقم(5-5)
278	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	جدول رقم(5-6)
279	نتائج اختبار ولد <i>Wald Test</i>	جدول رقم(5-7)
281	نتائج تقدير نموذج (<i>ARDL</i>)	جدول رقم(5-8)
282	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج المقدر	جدول رقم(5-9)
283	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test</i>	جدول رقم(5-10)
284	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) للنموذج المقدر	جدول رقم(5-11)
284	نتائج اختبار (<i>Ramsey (RESET)</i>) للنموذج المقدر	جدول رقم(5-12)
285	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (<i>ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)</i>)	جدول رقم(5-13)
288	نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (<i>ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)</i>)	جدول رقم(5-14)
291	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test</i>	جدول رقم(5-15)
291	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)	جدول رقم(5-16)
292	نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي	جدول رقم(5-17)
293	نتائج اختبار (<i>Ramsey (RESET)</i>) لنموذج تصحيح الخطأ	جدول رقم(5-18)
295	نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل	جدول رقم(5-19)
295	نتائج اختبار جرانجر <i>Granger</i> للسببية في الأجل القصير	جدول رقم(5-20)

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	أهداف السياسة الاقتصادية الكلية - المربع السحري لكالدور -	شكل رقم (1-1)
10	سياسة الإنعاش	شكل رقم (2-1)
11	سياسة الانكماش	شكل رقم (3-1)
12	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	شكل رقم (4-1)
19	الدورة الخبيثة للتضخم - التضخم الجامح -	شكل رقم (5-1)
20	أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته	شكل رقم (6-1)
24	نظرية تضخم سحب الطلب	شكل رقم (7-1)
33	الفجوة التضخمية والانكماشية عند مستوى التشغيل الكامل	شكل رقم (8-1)
41	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	شكل رقم (9-1)
43	توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي	شكل رقم (10-1)
48	الطلب الكلي وتغيرات الأسعار	شكل رقم (11-1)
54	التضخم الناشئ عن الطلب وعن التكاليف	شكل رقم (12-1)
65	إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية	شكل رقم (1-2)
88	السياسة المالية التوسعية	شكل رقم (2-2)
88	السياسة المالية الانكماشية	شكل رقم (3-2)
115	دمج السياستين النقدية والمالية في آن واحد	شكل رقم (4-2)
119	الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "مقاربة مندل"	شكل رقم (5-2)
120	التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن	شكل رقم (6-2)
127	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر (1986-2014)	شكل رقم (1-3)
132	تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر (1986-2014)	شكل رقم (2-3)
135	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (3-3)
137	تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-3)
140	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (5-3)
143	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (6-3)
143	معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (7-3)

فهرس الجداول والأشكال

144	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	شكل رقم (3-8)
146	تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (3-9)
151	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (3-10)
152	تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات والصادرات خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (3-11)
158	تطور مستوى الاستهلاك والإدخار والدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	شكل رقم (3-12)
160	توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2015)	شكل رقم (3-13)
188	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-1)
192	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-2)
197	تطور معدل إعادة الخصم لدي بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-3)
200	تطور معدل الاحتياطي الإجباري لدي بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	شكل رقم (4-4)
203	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2002-2014)	شكل رقم (4-5)
204	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	شكل رقم (4-6)
206	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-7)
210	تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-8)
212	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-9)
218	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-10)
225	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-11)
232	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (4-12)
252	نموذج الدراسة	شكل رقم (5-1)
268	تطور متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1986-2014)	شكل رقم (5-2)
280	أفضل نموذج حسب معيار <i>Akaike information Criteria</i>	شكل رقم (5-3)
282	المقارنة بين القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج المقدر	شكل رقم (5-4)
283	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	شكل رقم (5-5)
290	المقارنة بين القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ	شكل رقم (5-6)
291	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ	شكل رقم (5-7)
293	اختبار ثبات أو استقرار نموذج <i>ARDL(ARDL-ECM)</i>	شكل رقم (5-8)
299	نتائج تطبيق اختبار جرانجر <i>Granger</i> للسببية في الأجل القصير	شكل رقم (5-9)

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فشغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، حيث نجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، وآثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل. وبما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، طالما استمرت تلك القوى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. والتي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية.

تنقسم السياسات الاقتصادية من حيث الجهة المشرفة عليها إلى السياسة النقدية التي تهتم بالمتغيرات النقدية وتأثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع، كما أنها تحتل مكانة الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، وبذلك تعتبر الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، كما لعبت دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة والتقليل من معدلات التضخم. أما السياسة الأخرى فهي السياسة المالية التي تهتم بالجوانب المالية، كالإنفاق والضرائب، وتقوم بتنفيذها السلطة المالية نيابة عن الحكومة، وتعد السياسات النقدية والمالية إحدى أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها لمعالجة التضخم.

لجأت معظم الدول النامية إلى مؤسسات النقد الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين بسبب ما عانته من بعض المشكلات الاقتصادية، لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار سعر الصرف، إذ شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برنامج الإصلاح لاحتواء هذه المشكلات. ومع بداية التسعينات اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية إطارا آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار، تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدود من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، وفي هذا السياق برز دور السياسة النقدية من خلال تأثيرها في عرض النقد كهدف مرحلي للوصول إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويعود ذلك إلى ما تتركه التغيرات الكمية في عرض النقد من أثر كبير على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية ويتباين هذا الأثر تبعا لتطور القطاع المالي والقطاع الحقيقي في اقتصاد ما لما لهذين القطاعين من ردود فعل متبادلة تنعكس آثارها على حالة الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والتضخم بشكل خاص.

فالسياسة المالية هي الأخرى تحتل مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بتحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها للقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. وحتى يتمكن كل اقتصاد من التقادي والتقليل من المشاكل الاقتصادية من بينها التضخم، وانطلاقاً من ذلك تبرز أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الحد من التضخم والعمل على احتوائه بالشكل الذي يحقق استقراراً نسبياً في مستويات الأسعار.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية، التي عانت من الآثار والانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم، فبعد الاستقلال مباشرة واثراً الركود الاقتصادي الذي ساد البلاد في مختلف الهياكل القاعدية، سعت الجزائر إلى إنعاش اقتصادها بغية الالتحاق بركب الدول المتقدمة، حيث اتبعت استراتيجية تنموية مكثفة اعتمدت فيها على الاقتراض الخارجي، والإصدار النقدي بسبب زيادة الإنفاق العام وارتفاع الطلب الكلي، والاقتطاع الضريبي في تمويل مشاريعها، إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى ظهور آثار تضخمية بسبب الفارق بين الإصدار النقدي والمعرض من السلع والخدمات، كما تمثلت هذه الآثار في صورة ارتفاع الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ولقد أدى هذا الارتفاع في الأسعار التأثير سلباً على المستوى المعيشي للأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط (الموجه) إلى اقتصاد السوق (الحر)، وذلك بعد أزمة سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، التي نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، والارتفاع في مستوى التضخم، وتفاقم المديونية الخارجية، الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، وزيادة البطالة، وانخفاض في معدلات النمو، بعد ذلك تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة، أخذت السياسة النقدية ابتداءً من تطبيق هذه الإصلاحات حيزاً هاماً في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

كما اتجهت الجزائر ومع بداية الألفية الجديدة إلى التغيير التدريجي لسياستها الاقتصادية بالاعتماد على برامج الإنعاش الاقتصادي، التي تعتبر أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية في البلاد في المدى القصير، حيث تم بعث برنامج ثلاثي وخماسي خلال الفترة (2001-2014)، وذلك من أجل إدماج الدولة كعون اقتصادي فعال في الدورة الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي من جهة والتركيز على تعزيز الطلب الكلي من جهة أخرى، وذلك من أجل تحريك الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص، العمومي، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج، أي تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

أصبح بناء النماذج لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية نهجا مهما يركز عليه المخططون والتنفيذيون في رسم السياسات واتخاذ القرارات. وتختلف النماذج التي يتم تطويرها باختلاف الظواهر المدروسة والعوامل المؤثرة فيها، وتأتي هذه الدراسة في ذات السياق الرامي لبناء نموذج يضم أهم أدوات السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم في الجزائر بتطبيق طرق الاقتصاد القياسي الحديثة على ما توفره من بيانات حديثة عن مختلف المتغيرات ذات الصلة.

❖ مشكلة الدراسة:

يعد التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء. ومن خلال تزايد الاهتمام بظاهرة التضخم باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتمحور حوله عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، لما لها من آثار غير مرغوب فيها على نشاطات الوحدات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي، فالجزائر باعتبارها دولة نامية فإنها تعاني من الضغوط التضخمية تسعى جاهدة للحد من استفحال هذه الظاهرة، وقد اعتمدت في ذلك على تسخير أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في السياستين النقدية والمالية، وذلك من خلال محاولة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وتوجيههما في الحد من الضغوط التضخمية، وهذا يثير الكثير من الجدل حول امكانية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خاصة في ظل قوانين النقد والقرض والتي كانت بدايتها سنة 1990 أين تم الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وتغليب دور السياسة النقدية على المالية، كما نلمس عكس ذلك بداية من سنة 2000 أين تم تغليب السياسة المالية على النقدية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: "ما مدى تأثير السياستين النقدية

والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؟"

ومن خلال التطرق لهذا الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن محتويات الدراسة وتخدم أهداف الدراسة، وتتمثل في:

1. لماذا تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى الحد من التضخم؟
2. هل يمكن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم؟
3. ما هي الأسباب المؤدية إلى نشوء الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري؟
4. ما هي التوجهات العامة للسياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الاقتصاد الجزائري؟
5. هل توجد علاقات تكاملية في الأجل الطويل والأجل القصير بين أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

سوف نعمل على اختبار الفرضية العامة للدراسة، وكإجابة أولية على التساؤل الرئيسي وهي: "اتبعت الجزائر في مسارها التنموي للفترة 1986-2014 سياسة اقتصادية كلية متنوعة تم صياغتها حسب الظروف الاقتصادية السائدة والتي تنقسم إلى فترتين فترة التسعينيات أين تم الاعتماد على السياسة النقدية في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية والتي أوصت بها مؤسسات النقد الدولية وفترة الإصلاحات الذاتية أين تم الاعتماد على السياسة المالية لإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة الداخلية".

ولاختبار الفرضية العامة للدراسة، تم وضع مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تخدم الفرضية العامة للدراسة، والتي سوف نعمل على اختبارها، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

1. يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة والتي تسعى للحد من استفحال هذه الظاهرة وذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الناحية الاجتماعية، فالتضخم هو السبب الرئيسي لسلسلة الآثار والآفات غير المرغوب فيها.

2. التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي يواجه العديد من المشاكل أمام صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، فمن جهة فيما يتعلق بالتضارب بين الأهداف، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالتباطؤ الزمني بين لحظة قرار تطبيق السياسة وتطبيقها فعليا، ومن جهة أخرى الاقتران غير الصحيح للسياستين النقدية والمالية.

3. حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يسجل ارتفاع كل من العرض النقدي خلال فترة التسعينيات عن حجم الناتج مما يؤيد فرضية التضخم الناتج عن الإفراط النقدي، كما يسجل ارتفاع الطلب الكلي بسبب البرامج التنموية مما عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبيته مما يؤيد فرضية التضخم الناتج عن فائض الطلب والتضخم المستورد نتيجة تلبية الطلب المحلي بالاستيراد.

4. خلال فترة الدراسة فإن الاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين مهمتين تنوعت السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها السلطات الجزائرية، فالأولى فترة التسعينيات أين كانت الأفضلية للسياسة النقدية لإعادة التوازنات الاقتصادية والحد من التضخم، أما الثانية فهي مرحلة الإصلاحات الذاتية والتي انتهجت فيها السلطات الجزائرية المنطق الكينزي الذي يدعو لتدخل أكثر للدولة في النشاط الاقتصادي وكان ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام بقيم كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري مما يؤيد افضلية السياسة المالية.

5. لا توجد علاقات تكاملية في الأجل الطويل والأجل القصير بين أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر.

❖ دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- 1- محاولة التعرف على أسباب التضخم الذي يعتبر ظاهرة مصاحبة لكل اقتصاديات العالم، وكذلك نظرا لآثاره السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- 2- التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية النقدية في الاقتصاد الجزائري.
- 3- التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
- 4- التعرف على أهم العوامل التي يعتمد عليها في نجاح السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة:

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية التي ظلت تشغل العديد من الدول لاسيما دول العالم الثالث التي من بينها الجزائر. وتنعكس أهمية الدراسة من خلال الأبعاد الأساسية التالية:

- **البعد الإقتصادي:** تلعب السياسة الاقتصادية الكلية دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك باستخدام العديد من أدواتها وأهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، ويعد التنسيق بين السياستين من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أمر غاية في الأهمية وذلك لما له من دور في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والحد من الآثار غير مرغوب فيها للمشكلات الاقتصادية والتي يعد التضخم من أهمها على المستويين الكلي والجزئي، وهنا تظهر أهمية التفاعل بين أدوات السياستين النقدية والمالية في الحد من استفحال المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم؛
- **البعد الاجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال الآثار غير مرغوب فيها للتضخم خاصة من الناحية الاجتماعية، وتظهر آثار التضخم على فئات المجتمع فتؤثر بمستويات متفاوتة على دخولهم، كما أن التضخم يعيق النمو الاقتصادي وبالتالي سوف يؤثر على مستوى رفاهية المجتمع؛
- **البعد السياسي:** الدور الذي تلعبه السلطات النقدية والحكومة في الحد من التضخم تجلى في العديد من المبادرات ومن أهمها الاصلاحات الاقتصادية الكلية لفترة التسعينيات وذلك بمعية مؤسسات النقد الدولية، كما تجلت في مواصلة الاصلاحات الاقتصادية ذاتيا بعد سنة 2000، وهذا دلالة على حرص السلطات المعنية في الحد من هذه الظاهرة.

❖ أهداف الدراسة:

- نحاول من خلال دراستنا لموضوع أثر السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم التنسيق بينهما، وذلك من خلال:
- محاولة التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتضخم، والسياسات المتبعة لمعالجته.
 - محاولة ايجاد مجالات التداخل بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم في الاقتصاد الجزائري.
 - محاولة تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التضخم.
 - تحديد اتجاه وسلوك العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتضخم في الجزائر من خلال دراسة تحليلية وقياسية، وباعتماد على سلاسل زمنية.
 - الوقوف على مختلف المبادرات الهادفة إلى تحقيق استقرار اقتصادي من خلال الحد من التضخم في الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

❖ حدود الدراسة:

- يعد موضوع أثر السياسة الاقتصادية الكلية من خلال السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم من الموضوعات ذات المجال الخصب للدراسة وذلك لتعدد أسباب الظاهرة قيد الدراسة وذات الآثار غير المرغوبة خاصة في الاقتصاديات النامية والجزائر إحداها، وعليه سنحاول دراسة هذا الموضوع على النحو التالي:
- **الحدود العلمية:** من هذه الناحية سوف ندرس أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم في الاقتصاد الجزائري فقط، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة التضخم كظاهرة اقتصادية على المستوى الكلي فقط وما مدى تأثيرها بالسياستين النقدية والمالية؛
 - **الحدود المكانية:** من هذه الناحية سنحاول دراسة موضوعنا في الاقتصاديات النامية وخاصة الاقتصاد الجزائري الذي عرف تنوع السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الحد من التضخم والمتمثلة في السياستين النقدية والمالية، وذلك على يد الحكومة والسلطات النقدية؛
 - **الحدود الزمانية:** يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1986-2014، حيث تبدأ هذه الدراسة بسنة 1986 لكونه منعرج في مسار الجزائر على جميع الأصعدة خاصة الجانب الاقتصادي.

❖ منهجية وأدوات الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا البحث النظري حول طبيعة المفاهيم والخصائص المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية وأهم أداتين لها وهما السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا ظاهرة التضخم من جهة، ومن جهة أخرى عن الدور الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية في الحد من التضخم من الناحية النظرية ومن الناحية العملية في الاقتصاد الجزائري.

وعليه، فإن طابع الدراسة التي نقوم بها يقودنا إلى الإعتماد على ثلاث مناهج أساسية، هي:

1. المنهج الاستنباطي: والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيمي لكل من التضخم والسياسات الاقتصادية الكلية وأدواتها المتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك من خلال أدوات التحليل الاقتصادي، أو تعلق الأمر بالدراسة التحليلية للإصلاحات الاقتصادية المدعومة والذاتية في الاقتصاد الجزائري، ودراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وتطوره خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛

2. المنهج الاستقرائي: والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الجزائري، واستنتاج أهم المعوقات التي تقف أمام السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم، وكذلك تحليل نتائج الدراسة القياسية، وذلك من خلال الإعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية، أو بالإعتماد على أداة القياس الاقتصادي من خلال المعادلات الرياضية وذلك في محاولة إيجاد مجالات تكاملية بين أدوات السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر؛

3. المنهج الوصفي: والذي سوف نستخدمه في وصف واقع الاقتصاد الجزائري مع الدراسة التاريخية لتطورهما، كما أننا نستخدمه في وصف خصائص ظاهرة التضخم وتطورها الفكري مع الإشارة لذات الشيء للسياستين النقدية والمالية، وسوف نعتمد في ذلك على أدواتي التحليل والتوصيف. وللوصول إلى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وسيتم الاستعانة ببرنامج *E-views* وبرنامج *Excel* لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

❖ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة قويدر معيزي " فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي: - حالة الجزائر - (1990-2006)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008": هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)؟.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يتطلب التوازن والاستقرار الاقتصادي دورا فعالا للسياسة النقدية ودورا مساندا من السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة المالية؛
- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط الاقتصادي من انتاج واستثمار ودخل، ويتطلب نجاحها دراية واسعة بإدارتها؛
- هناك شبه إجماع على أن استقرار الأسعار والتحكم في التضخم يمثل الهدف المحوري للسياسة النقدية في الوقت الحاضر من بين الأهداف الأخرى؛

- يعتبر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول النامية، وتتبع أهمية هذا التنسيق من كون إجراءات كل سياسة تؤثر على أهداف السياسة الأخرى، والمحصلة النهائية هي تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

الدراسة الثانية: دراسة مسعود دراوسي " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي: - حالة الجزائر - (1990-2004) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006": هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما يلي " فهل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام؛

- عند معالجتنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية تبين لنا أن التنسيق بين السياستين أمرا حتميا والذي يتضمن برمجة الأطر النقدية أو الإتفاق على إتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال لجان تنسيق مشتركة، ويكون هذا التنسيق يوم بيوم وذلك في مرحلة تصميم السياسات وتنفيذها والرقابة ومتابعة التنفيذ والتعديل وقت اللزوم.

الدراسة الثالثة: دراسة بن عيسى أمينة " العلاقة بين النقود والأسعار - دراسة قياسية في الجزائر، تونس والمغرب": أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية جامعة تلمسان، 2014-2015": هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين النقود والاسعار في اقتصاد دول المغرب (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (1970-2013) ؟.

وفى إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية والمتمثلة في: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف الإسمي، والمتغيرات غير النقدية المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الواردات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- فشل الاقتصاد الجزائري المعتمد على مورد واحد المتمثل في نشاط قطاع المحروقات في احداث الحركة التنموية، مما أدى الى بروز الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية اهمها التضخم؛

- وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وتونس وهذا يدل أن التضخم في الدولتين ظاهرة نقدية؛

- أما بالنسبة للمغرب فأسعار الواردات تفسر الجانب الأكبر من تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك وهذا ما يؤكد أن التضخم المستورد هو المصدر الرئيسي لارتفاع الأسعار المحلية في المغرب.

الدراسة الرابعة: دراسة طهراوي فريد " فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014) ": أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص: إحصاء تطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2015-2016:

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما يلي: ماهو أثر فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014)؟

وفى إطار نموذج مفسر للتضخم يضم المتغيرات التالية: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، مؤشر أسعار الاستهلاك، معدل الاحتياطي القانوني (الالزامي)، معدل إعادة الخصم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- التضخم في الجزائر له مسببات عدة وليست ذات منشأ نقدي فحسب، بل أن أغلبها مؤسسية وهيكلية أما الأسباب النقدية فيمكن تناولها أو معالجتها من طرف أدوات السياسة النقدية وخاصة رغم تسجيله لمستويات متدنية وهو مؤشر إيجابي في السنوات السابقة؛

- السياسة النقدية وفق الأدوات التقليدية والمتمثلة في معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني لم تكن ناجعة بالقدر الكافي وضرورة تكملتها بالأدوات الحديثة كمعدل استرجاع السيولة الذي اثبت نجاعته في الاقتصاد الجزائري؛

- من خلال نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات تم ملاحظة غياب السببية بين معدل التضخم في الجزائر وباقي المتغيرات باستثناء الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم وهو مؤشر عن ان التضخم في الجزائر ذو توجه نقدي ومالي.

الدراسة الخامسة: دراسة نجاة مسمش " فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم: - دراسة حالة الجزائر - (1986-2004)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005: هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن أهم أداة من أدوات السياسة النقدية هي تحديد كمية النقود الداخلية والخارجية، ولاسيما في الاقتصاديات النامية، نظرا لضيق السوق المالي وانخفاض حجم المدخرات القومية وارتفاع التضخم، لذلك نجد أن النقود هو المتغير الهام الذي تلجأ إليه السلطات النقدية بطريقة مباشرة تضمن بها التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك الأدوات النقدية الممكن استخدامها مثلا سعر الفائدة، وسعر

الخصم والاحتياطي النقدي إلى جانب الدخل والعمالة والادخار، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في المسار الاقتصادي؛

- عن طريق سياسة مالية انكماشية سليمة، فإن الضغوط التضخمية المتولدة عن التمويل بالعجز يمكن السيطرة عليها إلى حد ما، حيث تتضمن رفع الضرائب على الدخل والاستهلاك، وتخفيض الإنفاق الحكومي غير الضروري؛

- إن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من الأمور المرغوب فيها والضرورية لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية، إلا أن الأوضاع السائدة والمشاكل القائمة هي التي تحدد أولوية استخدام أي منهما وخصوصاً أنه في حالة الرغبة في تحريك النشاط الاقتصادي أو إيقاف موجة تضخمية عن طريق السياسة النقدية فقط، قد يؤدي إلى المخاطرة بانتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التضخم إلى مرحلة ركود أو العكس.

الدراسة السادسة: دراسة كمال بن يخلف، "السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006-2007: هدفت الدراسة إلى على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى فعالية السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وتم التطرق إلى دراسة السياسات النقدية والمالية ولظاهرة التضخم كإطار نظري، وإلى أهم الطرق المستخدمة لقياس التضخم، وخلصت إلى أنه يمكن قياس درجة التضخم إما باستخدام الأرقام القياسية للأسعار وإما باستخدام الفجوات التضخمية بالاعتماد على معيار فائض المعروض النقدي ومعيار فائض الطلب.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- تعتمد مساهمة وفعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من طرف السلطات النقدية والحكومية على مدى تهيئة المناخ القانوني والمؤسسي وتوفير الأدوات الممكنة ومرونتها في الوقت المناسب؛

- ليس للتضخم علاج واحد شاف لمكافحته، ولمواجهته يحتاج الأمر لاتخاذ إجراءات على عدة جبهات، حيث يرى أنصار المذهب النقدي أن الإفراط في الإصدار النقدي ينجم عنه طلباً نقدياً فائضاً يفوق قدرة العرض، وللحد من آثاره السلبية لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات النقدية التي تهدف إلى امتصاص ذلك الفائض، أما أنصار المذهب الكينزي فيرجعون سبب التضخم للتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وتتطلب محاربة التضخم حسب رأيهم تحقيق فائض في الميزانية وذلك بهدف امتصاص فائض الطلب؛

- لتحقيق استقرار الأسعار و مكافحة التضخم لا بد أن يتم ذلك عن طريق السياسات النقدية أو المالية أو التوليف بينهما، السياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي والإيرادات والسياسة النقدية عن طريق

سعر الخصم، الاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة، إلا أنه تزداد نجاعة ذلك من خلال وقف سيطرة السياسة المالية على السياسة النقدية بالاعتماد على مجموعة من القيود والقوانين.

الدراسة السابعة: دراسة قحطان شمران حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005: تناولت الدراسة موضوع تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، من خلال التطرق إلى آثار استخدام الأدوات النوعية "الأدوات المباشرة" في الرقابة على الائتمان وأثرها على فاعلية السياسة النقدية في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، ضمن مراحل شهدت تحولات اقتصادية ونقدية انعكست على قدرة هذه السياسة في تحقيق أهدافها المرسومة، إذ واجهت تنفيذ السياسة النقدية العديد من المعوقات والمشاكل حددت إمكانية تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن استخدام الأدوات النوعية من خلال سقف الائتمان والتحديد الإداري لسعر الفائدة يمثل استجابة صحيحة في المرحلة الأولى من تنفيذ برامج التنمية لتلافي القصور الحاصل في البنية والعادة المصرفية فضلا عن عدم اكتمال ونضوج النظام الائتماني للبلدان النامية خلال عقد الستينات في سبيل توفير مصادر إضافية لتمويل التنمية؛

- رافقت عملية تطبيق الأدوات النوعية للرقابة الائتمان مجموعة من الإجراءات المصرفية تمثلت بتأميم المصارف في اتجاه منح السلطة النقدية، السلطات الواسعة للهيمنة على القطاع المصرفي وفي خطوة مقاربة، حققت البلدان النامية منها العراق عمليات الدمج المصرفي التي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة في الزمن المعاصر من أجل مواجهة المستلزمات بكفاءة رأس المال وفقا للمعايير الدولية ولدعم قدرة المصارف على الصعيد الدولي، إلا إن التحولات التي تحققت في البلدان النامية ومنها العراق كانت خالية من كل أنماط المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمالية؛

- إن أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية تميزت بدرجة كبيرة من الجمود، أفقدت الأداة وظيفتها الأساسية في انتقال آثار السياسة النقدية فضلا عن تحقيق مستويات سالبة في القيمة الحقيقية لسعر الفائدة في معظم البلدان النامية ومنها العراق، وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت على أسعار الفائدة بالنسبة للودائع إلا أن نسبتها بقيت دون تغير فيما يتعلق بالسندات الحكومية وحالات الخزينة وبمعدلات لا تتجاوز 7% (في العراق)، هو ما يعكس قصور الإمكانية في تطوير هيكل مرن لأسعار الفائدة تتناسب ومتطلبات الواقع الاقتصادي؛

- عملت السياسة النقدية في ظل سقف الائتمان ضمن إطار السياسة المالية التوسعية التي خضعت بمقتضاها إلى خلق طلب مأمور لأدوات الدين العام الداخلي، في حين التوسع في الإقراض أو التوسع في

الائتمان يجب أن يتم في إطار مستوى النشاط الاقتصادي وحجم التغيرات الهيكلية فيه كما تتضمنها أهداف التنمية - في البلدان النامية ومنها العراق؛

- إن الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية ما زالت في طور مبكر من النمو في عدد من البلدان النامية إذ يحد من تطورها وجود سيولة هيكلية متزايدة لدى القطاع المصرفي فضلاً عن النمو المحدد لأسواق النقد والأسواق الثانوية.

الدراسة الثامنة: دراسة عمر محمود عكاوي العبيدي، "فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة 1980-2007"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2009: تناولت الدراسة موضوع فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق خلال الفترة 1980-2007. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- حصول زيادة في فائض الطلب الكلي ناجم عن حصول زيادة كبيرة في العرض النقدي التي لم تصاحبها زيادة مناظرة لها في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة؛
- إن سبب الزيادة الكبيرة في عرض النقد يعود إلى لجوء الحكومة في تمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) ولاسيما في عقد التسعينات وذلك بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق مما سبب ذلك عجزاً في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن ارتفاع نفقات إعادة الإعمار بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 من أجل إعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية الحقيقية من أجل سد متطلبات الطلب الكلي؛
- يعاني الاقتصاد العراقي مجموعة من الاختلالات الهيكلية والتي لعبت دوراً بارزاً في تفشي ظاهرة التضخم، ولعل أبرز تلك الاختلالات، اختلال هيكلية الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن هيمنة قطاع النفط على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي وكونه قطاع مولد للطلب كذلك أيضاً ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يولد قوة شرائية دافعة للطلب الكلي مقابل قصور بقية القطاعات وفي مقدمتها القطاع الزراعي والصناعي التي من شأنها تعمل على تلبية متطلبات الطلب الكلي. بالإضافة إلى الاختلال الخارجي الذي له دور نسبي في ارتفاع مستوى الأسعار من خلال ما استورده العراق من تضخم خارجي عبر مختلف قنواته الاستيرادية المفتوحة ومن مختلف السلع. كذلك من الأسباب الدافعة لتفشي ظاهرة التضخم هو ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم التناسب بين الإنتاجية والأجور؛
- كذلك من الأسباب الأساسية الدافعة لتفشي ظاهرة التضخم هو ارتفاع حجم الإنفاق الكلي (الخاص والعام) وبشقيه الاستهلاكي والاستثماري ولاسيما في عقد التسعينات وكذلك بعد التغير السياسي في عام 2003، حيث أخذ الإنفاق العام في ارتفاع مستمر في عقد التسعينات خاصة بعد حملة إعادة الإعمار بعد عام 1991 وكذلك ارتفاع النفقات العامة بعد عام 2003 نتيجة تعديل سلم الرواتب وحملات أعمار

مجالس المحافظات. لاسيما أن هذه النفقات تأخذ صفة النفقات الجارية (الاستهلاكية) وليست النفقات الاستثمارية التي تعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛

- على الرغم من أن السياسة النقدية استطاعت إلى حد ما من السيطرة على الضغوط التضخمية من خلال أدواتها غير المباشرة إلا أنها لا تستطيع وحدها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية وذلك لكون الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وعدم التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (كالسياسة المالية والسعرية والإنتاجية والاستيرادية والتجارية).

الدراسة التاسعة: دراسة عبد الجليل شليق، " استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة المسيلة، 2011-2012: تناولت الدراسة موضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، وإلى تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، وتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة تحديد اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان رفاهية المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وسياسة إدارة الدين العام وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كإجراءات غير مباشرة، وسياسة الأسعار والأجور كإجراءات مباشرة، حيث تتحدد آثار هذه المكونات فيما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تعتبر من الأدوات الهامة للدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي، ومن ثم ضبط معدلات التضخم؛

- عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة، من جهة كون أن نسبة كبيرة من السيولة تنسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر في فترة ما على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازني مما يسبب ضغوطا تضخمية، بالإضافة إلى أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوي، مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، فالجدير بالذكر أن الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة؛

- إن السياسة الميزانية كانت تعتمد بشكل كبير في فترة التسعينات على التمويل الخارجي والبنكي (التضخمي) لتغطية العجز الموازي والذي يعتبر من الأسباب المباشرة لتنمية الضغوط التضخمية من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بسبب الإصدار النقدي الجديد، ولكن السلطات الجزائرية قامت بإنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، مما ساهم في تقليص اعتماد الجزائر على سبل التمويل التضخمي للعجز الموازي، وهذا راجع إلى الراحة والوفرة المالية التي تعيشها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي ارتفاع حصة إيراداتها البترولية.

❖ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث: تضارب البيانات الإحصائية الواردة في المصادر الرسمية خلال فترة الدراسة من المصادر الثانوية من: تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، وكذلك الإحصاءات العالمية الصادرة من: مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

❖ محتويات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي يتطلب بنا الأمر تقسيم الدراسة إلى خمس فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة، وهي كالتالي:

فقد خصص الفصل الأول في عرض الاطار النظري للسياسة الاقتصادية الكلية والتضخم من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول التحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية والعلاقة بين أهدافها؛ أما المبحث الثاني فقد تناول التحديد المفاهيمي للتضخم وقياسه؛ وتناول المبحث الثالث تحليل أسباب التضخم في الفكر الاقتصادي وآثاره.

أما الفصل الثاني فقد ورد بعنوان دور السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم وجرى تغطيته من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم؛ أما المبحث الثاني تناول السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم؛ ويعنى المبحث الثالث بتوضيح إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم.

تناول الفصل الثالث من الدراسة، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014) من خلال ثلاث مباحث، كرس المبحث الأول للتضخم، مؤشراتته والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛ وخصص المبحث الثاني لعرض أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛ وقد عنى المبحث الثالث بتوضيح آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014).

أما الفصل الرابع من الدراسة تناول تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تحليل الاتجاهات

العامة للسياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛ فقد كرس المبحث الثاني لتحليل مسار السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛ ويعنى المبحث الثالث لتحليل مسار السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014).

خصص الفصل الخامس والأخير للدراسة القياسية، حيث تناول قياس أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول توصيف النموذج من خلال الدراسات التجريبية؛ وكرس المبحث الثاني لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك؛ وقد عني المبحث الثالث تقدر نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج *ARDL* واختبار العلاقات السببية خلال الفترة (1986-2014)؛ وأخيراً توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات التي إستثمرت للتوصل إلى مقترحات لعلها تساهم في إثراء الموضوع.

الفصل الأول

الاطار النظري للسياسة
الاقتصادية الكلية والتضخم

تمهيد:

تلعب السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي دورا كبيرا في تحقيق أهدافها وبالتالي تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، فتشابه العلاقات بينهم من تدفقات حقيقية ونقدية يجعل أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية الكلية، وتعمل من خلال عدة أدوات حيث تخصص كل أداة لهدف معين وذلك حسب فعاليتها في تحقيقه، لكن ما قد تتعرض له السياسات الاقتصادية الكلية هو التعارض في الأهداف، وقد احتل موضوع التضخم أهمية كبيرة عندما اتسعت أبعاده وتفاقت آثاره، حيث أصبحت تعاني منه اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وانعكس ذلك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية إذ تعد جزءا مهما من السياسة العامة في أي بلد وهي تعبر عن وجهة نظر النخبة الحاكمة في المسار الذي يمكن إتباعه لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وذلك بالاعتماد على الكفاية والعدل.

ومن أجل أن تقوم السياسة الاقتصادية عموما والسياسات النقدية والمالية بشكل خاص بعملها فإنها تحدد هدفاً أو مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من المراحل المختلفة ومواجهة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة لما تنطوي عليه ظاهرة التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية.

فظاهرة التضخم ليست حديثة النشأة وإنما تعود إلى العصور القديمة، ومعظم النظريات التي تناولت مشكلة التضخم بالبحث والتحليل العوامل المسببة والمؤدية للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ومن خلال دراسة أهم النظريات الاقتصادية التي تخص التضخم فلا يوجد إجماع عام بين هذه النظريات في تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، لذلك تضاربت المفاهيم حول مفهوم التضخم مما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، وقد تناول الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري للسياسة الاقتصادية الكلية والتضخم، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

- المبحث الأول: التحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية والعلاقة بين أهدافها؛
- المبحث الثاني: التحديد المفاهيمي للتضخم وقياسه؛
- المبحث الثالث: تحليل أسباب التضخم في الفكر الاقتصادي وآثاره.

المبحث الأول:

التحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية والعلاقة بين أهدافها

لقد أصبحت الحاجة إلى سياسات اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية ضرورة ملحة لمعالجة إرتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم، وبالتالي لا يوجد اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف. لقد تعددت التعاريف حول السياسات الاقتصادية وتضاربت بين من يعرفها بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة أو مجموعة من الأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، كرس المطلب الأول إلى تحديد مفهوم السياسة الاقتصادية، وفي المطلب الثاني أهداف السياسة الاقتصادية، أما المطلب الثالث أنواع وأدوات السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم للسياسة الاقتصادية، من خلال التعرض إلى تعريفها، مضمونها، بالإضافة إلى أهم الفاعلين في مجال السياسة الاقتصادية، وكذا الإلمام ببعض التعاريف كما يلي:

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

تعددت تعريفات السياسة الاقتصادية الكلية، وسوف نحاول التطرق إلى أهم التعريفات التي تخدم دراستنا ومن أهمها:

- يرى **Xavier greffe** أن السياسة الاقتصادية هي "الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لإرتفاع الأسعار والمداخيل والتقليل من التضخم ودعم الصادرات... الخ".⁽¹⁾

- "ويقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف".⁽²⁾

- وتعرف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة".⁽³⁾

(1) -Xavier Greffe ,l'économie des politiques publiques ,Paris dolary 1997,P 08.

(2) - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-(1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي(النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط(1)، 2010، ص292.

- وتعرف على أنها "مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية".⁽¹⁾

- السياسة الاقتصادية هي "مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الطويل باستخدام مختلف الوسائل".⁽²⁾

- وتعرف على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها:⁽³⁾ **أهداف + أدوات + زمن.**

- وتعرف السياسة الاقتصادية على أنها "مجل الوسائل المستعملة لبلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدم والرفاهية ضمن خصائص ومميزات نظام سياسي".⁽⁴⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات وتدابير ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، إجتماعية وسياسية معينة خلال فترة زمنية معينة. لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:⁽⁵⁾

1) تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام.

2) يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

الفرع الثاني: مضمون والفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

نتطرق في هذا الفرع إلى مضمون والفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية كما يلي:

أولاً: مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي:⁽⁶⁾

1- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار؛

(1) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديران المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط(1)، 2003، ص29.

(2) - Jaque Muller, "économie manuel d'application", 3^{ème} édition, DUNOD, France, 2002, p 188.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص292.

(4) - خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016، ص31.

(5) - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص74.

(6) - المرجع سابق، ص75.

2- وضع تدرج بين الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الإستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل؛

3- تحليل الارتباط بين الأهداف، حيث أنه عند التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج إقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الإستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الإستثمار؛

4- إختيار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية، والسياسة النقدية،..... إلخ.

كما يمكن أن تطبق السياسات الاقتصادية في العديد من المجالات مثل سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة المحافظة على البيئة... إلخ.⁽¹⁾

ثانيا: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرف السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واسع هادف فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة ولهذا نميز بين السلطات الاقتصادية وهي:⁽²⁾

1- **البنك المركزي:** وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير اللازمة المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

2- **المجموعات الجهوية والمحلية:** ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لا مركزية السلطة، ففي ألمانيا تضمن البلديات و "Lander" 45% من النفقات العمومية.

3- **الجمعيات المهنية المنظمة:** وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية... إلخ، تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

4- **الحكومة المركزية:** تتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية، وتتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وتمويل توفيرها مكان الضرائب أو الإيرادات الأخرى وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التمويل، وتكون السياسة الاقتصادية ذات مصداقية إذا كان الأعوان الاقتصاديون مطمئنين إلى أن الحكومة المركزية لا تتراجع في الاختيارات المعلن عنها ومن هنا يتخذ الأعوان لتحقيق الأطراف المعلنه وتوقعاتهم حسب القيود الملزمة من قبل السلطات المركزية.⁽³⁾

(1) - بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، ماهية السياسة الاقتصادية وضرورة استقلالية السلطة النقدية، مداخل في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و 30 نوفمبر 2004، ص 02.

(2) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 51.

(3) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 10.

المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية

يؤدي التداخل في النشاط بين الأعوان الاقتصاديين وقيام المعاملات إلى حدوث تدفقات حقيقية ونقدية من الجانبين، وتتم هذه المعاملات من خلال آليات معقدة ومتشابكة، وتعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من أهم الوسائل التي تعمل على تنظيم هذا النوع من النشاطات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية، والتي يتم التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي مثلها الاقتصادي " كالدور Kaldor" في شكل مربع رؤوسه تمثل أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها ، ولا يتم ذلك إلى بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الأخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محددة لها. كما بينا سابقا فإن السياسة الاقتصادية تكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من طرف "Kaldor" في أربعة أهداف والتي تسمى بالمربع السحري لكالدور.

أولاً: البحث عن تحقيق النمو الاقتصادي: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، ويعتبر الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، ففي الفترة القصيرة تعكس الزيادة في مستوى الناتج المحلي ارتفاعاً في مستوى التوظيف وزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي. حيث في الفترة القصيرة يكون جهاز الإنتاج ثابتاً، أما في الفترة الطويلة فإن المؤشر يشوبه قصور التعبير منفرداً، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حالياً إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية.

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي^(*) الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها وأحياناً غير الشرعية. ويعتبر حجم القطاع الموازي هاماً في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام^(**). إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي.

(*) - الاقتصاد الموازي: "هو مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلاً لا يتم تسجيله رسمياً ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد مخافة للقوانين السائدة في البلاد".
حول ذلك انظر: محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل - بحث في الأسباب والآثار)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر -، العدد (10) ديسمبر 2011، ص 198.

(**) - هناك نوعان من الناتج المحلي الخام: الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الحقيقي، فالناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار.

ثانياً: البحث عن التشغيل الكامل: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0%، الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والذي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة، حيث يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي.

ثالثاً: البحث عن التوازن الخارجي: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ التوازن الخارجي نسبة 2%، ويقصد به توازن ميزان المدفوعات^(*)، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث يعبر العجز في ميزان المدفوعات عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة.⁽²⁾

يتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات، وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة.⁽³⁾

رابعاً: المحافظة على استقرار مستويات الأسعار أو التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، وهذا من خلال محاولة خفض معدل التضخم، فعدم التحكم فيه يشوه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. فضلاً عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التحكم في التضخم أولوية، حتى ولو تعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل. ويمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية الكلية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور^(*) N.Kaldor كما في الشكل الموالي:

^(*) - التوازن في ميزان ميزان المدفوعات: يعبر عن بيان موجز للعمليات الاقتصادية كافة التي تجري بين أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات، الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة. انظر في ذلك: جليل شعبان ضمد، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الإقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 27، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 202.

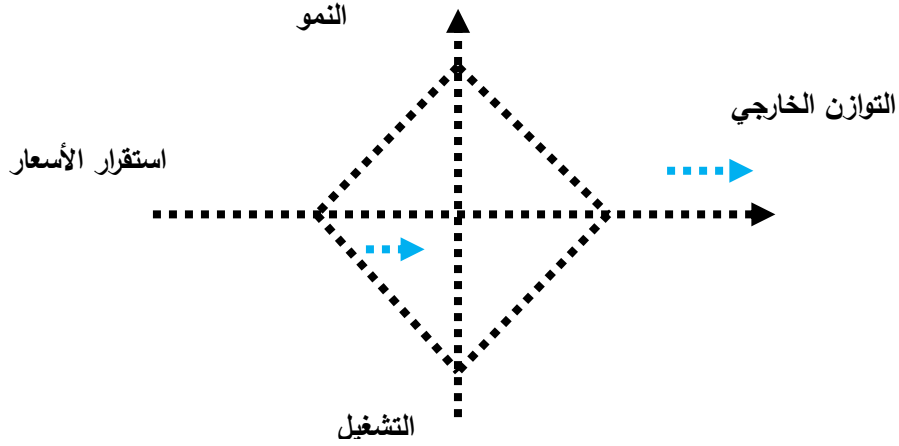
⁽²⁾ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 41-46.

- Jacques Genereux, "politiques économique", édition seuil, France, 1996, p 05.

⁽³⁾ - بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005، ص 166.

^(**) - نيكولاس كالدور N.Kaldor هو اقتصادي بريطاني، ولد في 12 مايو 1908 وتوفي في 30 سبتمبر 1986، من الكتاب الرئيسيين في التيار الكنزي، اشتهر بالمربع السحري الخاص بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

شكل رقم (1-1): أهداف السياسة الاقتصادية الكلية - المربع السحري لكالدور -



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط(1)، 2003، ص34.

من خلال الشكل رقم (1-1)، يلاحظ أن تحقيق هذه الأهداف يواجه أخطار الابتعاد عن تحقيق هدف عن الأهداف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف، وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها للأولويات. وأثبتت السنوات الأخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار لا يمكنها أن تتحقق دون أن تخلف وراءها آثار على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صب جل إهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو إقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية واختلالات خارجية، فزيادة التوظيف والعمالة يؤدي إلى رفع الأسعار، واختلال في ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل ستؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال إرتفاع في مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار المحلية وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أهداف اقتصادية أخرى

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن أن نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها ما يلي: (1)

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل.
- أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نموا مضطربا.

(1)-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص300.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية الكلية والتضخم

- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو الهدف المرغوب.
- إشباع الحاجات الاجتماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة.
- حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثا وخاصة في المجتمعات النامية.

المطلب الثالث: أنواع، أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية

توجد عدة أنواع للسياسة الاقتصادية، كما أن للدولة بعض الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأداة السياسة الاقتصادية هي متغير اقتصادي تحت تصرف الحكومة يمكنه التأثير على واحد أو أكثر من أهداف الاقتصاد. لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أنواع، أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية كما يلي:

الفرع الأول: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية، وذلك حسب عدة معايير منها حسب معيار الأجل وكذا الهدف ونوع الآثار المترتبة عن تطبيق السياسة الاقتصادية، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية، والجدول رقم (1-1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1-1): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

نوع السياسة	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
معايير المقارنة		
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكيف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد الله بلوناس، "الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 204.

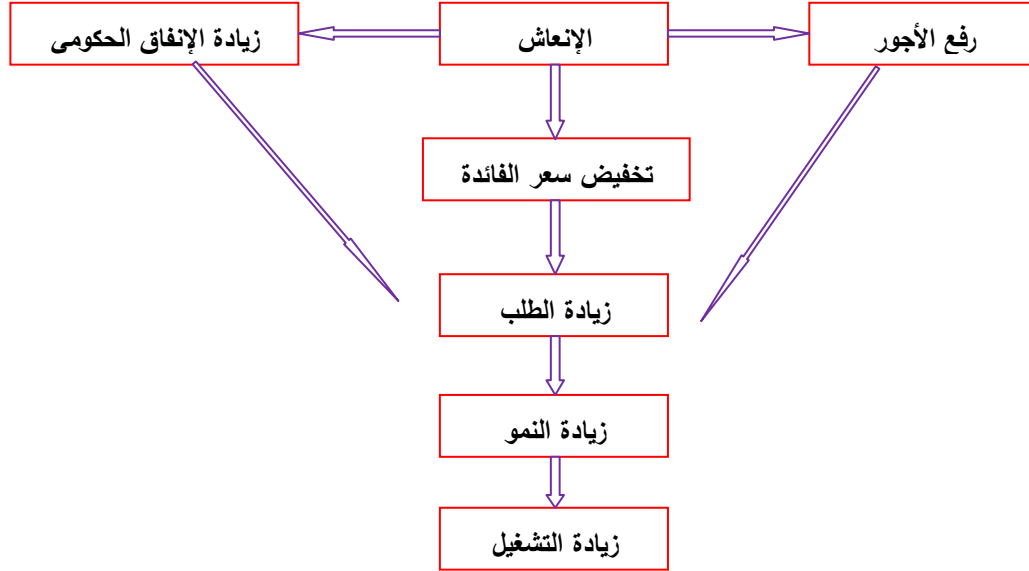
أولاً: السياسة الاقتصادية الظرفية: يهدف هذا النوع من السياسات إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف منها: (1)

1- سياسة الضبط: يهدف هذا النوع من السياسات إلى المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل.

(1) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط(3)، 2006، ص ص31-32.

2- سياسة الإنعاش: تهدف هذه السياسة إلى إنعاش النشاط الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنتاج والشغل، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي^(*) (Keynes)، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار⁽²⁾، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (1-2): سياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص79.

3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي. وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

4- سياسة الانكماش: وتهدف هذه السياسة إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسية في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي⁽³⁾.

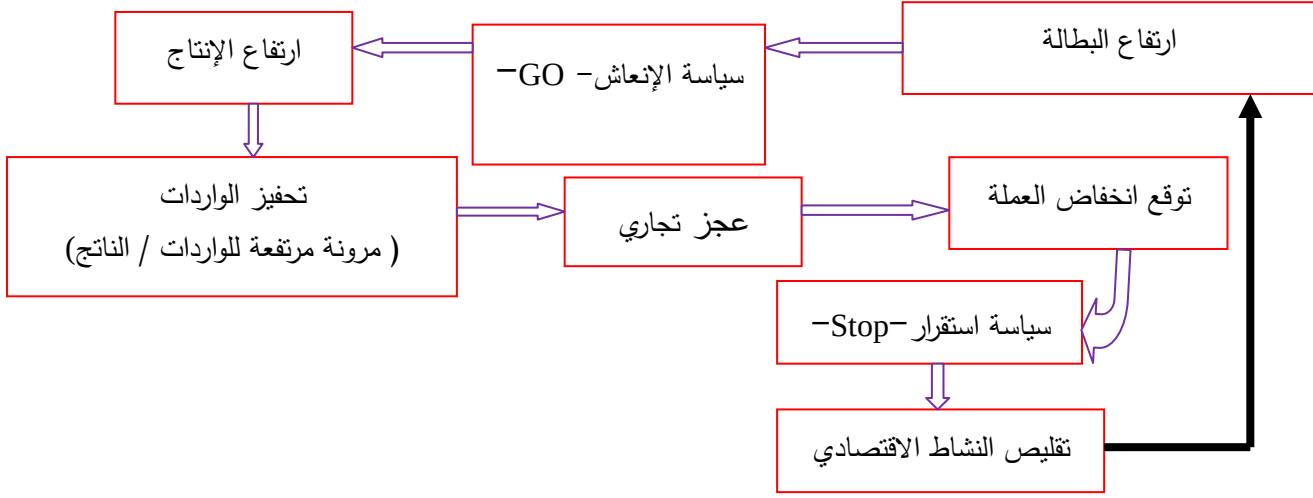
(*) - التحليل الكينزي نقصد به إسهام " جون مينارد كينز " (1833-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحليلهم وتفسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل " كينز"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكينزية.

(2) - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص79.

(3) - المرجع السابق، ص80.

5- سياسة التوقف ثم الذهاب: وتتميز هذه السياسة بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي: (1)

شكل رقم (1-3): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط(1)، 2003، ص 33.

ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية: وهذه السياسة تميز هيكل وبنيان الإقتصاد الوطني لكي يكيف مع تغيرات المحيط الدولي وتمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلها من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة. أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي. (2)

الفرع الثاني: أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية

نتطرق في هذا الفرع إلى أدوات وهيكل السياسة الاقتصادية كما يلي: (3)

أولا: أدوات السياسة الاقتصادية: تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة، ومن الممكن تسميتها بالأدوات والطرق والأساليب وأدوات السياسة الاقتصادية لا بد من الإعلان عنها بوضوح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من المنتجين والمستثمرين والمستهلكين من اتخاذ قرارات أفضل في نشاطهم الاقتصادي ومثال

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 33.

(2) - عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 205.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 305-306.

على ذلك فرض الضرائب والتعريفية الجمركية تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يجب أن تعلن بوضوح لتبني قرارات الأطراف المعنية على ضوء ذلك.

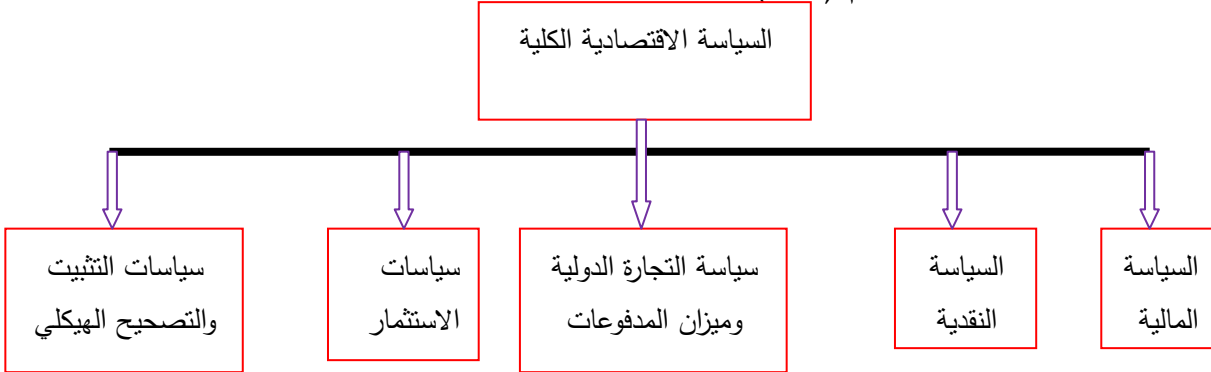
وباعتبار أدوات السياسة الاقتصادية عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف فإن اختيار الوسائل يكون محددا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها ومن هذه الوسائل، الوسائل المادية (أدوات السياسة المالية) والوسائل النقدية (أدوات السياسة النقدية)، ومن الضروري الفصل بين الهدف والوسيلة رغم وجود علاقات واضحة بين الوسائل وبعض الأهداف فمثلا التحكم في الأجور يتصل اتصالا وثيقا ومباشرا بهدف استقرار الأسعار مثل: تعديل الضرائب بالطريقة التي تؤدي إلى المحافظة على التشغيل الكامل دون ظهور فائض على الطلب في السلع والطلب على الواردات.

ومن ناحية أخرى تنقسم الأدوات أو الوسائل إلى وسائل إصلاحية؛ أي تعني تبديلا في الأساس، وأدوات أو وسائل كيفية؛ أي تبديلا في التكوينات وأدوات كمية؛ أي تبديل في ماهية الوسائل المتكيفة داخل الإطار النوعي القائم للبيان الاقتصادي.

ثانيا: هيكل السياسة الاقتصادية الكلية: يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة معا، وبالتالي فإن هيكل السياسة الاقتصادية للاقتصاد الوطني في أي دولة يتكون من:⁽¹⁾

- مجموعة من الأهداف الرئيسية.
- مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية.
- إن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي هدفه الأساسي تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني ويتم ذلك في شكل نماذج اقتصادية كلية لذا فالسياسة الاقتصادية الكلية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية والتي يتم توجيهها حسب الأهداف المرجوة،⁽²⁾ وهو ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (1-4): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية



المصدر: المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص76.

(1) -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص308.

(2) - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص76.

المبحث الثاني:

التحديد المفاهيمي للتضخم وقياسه

أصبح التضخم من الظواهر الأساسية التي تدخل ضمن إطار الاقتصاد الكلي، ومن أكثرها شيوعاً وانتشاراً وتداولاً على لسان المختصين وبين أفراد المجتمع، وعلى كل هناك عدة تعريفات ومفاهيم تختلف من حيث المقصود، والتعريف الخاص بكلمة التضخم الذي نادى به مفكرو القرن التاسع (19) عشر، يختلف عن التعريف السائد في القرن العشرين (20)، بل في بعض الأحيان تختلف التعاريف لنفس الفترة، وقد انعكس مفهوم التضخم في الفكر الاقتصادي على الرؤية أو النظرة الفكرية في قياسه انطلاقاً من أسباب التضخم المحورية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، كرس المطلب الأول إلى تعريف التضخم، وفي المطلب الثاني أنواع التضخم، أما المطلب الثالث طرق قياس التضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم (Inflation)، ويعود ذلك أساساً إلى كون الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ورغم شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لحد الآن لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين حول مفهوم محدد للتضخم. (1)

وبالرغم من وجود اختلاف في إعطاء تعريف محدد للتضخم، إلا أن هناك إتفاقاً على أن التضخم، وكما يرى جوهنسون *Johanson* "أنه: الإرتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار"، (2) والذي يعني أن هناك انخفاضاً في القوة الشرائية (*)، (4) والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن غالبية السلع والخدمات (***) أو متوسط الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج. (6)

(1) - محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط(2)، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان، 2010، ص 181.

(2) - رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع - عمان، 2013، ص 11.

- Ewart S. Williams Governor, *Inflation - Central Bank of Trinidad and Tobago*, July 2006. P1, available at website: <http://www.central-bank.org.tt/pdf/Public%20Education%20Pamphlets/Public%20education%20pamphlet%20on%20Inflation%20006pdf>. consulted in 03-01-2016.

(*) - القوة الشرائية *Purchasing Power*: هو مصطلح يعبر عن مقدار ما تستطيع شراءه من عملة معينة، مقارنة بما تستطيع شراءه من نفس العملة في وقت آخر، وهو أساسي جداً لتقييم العملة، وهو من الأمور الأساسية لقياس التضخم.

(4) - رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 13.

(**) - السلع مثل: المواد الغذائية، الملابس، الأثاث، المعدات، مواد البناء ووسائل النقل والمواصلات. - الخدمات مثل: الصحة، التعليم، الاتصالات، السياحة وكذلك السكن. - التداخل بينها مثل: الخدمات الصحية (الأدوية)، ووسائل النقل، الاتصالات وخدمات... الخ.

(6) - أزداد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (23)، جامعة تكريت، 2011، ص 99.

إلا أن هناك انتقاد يوجه إلى هذا التعريف في كون أن ارتفاع الأسعار قد لا يكون تضخيمياً، بل قد يكون راجعاً إلى حدوث انخفاض طارئ في العرض الكلي. كذلك يعرف بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول". ويستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها:⁽¹⁾

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في تراكم أو خلق الأرصدة النقدية.

حيث أنه ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون حدوث ارتفاع في الأسعار، وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها (تضخم)، هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض، وهذا الاستقلال يخلق الارتباك في تحديد مفهوم التضخم. ويرتبط إصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تكون لدينا مجموعة من الإصطلاحات وهي كما يلي:

- (1) **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المستمر في الأسعار؛
 - (2) **تضخم الدخل:** أي ارتفاع الدخل النقدي مثل تضخم الأجور والأرباح؛
 - (3) **التضخم النقدي:** أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية؛
 - (4) **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف؛
 - (5) **تضخم الائتمان المصرفي:** أي الإفراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية أو القطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.
- كما يظهر التضخم عندما يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي يتمثل في^(*) "زيادة الطلب الكلي (إنفاق استثماري + إنفاق استهلاكي) عن العرض الكلي (الإنتاج المحلي + الإستيرادات + المخزون السلعي) يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار."⁽²⁾

قد يشمل مفهوم التضخم معان وأنواعاً أخرى للظواهر التضخمية، ولكن ليس بمعنى هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم. وإذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد والمالية وهو: "التضخم في الأسعار". فإن هذا لا يعني أنه التعريف

⁽¹⁾ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد "الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ط(1)، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، 2011، ص 19.

^(*) - **الطلب الكلي:** هو عبارة عن القيمة الكلية التي يطلبها أفراد المجتمع من السلع والخدمات، بينما **العرض الكلي:** هو عبارة عن القيمة الكلية لما تعرضه كل المؤسسات من سلع وخدمات في اقتصاد بلد ما.

⁽²⁾ - رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 12.

الخاص والمحدد لكلمة التضخم. فهناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هذه الضوابط والأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقاً لهذين المعيارين فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هذين المعيارين وهما كما يلي: (1)

- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم؛

- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم.

الفرع الأول: التعريف المبني على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم

من خلال التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها تندرج تحت هذا المعيار خاصة في القرن 19م وأوائل القرن 20م ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقود والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، على أن التعاريف التي تندرج تحت هذا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد وإنما هناك تعاريف أخرى هي:

- التعريف المبني على أساس النظرية الكمية للنقود؛

- التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق؛

- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب.

1. التعريف المبني على أساس النظرية الكمية للنقود؛ إن التضخم - وفقاً لهذه النظرية - « يعني أو يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي » (2). وهذا التعريف يعني أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي - حتماً - إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، (3) ويمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية. لأن الناتج القومي - وفقاً لهذه النظرية - يكون ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل.

ولقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصاديي القرن 19م وأوائل القرن 20م، أين سيطرت أفكار ومفاهيم النظرية الكمية على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، مبررين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها: (4) ارتفاع الأسعار، استفحال آثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع ما أصاب العملات من انخفاض في قيمتها، مما اضطرّ حكومات الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، الكثيرة والمتنوعة. ولعل الأهم منها هو إقبال هذه الحكومات على إلغاء عملاتها، واستبدالها بعملات أخرى جديدة مثلما حدث في ألمانيا سنة 1923. ورغم الحجج والمبررات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديد مفهوم التضخم، إلا أن هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه؛

(1) - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 13.

(2) - مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة (الجزائر)، 1989، ص 181.

(3) - كمال عبد حامد آل زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد

(1)، العدد (12)، جامعة أهل البيت، 2012، ص 27.

(4) - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 15.

حيث أنَّ هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، وصدق الشواهد الخاصة به. والسؤال المطروح هو: متى يعتبر الفائض النقدي تضخماً؟ وكذلك فإنه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد 1929-1933 بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تمويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية، وإعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هذه الأسواق بالنقد. فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنفشي في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ومن ثم اعتباره أساساً لتعريف التضخم وتحديده، ولكن ليس يعني أن هذا المعيار لا يلعب دوراً في تعريف التضخم وتحليله.

2. **التعريف المبني على أساس نظرية الدخل والإنفاق؛** تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم أنه: «هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق».⁽¹⁾ ومن هذا التعريف نجد أن ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، ولكن ارتفاع الأسعار نتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، ونتيجة لنقص عرض السلع وانخفاض الإنتاج سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية. وعلى الرغم مما قبله هذا التعريف من نجاح، إلا أنه انتقد من عدة جوانب، نوجزها فيما يلي:

- لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه تضخم؛
- افتراض ارتفاع الأسعار مع وجود الفجوة فقط فأهمل العوامل النفسية التي تتدخل في تحديد قيمة النقود، فالتخوف من الأسعار قد يؤدي إلى ارتفاعها فعلاً بسبب زيادة الطلب من جانب المشتريين وزيادة المخزون لدى المنتجين؛
- أن هذه الفكرة ساكنة باعتبار أنها تبحث في التضخم على أنه فارقاً بين كميتين لا فارقاً بين تيارين، تيار الإنتاج وتيار الإنفاق، فهي تغفل عنصر الزمن.

3. **التعريف المبني على أساس نظرية العرض والطلب؛** لقد أتى هذا الاتجاه بتعريف للتضخم مبني على العلاقة بين العرض والطلب، بحيث أن ارتفاع الأسعار قد يحدث لعدة أسباب، منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت أو نقص العرض بحجم يزيد على نقص حجم الطلب، وترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على المتاح من سلع أو زيادة في حجم الطلب النقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه.⁽²⁾

هذه النظرية كغيرها من النظريات الأخرى لم تسلم من الانتقادات، فمثلاً يعوزه التحديد والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية، لذلك متى يكون هناك فائض في الطلب ايجابي أو سلبي؟ وهل يشمل

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 34.

(2) - المرجع سابق، ص 35.

ذلك جميع الفوائض في أسواق المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟ كذلك قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟. نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة، يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساعد مع هذه النظريات في تحديدها لمفهوم التضخم.

الفرع الثاني: التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم

يبنى أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، وأهمها ارتفاع الأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين: "روبنس"، "مارشال"، "فلامان *Flaman*"، "كلوزو"، وغيرهم.....

لقد عرفه *روبنس Ropins* بأنه: «ارتفاع غير منتظم للأسعار»، بينما يعرفه "فلامان" «بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار»، بينما عرفه مارشال *Marshall* بأنه: «الارتفاع المستمر في الأسعار». (1) فيما عرفه كلوزو بأنه: «الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع». (2) ولقد شارك الكثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم، حتى أصبح التعريف الشائع، وذلك لتفشي هذا النوع من التضخم، وسرعة ملاحظته من قبل العامة.

علق بعض الاقتصاديين على ظهور التضخم في الأسعار، ضرورة دوام هذا الارتفاع، واستمراره، فالاقتصادي "كاردنير أكلي" *Gardener Ackley* يعرف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار". ويضيف أكلي قائلاً أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة. (3) ويتطلب في تعريف التضخم فكرتين: (4)

- زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع؛

- إرتفاع مستوى الأسعار.

إن الاعتماد على هذا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكن يرد على هذه النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم من بينها:

- بالنسبة لارتفاع الأسعار متى يمكن اعتباره مستمراً أو مؤقتاً؟ مما يدعو إلى البحث عن المدة اللازمة لسريان هذا الارتفاع؛

(1)- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2)، 2006، ص141.

- Gérard Bramoullé et Dominique Auey. *Economie monétaire*, édition Dalloz, paris, 1998, p239

(2)- معتز نعيم وآخرون، تحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث

والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(4)، جامعة تكريت، 2014، ص158.

(3)- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 214-

215.

(4)- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة -الإسكندرية-، 2004، ص ص 283-284.

- كذلك بالنسبة لمعدل الارتفاع، متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي؟⁽¹⁾؛

- تهمل مثل هذه التعاريف السبب الذي أدى إلى الارتفاع العام في مستوى الأسعار؛
- يقتصر هذا التعريف على آثار التضخم، لأن الزيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة من نتائج التضخم؛⁽²⁾
- إضافة إلى ذلك لا يمكن التسليم بأن كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخماً، لأنه قد يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يكون هناك تضخم، مثلاً: إذا رافق زيادة الأسعار ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الأسواق، وبالتالي زيادة الأسعار في هذه الحالة رافقها زيادة المنفعة للمستهلك.

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من هذه المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الذي يمكن إعطائه للتضخم والذي يعتبر تعريفاً شاملاً يجمع بين هذه المعايير هو التالي: "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عنها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات، في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار وتخلق حالة من عدم التوازن في الاقتصاد".
فيعتبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، وبالرغم من تعدد أنواعه إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواعه تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقد، وعلى هذا الأساس يتم سرد هذه الأنواع حسب هذا التقسيم كما يلي:

الفرع الأول: أنواع التضخم من حيث حدته ودرجة قوته

يتميز الاقتصاديون -بين نوعين من التضخم:

1. التضخم الجامح (العنيف) *Hiper (Gallop) Inflation* : ويسمى أيضاً بالدورة الخبيثة للتضخم،⁽³⁾ وكثيراً ما يحدث هذا النوع من التضخم بعد انتهاء الحروب، أو فقدان الدولة لسلطتها بسبب أزمات اجتماعية حادة، ويعتبر هذا النوع من التضخم من أكثر الأنواع آثاراً وضراً على الاقتصاد الوطني حيث تنخفض قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد وتفقد النقود وظائفها الرئيسية (خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة) وتتوالى الارتفاعات الشديدة في الأسعار، وكذا في الأجور.⁽⁴⁾

(1) - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 22-23.

(2) - وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 20-21.

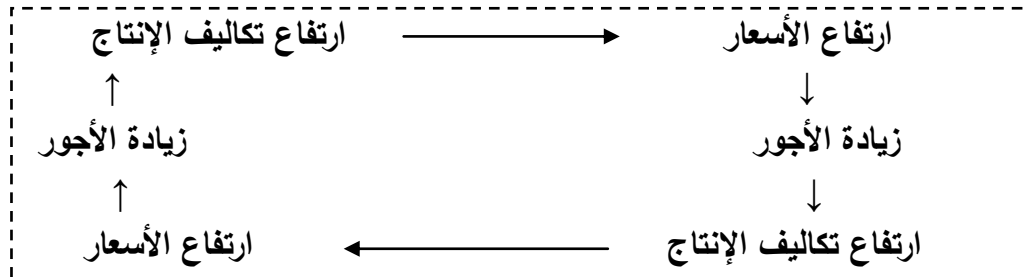
(3) - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر - عمان - الأردن، ط (2)، 1999، ص 192.

(4) - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني - بيروت - ، 2006، ص 282.

كذلك هو تضخم ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً،⁽¹⁾ وتزداد فيه سرعة تداول النقود،⁽²⁾ قد تصل إلى 50% أو 60% سنوياً وأكثر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تُنتج المزيد من التضخم،⁽³⁾ وتوصلت دراسات أن هناك عدد من الصفات التي تظهر عند حدوث التضخم الجامح والتي تتمثل فيما يلي:

- هبوط الطلب الحقيقي الذي يتم قياسه بقسمة كمية النقود المتداولة على المستوى العام للأسعار؛ تصبح الأسعار غير مستقرة على الإطلاق حيث يتحرك الأجر الحقيقي بمقدار 1% أو أقل من ذلك بين شهر وآخر.⁽⁴⁾ وخير مثال على هذا النوع من التضخم هو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى خلال الفترة الممتدة (1921-1923) عندما لجأت الحكومة الألمانية إلى زيادة عرض النقد عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي، ولهذا فإن التضخم الجامح الألماني يؤيد فرضية فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1-5): الدورة الخبيثة للتضخم-التضخم الجامح-



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر - عمان - الأردن، ط(2)، 1999، ص 193.

2. التضخم الزاحف (المتسلق) *Creeping Inflation*: ويعرف أحياناً بالتضخم التدريجي *Gradual Inflation*

Inflation، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، ويعد من أخف أنواع التضخم، وقد تكون الزيادة في حدود 3% سنوياً،⁽⁵⁾ ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الإرتفاع النسبي في الأجور والإرباح.⁽⁶⁾

(1) - Ewart S. Williams Governor, Op.Cit, P1.

(2) - إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان - الأردن - ط(1)، 2004، ص 171.

(3) - وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 32.

(4) - قحطان شمران حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص 12.

(5) - إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ج(1)، ط(1)، 2012، ص 65.

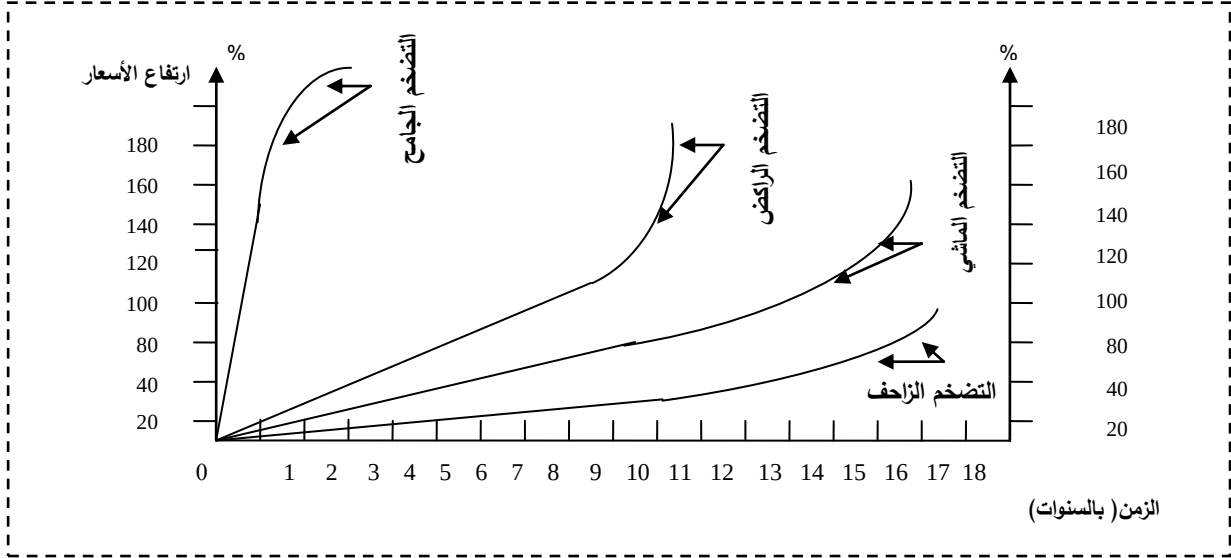
(6) - صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (17)، كلية بغداد، 2008، ص 59.

كذلك هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً،⁽¹⁾ ويحدث كذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات فترة تالية أخرى وهكذا...⁽²⁾

3. التضخم الماشي: يطلق إسم التضخم الماشي عندما يكون الإرتفاع المستمر في الأسعار بحدود 5-10% سنوياً، وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

4. التضخم الراكض: وهذا عندما يكون الإرتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق هذا الإسم على التضخم الذي واجهته الهند في السنوات 1973، 1974، 1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% سنة 1974 وبنسبة تقارب 25% سنة 1979.⁽³⁾ والشكل الموالي يوضح مختلف أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته:

شكل رقم (1-6): أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته



المصدر : ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 216.

(1) - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 148.

(2) - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط(1)، الأردن، 2013، ص 369.

(3) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 217.

الفرع الثاني: أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية

ميز كينز " Keynes " وفقاً لهذا المعيار بين عدة أنواع من التضخم، مستنداً في هذه التفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم: (1)

1- **التضخم السلعي**: وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

2- **التضخم الرأسمالي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وكنتيجة لتقشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحاً قدرية "Windfall Profits" كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

3- **التضخم الربحي**: وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

4- **التضخم الدخلي**: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين: أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.

5- **التضخم الأجرى**: وينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

6- **التضخم الإنفاقي**: وينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة.

الفرع الثالث: أنواع التضخم من حيث درجة التشغيل في الاقتصاد

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

1. **التضخم غير الحقيقي (الجزئي)**: يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل، أي زيادة حجم التشغيل، أي الزيادة في الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار. (2)

(1) - وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص ص 38-39.

(2) - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 366.

2. **التضخم الحقيقي (الكامل) :** ويسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفراً، فإذا زادت كمية النقود فإن الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود.⁽¹⁾

ويتمثل الفرق الجوهرى بين نوعي التضخم في أن التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضرراً كبيراً يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والنتاج، أما التضخم غير الحقيقي فلا يحمل في طياته ضرراً كبيراً، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيداً من الإنتاج والعمالة والتشغيل.⁽²⁾

الفرع الرابع: أنواع التضخم من حيث درجة إشراف الدولة والأسعار

ينقسم التضخم المرتبط بدرجة إشراف الدولة والأسعار إلى نوعين هما:

1. **التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر:** يظهر أثره بصورة مباشرة في الارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق، أي دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من ارتفاع الأسعار،⁽³⁾ ويمثل هذا التضخم ذروة التضخم، إذ أن الأسعار تأخذ في الزيادة تصاعدياً، وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة وملموسة، وتفقد النقود الوطنية قيمتها، أو وظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، أي التخلي على ما في حوزتهم من نقود، وما يزيد من تعميق الظاهرة هو أن الأفراد يتوقعون استمرار في ارتفاع الأسعار، مما يزيد من الإنفاق السريع والمتتالي على شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود.

2. **التضخم المكبوت (المقيد):** يعني أن التدخل الحكومي المباشر يمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي،⁽⁴⁾ وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة، مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، ومن ثم يتم السيطرة على الأسعار، أي الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية من أن تعمل بحرية، وغالباً ما يظهر هذا التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً. ولقد عرفت الدول الأوروبية التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية، ويرى الاقتصاديون أن القيود التي وضعت لمعالجة التضخم المكبوت أثناء الحرب العالمية لم تكن فعالة بالدرجة الكافية في منع الأسعار من الارتفاع، بل كثيراً ما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء، حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار عادة ما ينتهي بالارتفاع السريع فيها بمجرد انتهاء الرقابة الإدارية.⁽⁵⁾

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 43.

(2) - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 366.

(3) - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 147.

(4) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 214.

(5) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 40-41.

3- **التضخم الكامن (الخفي):** يتمثل هذا النوع من التدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أي أنه نشأ نتيجة التضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، ويسود هذا النوع من التضخم أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي، وتكون النتيجة أن الدخل القومي النقدي في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص. ⁽¹⁾

الفرع الخامس: أنواع التضخم من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

ينقسم التضخم وفق هذا المعيار إلى نوعين هما:

1- **التضخم المصدر:** ويعني ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن ما يعرف (قاعدة الدفع بالدولار). ⁽²⁾

2- **التضخم المستورد:** يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم حيث ينتقل التضخم بين الدول الرأسمالية من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية، فإنه يُصدر من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية من خلال حركة التجارة الدولية، ⁽³⁾ نتيجة عجز إنتاج الدول النامية المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها بسبب انخفاضه وعدم تنوعه حيث أن هناك عدة إمكانيات التضخم لدى هذه الدول كما يلي:

- ✓ يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج؛
- ✓ يمكن أن يحدث التضخم بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد، نظرا للاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية ⁽⁴⁾. وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادلة التالية: ⁽⁵⁾

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = (\text{قيمة الواردات بالأسعار الجارية} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}) \times \text{معدل التضخم العالمي} * 100.$$

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ص 41-42.

(2) - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 187.

- جمال جويده القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط(1)، 2010، ص 32.

(3) - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية - بيروت - 1998، ص ص 228-229.

(4) - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - الأردن -، ط(1)، 2007، ص 316.

(5) - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، - الإسكندرية - مصر، 2008، ص 246.

كما أنه اقترنت ظاهرة التضخم مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة والتي أطلق عليها بالتضخم الركودي *Stagflation*⁽¹⁾ وهي الفترة التي يواجه خلالها الاقتصاد كلا من التضخم وبطء نمو الناتج. واستخدم الاقتصاديون هذا الاصطلاح لوصف ظاهرة التضخم السريع وبطء النمو الاقتصادي.⁽²⁾

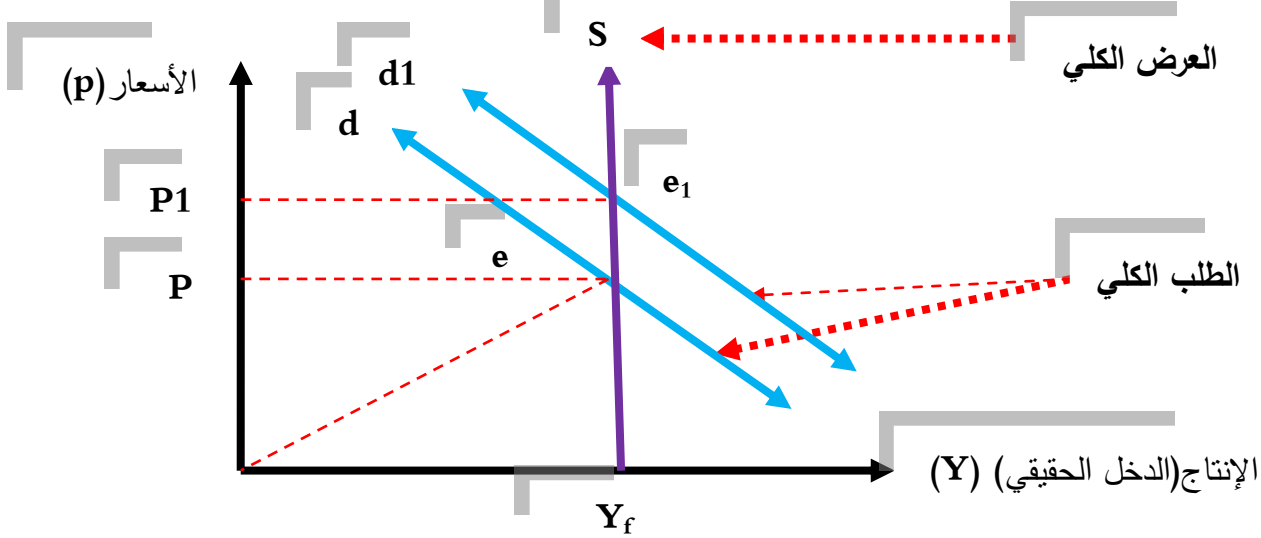
الفرع السادس: أنواع التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي

ينقسم التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي إلى أربعة أنواع:

1- تضخم الطلب الساحب: وهو الارتفاع الحزوني في الأسعار ويظهر كنتيجة لفائض الطلب الكلي على العرض الكلي، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فإن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ويقال هنا أن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعا قليلة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة، عندما تقوم الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبعها من خلال البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقد لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية الأمر الذي سينعكس على زيادة الأسعار ومعدلات التضخم، الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1-7): نظرية تضخم سحب الطلب



المصدر: صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (17)، كلية بغداد، 2008، ص 61.

(1) - صباح نوري عباس، مرجع سابق، ص 60.

(2) - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 73.

ومن وجهة نظر كمية^(*) فإن التضخم هو نتيجة للبواغث النقدية حيث تقود الزيادة في كمية النقود إلى الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظروف التشغيل الكامل^(**) أي أن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع ما لم يكن الجهاز الإنتاجي مرناً تماماً.

وفائض الطلب توجد أسبابه في عوامل عديدة وهي كما يلي: (1)

✓ التوسع الكبير في الإنفاق العام سواء ما يتعلق منها بالإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الجاري؛
✓ الارتفاع في مستوى الإنفاق الاستهلاكي للوحدات الخاصة من خلال التصرف بالمدخرات السابقة وانخفاض الميل الحدي للادخار؛

✓ زيادة الدخول النقدية المترتبة على زيادة عوائد القطر من النقد الأجنبي المترتبة على زيادة التصدير أو تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بفعل ارتفاع معدل الفائدة أو زيادة تحويلات العاملين في الخارج .
وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة خلل هيكلي في البنيان الاقتصادي للبلد أو عدم كفاية المواد الأولية أو عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد لوجود نقص كبير في العملات الأجنبية، تؤدي جميع العوامل السابقة إلى ظهور ضغوط تضخمية متمثلة بارتفاعات محسوسة في المستوى العام للأسعار .

2- تضخم الكلفة الدافعة: التضخم طبقاً لهذه النظرية يحدث إما بسبب ضغط النقابات العمالية من أجل زيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، كما قد ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الممارسات الاحتكارية لأصحاب المشاريع الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات (التكاليف). وقد يسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور *Wage-Push Inflation* . بينما التضخم الناشئ عن دفع النفقة الذي ينشأ عن ممارسات أصحاب الأعمال فقد يطلق عليه بالتضخم الناشئ عن زيادة الأرباح *Profit-Push-Inflation* . (2)

ومما هو جدير بالذكر أن أغلب حالات التضخم التي تحدث في البلدان النامية هي تضخم الطلب الساحب في حين أن حالات التضخم المستمرة التي تحدث في الدول الرأسمالية هي تضخم دفع الكلفة الدافعة.

3- التضخم بسبب الطلب والتكلفة معا: قد لا يكون التضخم من جانب الطلب فقط أو التكلفة فقط ولكن يحدث بالتفاعل بين الإثنين، وكما سبق ورأينا يحدث التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود (التضخم بسبب الطلب)، فإذا كانت الأجور مرتبطة بالأسعار فإن هذا سوف يبرر زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع التكاليف

(*) أي أن نمو عرض النقد يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي الذي بدوره يرفع مستوى الأسعار أي أن اتجاه السببية يبدأ من عرض النقد عبر الطلب الإجمالي إلى التضخم.

(**) -التشغيل الكامل: هو مختلف السياسات الاقتصادية التي تستغل كل عوامل الإنتاج إستغلالاً كاملاً، وعليه يمكن القول أن مفهوم التشغيل يختلف باختلاف الهدف من الإستراتيجية التشغيلية.

(1) - قحطان شمران حسن القيسي، مرجع سابق، ص 12-13.

(2) - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999، ص 379.

وبدورها يزيد من التضخم ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأجور سوف تذهب إلى زيادة الطلب مما يدفع بالتضخم نحو الارتفاع. (1)

4- التضخم الهيكلي: ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وإن كان الطلب هذا كبيراً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي وكذلك فإن الأجور والأسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وإن انخفض الطلب الكلي، وفي اقتصاد متحرك تتغير أذواق المستهلكين ورغباتهم وعملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات وتبعاً لذلك ينبغي أن يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعياً وجغرافياً، مع وجود مرونة في الأسعار والأجور. وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من قطاع إلى قطاع آخر فيصبح تضخماً لولياً عاماً ومستمرًا. (2)

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

بالرغم أن للتضخم آثار محسوسة إلا أنه لا بد من اللجوء إلى طرق لقياس التضخم وحجمه لنتمكن من تقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله، وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً. (3)

ولعل الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي. ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التغير في المستوى العام للأسعار.

الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية للأسعار *Index Numbers*

إن الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين. وبمعنى آخر، يقيس الرقم القياسي متوسط التغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساساً للمقارنة. (4)

كما يعرف الرقم القياسي بأنه "رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ويستعمل كأداة لقياس التغير النسبي في قيم الظواهر من زمان لآخر أو من مكان لآخر. وتزداد أهميته في قياس ومقارنة التغيرات التي تطرأ على قيم الظواهر أو السلاسل الزمنية التي تقاس بوحدات قياس مختلفة". (5) كما تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة خلال فترة زمنية معينة.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 328.

(2) - عبد العظيم الشكري، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق 1991-2010 (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، جامعة القادسية، 2013، ص 148.

(3) - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ط (3)، 2005، ص 244.

(4) - إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجاً)، مجلة ديالى للعلوم الصرفة، جامعة ديالى مديرية البحث والتطوير والمتابعة، 2011، ص 101.

(5) - صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط (2)، 1999، ص 77.

إن أبسط صيغة يتخذها الرقم القياسي هي نسبة مئوية تستخدم لقياس التغير في الظواهر الكمية في فترة معينة هي فترة المقارنة استناداً إلى فترة ثابتة تسمى فترة الأساس.⁽¹⁾

وتعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار"، والمراد من أن الأرقام القياسية النسبية، هو أن هذه الأرقام تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لسنة معينة. وأما كون الأرقام القياسية هي أرقام زمنية لأنها تعكس التغيرات والتطورات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.⁽²⁾

كذلك الأرقام القياسية للأسعار هي " أداة ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود، أي نستطيع بواسطتها معرفة تقلبات قيمة النقود"، فارتفاع هذا الرقم وانخفاضه من سنة إلى أخرى، يدل على انخفاض (أو ارتفاع) قيمة النقود، ويتم تركيب رقما قياسيا للأسعار بتكوين رقم متوسط لأثمان مجموعة من السلع والخدمات في وقت معلوم، ومتوسط الأسعار النسبية لهذه المجموعة يعبر عن مستوى أسعار تلك المجموعة من السلع والخدمات.

وتعد الأرقام القياسية من أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً واستعمالاً في التعبير عن البيانات الاقتصادية، لأنها تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، ويمكن التعبير عن القوة الشرائية للنقود عن طريق أثمان مجموعة من السلع الممثلة لمشتريات فئة معينة من الناس، ويطلق على ثمن هذه المجموعة من السلع إسم المستوى العام للأسعار، ويمكن قياسه هذا لعدة سنوات وبمقارنتها ببعضها البعض نحصل على الرقم القياسي لمستوى الأسعار، وحتى نحصل على قيمة النقود أو القوة الشرائية لها لا بد أن نعرف مدى التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار. وتتعدد الأرقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب كما يلي:

1- الرقم القياسي لأسعار الجملة: ويسمى أيضاً بالرقم القياسي لأسعار المنتج، ويقاس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة ولمجموعة سلعية مهمة كالمحاصيل الزراعية، المواد الغذائية، الخيوط والملابس، البترول ومواد الطاقة.... الخ. ويعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة، ويعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين وصول السلع إلى أماكن بيعها وانتقالها من أسواق الجملة.⁽³⁾

ويعتمد في إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة على الأسعار الرسمية، التي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في أنحاء البلاد حواضرها وبواديها، دون تمييز بينهما، ويقوم بهذه العملية أجهزة الإحصاء المتخصصة التي تعمل على جمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة عن طريق إعداد نماذج يتم إرسالها إلى سائر المنشآت العاملة في تجارة الجملة، ويطلب منها تعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة

(1) - نواف محمد عباس الرمّاحي، المحاسبة القومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، -عمان- الأردن-، 2009، ص125.

- عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان-، 2012، ص 91.

(2) - حياة عمر البرهماتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي، ط(1)، دار القلم - دمشق-، 2015، ص206- 207.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، مرجع سابق، ص323.

الإحصاء، التي تتولى فرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها، والذي يعبر عن التغير النسبي للأسعار خلال فترتين زمنييتين بالنسبة للمواد التي يتم التعامل فيها بالجملة.

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ويسمى أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة **Cost of Living Index** وذلك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين.⁽¹⁾

ويعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن معدل أو متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة، خلال فترة زمنية معينة قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو غير ذلك، وعادة ما يتناول القطاع العائلي الحضري فقط، فيتم غالبا اختيار أسرة حضرية نموذجية تخضع لدراسة ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي.

ويعتمد حساب هذا الرقم على اختيار مجموعة من السلع تسمى " سلة السوق **Market Basket**"، وهي تمثل السلع الأساسية التي تستهلكها الأسرة النموذجية التي تم اختيارها لإجراء الاختبار عليها، وتستغرق هذه السلع جميع دخل هذه الأسرة.⁽²⁾

3- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعبر الرقم القياسي لأسعار التجزئة عن إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات، الذي من خلاله يمكن معرفة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك عن طريق تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

ويعتمد في إعداد هذا الرقم على الأسعار الرسمية، دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يتعامل بها فيما يسمى بالسوق السوداء، وأما طريقة إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة فيتم من خلال اختبار النمط الإنفاقي لعينة من الناس تمثل شرائح مختلفة من المجتمع، إلا أن هذا الاختبار لا يعكس طبيعة الإنفاق الحقيقي لهذه العينة من المجتمع، وذلك نظرا للتغيرات الكثيرة التي تطرأ على أنماط الاستهلاك في المجتمع، لأنها لا تظل على وتيرة واحدة، بل هي متغيرة ومتقلبة من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك لجوء المستهلك إلى التعويض عن السلع الرئيسية بسلع بديلة في حال عجزه عن شراء السلع الرئيسية.⁽³⁾

4- الرقم القياسي الضمني (مكش الناتج المحلي الإجمالي) *GdpDéflator*: يعبر الرقم القياسي الضمني عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويعد مؤشرا ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، ولعل أهمية هذا الرقم ترجع على أنه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء.⁽⁴⁾

(1) - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 197.

(2) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 55.

(3) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 209-210.

(4) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 56.

ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: ⁽¹⁾

$$\text{GDP}_{\text{déflator}} = \frac{\text{NGDP}}{\text{RGDP}} \times 100$$

حيث أن:

NGDP: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ **RGDP:** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتم حساب معدل التضخم عن طريق نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يلي: ⁽²⁾

$$\text{GDP}_{\text{déflator}} = \frac{\text{NGDP} - \text{RGDP}}{\text{RGDP}} \times 100$$

✓ أنواع الأرقام القياسية: هناك نوعان من الأرقام القياسية هما:

1-2- الرقم القياسي البسيط للأسعار: هو عبارة عن مجموع أسعار السلع سنة المقارنة (P_n) مقسوماً على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس (P_0) ويشار إليه بالصيغة الموالية: ⁽³⁾

$$\text{PI} = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \times 100$$

حيث أن:

$\sum P_n$: يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة.

$\sum P_0$: يمثل مجموع أسعار سنة الأساس.

ويعبر الرقم القياسي لهذه الطريقة كنسبة مئوية، ولكن على الرغم من سهولة هذه الطريقة في التطبيق العملي ولكنها تتضمن بعض المآخذ نذكر منها: ⁽⁴⁾

✓ لا تأخذ في حساب الرقم القياسي الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتبرة في الرقم القياسي.

✓ لا تأخذ في حساب الرقم القياسي اختلاف السعر الناشئ من اختلاف المقاييس والأوزان.

⁽¹⁾ - Dornbush Rudiger, Fisher Stanley, **Macroeconomics**, 6^{ème} Edition, Mc Graw-Hill, LNC, 1994, P52.

⁽²⁾ - إسلام محمد البنا، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط(1)، 2012، ص 239.

⁽³⁾ - إبراهيم جواد كاظم، مرجع سابق، ص 103.

- عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمه، محمود محمد إبراهيم هندي، الإحصاء التطبيقي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط(1)، 2007، ص 121.

- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 205-206.

⁽⁴⁾ - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط(1)، 2004، ص 318.

2-2- الرقم القياسي المرجح: من عيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبيرا على الرقم القياسي البسيط، إذ لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة)، ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة ويكون هذا الترجيح إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي لـ "لا سبير" وإما الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي لـ "باش" وذلك وفق ما يلي:

2-2-1- الرقم القياسي المرجح للأسعار بطريقة لاسبير Laspeyres (أو طريقة سنة الأساس): في هذه الطريقة نرجح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير وفق الصيغة الموالية: (1)

$$PI(L) = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0} \times 100$$

حيث أن:

$\sum P_n q_0$: يمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P_0 q_0$: يمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى لو تغيرت أسعارها ارتفاعاً أو انخفاضاً.

2-2-2- الرقم القياسي المرجح لـ "باش" Paache (أو طريقة سنة المقارنة): أما الطريقة الثانية لترجيح الأسعار هي ترجيحها بكميات السنة النهائية أو سنة المقارنة، فنحصل على الرقم القياسي "باش" فنضرب كميات الإنتاج الخاصة بسنة المقارنة في أسعار السنوات المختلفة فنحصل على قيمة هذا الإنتاج بدلالة الأسعار المختلفة، ثم بجمع قيمة إنتاج السلع المختلفة في كل عام نحصل على قيمة الإنتاج في كل سنة وعند مقارنة أرقام "باش" بأرقام "لا سبير" نجد أن الأولى أصغر من الثانية، وسبب ذلك أن السلع التي انخفض ثمنها تأخذ وزناً كبيراً نسبياً، ولذلك فإن هذه الطريقة عادة ما تكون متحيزة نحو الأسفل.

$$PI(P) = \frac{\sum P_n q_n}{\sum P_0 q_n} \times 100$$

حيث أن:

$\sum P_n q_n$: يمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة.

(1) - صالح العصفور، الأرقام القياسية، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد (19)، السنة الثانية، يوليو 2003، ص 06.

$\sum P_0 q_n$: يمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

2-2-3- الرقم القياسي لـ "مارشال وإيجورث" *Marshall-Edgeworth Index*: هو صيغة تجميعية مرجحة باستخدام طريقة السنة النموذجية، وتكون الأوزان في هذه الحالة عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة. وللتغلب على التحيز في الأرقام الذي تحدثه هاتين الطريقتين نحو الأعلى كما في لاسبير أو التحيز نحو الأسفل كما في باش يتم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتي الأساس والمقارنة ويدعى الرقم القياسي المرجح بمجموع كميتين إسم "مارشال وإيجورث" والذي يسمى الثابت المرجح، تكتب صيغة "مارشال وإيجورث" كما يلي: (1)

$$PI(m\&i) = \frac{\sum p_n \times (q_0 + q_n)}{\sum p_0 \times (q_0 + q_n)} \times 100$$

2-2-4- الرقم القياسي بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل لـ «فيشر»): ويقوم على أساس الجمع بين طريقتي "لاسبير" و"باش" إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي لرقمي "لاسبير وباش"، حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح لذلك يسمى هذا الرقم بالرقم القياسي الأمثل، (2) ويعطى بالعلاقة الموالية: (3)

$$PI(F) = \sqrt{P(P) + PI(L)}$$

$$PI(F) = \sqrt{\frac{\sum p_n \times q_0}{\sum p_0 \times q_0} + \frac{\sum p_n \times q_n}{\sum p_0 \times q_n}} \times 100$$

تستعمل هذه الأرقام القياسية لإزالة أثر التضخم "déflation" من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الإستهلاك، الإستثمار، بتقسيم قيمها الإسمية على مؤشر السعر المناسب.

(1) - صالح العصفور، مرجع سابق، ص 8.

- كمال سلطان محمد سالم، مقدمة في مبادئ علم الإحصاء، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط (1)، 2015، ص 377.

(2) - محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، ط (2)، 2006، ص 248.

(3) - عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، مرجع سابق، ص ص 108-109.

- كمال سلطان محمد سالم، مرجع سابق، ص 376.

الفرع الثاني: طريقة قياس الفجوات التضخمية^(*) (الطرق الحديثة لقياس التضخم)

قياس الفجوات التضخمية هي طريقة تعتمد على التحليل الكينزي، إذ أن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين.⁽²⁾

إن الهدف من وراء حساب الفجوة التضخمية، يرجع إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما عمل على تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك لأن انعدام التوازن بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي في أسواق السلع سينعكس بشكل مباشر على أسواق عوامل الإنتاج فيحدث فيه نفس الخلل وعدم التوازن. والسبب وراء حدوث الفجوة التضخمية راجع إلى الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي. ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الوطني محسوباً بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، كما يتحقق الفائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.

إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية. وعلى العموم يمكن الاعتماد على عدة معايير لقياس الفجوة التضخمية، نذكر منها:

أولاً: معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية): يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في تفسير التضخم، ويمكن حسب هذه النظرية قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية بدلالة إجمالي فائض الطلب، باستخدام الصيغة الموالية:⁽³⁾

$$D_X = (C_P + C_G + I + E) - GDP$$

حيث أن:

(*) - أول من تكلم عن مفهوم الفجوات التضخمية هو كينز في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب how to pay for the war . وهي فائض القوة

الشرائية أو بعبارة أخرى وجود فائض في الطلب الكلي عند مستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل للموارد.

الفجوات التضخمية = الطلب الكلي النقدي - الدخل الوطني الحقيقي.

(2) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 213.

(3) - بسام الحجار، مرجع سابق، ص 280.

D_X : إجمالي فائض الطلب.

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

E : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

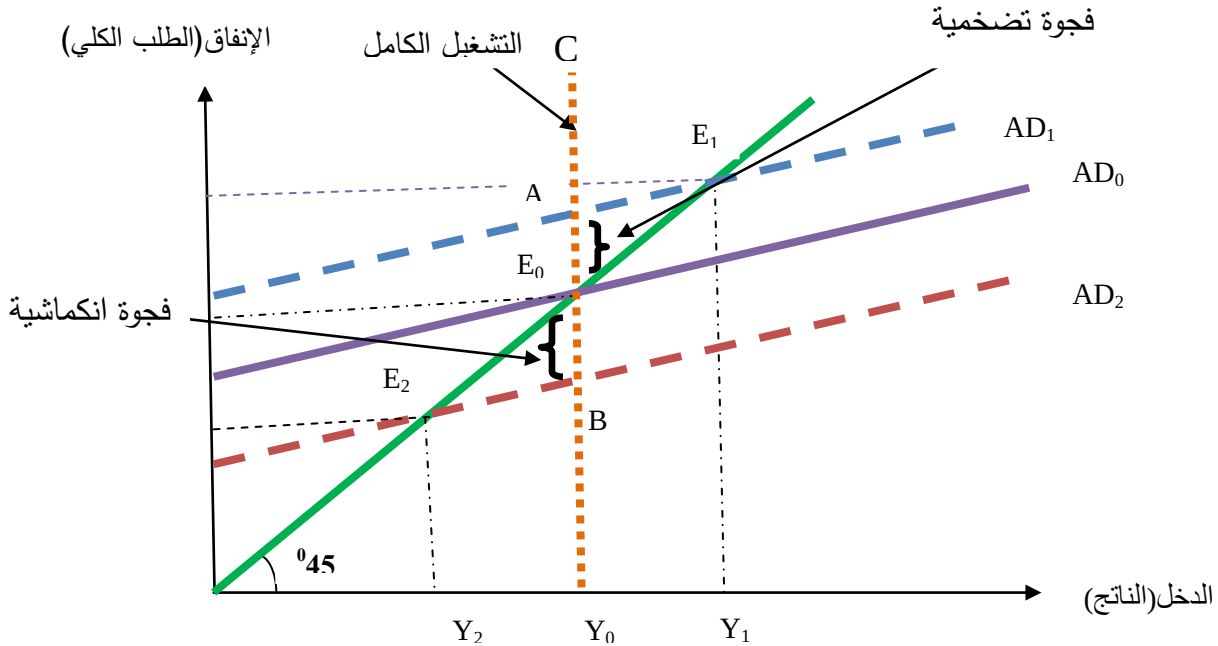
GDP : إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة).

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية ($C_p + C_G + I + E$) على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تخلق قوى تضخمية تجذب الأسعار إلى الأعلى.

للحصول على صافي فائض الطلب يجب إضافة أثر العوامل الخارجية إلى الطلب الفعال D_{xn} ، وتأخذ الصيغة الشكل الموالي: $D_{xm} = D_x + S_F$ ، ويضاف إلى إجمالي فائض الطلب، الفائض في ميزان المدفوعات الجاري لأنه يمارس أثرا توسعيا على الإنفاق من خلال الزيادة في الدخل الفردية وإيرادات الحكومة، ويشكل **ضغطا تضخيميا**، أما في الحالة العكسية أي العجز في ميزان المعاملات الجارية ويرمز له بالرمز S_F فإنه يطرح العجز من إجمالي فائض الطلب، ويصبح صافي فائض الطلب كما يلي:

$D_{xm} = D_x - S_F$. حدوث عجز في ميزان المعاملات الجارية يمارس أثرا **انكماشيا** بمعنى أنه يلغي جزءا من مفعول القوى التضخمية المحلية لأنه يضيف إلى المتاح من السلع والخدمات بمقدار أكبر مما يضيف إلى الطلب الكلي الفعال، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (8-1): الفجوة التضخمية والانكماشية عند مستوى التشغيل الكامل



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر،

1993، ص 223.

من خلال الشكل رقم (1-9)، يلاحظ وجود فجوة انكماشية وفجوة تضخمية:

- **الفجوة الانكماشية:** نسقط العمود Y_0C ، وبالتالي يلاحظ أن منحني الطلب الكلي AD_0 يقطع خط الدخل E_0 عند النقطة E_0 ، والتي تمثل نقطة مستوى التوازن الواقعة إلى أعلى النقطة B ، والتي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل مع العمود المستقيم Y_0C ، والذي يعبر عن مستوى الدخل على التشغيل الكامل، وبالتالي فالـفجوة الانكماشية والمتمثلة في المسافة E_0B ، حيث أنه لو حدث نقص في إحدى مكونات الطلب الكلي فسوف تنتقل دالة الطلب الكلي إلى الأسفل، أي إلى AD_2 ، ويتحدد التوازن الجديد عن النقطة E_2 ، ومستوى الدخل التوازني الجديد Y_2 ، لكن هذا التوازن غير مرغوب فيه لكون الطلب أقل من ذلك الطلب اللازم لتحقيق التشغيل الكامل مما يدل على وجود عناصر إنتاج غير مستغلة.

- **الفجوة التضخمية:** والمتمثلة في المسافة E_0A ، حيث أنه لو حدث وزادت إحدى مكونات الطلب الكلي فسوف تؤدي إلى انتقال AD_0 بأكمله إلى أعلى، أي إلى AD_1 ، معبرة عن زيادة الطلب الكلي فيتحقق مستوى التوازن الجديد E_1 ، ويكون مستوى الدخل التوازني Y_1 ، لكن هذا التوازن هو مستوى توازني غير مرغوب فيه لكون الطلب الكلي أعلى من الطلب اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

لذا فأي زيادة في الطلب الكلي بعد مستوى التشغيل الكامل سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لأن هذه الزيادة لا يقابلها إنتاج فعلي لكون كل الموارد قد استغلت واستخدمت، وعليه يكون لدينا فجوة بين الطلب الحالي وذلك الذي يحقق التشغيل الكامل مقدار E_0A ويعرف بالفجوة التضخمية، بينما يتم القضاء على الفجوة التضخمية بتقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق عند مستوى التشغيل⁽¹⁾.

ثانياً: معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي): وهو مؤشر ذو طابع تركيبي ويستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود النيوكلاسيكية في تفسير التضخم، التي حاولت أن تستخلص مقاييس ومؤشرات لقياس الاستقرار النقدي بالاعتماد على مقارنة التغير في كل من الطلب النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، إذا معامل الاستقرار النقدي طبقاً لهذه النظرية يكون بالصيغة الموالية: ⁽²⁾

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta M}{M} \Leftarrow B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B : معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

(1) - تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة حالة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، الجزائر، 2013-2014، ص ص 32-33.

(2) - بسام الحجار، مرجع سابق، ص 280.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في كمية النقود (وسائل الدفع).

نميز من خلال هذا المعيار ثلاث حالات هي:

(1) عندما يكون معامل الاستقرار النقدي ($B = 0$) يساوي الصفر يكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني، هذا يعني أن هناك استقرار نقدي.

(2) إذا كان ($B > 0$) يكون التغير في كمية النقود أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي، أي أن الطلب الكلي النقدي يفوق العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى اتساع هذا الفارق إلى نمو القوى التضخمية.

(3) إذا كان ($B < 0$) يكون التغير في كمية النقود أصغر من معدل التغير في الناتج المحلي، أي أن العرض الحقيقي من السلع والخدمات يفوق الطلب الكلي النقدي، مما يؤدي إلى انكماش نقدي وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: معيار الإفراط النقدي (فائض المعروض النقدي): ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، ويستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار،⁽¹⁾ وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد من التضخم. ونعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية الموالية:

$$M^t = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن: M^t : حجم الإفراط النقدي.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبرا عنها بـ M_2 .

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة

السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحسب بالعلاقة الموالية:

$$\lambda = \frac{M_t}{Y_t}$$

(1) - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 2002، ص 318.

المبحث الثالث:

تحليل أسباب التضخم في الفكر الاقتصادي وآثاره

للتضخم عدة أنواع قد تنشأ لعدة أسباب، منها أسباب في الفكر الاقتصادي وأسباب أخرى تمثلت في جانب العرض، أو من جانب الطلب، أو غيرهما. وعليه بالنسبة للأولى تمثلت في أهم النظريات والمدارس الفكرية التي فسرت ظاهرة التضخم وقد اختلفت باختلاف الزمان والمكان والمفكرين الاقتصاديين أصحاب هذه النظريات، والتي عانت منها اقتصاديات بلدان العالم بفترات دورية أو متواصلة، وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال والفترات، وبالنسبة للثانية تمثلت في ارتفاع الطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج، والأسباب الهيكلية، وقد انعكس التضخم كظاهرة اقتصادية كباقي الظواهر على العديد من المتغيرات الاقتصادية فترتبت عليه مجموعة من الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية. وفيما يلي سوف نستعرض أهم النظريات التي تفسر أسباب حدوث ظاهرة التضخم والآثار المترتبة عليه وذلك كما يلي:

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج)

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود. ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات الموالية: ⁽¹⁾

- أن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي، بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، ولكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي ^(*) وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع سواء في الاتجاه الصعودي أو الهبوطي.
- قانون ساي للأسواق *Say's Law of Market* مضمونه (العرض يخلق الطلب عليه) فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة ويعرضها ليتمكن من شراء سلع الآخرين، فالعرض إذا يمثل القوة الشرائية لطلب سلع الآخرين، لذلك يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

⁽¹⁾ - أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط(1)، 2001، ص ص 349-350.

^(*) - الأجر الحقيقي: هو مقدار السلع والخدمات التي تشتري لإشباع حاجات الفرد من الأجر النقدي أي هو عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل العامل بهذا الأجر أو هو عبارة عن معدل الأجر النقدي (w) مقسوماً على المستوى العام للأسعار (p)، أي أن الأجر النقدي هو (w/p). أما الأجر النقدي (الاسمي): هو مقدار ما يحصل عليه العاملين مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال. أنظر في ذلك: شعيب بونوة وزهرة بن خلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 161.

ولقد استعان الكلاسيكيون في شرحهم للنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركة الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية على صيغة المبادلات **معادلة فيشر ومعادلة كامبردج** للأرصدة النقدية كما يلي:

الفرع الأول: نظرية كمية النقود Monetary Theory: صيغة المبادلات (معادلة فيشر)

أولاً: مضمون نظرية كمية النقود: تمثل النظرية الكمية للنقود خلاصة تطور الفكر النقدي التقليدي وتعتمد على أن كمية النقود هي المحدد الأساسي للمستوى العام للأسعار، وأن عرض النقود هو المتحول المركزي الذي تدور حوله المتغيرات الأخرى في الاقتصاد، ⁽¹⁾ وهي أبسط النظريات في تفسير التضخم، وقد كان من المعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم، وأن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه، ذلك لأن حالات التضخم التي حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود. ⁽²⁾

وتعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية، ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود **Monetary Theory**. وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى إختلاف المفاهيم والتفسير لها. يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً: فرضيات نظرية كمية النقود: تستند نظرية كمية النقود على مجموعة من الفرضيات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: ⁽³⁾

- تعتبر كمية النقود العامل الأساسي والفعال والمؤثر في حركات الأسعار، أي بمعنى التغيرات الطارئة على الأسعار تعود إلى تغيرات كمية النقود، وبنفس النسبة.
- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بالتغير في كمية النقود المعروضة للتداول، فأي تغير في كمية النقود المتداولة، ينعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار، فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.
- كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمتها، أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة في الأسواق، انخفضت القوة الشرائية لهذه النقود.
- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبالعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن زيادة كمية النقود المتداولة، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، ونقص العرض الحقيقي منها (السلع والخدمات).

(1) - محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، -عمان- الأردن-، ط(1)، 2010، ص 45.

(2) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 85.

(3) - عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 29-30.

- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، ط(1)، 2013، ص ص 280-281.

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة سواء في الجهاز الإنتاجي أو في قوى العمل. ويترتب على هذه الفرضية ما يلي: (1)
- ثبات مستوى الإنتاج، باعتبار أن الاقتصاد بلغ مستوى التشغيل الكامل.
- ثبات حجم المعاملات (الحجم الحقيقي للإنتاج).
- ثبات سرعة دوران النقود (*).

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات الجديدة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها، وأهم مراحل تطورها تكمن في:

- **معادلة التبادل (صيغة فيشر):** لقد اهتمت نظرية كمية النقود بتحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والمستوى العام للأسعار، وكان من أشهر من دافع عن صياغتها في صورتها الجديدة هو الاقتصادي الأمريكي "أرفنج فيشر *Irving Fisher*" خلال الفترة (1867-1947)، (3) في كتابه "The purchasing power of money" الصادر عام 1911، (4) في إطار معادلة التبادل، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات واستخدم في تحليله معادلة تسمى بمعادلة فيشر أو معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.
- وتقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وتؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود حيث يكون مجموع قيم عمليات التبادل مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها.
- إذن فالنظرية الكمية للنقود دالة، فالمستوى العام للأسعار متغير تابع وكمية النقود متغير مستقل وبثبات كمية المبادلات وسرعة دوران النقود، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم، وهذا وفقا للعلاقة التي صاغها فيشر في العلاقة الموالية: (5)

$$M \cdot V = P \cdot T \dots\dots\dots (1-1) \quad \text{(صيغة المعاملات)}$$

حيث أن:

M: تعبر عن كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها من قبل البنك المركزي.

V: تعبر عن سرعة دوران النقود .

(1) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 281.

(*) - سرعة دوران النقود: هي معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

(3) - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص 123.

(4) - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط(1)، 2009، ص 201.

(5) - Bernard Benier , Henri-Louis Védie , *Macroéconomie* , 2^{ème} Edition, DUNOD, Paris ,2002,P241.

- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " المفاهيم والنظريات الأساسية" ، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 176.

P: تعبر عن المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات، وهي دالة في مستوى الدخل.

Y: الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي.

ومن خلال هذه المعادلة يؤكد فيشر على أنه ليس للنقود تأثير على الإنتاج، وأن التأثير الوحيد لها فقط يكون على مستوى الأسعار، وهكذا تكون النقود حسب الكلاسيك وسيلة تبادل ومقياس للقيمة، وليس لها وظيفة أخرى في الاقتصاد.

وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى التشغيل الكامل، فإن حجم المبادلات ثابتة في المدى القصير، وكذلك أن سرعة دوران النقود ثابتة ومستقلة عن بقية المتغيرات، لأنها تعتمد على عوامل فنية، وبذلك يمكن تحول العلاقة السابقة رقم (1-1) إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار، وبالتالي فإن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار ومنها يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كما يلي:

$$P=M*V/T.....(2-1)$$

حيث أن: **المستوى العام للأسعار = (كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها) x (مقلوب حجم المعاملات)**. المعادلة السابقة توضح العلاقة التناسبية المباشرة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد،⁽¹⁾ وهذا يعني أن التغير في كمية النقود بالزيادة أو بالنقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (**T**)، وسرعة دوران النقد (**V**)، وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم المعروض النقدي.

لقد حاول فيشر الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك وذلك بإدخال النقود المصرفية (الداخلية) في معادلة التبادل أي أنه سعى إلى التمييز بين النقود القانونية (الخارجية) والنقود المصرفية بغرض إبراز أهمية كل منهما في تحقيق مستوى معين من المبادلات، فظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لـ "فيشر" أيضا، وأصبحت معادلة التبادل كالتالي:⁽²⁾

$$MV + M'V' = PT(3-1)$$

M: النقود القانونية.

V: سرعة تداول النقود.

M': كتلة النقود المصرفية.

V': سرعة تداول هذه الودائع بواسطة الشيكات.

T: حجم المبادلات.

⁽¹⁾ – Benhalima Ammour, "Monnaie et régulation monétaire", Edition Dahlab, Alger, 1997, P34.

⁽²⁾ – هيل عجمي جميل الجناحي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص 201.

– J.Muller et autres, " Manuel et Applications Économie", 4^{ème} édition, DUNOD, Paris, 2004, p 93.

والهدف من الفصل بين M و M' هو توضيح أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد^(*).⁽²⁾

تبين المعادلة رقم (1-1) بأنه إذا تغيرت إحدى المتغيرات، فإن متغيراً أو أكثر يجب أن يحدث للمحافظة على المساواة. فإذا ارتفعت كمية النقود مع بقاء سرعة تداول النقود ثابتة، فإما أن يرتفع مستوى الأسعار أو حجم المبادلات. ويستعمل الاقتصاديون في العادة متغير الدخل كتعويض عن حجم المعاملات للمعادلة رقم (1-1)، فإنه يمكن صياغتها على النحو الموالي:⁽³⁾

$$MV = PY \dots\dots\dots (4-1) \quad \text{(صيغة سرعة تداول الدخل)}$$

ويمكن القول نقول أنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة (على الأقل في الأجل القصير) مع عدم تغير حجم الإنتاج خلال هذه المدة، فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير (صعود وهبوط) وفقاً لتغيرات كمية النقود المتداولة في المجتمع، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، وذلك باعتبار أن كل زيادة في النقود تتفق بالكامل (أي زيادة الطلب) في ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل، وعليه فإن معدل التضخم سوف يتناسب طردياً بنفس مقدار الزيادة في الطلب الكلي.⁽⁴⁾

وحيث تفترض هذه النظرية ثبات (T) لافتراض العمالة الكاملة وثبات (V) لافتراض عدم الاكتناز النقدي، ولثبات عادات الإنفاق وتنظيم رفع الأجرة في المجتمع في الأجل القصير وبالتالي يمكن التعبير عن العلاقة السابقة بالصيغة الموالية:⁽⁵⁾

$$P = f(M) \dots\dots\dots (5-1)$$

وفقاً للعلاقة السابقة يستنتج أن التغير في كمية النقود بنسبة معينة، يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وبالتالي يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

(*) - حياد القود: يقصد به عدم حدوث تغيرات على الاقتصاد الوطني نتيجة تغير المعروض النقدي، أو بعبارة أخرى عدم حدوث آثار لتغير كمية النقود على الأسعار والتوظيف وسعر الفائدة وكل من الدخل الحقيقي والأجور الحقيقية. انظر في ذلك: حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 306.

(2) - أحمد أبو الفتح علي الناقية، مرجع سابق، ص 357.

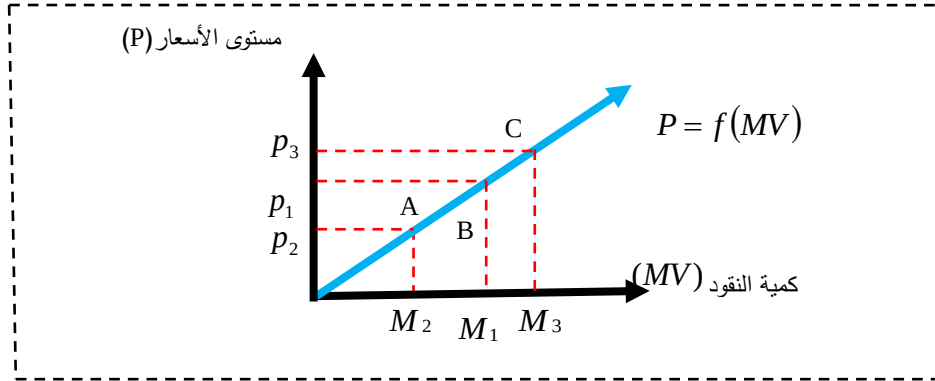
(3) - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة -، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 100.

- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية في مصر و.م.أ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 2010، ص 28.

(4) - تومي صالح، مرجع سابق، ص 100.

(5) - محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

شكل رقم (1-9): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 82.

من خلال الشكل رقم (1-9) يلاحظ أنه عند زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_3 ، سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 وكذلك عند انخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_2 ، سوف تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا دائما بافتراض ثبات سرعة دوران النقود، والدخل الوطني الحقيقي. غير أن أزمة الكساد 1929-1933 أثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، فخلال هذه الأزمة لم تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ونلمس ذلك من خلال فشل السياسة الأمريكية آنذاك بتشجيع الأفراد على الاقتراض أثناء مكافحة الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت، فزادت إحتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقود الذي استقر في أيدي الأفراد ولم يتوجه إلى الإنفاق بسبب توقع انخفاض الأسعار. وهكذا أبرزت أزمة الكساد الكبير عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير هذه الظاهرة. وأظهرت أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة، وهذا ما لم تعتمد النظرية الكلاسيكية مما أفشلها في توجيه السياسة النقدية خلال أزمة الكساد الكبير. وبناء على ما سبق فإن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يتطلب جعل كمية النقود M ثابتة في الأجل القصير، وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي في الفترة الطويلة، ومعالجة التضخم تكمن في تخفيض كمية النقود.⁽¹⁾

الفرع الثاني: نظرية الدخل ونظرية الأرصدة النقدية "معادلة كامبردج"

نتطرق إلى نظرية الدخل ونظرية الأرصدة النقدية كما يلي:

أولا: نظرية الدخل: حاول بعض الكتاب تفسير قيمة النقود^(*) الحدية، حيث يرى العالم النمساوي **Weiser** أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخول النقدية وكيفية التصرف فيها، فالعامل الفعال الذي

(1) - مروان عطوان، مرجع سابق، ص 181.

(*) - **قيمة النقود:** هي قيمة الوحدة النقدية الواحدة، أي كمية المنتجات التي يمكن الحصول عليها في السوق مقابل وحدة نقدية واحدة. **للمزيد من التفصيل انظر:** زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 208-209.

يؤدي بتغيراته إلى إحداث تغيرات في قيمة النقود إنما هو الدخل النقدي. كما بين **Weiser** أن تغيرات الدخل تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس النسبة في قيمة النقود، وأن الأساس الوحيد لقيمة النقود هو المنفعة التي تعود من إنفاق آخر وحدة منها للحصول على السلع، وعلى وجه التحديد سلع الاستهلاك.

ومن ناحية أخرى يرى العالم الفرنسي **Aftalion** أن للنقود منفعة ذاتية إضافة إلى تلك المنفعة المستمدة من السلع، بوصفها نقودا وبصرف النظر عن السلع التي يمكن أن تشتري بها، ومن هنا يصل **Aftalion** إلى نتيجتين، الأولى تتعلق بإمكانية تغير الأسعار وقيمة النقود حتى ولو لم يحدث تغير سابق في الدخل النقدي، والثانية أنه ليس من الضروري أن تتغير قيمة النقود بنفس نسبة تغير الدخل عند حدوث تغير الدخل بنسبة معينة. وترتبط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود، فهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي ليست كمية النقود عامة هي التي تعمل على تكوين الأسعار وتقلبها على نحو ما ترى النظرية الكمية وإنما هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.⁽¹⁾ وقد مهد هذا الاتجاه إلى العديد من النظريات: من بينها نظرية كمبريدج.

ثانيا: معادلة كمبريدج **Cambridge**: تطورت صياغة النظرية على يد الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال **A. Marshall** وبيجو **A.C. Pigou** وأعضاء مدرسة كامبريدج وبإجراء تعديلات على معادلة التبادل وأخذت صيغة جديدة من جانب هذه المدرسة بإحلال فكرة الطلب على النقود **K** مكان سرعة دورانها وبإستخدام الناتج الوطني الحقيقي بدلا من حجم المعاملات.

ويرى ألفريد مارشال **A. Marshall** أن الأعوان الاقتصاديين يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي" ^(*) **Liquidity Preference**، وبهذا يركز تحليل هذه المدرسة (مدرسة كامبريدج) على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع. إن من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، إلا أن أصحاب هذه المدرسة يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير، وأنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.⁽²⁾

(1) - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 223-224.

(*) - يعتبر التفضيل النقدي (تفضيل السيولة) **Liquidity Preference** عند درجة ميل الفرد للاحتفاظ بجزء من دخله في صورة نقود أو ما يعادلها، وهذا الجزء من الدخل لا يرغب في إنفاقه على شراء السلع والخدمات. ولهذا فإن التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة هو مرادف للطلب على النقود. وعكس هذا التفضيل هو التفضيل السلعي الذي يعبر عن ميل الفرد إلى التخلي عن النقود لتفضيله شراء السلع عن الاحتفاظ بجزء من دخله في صورة نقدية سائلة.

(2) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 86.

وعليه يمكن التعبير عن هذه الصيغة في شكل دالة للطلب على النقد طبقا لمدرسة كامبردج كما يلي: (1)

$$M_d = K(P Y) \quad (6-1)$$

K : معامل التناسب أو مقلوب سرعة دوران النقود $1/V$.

Y : الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي.

M_d : حجم كمية النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

وتعتبر معادلة كامبردج عن التوازن بين عرض النقود والطلب عليها خلال فترة زمنية معينة يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (K) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (YP)، فإذا افترضنا أن (K) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير بالإضافة إلى ثبات الدخل الوطني الحقيقي في حالة التشغيل الكامل، فإن الإرتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي.

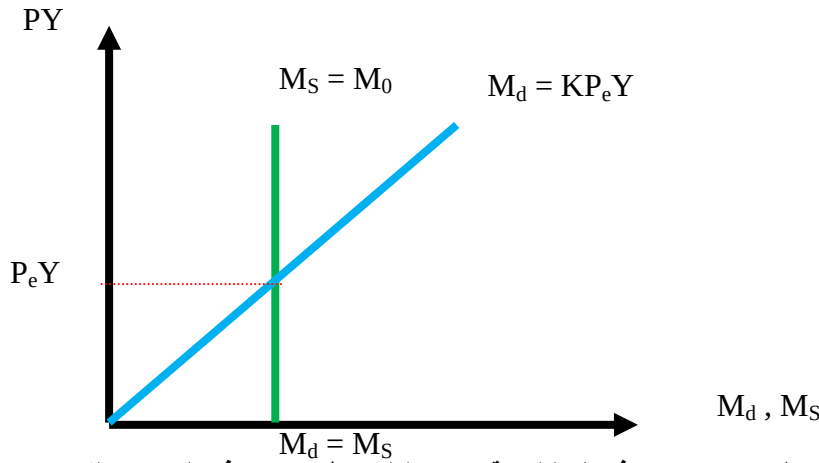
إذا ما كان الطلب على النقد M_d متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي، فإن عرضه يعتبر متغير

خارجيا تحدده السلطات النقدية، وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية حيث: $M_s = M_0$

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه $M_d = KP_e Y$: $M_0 = KP_e Y$ $M_s = M_d \Rightarrow$

حيث (P_e) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني. ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

شكل رقم (10-1) : توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي



المصدر : محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برني،

الجزائر، 1994، ص 133.

(1) - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 291.

- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 1366.

- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برني، الجزائر، 1994، ص 132.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:⁽¹⁾

- تجاهل آثار سعر الفائدة على المستوى العام للأسعار، ذلك أن انخفاض سعر الفائدة له من الأثر مثل ما للزيادة في كمية النقود على مستوى الأسعار، فإنخفاض سعر الفائدة يصير حافزاً للتوسع في الاقتراض وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية النقود، وتشجيع نمو الإنتاج.
 - لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك في ظل عالم ساكن، حيث تسلم بثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات، وهي أمور لا يمكن التسليم بها في ظل عالم متحرك.
 - افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي مثلاً.
 - تجاهل الطلب على النقود في تحديد قيمتها، في حين تنظر إلى عرض النقود في تحديد قيمتها، حينما افترضت أن الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة، وأن عرض النقود كله سوف يوجه لأغراض المبادلة دون الاكتناز.
 - الاهتمام بوظيفة النقود كوسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى للنقود كمخزن للقيمة.
- ورغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.
- ثالثاً: أوجه الاختلافات بين معادلة كمبريدج وبين معادلة فيشر:** نبرز أهم الاختلافات فيما يلي:
- تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وهي علاقة طردية وتناسبية، بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار.
 - استعرض فيشر نظرية كمية النقود من وجهة نظر إنفاق النقود بينما عرضت نظرية الأرصدة النقدية من وجهة نظر الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية.
 - التفضيل النقدي في نظرية الأرصدة النقدية هو العامل المؤثر والمحدد لمستوى الدخل النقدي، وأن التغير في نسبته ينعكس على مستويات الإنتاج والأسعار حتى ولو بقيت كمية النقود المعروضة ثابتة، أما نظرية كمية النقود فإنها تستبعد إمكان تغيير مستويات الأسعار إذا ظل عرض النقد ثابتاً دون تغيير.⁽²⁾

(1) - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 129-131.

(2) - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، مرجع سابق، ص 135.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية (نظرية جون مينارد كينز)

تعد النظرية الكينزية ارتكاز للاقتصاد الكلي، وذلك لما حققته على الصعيد الفكري من نتائج ساعدت العالم الرأسمالي الخروج من الأزمة الاقتصادية 1929، وكغيرها من النظريات فقد تطرقت هذه الأخيرة لظاهرة التضخم بالتفصيل، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى النظرية النقدية الكينزية، من خلال التعرض إلى مضمونها، بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة إليها كما يلي:

الفرع الأول: مضمون النظرية النقدية الكينزية

جاءت النظرية النقدية الكينزية نتيجة للانتقادات التي وجهها كينز إلى النظرية النقدية الكلاسيكية، وهي نظرية كمية النقود التي انتهت إلى أن الأثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار وأن الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط أو التبادل وهو ما رفضه كينز من خلال نظريته، ويمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزي، الذي تضمنها كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" سنة 1936 بإسم: "نظرية فائض الطلب"،⁽¹⁾ أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي، أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب، فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب استهلاكياً ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي.⁽²⁾

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار^(*) وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، وقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن الانخفاض الكبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل الموالي:⁽³⁾

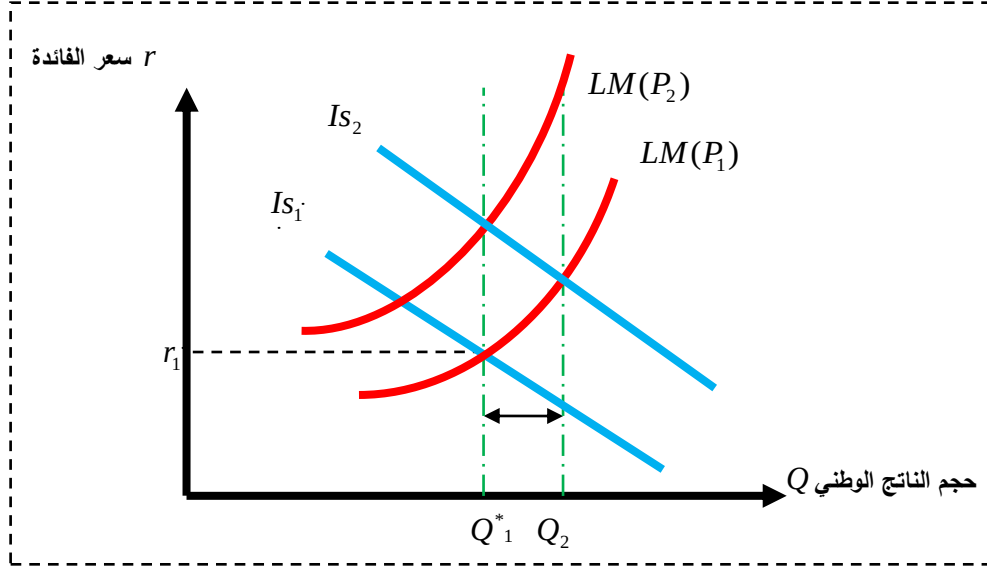
(1) - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 293.

(2) - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 372.

(*) - هذا لا يعني أن ليس للنقود من تأثير على مستوى الأسعار في جميع الحالات، بل أن النقود وحدها لا تكفي أن تخلق التضخم.

(3) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 219.

شكل رقم (11-1): الطلب الكلي وتغيرات الأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر،

1993، ص 219.

من خلال الشكل رقم (11-1) نلاحظ، تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى الإنتاج Q_1^* مقاسا على المحور الأفقي، وأن التوازن العام يتحقق عند توازن السوق السلعي والسوق النقدي في نقطة التقاطع IS_1 مع LMP_1 ، حيث عندها يكون الناتج Q_1^* بسعر فائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 ، وبافتراض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ، ومن ثم الحصول على فائض في الطلب قدره $Q_2 - Q_1^*$ ، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستتخفض القوة الشرائية للنقد، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقد، وبالتالي انتقال منحنى LMP_1 إلى LMP_2 ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج عند مستواه السابق.

الفرع الثاني: فرضيات النظرية النقدية الكينزية: تستند النظرية الكينزية إلى عدة فرضيات أهمها: ⁽¹⁾

- أن الحالة الطبيعية للاقتصاد عندما يكون في مرحلة التشغيل الجزئي، وأن بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل فهي حالة استثنائية وليست عامة. وبهذا لم يعتبر كينز كل زيادة في كمية النقود خطرا على الاقتصاد الوطني، ما دام في مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل؛
- أن الطلب الفعلي نوعان، طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار. ويرى كينز أن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل، أما العرض فهو المتغير التابع. وأن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع هي: المعاملات، المضاربة والاحتياط؛
- أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود؛

(1) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 296.

- أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من الطلب على النقود، وارتفاع سعرها يخفض من الطلب على النقود؛
- أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الادخار؛
- أن الدخل الوطني يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار.
- أن كل إنفاق يتولد عنه دخل، أي أن ما ينفقه كل فرد في المجتمع يصبح من جهة أخرى دخلاً لفرد آخر في المجتمع. ولهذا فإن الدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي لهذا المجتمع؛

كما أن كينز قدم تفسيراً لعدم مواجهة العرض لزيادة الطلب بزيادة مماثلة بالتفريق بين حالتين: ⁽¹⁾

❖ **الحالة الأولى:** وهي مرحلة قبل وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، أي مرحلة **التشغيل الجزئي** ^(*)، وهنا يكون الجهاز الإنتاجي لم يستثمر الموارد الاقتصادية المتاحة بالكامل، وأن طاقة الإنتاج لم تبلغ حدها الأقصى. وتؤكد النتيجة المهمة في نظرية كينز على أن الزيادة في حجم الطلب الكلي لن تؤدي إلى حدوث زيادات محسوسة في المستوى العام للأسعار، طالما الإنتاج كانت زيادته بنفس الزيادة في كمية النقود التي تحققت بسبب زيادة حجم الإنفاق النقدي. كما أن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم التشغيل ثم زيادة في حجم الإنتاج والدخل الوطني دون زيادة تذكر في المستوى العام للأسعار.

ويرى كينز أن الإفراط في استخدام عوامل الإنتاج العاطلة يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار يطلق عليه **"التضخم الجزئي (غير حقيقي)"**، ولا يعد هذا التضخم حقيقياً، وينشأ نتيجة عوامل تتمثل فيما يلي:

- عدم التجانس والتماثل بين عناصر الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تنقلها من مكان إلى آخر، أو استبدالها بمورد إنتاجي آخر، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- الارتفاع المفاجئ في أجور العمال نتيجة زيادة الطلب على العمل، وانخفاض معدلات البطالة؛
- ظهور الاحتكار، حيث تتكثف طوائف المنتجين والمصنعين في رفع أسعار منتجاتها لأجل الزيادة من الأرباح، وذلك قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

❖ **الحالة الثانية:** وهي مرحلة وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، وهنا قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية بحيث لا تتوافر أي قدرة في المرونة فيه لزيادة حجم العرض الكلي، وتكون الزيادة في كمية النقود زيادة في ارتفاع الأجور، ويعني هذا زيادة كلفة الإنتاج وارتفاع كلفة بقية عناصر الإنتاج وبنفس زيادة كمية النقود، مما يترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار. كذلك يؤدي توظيف أيدي عاملة أي تشغيل كامل إلى ارتفاع مستويات الأجور دون أن يزداد معها حجم الإنتاج الحقيقي مما يترتب على ذلك زيادة المستوى العام للأسعار.

(1) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 297-298.

- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2009، ص 24-25.

(*) - التشغيل الجزئي: يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

الفرع الثالث: إنتقادات النظرية النقدية الكينزية: تتمثل أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في النقاط المالية:⁽¹⁾

1- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة، لأنه يعتقد أن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقد مع الطلب عليها لأغراض السيولة؛

2- كما يعتقد أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، وهي لا ترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية، ومن الصعوبة تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره على الطلب على النقود لأغراض المختلفة التي ذكرها كينز؛

3- يقرر التحليل الكينزي بأن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة، حيث نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة وفي مقدمتها الدخل؛

4- لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل، وإنما إكتفى كينز بتوضيح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير، لذلك اعتبر البعض بأن النظرية الكينزية تتصف بالاستاتيكية (الجمودية).

ومع الأهمية البالغة للمدرسة الكينزية إلا أن طبيعة تطور الأزمات الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها البلدان الرأسمالية أدت إلى تراجع المدرسة الكينزية وصعود المدرسة الكلاسيكية المحدثة والمعروفة بمنهج شكافو.

وفيما يلي حصر أهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-1) : أهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي

التحليل الكينزي	التحليل الكلاسيكي	
يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل.	يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل.	التوازن الاقتصادي
إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي زيادة تقضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل، واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور فجوة تضخمية.	الارتفاع في الأسعار عامة لا تظهر إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة، بإعتبار أن الاقتصاد أصلاً عند مستوى التشغيل الكامل وليست هناك إمكانيات في زيادة المعروض السلعي (العرض الكلي).	الطلب الكلي
دالة الطلب على النقود هي دالة لسعر الفائدة إلى جانب الدخل، إذ هناك حدا أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه.	الطلب على النقود مرتبط بوظيفة النقود الوحيدة التي افترضوها والمتمثلة في كونها وسيطاً للمبادلة.	الطلب على النقود

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: - محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط(2)، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان-، 2010، ص ص 60-61.

(1) - محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 61-62.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (الفكر النقدي المعاصر)

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى النظرية النقدية المعاصرة، من خلال التعرض إلى مضمونها، بالإضافة إلى فرضياتها كما يلي:

الفرع الأول: مضمون النظرية النقدية المعاصرة: لا تعتبر النظرية المعاصرة تكراراً لنظرية كمية النقود الكلاسيكية، وإنما محاولة لإستيعاب الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية الكلاسيكية.⁽¹⁾ لم يمض وقت طويل على النظرية النقدية الحديثة لكينز، حتى بدأ ظهور أفكار اقتصادية جديدة تختلف عن الفكر الكينزي، وبالتالي ظهر ما يعرف بالنظرية النقدية المعاصرة،⁽²⁾ على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "ميلتون فريدمان" *Milton. Freidman* الاقتصادي الأمريكي المعاصر، والذي نشر نظريته هذه في مقالته المشهورة "نظرية كمية النقود" *The Quantity Theory of Money*،⁽³⁾ فيما يسمى بالمدرسة النقدية أو النقديين *Monetarists*، وأعادت "النظرية الكمية" إلى الحياة ولكن في صورة جديدة، حيث أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حينما إعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس، ويعزى فريدمان أهمية النظرية الكمية إلى الارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار والتغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة وفي هذا الصدد يقول فريدمان "أنَّ مصدر التَّضخُّم هو الإفراط في الإصدار النقدي"، أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، ويرفض بشدَّة القول بأنَّ التَّضخُّم يؤدِّي إلى خفض معدَّل البطالة. فرغم أنَّ الزيادة في معدَّل نمو كميَّة النقود تؤدِّي إلى زيادة الإنتاج والتَّوظيف، وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير بأنَّها تؤدِّي في المستقبل إلى نمو البطالة، وحدث التَّضخُّم، بعد زوال الخداع النقدي، ولا يكون للنَّقد تأثير إلَّا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط)، لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدَّل البطالة لأنَّ أي محاولة لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وأنَّما تؤدِّي إلى زيادة معدَّل التَّضخُّم⁽⁴⁾، لقد حاولت هذه النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود.

(1) – Françoise Renversez, *Circuit D'analyse Monétaire*, Édition Dalloz, 1991, P152.

(2) – عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، مرجع سابق، ص313.

(3) – أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط(2)، 2008، ص 120.

(4) – محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص301.

الفرع الثاني: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة: تستند النظرية المعاصرة على الفرضيات الموالية:⁽¹⁾ أولاً: **التضخم ظاهرة نقدية:** يتفق فريدمان مع المدرسة الكلاسيكية في اعتبار التضخم ظاهرة نقدية، تحدث نتيجة النمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، بمعنى أن كمية النقود المتداولة في المجتمع تزيد بنسبة تفوق الزيادة في حجم الإنتاج مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وبهذا التفسير لظاهرة التضخم يرفض فريدمان دور الأجور والنفقة في التأثير على الأسعار، بالإضافة إلى عدم تأييده لوجود علاقة بين التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل.

ثانياً: الثروة هي الأساس في الطلب على النقود: يتوقف الطلب على النقود في نظر فريدمان بالإضافة إلى أذواق المستهلكين وترتيب الأولويات، على الثروة التي يقصد بها مجموع الأصول التي يملكها الفرد في لحظة معينة، والتي يمكن أن تكون دخلاً أو عائداً. وتتخذ الثروة أشكالاً عديدة، وعند فريدمان تتخذ خمس صور هي: النقود، السندات، الأسهم، الأصول العينية، الثروة البشرية.

المطلب الرابع: أسباب أخرى للتضخم

قد ينشأ التضخم لعدة أسباب، سواءً كانت من جانب العرض، أو من جانب الطلب، أو غيرهما، وسنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: التضخم الناشئ عن الطلب

ويحدث هذا النوع من التضخم حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع⁽²⁾ نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض متاح من السلع والخدمات أكثر محدودية مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع أي أن هناك نقوداً كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد،⁽³⁾ كما يمكن أن يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الإنتاج وذلك في حالة زيادة الإنفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل زيادة المنتج من السلع والخدمات ومن هنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جماح التضخم.⁽⁴⁾

ويرجع سبب ارتفاع الطلب إلى قيام الدولة بتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة عن طريق إصدار النقود أو طبعها من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد مما يخلق أحجاماً نقدية مع ثبات الإنتاج.⁽⁵⁾

(1) - حياة عمر البرهماتي، مرجع سابق، ص 301-302.

(2) - صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط(2)، 1999، ص 167.

(3) - إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن - ط(1)، 2004، ص 168.

(4) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، مرجع سابق، ص 325.

(5) - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط(9)، 2008، ص 258.

يراهن بعض الاقتصاديين على أن التضخم ينجم عن فائض في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، إذ قامت السلطات العمومية بطبع النقد لإعادة بعث النشاط الاقتصادي فإن هذه النقود من الممكن أن توجه لتمويل عجز ميزانية الدولة. تتبع هذه العملية بارتفاع مفاجئ وعنيف في الأسعار حيث لا يترك للمؤسسات الوقت لتحسين مستوى إنتاجها، وبذلك ترتفع الأسعار. (1)

قيام الحكومات بالتوسع النقدي (سياسة نقدية توسعية) من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود وطرحها في السوق بهدف مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية. إن التوسع في فتح الإعتمادات من قبل البنوك التجارية وبموافقة البنك المركزي ومنح الائتمان هو عامل مهم في تزويد الأسواق بالأموال وذلك بتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. (2)

الفرع الثاني: التضخم الناشئ عن التكاليف

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة النفقات أو التكاليف وعلى وجه الخصوص معدلات الأجور. (3) وربما ينشأ بسبب الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار في حالة غياب الزيادة في الطلب، (4) وينشأ كذلك نتيجة لضغط بعض المنتجين أو نقابات العمال بسبب المساومة القوية لهذه النقابات من أجل زيادة الأجور النقدية أكبر من الزيادة التقليدية في الأحوال الطبيعية، وهذا ما يؤدي إلى: - زيادة تكاليف الإنتاج وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من أجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح؛ (5)

- ارتفاع تكاليف المُنتَجات المستوردة مثل الطاقة المواد الأولية مواد التجهيز، ... الخ، بشكل مفاجئ، وفي جميع الحالات فإن ذلك يترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها ويكون الأثر ملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة؛
- انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب الفقد والضياع في المواد الخام أو المنتجات النهائية أو نتيجة لقدم الآلات والمعدات أو سوق مناولة السلع أو التخزين أو غيرها. (6)

ويمكن جمع التضخم الناشئ عن الطلب والتضخم الناشئ عن التكاليف في الشكل الموالي:

(1) - شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج(2)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط(2)، 2000، ص 456.

(2) - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط(1)، 2007، ص 156.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، مرجع سابق، ص 327.

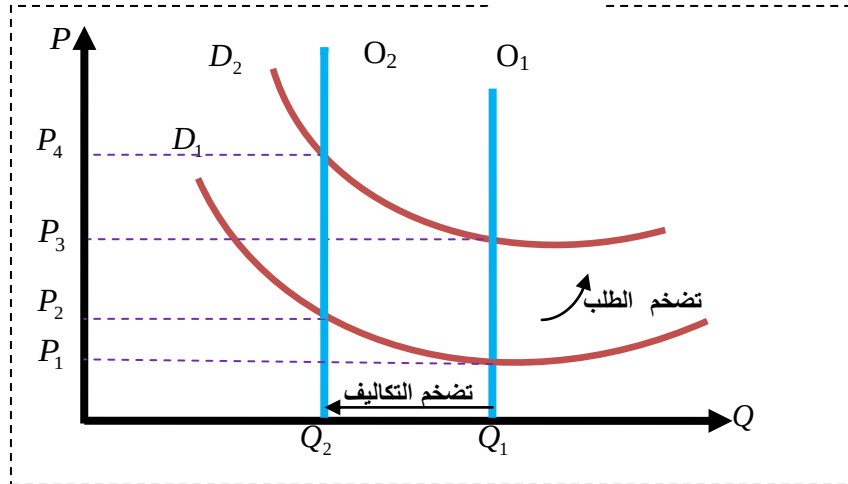
(4) - Jean-François Goux, *inflation, désinflation, déflation*, DUNOD-Paris-, 1998, p42.

(5) - مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 379.

(6) - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 156.

(7) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، مرجع سابق، ص 327.

شكل رقم (11-1): التضخم الناشئ عن الطلب وعن التكاليف



Source :Hamid Bali, *inflation et mal-développement en Algérie*, édition OPU, 1993,p 71.

من خلال الشكل رقم (11-1) والذي يوضح التضخم الناشئ عن الطلب وعن التكاليف، نلاحظ ما يلي:

1- بالنسبة التضخم الناشئ عن الطلب: عندما يكون العرض الكلي ثابت، أي أنه لا توجد زيادة في الإنتاج فإن الأسعار تنتقل من p_1 إلى p_3 ، أي ارتفاع الأسعار وهذا رغم أن الإنتاج لم يتغير أي بقي ثابتا عند Q_1 ، ويحدث هذا في البلدان المتخلفة، وعند توزيع الدخل فإن الطلب يزداد على المنتجات، وتوزيع الدخل هو نتيجة للاستثمارات حيث أنه يؤدي إلى عجز في الميزانية، والزيادة في الإستيراد، وهذا الأخير يحمل معه التضخم وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، لأن الإنتاج الداخلي ناقص، بينما الدخل الخارجي يحول إلى العملة المحلية بالزيادة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

2- أما بالنسبة التضخم الناشئ عن التكاليف: عند انخفاض العرض الكلي أي أن الإنتاج انخفض من Q_1 إلى Q_2 ، فإن العرض ينتقل من O_1 إلى O_2 ، والأسعار تتغير أيضا من p_3 إلى p_4 هنالك ارتفاع للمواد الأولية أو المواد النصف مصنعة أو سلع التجهيزات والعجز في الإنتاج يجعل هناك زيادة في الطلب.

الفرع الثالث: التضخم بانخفاض العرض الكلي: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام و يرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها: ⁽¹⁾

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل؛

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛

(1) - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 115-116.

- النقص في العناصر الإنتاجية؛

- النقص في رأس المال العيني.

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، والانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

الفرع الثالث: التضخم من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (التضخم الهيكلي)

يرتبط مثل هذا النوع من التضخم بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي ويرجع سبب بروز ظاهرة التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكليين، بحيث يعود سببها إما إلى سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما إلى جمود العلاقات بين تلك العناصر.⁽¹⁾ وتزداد أهمية هذا النوع من التضخم لطبيعة الاقتصاد الديناميكية، وزيادة مدى التداخل والاعتماد المتبادل بين الصناعات المختلفة، ويمكن القول بأن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية، نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾ ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يلي:

❖ شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي؛

❖ التناقض بين القطاعات الاقتصادية؛

❖ طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي؛

❖ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛

❖ الهيكل السكاني.

الفرع الرابع: التضخم المشترك

إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها وسرعة دورانها، والكمية وسرعة الدوران متعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة. فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة تغطية العجز أو توسع البنوك التجارية بخلق النقود وزيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان، كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع،⁽³⁾ بدون تغيير في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور

(1) - زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص 259 - 260.

(2) - محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 158.

(3) - مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 232.

وخلافها،⁽¹⁾ حيث يؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات. كما أن زيادة الرواتب في أوقات تلوح ببيادر التضخم فيها دون دراسة ورؤية قد يزيد من تأثير النقود وزيادتها على مستوى الأسعار.⁽²⁾

المطلب الخامس: تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الاقتصاديات، وذلك من خلال الآثار السلبية التي تتجر عنه، وتختلف آثاره من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة ودرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة ثانية، وسنبرز فيما يلي بعض هذه الآثار:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال توضيح النقاط الآتية:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل: الدخل النقدي عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة واحدة، أما الدخل الحقيقي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.⁽³⁾

خلال العملية التضخمية يتوالى إرتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي، ويبلغ الدخل الحقيقي أقصى مستوى ممكن له عند مستوى التوظيف الكامل، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، هناك أربع حالات لتغير الدخول، وهي كما يلي:⁽⁴⁾

- بقاء الدخول النقدية ثابتة مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تتناقص الدخول الحقيقية باستمرار؛
- زيادة الدخول النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض الدخول الحقيقية ولكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى؛
- زيادة الدخول النقدية بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تبقى الدخول الحقيقية ثابتة؛
- ارتفاع الدخول النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا تزداد الدخول الحقيقية بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخول النقدية من جهة، ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

(1) - خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 259.

(2) - مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص 232.

(3) - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 153.

(4) - مروان عطوان، مرجع سابق، ص 189.

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل: (1)

1-1- أصحاب الدخل الثابتة: يدخل في هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من العقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، وملكية الأراضي، والفوائد على الاستثمارات والمعاشات التقاعدية، وبسبب الثبات النسبي لهذه الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

1-2- أصحاب المرتبات والأجور: تضم هذه الفئة معظم العمال من موظفي مؤسسات والهيئات المختلفة ونظرا لوجود الإتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية، فإن أجور هذه الفئة تتميز بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، ولكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالمقارنة مع أصحاب دخل الفئة الأولى فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القدرة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة.

1-3- أصحاب المشروعات: في هذه الفئة يختلف الوضع تماما، لأن أصحاب المشروعات خلال عملية التضخم غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية ولأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا يتسبب التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي بسبب اختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع لذا نلاحظ أن بعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

وبسبب ارتفاع أسعار بعض السلع بنسبة أكبر بالنسبة لسلع أخرى، ينتج عن ذلك أرباح إضافية للمشروعات التي تنتج السلع الأولى، وبالتالي إعادة توزيع الدخل في المجتمع. (2)

2- أثر التضخم على توزيع الثروة: خلال عملية التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، وبما أن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم (نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار) قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك إعتادوا عليه من قبل.

فمثلا أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق ارتفاع معدلات المستوى العام للأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية بسبب التضخم.

(1) - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 153-154.

(2) - مروان عطوان، مرجع سابق، ص 191.

ويمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخل والثروات على صعيد المجتمع، مما يؤدي إلى خلق موجة من التذمر تنذر بضرب الاستقرار السياسي، والاجتماعي.⁽¹⁾

3- أثر التضخم على التجارة الخارجية: يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع، ومن ثم عجز في الميزان التجاري، أي يكون سالبا بسبب أن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات، ويبين ذلك التحليل الموالي:

- تفقد السلع المحلية القدرة على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها بسبب التضخم، فتحجم الدول عن استيراد تلك السلع وبالتالي تتراجع الصادرات؛

- ارتفاع أسعار السلع المحلية تدفع المجتمع المحلي إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة والتي بنفس الجودة ولكن بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، ومن ثم تتزايد الواردات؛

- زيادة الواردات عن حجم الصادرات، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

4- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي: إن إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة في المجتمع تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي والثروة لبعض الفئات في المجتمع وانخفاضهما لفئات أخرى ينتج عن ذلك آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الآثار المباشرة التي تحدثها عملية التضخم على الاقتصاد ومن أجل تحديد آثار التضخم على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي نعتمد على حالة "مدى قرب وبعد الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل".⁽²⁾

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يؤديان إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة، وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بحدّة و ينجر عن ذلك انتشار المضاربة^(*)، وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح مما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار.

وتتميز هذه المرحلة أيضا بعدول رجال الأعمال عن توظيف أموالهم في الاستثمارات طويلة الأجل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد، وبالتالي يقتصرون على توظيف أموالهم في إنتاج السلع الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال عملية التضخم، وكلما اقترب الاقتصاد نحو التشغيل الكامل كلما توجه رجال الأعمال لتخفيض استثماراتهم، وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة وهذا ما يقود الاقتصاد إلى الوقوع بأزمة انكماش تبدأ من بعض القطاعات لتشمل بعد فترة الاقتصاد بكامله.

(1) - بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص 292-293.

(*) - المضاربة: تعني التصرف بطريقة معينة الهدف منها الحصول على ربح ينتج عن الفرق بين الثمن الحالي والثمن المستقبلي لسلعة معينة،

ويحدد حجم الربح على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال السوق.

(2) - مروان عطوان، مرجع سابق، ص 193.

أما إذا افترضنا أن الإقتصاد مازال بعيدا عن مستوى التوظيف الكامل فإن الوضع سيختلف فالزيادة في الطلب وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدخل التقدير ويخضع معدلات التضخم للتقلبات باستمرار.

ويمكننا أن نختصر آثار التضخم على النشاط الاقتصادي في النقاط التالية: (1)

- يؤدي التضخم إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها للتدهور المستمر، ما ينجر عنه إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف رغبتهم في الادخار، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، وبالتالي يزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينقص ميلهم للادخار، ويقومون بتحويل أرصدتهم المتبقية لديهم إلى عملات أجنبية مستقرة، وإلى عقارات... الخ؛
- ظهور وانتعاش المضاربة في السوق السوداء؛
- يحدث التضخم أجواء تشاؤمية، تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة؛
- سهولة تسويق السلع الرديئة على حساب جودة بعض السلع في ظل ارتفاع الاسعار؛
- يزداد العرض من السلع الكمالية الموجهة للاستهلاك من طرف الطبقة الغنية على حساب السلع الضرورية.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

إن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير عادل للدخل وتشويه أنماط الاستثمار وزيادة النزعة الاستهلاكية، بل آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر التضخم أهم مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي، إذ يؤدي انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد، وسيبتلع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية، كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي وإلى تدني ولاء الموظفين لمنشأتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور ويزداد على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعمق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه. (2)

(1) - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 253.

(2) - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 208.

خلاصة الفصل الأول

واضح في هذا الفصل أن السياسات الاقتصادية هي تلك الأدوات التي يلجأ إليها الاقتصادي لبلوغ أهدافه، وكما تعتبر هذه السياسات من وسائل التوجيه المباشر للاقتصاد نحو الاستقرار، وتعمل هذه السياسات من خلال تأثيرها على المتغيرات الأخرى باستغلال قوى السوق ودفعها لتحقيق الهدف النهائي المرغوب. كما أن السياسة الاقتصادية تكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من طرف "Kaldor" في أربعة أهداف والتي تسمى بالمرجع السحري للدور والمتمثلة في: البحث عن النمو الاقتصادي، البحث عن التشغيل الكامل، البحث عن التوازن الخارجي، المحافظة على استقرار مستويات الأسعار. ويمكن التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية، وذلك حسب عدة معايير منها معيار الأجل وكذا الهدف ونوع الآثار المترتبة منها السياسة الاقتصادية الظرفية، السياسة الاقتصادية الهيكلية، كما نعتبر أدوات السياسة الاقتصادية هي عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف فإن اختيار الوسائل يكون محددا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها ومن هذه الوسائل، الوسائل المادية (أدوات السياسة المالية)، الوسائل النقدية (أدوات السياسة النقدية).

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تثار حولها النقاش والآراء والنظريات، والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، منها الأرقام القياسية للأسعار، التي يمكن أن تأخذ أشكالا وصورا مختلفة حسب تكوين هذه المقاييس، وكذلك حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب والأوزان والترجيحات لكميات وأسعار المجموعات السلعية المختلفة. وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه ودرجة التشغيل، درجة إشراف الدولة على الأسعار، والمصدر والحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها في الفكر الاقتصادي والمتمثلة في أهم النظريات والمدارس الفكرية التي فسرت ظاهرة التضخم.

على الرغم من اختلاف الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم ومظاهره، فقد تناولت النظريات النقدية هذه الظاهرة بالدراسة، وفسرتها حسب وجهة نظرها لهذه الظاهرة، فالنظرية النقدية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكينزية التي فسرت التضخم على أنه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، ونظرية التضخم الناتج عن رفع النفقة التي تفسر التضخم بأنه يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج عامة، والأجور خاصة، بالإضافة إلى النظرية المعاصرة التي تقوم على تطور التغير في كمية النقود بين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، ومن جهة أخرى على التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود. وأسباب أخرى تمثلت في ارتفاع الطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وكذا الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة والمتمثلة في الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية.

الفصل الثاني

دور السياستين النقدية والمالية
في الحد من التضخم

تمهيد:

تعتبر السياستين النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، فجد أن الدول غالباً ما تضع أهداف اقتصادية أساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياسة المالية والنقدية، حيث تحتل كل سياسة من هاته السياسات مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور في تحقيق الأهداف المرجوة، فتعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأي بلد خاصة في محاربة التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالنقيدين، ومنهم من يرى أنها ليست فعالة ويشككون في قدرتها الإستقرارية، وهذا كما عند الكينزيين والذين يقرون بفعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي، حيث تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تساهم في تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما لا يمكن بلوغ تلك الأهداف بواسطة السياسة النقدية وحدها، ولا السياسة المالية أيضاً، ومن هنا نشير إلى أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لبلوغ تلك الأهداف، وبالتالي لا بد من تنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق هذه الأهداف. ومن خلال ذلك تأتي أهمية دور التنسيق في الربط بين السياستين وتحقيق أقصى فعالية ممكنة ومع بروز مشكلة التضخم في اقتصاديات الدول النامية على نطاق واسع وانتشارها في هذه البلدان وتأثيرها على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني لهذه الدول. وحتى يتمكن كل اقتصاد من تقادي والتقليل من هذه المشكلة لا بد من وجود تناعم وتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وقد تناول الفصل الثاني من الدراسة دور السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

- **المبحث الأول:** السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم؛
- **المبحث الثاني:** السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم؛
- **المبحث الثالث:** إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم.

المبحث الأول:

السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف معينة، وتعد مصطلحاً من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، وشهدت تطوراً في القرن العشرين، لما لها من أهمية كبيرة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي أفرزتها الدورات الاقتصادية المتكررة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نعطي مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، أنواعها وأدواتها، وكذا أهدافها وذلك من خلال التركيز على التضخم كهدف خاص بدراستنا، ويكون ذلك من خلال دراسة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وما مدى أثرها في الحد من التضخم، لكن طبيعة الأدوات المستخدمة تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي القائم خاصة إذا كان نامي أو متقدم من جهة ومن جهة أخرى ما مدى جاهزية المؤسسات في تنفيذ الخطة النقدية للبنك المركزي للاقتصاد، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

تعددت مفاهيم السياسة النقدية واختلفت لتنوع أدواتها وأهدافها، كما أن لها بعض المبادئ والأسس التي تقوم عليها في إطار تحقيق أهدافها، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف للسياسة النقدية وكذا إلى أنواعها:

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية إلا أنها تصب في نفس المنحى ومن أهمها:

- يقصد بالسياسة النقدية " مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية (البنك المركزي) والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية، وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة. ⁽¹⁾

- كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية، القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار " . ⁽²⁾

(1) - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 207.

- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 144.

(2) - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 173.

- كذلك السياسة النقدية هي "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة". (1)
- ويعرف الاقتصادي "Kent" السياسة النقدية على أنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل". (2)
- ويمكن أن ينظر للسياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي، ليطمأنى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض". (3)
- وكما تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة".
- وتعرف أيضا السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة". (4)
- كما تشير السياسة النقدية إلى "الإستراتيجية المثلّية أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة". (5)
- وكما يعرفها Marc Montoussé على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود". (6)

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ط(1)، 2003، ص 90.

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مرجع سابق، ص 272.
-Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpentier, "Economie Monétaire et Financière", 5^{ème} édition, Economica, Paris, 2008, p 285.

(2) - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط(1)، 2005، ص 183.

- زكريا الدوري، يسري السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 186.

(3) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 53.

(4) - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 326.

(5) - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 39.

(6) - Marc Mon toussé, "économie monétaire et financière", édition Bréal, Paris, 2000, P217.

- وعرفت على أنها " مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة".⁽¹⁾

وينصرف مفهوم السياسة النقدية في مضمونها العام إلى مجموعة من القرارات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها تنفيذاً حازماً بقصد التأثير في مسار الأنشطة الاقتصادية وتغيير اتجاه هذه الأنشطة عن الاتجاه الذي كانت تأخذها لولا هذه القرارات والإجراءات.⁽²⁾ وللسياسة النقدية معنيان: معنى ضيق، ومعنى واسع، فالمعنى الضيق ينصرف إلى مراقبة وتنظيم (Regulation) عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، وهناك من يرى أن السياسة النقدية عبارة عن إجراءات تهدف إلى التأثير على مستوى الإنفاق الكلي وذلك بالتأثير على كلفة الائتمان (cost of credit)، سعر الفائدة، أو وفرة الائتمان (Availability of credit). وبهذا المعنى عرف الاقتصادي البريطاني كينز، (السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتبعها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل).

أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فيشمل تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي والخزينة العامة أو الحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان وحجم تكوين الدين الحكومي. وبهذا المعنى عرفها الاقتصادي شاو Shaw بأنها "أي عمل مركزي واع تقوم به السلطة النقدية لتغيير حجم النقد أو للتأثير في كلفة الحصول عليه".⁽³⁾

ويمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها " مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم والكساد، وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية ".

وعليه تعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم السياسة النقدية أدواتها للتأثير في عرض النقد وهذا بدوره يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، كالإنتاج والاستثمار والادخار ومستوى الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وارتفاع مستوى الناتج الوطني الإجمالي.

(1) - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 207.

(2) - افتخار محمد مناحي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007، ص 89.

(3) - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 25.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية، على الأسباب الداعية إلى استخدام هذه السياسة، وبناء على ذلك يمكن تقسيم السياسة النقدية إلى قسمين وهما: سياسة نقدية توسعية وسياسة نقدية انكماشية، ويمكن إيضاح كل منها فيما يلي: (1)

أولاً: السياسة النقدية التوسعية "Expansionary Monetary Policy": تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها اقتصاد بلد ما، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية "البنك المركزي" إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، من خلال زيادة القدرة على الشراء.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية "Contractionary Monetary Policy": يهدف أساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية الخاصة

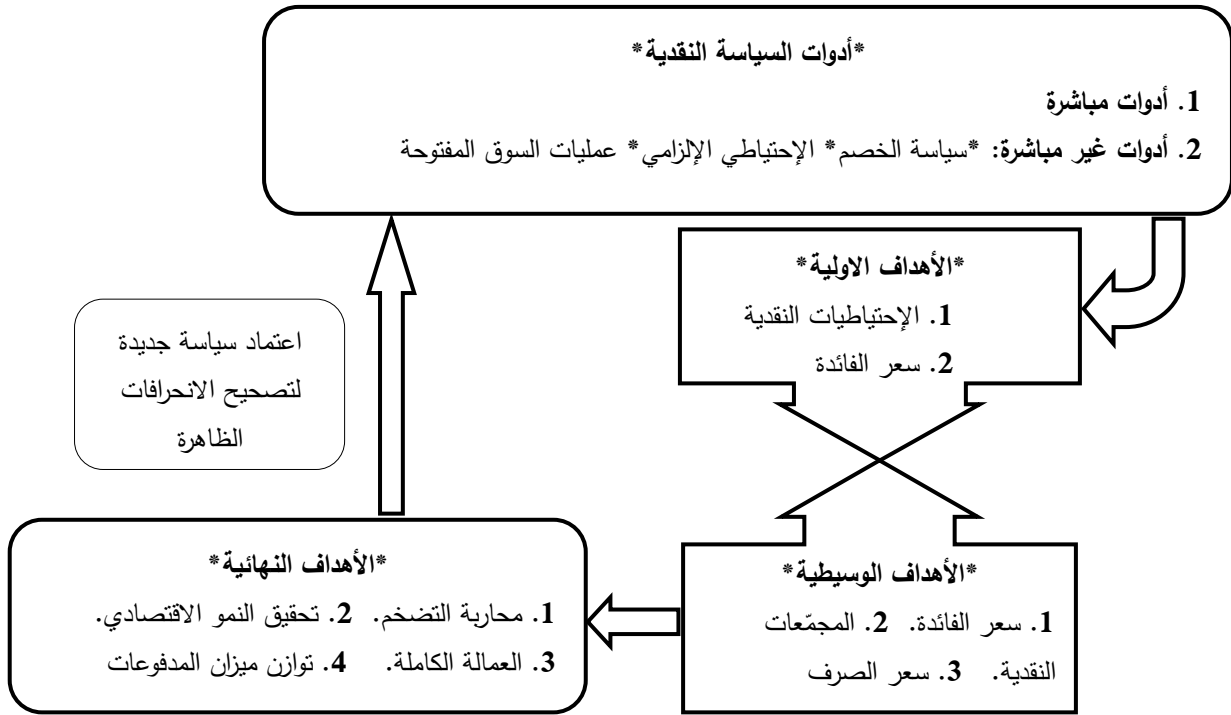
تستخدم السياسة النقدية أدواتها بقصد تحقيق أهداف معينة، لذا تسعى للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل أساساً في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، محاربة البطالة، تحقيق معدلاً نمو مرتفعة، وقسمت أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية، أهداف وسيطية وأهداف نهائية، وفيما يلي نعرض مخطط توضيحي للإستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

(1) - وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط(1)، 2011، ص197.

- زاهر عبد الرحيم عاطف، مرجع سابق، ص 63-65.

- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2002، ص111.

شكل رقم (2-1): إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: لحلو عبد القار، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، افريل 2006، ص 04.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف الوسيطة، تظم هذه الأهداف الأولية مجموعتين المجموعة الأولى تتكون من مجمعات الإحتياطيات النقدية أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد وهما كما يلي: (1)

أولاً: مجمعات الإحتياطيات النقدية

تتضمن هذه المجمعات كل من القاعدة النقدية، مجموع إحتياطيات الودائع الخاصة، الإحتياطيات غير المقترضة. (2) حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الإحتياطيات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الإحتياطيات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك. أما إحتياطيات الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطيات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الإحتياطيات غير المقترضة فتساوي الإحتياطيات الإجمالية

(1) - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 114.

(2) - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 293.

مطروحا منها الإحتياطات المقترضة، وفيما يخص المجمع الإحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدل قائما نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتتظير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية.

ثانيا: ظروف السوق النقدية⁽¹⁾

تتكون هذه المجموعة من الإحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ويقصد بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. فيما يخص الإحتياطات الحرة فإنها تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض، حيث تكون الإحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل: معدلات الفائدة على أدون الخزنة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.⁽²⁾

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الإحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الإحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم. كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الإحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يلجأ البنك المركزي إلى إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، وبعد أن يقرر أهدافه بالنسبة للعمالة، ومستوى الأسعار، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي يستعرض إحداث تغير في تلك المتغيرات، وتسمى تلك الإستهدافات "الأهداف الوسيطة"، والمقصود بالأهداف الوسيطة بأنها " تلك المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية"، وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة فيما يلي:⁽³⁾

(*) السوق النقدية: هي السوق الذي يتم فيه طلب وعرض النقود.

(2) - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص 115.

(3) - وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص ص 193-194.

- كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها مباشرة، فالسياسة النقدية يمكن أن تؤثر على المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدل الفائدة في حين لا يمكن أن تؤثر على مستوى الأسعار والأجور والإنتاج.

- تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس بشكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من طرف الجمهور. قبل التطرق إلى الأهداف الوسيطة، نقوم بشرح معايير اختيار هذه الأهداف:

أولاً: معايير اختيار الأهداف الوسيطة: إن الهدف من إختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في ثلاث معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون هذا الأخير قابلاً للقياس، ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها، وسنحاول شرح هذه المعايير كما يلي: (1)

1- القابلية للقياس Measurability: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الإتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة، قد تكون شهرياً ولكن البيانات عن سعر الفائدة متاحة مباشرة، أما البيانات عن المتغير الهدي مثل الناتج الوطني فتكون متاحة بعد فترة زمنية طويلة قد تفوق السنة، ويعتبر التركيز على سعر الفائدة أو العرض النقدي والقاعدة النقدية كأهداف وسيطة بدلاً من التركيز على أهداف كالناتج الوطني.

كما أن سعر الفائدة قابل للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية، والبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع بل تقاس بدقة أكثر ونادراً ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة، ورغم ذلك يبقى لكل واحد منهم مشاكل قياس، ولذلك يصعب تفضيل واحد على الآخر كهدف وسيط.

2- القدرة على السيطرة Controllability: يجب على البنك المركزي أن يكون قادراً للسيطرة على المتغير إذا ما أستخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع السيطرة على الهدف الوسيط، فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب لن يفيد طالما لن يستطيع السيطرة وإعادة المتغير الوسيط إلى المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني الاسمي كهدف وسيط ولكن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه بالمقارنة بالسيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على العرض النقدي ولكن هذا التأثير ليس كاملاً، ويمكنه أيضاً استخدام عمليات السوق المفتوحة للتأثير على سعر الفائدة، ولقد رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأن البنك

(1) - أحمد أبو الفتوح علي الناقعة، مرجع سابق، ص ص 252-254.

المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم، ولهذا لا يمكن وضع خط فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.⁽¹⁾

3- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، إن تلك النقطة هامة ومحل جدل حاد في الاقتصاد الكلي، ويدور الجدل حول فائدة العرض النقدي وسعر الفائدة كأهداف وسيطة لها صلة بالأهداف النهائية- العمالة، مستوى الأسعار، الناتج الكلي- والدليل التجريبي يميل إلى تفضيل الصلة الوثيقة أو الأثر الذي يمكن التنبؤ به للعرض النقدي على الأهداف النهائية بالمقارنة بأثر سعر الفائدة مما يعطي تأييدا لإستخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

ثانيا: تصنيف الأهداف الوسيطة: ويمكن تصنيف الأهداف الوسيطة إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي: ⁽²⁾

* الأهداف الكمية (المجمعات النقدية)؛

* أهداف سعر الفائدة؛

* أهداف سعر الصرف.

إن اختيار أحد الأهداف الوسيطة السابقة الذكر يندرج ضمن مجموعة من العوامل التي ترتب حسب أهميتها من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي)، وهي: ⁽³⁾

❖ طرق التحكم والتدخل المتاحة للبنك المركزي كسلطة نقدية؛

❖ العوامل الخارجية (مكانة التجارة الخارجية، ودرجة انفتاح الأسواق على الخارج)؛

❖ العوامل الإدارية (طرق الادخار، معالجة المعلومات الإحصائية).

1- الأهداف الكمية (المجمعات النقدية): وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ⁽⁴⁾ وتمثل بالنسبة للنقيدين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في الدول المتقدمة وحددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج بداية بشكل غير معلن ثم بشكل معلن، ويعتقد النقديون بأن كمية النقود هي الوسيط المفضل للتوازن، حيث توجد ثلاث مزايا لمنهج التثبيت حسب فريدمان وهي: ⁽⁵⁾

- زيادة معدل النقود بمعدل ثابت، لأن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

(1)- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 120.

(2)- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 64-76.

- عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، ص7.

(3)- قدي عبد الحميد، مرجع سابق، ص75.

(4)- المرجع سابق، 64.

(5)-Philippe Jaffré, " la monnaie et la politique monétaire", 4^{ème} édition, economica, France, 1996, p 103.

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.
 - تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود بجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.
- وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو بمختلف السيولات، وقبل الوصول أي تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن طلب وعرض النقود. وتعتبر عن كمية النقود المتداولة (عرض النقود)، حيث تضم مختلف وسائل الدفع للأعوان الماليين، وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة لـ M2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد، ويطلق عليها أيضا السيولة المحلية أو عرض النقود^(*) ويرمز لها بـ: MS وهي عدة أنواع:⁽¹⁾
- ❖ $M1 =$ النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب (غير الحكومية).
 - ❖ $M2 = M1 +$ الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود، لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.
 - ❖ $M3 = M2 +$ الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية ويطلق عليها إجمالي السيولة المحلية أو المسح النقدي.
 - ❖ $M4 = M3 +$ بالإضافة إلى الأصول والخصوم النقدية، لدى البنوك المتخصصة، ويسمى $M1, M2, M3$ المسح النقدي، أما $M4$ يسمى المسح المالي للسيولة الإجمالية.
 - ❖ وهناك تنوع كبير فيما يتعلق في استخدام عرض النقود، وبين المفهوم الضيق والواسع، وعموما فإن معظم البنوك المركزية تستقر على $M1$ و $M2$ ، بل كثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ: $M1$ ، حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول $M1$ في الإحصائيات المالية والدولية باعتبار انه يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق الوطني بشكل مباشر، وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

(*) - عرض النقود Money Supply: هو كمية النقود المتداولة في اقتصاد بلد ما، أو الكتلة النقدية التي توجد في حوزة الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في العائلات والمشروعات باستثناء الحكومة والقطاع المصرفي.

(1) - Jean-Louis Besson, Monnaie et finance, O.P.U, Alger, 1993, p105.

- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، مرجع سابق، ص369.

1-1- الطلب على النقود: من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للإحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو، وينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحول على مقبوضات نقدية، سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطيات، وهو ما ينحصر في دوافع الطلب على النقود عند كينز المتمثلة في دافع المعاملات^(*)، دافع الاحتياط^(**)، ودافع المضاربة^(***).

1-2- عرض النقود: لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية، لابد من فهم وتحليل عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا ما يتطلب تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات وهي:

❖ **المسح أو الوضع النقدي:** المسح النقدي هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، و التي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع المصارف التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية، وتوحيدها في أصناف قليلة، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدي، ويتكون من صافي الأصول الأجنبية، الائتمان المحلي، النقد وأشباه النقد.

❖ **حساب البنك المركزي أو السلطة النقدية:** يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطيات البنكية للالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما في جهة الأصول فيضمن الحساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والحقوق على البنوك التجارية.

❖ **حسابات البنوك التجارية:** وتتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، في جهة الخصوم يتضمن حساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية، وقروض البنك المركزي، أما في جهة الأصول فيتضمن الاحتياطيات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي...الخ.

2- معدلات أسعار الفائدة كهدف وسيط: يفضل الكنزيون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كاستهدافات وسيطية لتوجيه سياساتها النقدية من خلال تثبيتته إلى أدنى مستوى ممكن، في حين لا يهتمون

(*) - دافع المعاملات *Transactions demand for Money* : حيث يرغب الأعوان الاقتصاديون في الاحتفاظ بمقدار من النقود في شكل سائل لمواجهة نفقاتهم العادية، والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب.

(**) - دافع الاحتياط *Precautionary demand for Money* : وهذا يعني أن النقود تطلب بغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد، والطلب على النقود بغرض الاحتياط هو دالة كذلك في الدخل ذات ميل موجب.

(***) - دافع المضاربة *Speculative demand for Money* : وينطلق ذلك من كون النقود مخزن للقيمة، ويحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة احتمالات المستقبل الناجمة عن ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة، بحيث إذا توقع المضارب ارتفاعات في سعر الفائدة فإنه يؤجل شراءه للأوراق المالية محتفظاً بالنقود السائلة إلى غاية انخفاض أسعارها، عندما يتوقع ارتفاع قيمة الأوراق المالية يقوم ببيعها، والطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة في أسعار الفائدة ذات ميل موجب. حول ذلك انظر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 65.

النقديةون بها كثيرا، ويهتمون أكثر بكمية النقود، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدل الفائدة ينبغي ربطه بمستواه الحقيقي⁽¹⁾.

تسعى السلطة النقدية أحيانا للوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لما له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية، ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الادخارية وعدم الاختيار الناجح للاستثمار، أما أسعار الفائدة المرتفعة جدا فتعطل الاستهلاك والاستثمار لذا لابد من اختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن معا، كما أن معدلات الفائدة تعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك الأسر والمشروعات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية سواء في الداخل أو في الخارج، فالأفراد والمشروعات هم شديدي الحساسية بالنسبة لتكلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقوه عن توظيفاتهم (مدخراتهم)، لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية (تضخم، ركود)، وأن تسهر ليس فقط على مستوى المعدلات بل أيضا على أن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، وبالتالي فمعدل الفائدة إذن هو المعدل الذي يكون له تأثير فعال على النشاط الاقتصادي بما يتماشى والدورات الاقتصادية.

إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، ويستعمل سعر الفائدة كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية، ويستعمل كهدف وسيط نتيجة تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي حيث أن كلا من الاستثمار والائتمان، والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر.

وهناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع. ولمعدلات الفائدة عدة أنواع في الاقتصاديات المتطورة منها: ⁽²⁾

❖ المعدلات الرئيسية، وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛

❖ معدلات السوق النقدية، وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة ... إلخ)؛

❖ معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل، وهي التي على أساسها تصدر السندات؛

❖ معدلات التوظيف في الأجل القصير مثل حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... إلخ؛

❖ المعدلات المدينة، وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

⁽¹⁾ – Philippe Jaffré, Op-Cit., p 102.

⁽²⁾ – صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 2005، ص127.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

3- معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى كهدف وسيط: يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد معين بوحدات من عملة بلد آخر، أو أنه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها أو تعادلها وحدة نقد أجنبية واحدة أو بالعكس.⁽¹⁾ ويستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

كما أن البنك المركزي يستعين بسعر الصرف كهدف نظرا لتأثيره على سلوك التصدير والإستيراد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال لأن خفض سعر الصرف يؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكلفة الواردات بالعملة المحلية، مما ينتج عنه تقليص في الإنفاق على الواردات وهو ما يزيد في الإنفاق على السلع المنتجة محليا. وهكذا نلاحظ أن تقلبات أسعار الصرف، تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير عليه، واستعمال ما لديها من احتياطات، محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان النجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف إستقرار سعر الصرف.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

نتطرق في هذا الفرع إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية:

أولا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الدول المتقدمة

من أهم أهداف السياسة النقدية:⁽²⁾

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

(1)- ثريا عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 153.

- Jacques Muller et autres , " Manuel et Applications Économie", Op-Cit, 2004 , p 124.

(2)- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص ص 54-57.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية

يعد التوازن الداخلي والتوازن الخارجي هي الأهداف الأكثر أهمية التي تسعى الأقطار المتقدمة والنامية لتحقيقها، غير أن الهدف الرئيسي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية بخاصة في الأقطار النامية هو تحقيق الهدفين المتداخلين الآتيين:

1- تحقيق تنمية اقتصادية: تتميز الدول النامية عن الدول الرأسمالية المتطورة في بعض الأمور وهي النقص الشديد في رأس المال وانخفاض معدل الادخار. وأن هذه الدول تنظر إلى نقص رأس المال سبباً رئيساً لانخفاض إنتاجيتها، لذا فهي تسعى إلى تراكم رأس المال بسرعة وسيلها لذلك مصدران هما المساعدات والقروض الأجنبية، والادخار المحلي. وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالمساعدات والقروض الأجنبية، وإذا كان على الدول النامية زيادة تراكم رأس المال بمعدل مرتفع لابد أن تعتمد على المصدر الثاني وهو الادخار المحلي. ولهذا فالسياسة النقدية في الأقطار النامية تستهدف من أجل الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية تحقيق أمرين يتعلقان بالادخار والاستثمار.

2- تطوير نظام مالي على أسس سليمة: إن تطوير النظام المالي هدف للسياسة النقدية يجب التأكيد عليه، إذ هناك فرق مهم بين دور السياسة النقدية (سياسة البنك المركزي) في الدول المتقدمة، ودورها في الدول النامية. وينشأ هذا الفرق نتيجة لطبيعة اقتصادياتها ودرجة تطورها. وعلى الرغم من أن كثيراً من البنوك المركزية في الدول النامية مخولة قانوناً بسلطات قد لا تتوافر لدى البنوك المركزية في الدول المتقدمة. إلا أن أهم خصائص النظام المالي لعدد كبير من الدول النامية هو ضمو في التنوع المؤسسي والإمكانية المحدودة للأرصدة المالية وزيادة أهمية السياسة التدخلية للحكومة في ظل استمرار العفوية في النشاط المالي لبعض البلدان ولاسيما البلدان الإفريقية وإبقاء البنوك التجارية مؤسسات خاضعة لملكية الدولة مع محدودية الأرصدة المتاحة للمدخرين كودائع للبنوك ومتطلبات السوق النقدية، إذ لجأت الحكومات منذ عدة سنوات إلى السيطرة على تدفق الموجودات تجاه الأنواع المنتجة للقيمة من خلال سقوف الائتمان للإقراض المصرفي أو من خلال فرض سعر مختلف أو كميات مقيدة من الاحتياطيات المصرفية، فكانت نتيجة ذلك تحديد قدرة الائتمان وخلق مجموعة من التشوهات في البناء المالي فضلاً عن عدم الكفاءة في العمليات المالية الوسيطة التي تنعكس آثارها على الادخار والاستثمار في الوقت الذي حقق التحرر المالي قفزات سريعة في عدد من البلدان النامية وأبقت السياسة التدخلية للحكومة على إختلالات في بلدان أخرى.

الفرع الرابع: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن تحقيق أقصى النتائج يفترض وجود علاقة متينة بين الأهداف المتوخاة وهذه الأدوات، وتتمثل فيما يلي:

1. قناة سعر الفائدة: هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو،⁽¹⁾ ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سبق، ص 77.

رأس المال. كما تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الإقراض، الاستدانة)، وككل فإن تغير الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها. وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، وإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة، فإنه يرفع من نسبة إعادة التمويل؛⁽¹⁾

2. قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لكثير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها، مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض أسعار وارداتها. وتستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3. قناة الائتمان: وبدورها تنقسم هذه القناة إلى قناتين هما:⁽²⁾

❖ **قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و يحد من النمو؛

❖ **قناة ميزانية المؤسسات:** إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض. وبالتالي يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الحد من التضخم

تهدف السياسة النقدية إلى إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل الاقتصاد السائد للدولة، وتعتبر عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، وتشمل ثلاثة أنواع وهي الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة، للتأثير في هذه الظروف النقدية والائتمانية من أجل تحقيق عمالة عالية، معدل نمو مرتفع، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة. ومن أجل أن تحقيق السياسة النقدية أهدافها لابد من وسائل تلجأ إليها وينتمي لكل وسيلة عددا من السياسات أو الأساليب التي تختلف درجة الاعتماد عليها باختلاف البنيان الاقتصادي التي تمارس عملها فيه، وتغاير الظروف المحيطة بتطبيقها، ويمكن حصرها فيما يلي:⁽³⁾

(1) - المجلس الوطني والاجتماعي حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص 16.

(2) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 79.

(3) - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص 260-270.

- جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 112.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية (Quantities Instruments)

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجمعات النقدية. ويسمح اللجوء إلى هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم الأدوات غير المباشرة نذكر: سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، معدل سعر الفائدة ومعدل الاحتياطي القانوني، وفيما يلي نتطرق إلى كل أداة كما يلي:

أولاً: سعر إعادة الخصم أو (تغيير سعر البنك المركزي) Rediscount rate: تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لسوق النقد.⁽¹⁾ والتي مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1847 في إنجلترا.⁽²⁾ ثم في فرنسا سنة 1857، وفي الوم.أ سنة 1913، وفي الجزائر فلم تستخدم إلا في 01/01/1972،⁽³⁾ وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها. ويترتب على تغيير سعر إعادة الخصم تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما قد يصدر عنه تأثير في حجم الائتمان، ويظهر أثر تغيير سعر إعادة الخصم على عرض النقد من خلال تأثيره على سيولة الجهاز المصرفي وخاصة على الاحتياطيات النقدية، لغرض معالجة حالات التضخم والانكماش التي تصيب الاقتصاد، إذن فسعر إعادة الخصم هو:

- السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء الحصول على القروض باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك من أجل توسيع احتياطياتها النقدية⁽⁴⁾، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

- كذلك هو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأدوات الخزينة في المدة القصيرة.⁽⁵⁾

ويلعب سعر البنك دوراً بارزاً الأهمية في السيطرة على حجم الائتمان، ولكن مدى نجاح هذه السياسة يحتاج لأن تقوم البنوك التجارية على الفور بتعديل معدلات الخصم استجابة للتغيير في سياسة البنك المركزي في تعديل سعر البنك كما يشترط كذلك أن يتميز الاقتصاد الوطني بمرونة كافية بحيث تتغير الأسعار تبعاً لتغير سعر البنك.

(1) - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 40.

(2) - Michelle De Mourgues, "La Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire", 3^{ème} édition, Economica, 1993, p 319.

(3) - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، مرجع سابق، ص 137.

(4) - عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة 1980-2007، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 8.

(5) - مصطفى رشدي شحبة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط(5)، 1985، ص 191.

وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان^(*).

وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التأثير على إجمالي الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي أحد السبيلين:

- ❖ تحديد الإمكانيات المتاحة للبنوك لتعزيز احتياطياتها النقدية، وذلك بتعديل الشروط التي يتعين أن تتوفر في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها، أو يرتضي أن يقرض بضمانها القروض.
- ❖ تعديل التكلفة التي تتكبدها البنوك في تعزيز احتياطياتها عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتغيير سعر إعادة الخصم.

ولما كان التغيير في التكلفة التي تتكبدها البنوك من الاقتراض من البنك المركزي، من شأنه إحداث تغيير مقابل في السعر الذي تتقاضاه في تزويد الأفراد والمشروعات بالائتمان فإنه يترتب على تغيير سعر إعادة الخصم إحداث تغيير مقابل في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام، بما قد يتمخض عن التغيير في أسعار الفائدة من تأثير على حجم الائتمان.

إن تغيير تكلفة إعادة تمويل البنوك، لا تستجيب بسرعة لضروريات الظروف الاقتصادية لأن:

- ❖ البنك المركزي لا يمكنه تغيير سعر إعادة الخصم باستمرار، وإلا فقد مفعوله البسيكولوجي.
- ❖ عملية إعادة الخصم مثل قرض بين البنك المركزي والبنوك الثانوية، يسترجع عند الاستحقاق (سنة أو سنتين)، فإنه يوجد فرق حقيقي بين زمن تغيير البنك المركزي سعر الخصم، ووقت تحقيق تكلفة إعادة التمويل بالنسبة للبنوك.

إن تغيير سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي يؤثر على أسعار الفائدة من جهة، وعلى كمية وسائل الدفع من جهة أخرى.

فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فإننا نلاحظ أن البنك المركزي في فترات الكساد الاقتصادي، يعتمد إلى تخفيض سعر الخصم وبذلك يقلل من كلفة خصم الأوراق المالية والنقدية المقدمة إليه من البنوك التجارية، وتقليل هذه التكلفة يعني تخفيض سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء خصمه لهذه الأوراق، وهذا بدوره ينعكس على سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية لقاء تقديمها للقروض أو الائتمان،

(*) - الائتمان: هو منح الدائن لمدينه أجلا معيناً لدفع الدين، كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان، كما أن هناك صورة أخرى للائتمان تتمثل في تقدم شخص لآخر بطلب مبلغ من النقود بصفة قرض، ويتم الاتفاق في الحصول على مبلغ القرض على الفور من جانب، وتأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب آخر. للمزيد من التفصيل انظر: خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 40.

مما يشجع زيادة الطلب على الائتمان الذي يقابله توفر عرض مناسب من الاحتياطات النقدية القابلة للإقراض من قبل البنوك التجارية، ومنها الأوراق المالية التي تم تسليمها بكلفة منخفضة لدى البنك المركزي، وبهذا يساهم البنك المركزي من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم على زيادة حجم الائتمان المصرفي بهدف خلق الرواج الاقتصادي.⁽¹⁾

أما عند استخدام هذه الأداة بهدف مكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يقوم بزيادة سعر الخصم، ليزيد من كلفة خصم الأوراق المقدمة إليه من المصارف التجارية مما يساهم بزيادة كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم انخفاض الطلب عليه، وبالتالي تخفيض عرض النقد كإجراء موجه لتخفيض الإنفاق الخاص أثناء التضخم الاقتصادي.⁽²⁾

أما التغيير في سعر الخصم يرتبط بكمية وسائل الدفع، وعلى ذلك فعندما يكون سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي منخفضاً، فهذا يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية وسندات ممثلة لقروض إلى نقود قانونية. وهذا يؤدي إلى زيادة إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع، وبالتالي إلى زيادة الائتمان. أما ارتفاع سعر إعادة الخصم الذي يقرره البنك المركزي، فمن شأنه أن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية وتجارية وبذلك تنقص هذه البنوك السيولة اللازمة لخلق الائتمان.

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة Open Market Operations: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور،⁽³⁾ ويمكن أن تعرف على أنها "قيام البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية ببيع أو شراء أدوات الخزنة، أو المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة، قصيرة أو طويلة الأجل، سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات".⁽⁴⁾

فعلى عكس سياسة سعر الخصم فإن عمليات السوق المفتوحة تسعى إلى التأثير في سيولة السوق النقدية، وهيكلها للتأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فهذه الأخيرة تعتبر العنصر الأساسي في السوق النقدية، فغالبا ما تتعامل مع البنك المركزي الذي يتمكن من التأثير في سيولة البنوك التجارية، ومقدرتها على خلق الائتمان، كما يقوم البنك المركزي بالتعامل في هذه السندات والأوراق مع الجمهور، وسائر مؤسسات السوق النقدية بلا تمييز.

ففي أوقات التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية إلى البنوك التجارية، وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياطياتها النقدية وتدني قابليتها على الإقراض والتوسع في منح

(1) - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 355-356.

(2) - المرجع السابق، ص 356.

(3) - عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 8.

(4) - حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد العربي الإسلامي للبحوث والتدريب،

بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006، ص 15.

الائتمان وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقد، كما يؤثر البنك المركزي على حجم الودائع لدى البنوك التجارية عندما يبيع الأوراق المالية إلى الموجودات الاقتصادية غير المصرفية.⁽¹⁾ وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على الحد من قدرة البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان بالشكل الذي يساهم على تقليل الأنفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

ويحدث العكس في أوقات الكساد حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال دخوله إلى السوق النقدية والمالية كمشتري للأوراق المالية، وفي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بضخ كميات إضافية من النقود داخل الاقتصاد، مما يزيد من الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الإنفاق النقدي ورفع مستوى الاستخدام والإنتاج والدخل وتحريك الفعاليات الاقتصادية.

إن هذه العمليات ستؤثر على أسعار الأوراق المالية وعلى أسعار الفائدة واستثمارات البنوك وقروضها، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية سوف يزيد من عرضها وبالتالي انخفاض أسعارها في السوق المالية وارتفاع عائدها، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق العامة، وهذا بدوره يعتبر من العوامل التي تحد من الاستثمار، ويحدث العكس، أن دخول البنك المركزي لشراء الأوراق المالية سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها وانخفاض عائدها، وهذا بدوره يخفض من سعر الفائدة السائد في السوق، مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم.⁽²⁾ هذا بالإضافة إلى العامل السيكولوجي، فإن مجرد دخول البنك المركزي للسوق مشترياً يوحي للمستثمرين أن الحكومة على وشك أن تتبع سياسة نقدية متساهلة، وهذا يخلق جواً من التفاؤل في السوق، يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ويزيد من الطلب الكلي.

وتعد هذه الوسيلة من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، لما لها من قدرة على تمكين السلطة النقدية في أن تكون المبادرة في يدها على الدوام، كما تمكنها من أن تحقق أو تمتص العملة الوطنية من القاعدة النقدية بالمقدار المناسب وفي الوقت المناسب وأن تصحح الأخطاء من خلال الاستجابات الفورية في اتجاهات عمليات السوق.⁽³⁾

والجدير بالذكر هنا، أن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي مرتبط بالشروط التالية:

- وجود أسواق مالية قوية ونشطة، ومؤسسات وأفراد خارج الجهاز المصرفي والسوق المالي القوي يمكن البنك المركزي من بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية يقابلها الاستعداد للشراء؛
- اعتماد الناس على استعمال الشيكات كوسيلة دفع؛

(1) - عمر محمود عكاوي، مرجع سابق، ص 10.

(2) - المرجع السابق، ص 11.

(3) - باري سيجل، مرجع سابق، ص 250.

- أن تكون البنوك التجارية معتادة على الاحتفاظ بنسبة من الأموال الجاهزة لديها (السيولة) قريبة من النسبة الدنيا القانونية؛
- عدم محاولة البنوك التعويض عن الانخفاض في ودائعها بسبب عمليات بيع البنك المركزي في السوق المفتوحة.

فغياب هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد سواء، كانت داخل الجهاز المصرفي أو بحيازة الأفراد، وبالتالي عدم جدوى وفعالية السياسات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة. لذلك نجد أنه نادراً ما تلجأ معظم دول العالم الثالث إلى تطبيق سياسات عمليات السوق المفتوحة، لا سيما وأن أسواقها النقدية عادة ما توصف بالتخلف أو عدم التطور، مقارنة بتلك التي نجدها في الدول المتقدمة.

ثالثاً: سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري) Reserve Requirement : يمكن تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري على أنها " التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو بنسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية".⁽¹⁾

يتم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية عادة وحسب القانون، إذ لا بد على كل بنك تجاري ومنذ البداية أن يودع نسبة معينة من رأسماله في حساب جاري لدى البنك المركزي وبنسبة معينة يحددها القانون، وعليه فإن النسبة القانونية ليست ثابتة.⁽²⁾

ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة في إدارة عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على الاقتراض وبالتالي توليد ودائع مشتقة مما يعني في النهاية إلى تخفيض عرض النقد، وفي بعض الأحيان قد تلجأ البنوك التجارية إلى بيع بعض الأوراق المالية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فيقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار. وتعد هذه الوسيلة من أفضل الوسائل الرقابية على الائتمان لدى البنك المركزي وأقلها تكلفة خاصة في البلدان المتخلفة التي لا تملك أنظمة مصرفية متطورة، وذلك لصعوبة تطبيق كل من سياستي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم لضيق الأسواق المالية ومحدودية تداول الأوراق المالية والتجارية.⁽³⁾

(1) - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 332.

- مصطفى رشيد شيجة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 199.

(2) - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2007، ص 222.

(3) - صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملزمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010، ص 14.

ويحدث العكس في حالات الكساد، أي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهذا يعني أنه أعطى بعض الحرية لأرصدة البنوك التجارية المعطلة لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان، وهذا من شأنه زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الأفراد، ومن ثم زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل الوطني في المجتمع.

نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تخصص في منح الائتمان وقبول الودائع، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك، ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات.

كما يعتبر الاحتياطي النقدي أو القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية والعكس تماماً، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وعلى حسب قدرته الائتمانية. ولكي نحلل عوامل السيولة المصرفية، فإن هذا يقودنا إلى ضرورة معرفة حجم الاحتياطات الإجبارية لهذه البنوك. فنسبة هذه الاحتياطات عادة ما تكون لها آثار مقيدة في الوقت الذي تكون فيه لكل من الذهب والعملات الأخرى الأجنبية وعملات الخزنة آثار توسعية. إن فاعلية هذه الأداة تنعكس في مقدرة توفير رقابة نقدية فعالة لذا يستوجب أن تكون لدى المصرف المركزي صلاحيات كافية لكي تكون هذه الرقابة فعالة.

إن دور السلطة النقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية بشكل عام والمتغيرات النقدية بشكل خاص يعتمد أساساً على طبيعة الاحتياطات لدى الجهاز المصرفي.

وفي النهاية نجد أن سياسة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية، وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط.

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة (النوعية) للسياسة النقدية

وتعرف بالأدوات الكيفية (الانتقائية) *Qualitative instruments*، وكذلك بالرقابة الائتمانية

الانتقائية *Selective Credit Controls*، وتعرف الأدوات المباشرة من طرف *William A. Allen* بأنها " قيام الحكومة بإعطاء تعليمات إلى البنوك التجارية حول القروض التي يجب منحها أو عدم منحها،

أو حول أسعار الفائدة التي يجب تقاضيها من المقترضين أو دفعها من المودعين، أو أية أمور أخرى ذات صلة بالزبائن".⁽¹⁾

وتكون هذه الوسائل عوناً جيداً للوسائل الكمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي محاولة التخلص من آثار التضخم الذي يشوه نمط الاستثمار ولا سيما إذا استخدمت في الدول النامية التي تعاني من تخلف في المؤسسات المالية والنقدية التي تقلل من فاعلية الوسائل الكمية في ميادين معينة للائتمان والإنتاج، والتي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على نوع الائتمان، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: تأطير القروض (الرقابة على الائتمان): تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز،⁽²⁾ ويمكن تعريفه على أنه "إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية من طرف السلطات النقدية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية وفق نسب محددة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة لأخرى،⁽³⁾ واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة".⁽⁴⁾

ففي حالة التضخم تعمل سياسة تأطير القروض منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، وتقييد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سبباً في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون سياسة تأطير القروض متعلقة بمعيّار أجل القروض، فتقوم بتقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل.⁽⁵⁾ وعند تطبيق هذه الأداة (تأطير القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها:

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقاً لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة؛

- عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها؛

- قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام؛
- تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي؛

فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض.

(1) - William A. Allen , " Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies", Bank of England, London, July 2004, p06.

(2) - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط(2)، 2009، ص220.

(3) - عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، مرجع سابق، صص 9-10.

(4) - Flouzat Denise, "Economie contemporaine (Les Phénomène monétaire)" , 2^{ème} édition, PUF, Paris, 1991, p272.

(5) - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، مرجع سابق، ص156.

إن لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين بحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية، مما يجعلها ملزمة باحترام هذا السقف، والهدف من هذا الإجراء التنظيمي هو إفراح المجال أمام المؤسسات غير المصرفية لجلب المودعين والمقترضين، وأعطت كثير من الدول الحق للبنك المركزي (بموجب القوانين) باستخدام وسائل خاصة للرقابة النوعية، ومن خلال هذه الوسائل:

❖ إعطاء المجال أمام البنوك المركزية لتحديد الحد الأعلى للسلف الممنوحة بمختلف أنواعها حسبما تراه مناسباً وبناءً على قيم الضمانات؛

❖ تحديد مستويات الفائدة على الائتمان التي تتقاضاها البنوك بشكل يتماشى مع توجهات البنك المركزي في تشجيع بعض الأنواع من الائتمان إذا ما قورنت بأنواع أخرى؛

❖ تحديد أوجه النشاط (من قبل البنك المركزي) التي لا يسمح للبنوك التجارية بمزاولةها؛

❖ منع البنك المركزي البنوك من تقديم القروض بالأحجام التي تراها مناسبة، بل يجب الرجوع للبنك المركزي لأخذ الإذن منه بتقديم قروض بأحجام معينة، وذلك حتى لا تقوم البنوك بمنح قروض غير مستحقة من قبل البنك المركزي فبتحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقود بطيئة إلى درجة قد يصبح فيها القسم السوقي، الذي يكونه قطاع البنوك التجارية محدوداً وثابتاً، وفي حالة تجاوز هذه البنوك السوق المحدودة لها من طرف السلطة النقدية، قد تفرض عليها عقوبات، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيراً وكلما احتاج البنك المركزي للنقود، طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت الحد المخول لها لمنح القروض وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان، وبالتالي ضياع فرصة الهامش منها، ومن عيوب تأطير القروض أنه يحدد وضعية البنوك ويحد من المنافسة بين المؤسسات البنكية، كما أنه عامل ظلم للمؤسسات الجديدة فحظها في الحصول على القروض يكاد يكون معدوماً وبذلك تطبيق هذه التقنية لا يترك مكاناً لتطور الأعمال الجديدة، ويعاب أيضاً على " تأطير الائتمان " الإساءة إلى ميكانيزم لاحتياط الاستثمار الصحيح.

ثانياً: التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى التأثير على توجيه القروض نحو المجالات أو القطاعات المراد النهوض بها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تعتبر أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني،⁽¹⁾ لهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ الاستحقاق والتعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقاً،⁽²⁾ ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها النسبة الدنيا للسيولة، الأسعار

(1) - خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 44.

- Michelle De Mourgues, Op-Cit, p 238.

(2) - نور الدين بوعنان، صبري مقيمح، أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، يومي 10، 09 نوفمبر 2010، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، ص 17.

التفاضلية لمعدل إعادة الخصم، تغيير شروط الاحتياطي القانوني، متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، مزاوله البنك المركزي لبعض العمليات المصرفية، وأخيرا تنظيم معدلات الفائدة.

إن الهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة الأشكال التالية: (1)

❖ إقرار معدل إعادة خصم مفضل فيما يخص الأوراق التجارية الممنوحة للقطاعات الإنتاجية المشجعة من طرف الدولة، بحيث يكون أقل من معدل إعادة الخصم العادي؛

❖ إمكانية خصم بعض الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية بغرض تشجيع بعض القطاعات الحيوية؛

❖ إمكانية إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض؛

❖ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لبعض القطاعات.

وبصفة عامة فإن هذه السياسة وضعت لدولة كانت تفضل التجارة الخارجية أو العقارية على حساب الصناعة والزراعة المحلية، ومن عيوب هذه السياسة أنها تدفع لزيادة المديونية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في عدة قطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية، كما أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى ظهور مشاكل إدارية معقدة كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية، كما يمكن للفئة المحددة أن تلعب دور الوسيط بين البنوك والمقترضين الآخرين.

ثالثا: النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا تجنباً لإفراط البنك في منح القروض خاصة تلك التي تتمتع بأصول مرتفعة السيولة، بحيث يتم تجميد بعض هذه الأصول لدى البنوك التجارية ويمنع عليها استخدامها في منح القروض، وهذا ما يساهم في الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض. (2)

رابعا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويستخدم هذا الإجراء لغرض دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الموجهة في الاقتصاد من جهة، كما يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات من جهة أخرى. (3)

(1) - خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص ص 209-210.

- حسين عبد المطلب، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، شلف، الجزائر، 2006، ص 04.

(2) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

(3) - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 251.

خامسا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة: يقوم البنك المركزي بإستخدام هذه الأداة عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير فعالة وضعيفة التأثير على أوجه النشاط الاقتصادي، ولهذا أعطيت صلاحيات للبنك المركزي للقيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة كوسيلة لتحقيق السياسة الائتمانية، بحيث يتدخل البنك المركزي لتقديم بعض أنواع التسهيلات التي تكون البنوك التجارية غير راغبة في تقديمها أو غير قادرة على تقديمها.⁽¹⁾

سادسا: التأثير والإقناع الأدبي: الإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.⁽²⁾ ويتمثل في تمتع البنوك المركزية بالنفوذ والقدرة للتأثير على البنوك التجارية وإقناعها بالتضامن معها لتنفيذ السياسة المرغوب فيها، سواء كانت توسعية أو انكماشية. وتتوقف فعالية هذه الأداة على المركز الأدبي للبنك المركزي، وعلى مدى وجود روح التعاون بينه وبين البنوك التجارية. ومن بين الأشكال التي يأخذها هذا التوجيه الأدبي إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة أو تحذير البنوك بعدم قبول إعادة خصم أوراق معينة.⁽³⁾

سابعا: الإعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.⁽⁴⁾

ومن الملاحظ أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سيادة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة وعلاقاتها وعمق توصلها. في حين نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها.

(1) - جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 117.

(2) - بسام الحجار، مرجع سابق، ص 217.

- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 271.

(3) - زكريا الدوري، يسري السمراي، مرجع سابق، ص 218.

(4) - مسعود دروسي، مرجع سابق، ص 253.

المبحث الثاني:

السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

لعل من الملاحظ أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم الاقتصاد والمالية العامة،(*) أدى إلى ارتباط هذه الأخيرة بما يسمى بالسياسة المالية، وتعد هذه الأخيرة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا بارزا ومؤثرا في إحداث تأثيرات على مسار الاقتصاد الوطني للدول. بحيث تعتبر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا أحسن إدارتها واستخدامها، وقد اختلف الفكر الاقتصادي في توجهاته حول ما مدى فعالية السياسة المالية في تنظيم النشاط الاقتصادي، وكان كينز هو من أبدى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي، والسياسة المالية هي أداة هذا التدخل، وقد عملت السياسة المالية في الحد من التضخم وذلك حسب ما تم التوضيح به من قبل الخبراء الاقتصاديين على أنها توجه لتحقيق التوازن الداخلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتوجب مزجها مع السياسة النقدية لزيادة فعاليتها النسبية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ولذلك سيتم الطرق في هذا المبحث إلى السياسة المالية من خلال تعريفها، أنواعها، بالإضافة إلى أدواتها كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسة المالية، من خلال التعرض إلى تعريفاتها، بالإضافة إلى أنواعها وذلك من خلال التركيز على أهم السياسات المالية المعتمدة في الحد من التضخم كظاهرة تهدد اقتصاديات الدول، ويتعلق الأمر بالسياسة الضريبية من جانب الإيرادات، وكذا سياسة الدين العام بمكوناته، وأخيرا سياسة الإنفاق العام، ويكون ذلك من خلال إيجاد نوع من التوازن والمرونة في استخدامهم لتحقيق أهداف السياسة المالية خاصة والكلية عامة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "*FISC*" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة.⁽¹⁾ أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية الكلية فلقد اختلف الباحثون في تعريفها ولكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي:

- السياسة المالية هي " تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي

(*) - المالية العامة: - هي العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية من نفقات ورسوم وضرائب ووسائل نقدية وموازنة... الخ. أو هي علم الوسائل التي تستطيع بواسطتها الحصول على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة عن طريق توزيع الأعباء المترتبة عن ذلك بين المواطنين. انظر في ذلك: خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 12.

(1) - حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص 189.

مستوى التشغيل الكامل. ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي".⁽¹⁾

- كذلك السياسة المالية هي "أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في: استقرار الأسعار، التشغيل، ونمو الناتج في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري، المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي".⁽²⁾

- كما يمكن تعريفها أيضا هي "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات".⁽³⁾

- كما تعرف بأنها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".⁽⁴⁾

- السياسة المالية ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتتفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع...الخ).

- السياسة المالية هي التي تعني بدراسة النشاط المالي للإقتصاد العام وهي تتضمن تكييفها كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالإقتصاد الوطني، دفع عجلة التنمية، إشاعة الاستقرار تحقيق العدالة الاجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.⁽⁵⁾

خلال هذه التعاريف إلى تعريف يكمن اعطاء تعريف شامل للسياسة المالية "السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في

(1) - البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و30 نوفمبر 2004، ص 01.

(2) - Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry, "Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris. 2001, p.77.

(3) - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 49.

(4) - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط(1)، 2000، ص 182.

(5) - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 6.

طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع".

الفرع الثاني: أنواع وآلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها:⁽¹⁾

أولاً: السياسة المالية التوسعية (التمويل بالعجز) - حالة الكساد الاقتصادي -

وتعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الإقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، وتكون عن طريق:

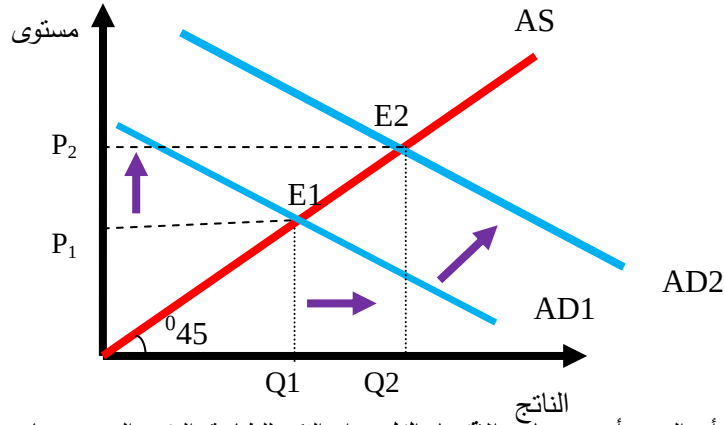
1- زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام؛

2- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي؛ لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي؛

3- وقد تستخدم الحكومة الإثنتين معاً، أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد. والشكل الموالي يوضح ذلك:

(1) - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(8)، 2006، ص ص 327 - 329.

شكل رقم (2-2): السياسة المالية التوسعية



المصدر: هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 2000، ص205.

AS: العرض الكلي. AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة مالية توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة مالية توسعية.

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية (التمويل بالفائض) - حالة التضخم -

ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك

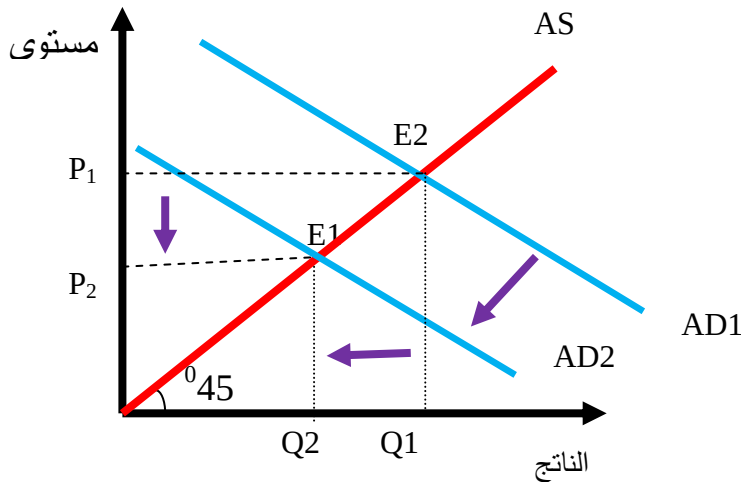
عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب: ما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم. والشكل التالي يوضح السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال التمثيل البياني:

شكل رقم (3-2): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 2000، ص206.

يوضح شكل رقم (2-3)، كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال استخدام أدواتها، وسيتم التطرق إلى هذه الأهداف فيما يلي: (1)

1- التخصيص الأمثل للموارد: (*) يمتلك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد، موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة. هناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

✓ **جهاز السوق:** ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.
✓ **تدخل الدولة:** قد يعجز جهاز السوق أحياناً من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع. (2)

2- التوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

تلجأ الدولة إلى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد: (3)

- التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور؛
- تعديل الدخل الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخل المرتفعة؛
- تغيير نوع الملكية من خلال فرض ضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

(1) - صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط(1)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 498-499.

(*) - تخصيص الموارد الاقتصادية: هو عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. للمزيد من التفصيل انظر: مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 83.

(2) - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 85.

(3) - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 1999، ص 208.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: (*) من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التشغيل.⁽¹⁾

4- التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

5- التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

6- التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية. وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة.⁽²⁾

(*) يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيقي التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني.

(1) - صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، ص 37.

(2) - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وکلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 427.

7-التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في الحد من التضخم

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية والسياسة الاقتراضية، كما يلي:

الفرع الأول: السياسة الإنفاقية Expenditure Policy

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما:

أولاً: تعريف السياسة الإنفاقية

يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها " البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية".⁽²⁾

السياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول رأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. أما بالنسبة للدول النامية فأنها تستهدف بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان. وانطلاقاً من واقع كل من الدول الرأسمالية والدول النامية فإن على السياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها.

إن الاعتماد على النفقات العامة⁽³⁾ كأداة من أدوات السياسة المالية بصورة خاصة وكإحدى أدوات الاقتصاد العام بصورة عامة، قد مر بمراحل تطويريه بحسب النظر إلى وظائف الدولة. وكانت هذه التطورات النظرية والعملية هي التي أدت إلى إظهار الأهمية المتزايدة لهذه الأداة. فعندما كان مبدأ الدولة الحارسة هو السائد أثناء مدة سيادة وجهة النظر الكلاسيكية كانت تدعو إلى تقليص النفقات العامة إلى الحد الأدنى، وذلك لتقليص دور الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي ولترك القوى الذاتية تعمل في الاقتصاد والتي لا بد أن تقوده إلى التوازن. ووضع الكلاسيك حدوداً للنفقات العامة لكونها نفقات تبذيرية وغير منتجة إضافة إلى دورها السلبي في مزاحمة الأفراد بتحويل مدخراتهم إلى مجالات ليست بذات جدوى. ومع التطور الاقتصادي بدأت الدولة تخرج عن مبدأ الحياد المالي وصارت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويعود ذلك

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص 428.

(2) - حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، مرجع سابق، ص 190.

(*) - يمكن تعريف النفقة العامة بأنها "عبارة عن مبالغ مالية تقطعها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد أشباع حاجة عامة". وتقسّم النفقات العامة إلى نوعين هما: - النفقات الاستهلاكية: وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير إدارتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية. - النفقات الاستثمارية: وتتمثل هذه النفقات بقيام الدولة بإنشاء المشاريع الصناعية والزراعة... الخ، فضلاً عن إقامة البنى التحتية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي. انظر في ذلك: سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016، ص 434.

أيضا إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في الاقتصاد العالمي وخاصة أزمة الكساد العظيم والتي أوجبت تدخل الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة.⁽¹⁾

إن هذا التطور الحاصل والذي حد من الأفكار الكلاسيكية كان على يد صاحب فكرة المالية الوظيفية (*Functional Finance*) الاستاذ ليرنر (*A.P.Lerner*) والذي ألغى مبدأ أساسياً من مبادئ الكلاسيك، وهو حيادية أدوات السياسة المالية، كحيادية الإنفاق والضريبة، وأكد على ضرورة استخدام الدين العام كأداة من أدوات السياسة المالية.

وعند الانتقال إلى الفكر المالي الحديث، نجد أن (ميردال *Myrdal* وليندال *Lindal*) قد وجدا في الإنفاق العام أداة لترسيخ النمو بقدر ما هو مطلوب، بيد أنهما أكدا على ضرورة تجنب الإجراءات المالية التي سارعت من تواتر مشكلات الكساد وهي ما طبقت في حقبة الثلاثينات على شكل ضرائب تصاعدية.⁽²⁾ إن استخدام أية سياسة اقتصادية الغرض منها هو معرفة الآثار التي تحدثها في الاقتصاد. لذلك نرى أن السياسة المالية تباشر عملها عن طريق الإنفاق العام بالتحكم في هيكل الاقتصاد وحجمه، إذ تنكسر سياسة الإنفاق العام في أوقات الكساد والبطالة لإيجاد فائض في الطلب الكلي الفعال وذلك عن طريق رفع معدلات النفقات العامة بصورة مباشرة عن طريق الزيادة الكمية في الإنفاق العام، أو بصورة غير مباشرة وذلك بتخفيض الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب في الأرباح لتشجيع الاستثمار، أما في حالة التضخم فيتطلب من السياسة المالية تخفيض نفقاتها أو بصورة غير مباشرة عن طريق رفع معدلات الضرائب في الاستهلاك لمحاولة إنقاص الإنفاق الاستهلاكي، وأيضا رفع معدلات الضريبة في الأرباح لتخفيض الإنفاق الاستثماري.⁽³⁾

ثانيا: الاتجاهات الفكرية لتحليل الإنفاق الحكومي

1- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكلاسيكية *Classical Analysis*: لم يوجه الكلاسيك أهمية كبيرة لطبيعة الإنفاق الحكومي، وجعلوا دوره مقتصرًا في ما تحتاجه الدولة للقيام بوظائفها التقليدية فقط والتي حددت بالدفاع والأمن والعدالة. وكان الهدف من ذلك هو حماية الثورة الصناعية من أي تزايد في الضرائب ينتج عنه زيادة في الإنفاق الحكومي. وقد انصب اهتمامهم على الطابع المالي للإنفاق الحكومي وطالبوا بتحديدته وتقليله إلى أصغر حجم ممكن وما قاله الاقتصادي (ليون ساي) (إن أحسن النفقات هي الأقل حجماً)،⁽⁴⁾ هو خير معبر عن هذا الموقف من النفقات الحكومية. لذلك فإن رؤية الكلاسيك للإنفاق الحكومي قد اتسمت بالحيادية المطلقة من دون أن يكون له دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ اكتفوا بميزانية

(1) - أديب قاسم شندي، حيدر ربح نجم، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 18، 2015، ص 3-4.

(2) - حسين علي سلطان، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل (دراسة تطبيقية في الأردن واليمن للمدة 1990 - 1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 24.

(3) - غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1986، ص 160.

(4) - عبد الكريم بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص 203.

صغيرة متوازنة وانصب اهتمامهم في مبلغ الإنفاق وليس بطبيعته أو آثاره انطلاقاً من نظريتهم أن الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي يزاحم القطاع الخاص في الموارد ويقوم بتحويلها من الأغراض الاستثمارية إلى الأغراض الاستهلاكية مما يزيد من العبء الضريبي على الأفراد. وبذلك فإن دور الدولة لدى الكلاسيك قد صار على هامش الاقتصاد الوطني (أي في الحياد)، فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الحدود التي يعمل ضمنها الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيها. فكل توسع في سلطتها شرٌّ ولا خير فيه. وبذلك فإن الإنفاق الحكومي يكون في أضيق الحدود لأن الدولة مدير سئ مسرف بعكس الفرد الذي يعد أكثر صلاحية منها في تأدية الخدمات والقيام بالإنتاج.⁽¹⁾

2- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكينزية Keynesen Analysis: بسبب الأزمات الدورية التي تعاقبت في الاقتصادات الرأسمالية بصورة عامة وأزمة الكساد الكبير عام (1929-1933) بصورة خاصة. وعجز النظام الطبيعي ومبدأ الحرية الاقتصادية للعودة بصورة تلقائية بالاقتصاد إلى فترة الانتعاش. كانت النتيجة ظهور نظرية (المالية المعوضة) والتي تمثل نتاج الفكر (الكينزي) الذي نتج من نظرية (كينز) العامة في الاستخدام والفائدة والنقود (*The General Theory of Employment Interest and money*) وإصلاح التناقضات التي نشأت بين الفكر التقليدي الكلاسيكي للنظرية الاقتصادية والواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة كبيرة كشفت عن الأخطاء التي أحاطت بمعظم مسلمات النظرية التقليدية الكلاسيكية وأثبتت عدم ملاءمته للواقع الجديد. وقد بدأ (كينز) تحليله بالانتقاد الشديد للمدرسة التقليدية⁽²⁾ وعلى قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه) والذي يفترض أن الدخل الحاصل من عمليات الإنتاج لا بد وأن يتفق عليه، إذ أكد (كينز) أنه ليس من الضروري أن ينفق كامل الدخل المتأتي من الإنتاج في الوقت نفسه. كما أوضح أن الادخار يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يحجب عن الإنفاق فإذا زاد على الاستثمار يصبح عندها الانفاقين الاستهلاكي، والاستثماري عاجزين عن استيعاب الإنتاج، مما يقلل الحافز على الإنتاج ويؤدي إلى تراجع حتى ينتهي بالاقتصاد إلى حالة الكساد. لذلك فإن سعر الفائدة ليس بالضرورة الأداة الرئيسية التي تربط بين الادخار والاستثمار. بل أن الظروف الاقتصادية يمكن أن تمارس دوراً كبيراً في قرارات الاستثمار في حين أن الادخار يعتمد على حجم الدخل بشكل كبير، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق في مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل. وأن الطلب الكلي الفعال هو أن الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الدخل الوطني والتشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ومقابلته بمصادر تمويلية غير اعتيادية كالقروض، كما أن إحداث عجز متعمد في الموازنة يتيح للسياسة المالية أن تلعب دوراً فاعلاً في رفع الطلب الكلي الفعال وتحفيزه، ولذلك دعا (كينز) إلى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم ضرورة استبعاد الحرية الاقتصادية.⁽³⁾

(1) - حسين علي سلطان، مرجع سابق، ص 25.

(2) - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983، ص 100.

(3) - رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 49-50.

لذلك فإن التحليل الكينزي قد اتخذ منحى توسعياً بإستخدام السياسة المالية بحيث تستهدف زيادة الأنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، حتى وأن استدعى الأمر اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز لمعالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد وجد الكينزيون أن تزايد الإنفاق الحكومي هو الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية سواء أكان ذلك من وجهة نظر السياسة قصيرة الأجل أو من وجهة نظر إيجاد الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل.

3- الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكلاسيكية الحديثة *New Classic Analysis*: إن التغيرات التي حدثت في الاقتصادات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية والأزمات التي أخذت تتفاعل في تلك الاقتصادات، إذ أدى إلى بروز البطالة مرة أخرى مرافقة لظاهرتين هما التضخم والركود في آن واحد وهو ما يطلق عليه (بالتضخم الركودي) وعجز الأفكار الكينزية عن إيجاد مخرجاً أو معالجة لتلك الأزمة. كان ذلك حافزاً لظهور النظرية الكلاسيكية الحديثة (*New Classic Theory*) فقد انتقد أصحاب هذه النظرية التحليل الكينزي بسبب التساهل الكبير له تجاه الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة. وانتقدوا كذلك السياسة التدخلية ودعوا إلى ترك الاقتصاد يحقق التوازن بصورة تلقائية وإلى انسحاب الدولة لتمارس واجباتها التقليدية وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي، وذلك اعتقاداً منهم بأن الخروج من الأزمات لا يكون إلا بالعودة إلى قوى السوق وانتهاج سياسات تؤدي إلى تنشيط ناحية العرض، مع ما يقتضيه من وضع حد للتدخل في النشاط الاقتصادي، وإلغاء الدور الذي كانت تلعبه كمضخات رافعة للطلب الكلي الفعال وتجريدها من أدائها الرئيس في هذا المجال. ويرى الكلاسيك الجدد أن البرنامج الكينزي لإنماء الإنفاق الحكومي المرتبط بنمو الضرائب يُعد تقييداً للحرية الفردية واعتداءً على مصالح الاحتكار.

4- الإنفاق الحكومي في ظل مدرسة اقتصاديات جانب العرض: انتقد اقتصاديو جانب العرض الأفكار الكينزية لإهتمامها بجانب الطلب الكلي الفعال من دون جانب العرض، وتتطرق فلسفتهم في زيادة العرض الكلي الأنسب لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي، وتلتقي أفكار هؤلاء مع ما جاء به الكلاسيك والنقديون المحدثون، وكما يطالب أصحاب هذه المدرسة بضرورة تنحي الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي،⁽¹⁾ وذلك عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي وتقوم فلسفتهم على الربط بين زيادة الإنفاق الحكومي ونمو عرض النقد، ومن ثم تقييد دور القطاع الحكومي يحد من نمو عرض النقد، كما يرى أصحاب هذه المدرسة ضرورة تحسين الإنتاج وزيادة العرض الكلي عن طريق خفض الضرائب، وترك الاقتصاد يمارس تلقائيته وتعزيز مكانة القطاع الخاص.⁽²⁾ ويتضح من ذلك أن اقتصاديي جانب العرض ركزوا في تغيير السياسة المالية والنقدية للسيطرة على الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وعرض النقد.

(1) - حسين علي سلطان، مرجع سابق، ص 25.

(2) - مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 342.

الفرع الثاني: السياسة الضريبية

لم تظهر الحاجة للضرائب إلا بظهور الدولة واقتترنت بوجودها في المجتمع منذ أقدم العصور، وتطور مفهومها بتطور وظائف السلطة وأهدافها التي حددتها الفلسفات السياسية والنظم الاقتصادية المتعاقبة. ففي ظل الفكر التقليدي أخذت الدولة على عاتقها وظائف حفظ الأمن والدفاع وإقامة العدل وهو ما يعرف بالوظائف التقليدية للدولة (الحارس)، وبذلك اقتصر مفهوم الضرائب على الناحية المالية من دون التأثير في نشاط الأفراد أو إحداث تعديل في هيكل توزيع الدخل والثروات وبذلك اتخذ مفهوم الضريبة طابعاً حيادياً. ومع تطور مفهوم الدولة وتدخلها في الحياة العامة، تطورت أهدافها ومهامها وتطورت تبعاً لذلك الحاجات، وأصبحت الضرائب أداة من أدوات التدخل والتوجيه والرقابة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. واستقر مفهوم الضريبة بأنها فريضة مالية مباشرة يتحملها المكلفون بها بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل في سبيل تمويل النفقات العامة وتدخل الدولة لتحقيق أهداف عامة.

أولاً: تعريف السياسة الضريبية

هناك عدة تعاريف للسياسة الضريبية منها:

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.⁽¹⁾

يعرف **G. Tournire** السياسة الضريبية على أنها "مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعاً لأهداف السلطات العامة".⁽²⁾

وكون السياسة الضريبية تعنى بدراسة وجه من أوجه النشاط المالي للدولة، ومن خلال ما تقدم آنفاً فإن السياسة الضريبية تعد إحدى برامج السياسة المالية تخطيطه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة المالية وفي إطار التكامل مع السياسة الاقتصادية للدولة بغية تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية على وفق الفلسفة العامة للدولة.

ثانياً: أهداف السياسة الضريبية

لقد بات واضحاً بأن أدوات السياسة المالية اقتصرت وظيفتها في الفكر التقليدي على تحقيق الأهداف المالية وهو ما عرف بالمالية المحايدة، ولهذا كان دور السياسة الضريبية هو توفير الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة ومع تطور الدولة وفلسفتها السياسية تطورت السياسة الضريبية واستخدمت لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وهو ما يعرف "بالمالية الوظيفية" *Functional Finance*. وفي ضوء ذلك فإن أهداف السياسة الضريبية تنقسم من حيث الهيكل الاقتصادي إلى دول متقدمة ودول نامية.

(1) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2)، 2005، ص139.

(2) - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط(1)، 2011، ص109.

1- أهداف السياسة الضريبية في البلدان المتقدمة: تمتلك البلدان المتقدمة اقتصادا متنوعا ودخلا قوميا مرتقعا ومتوسطا مرتفعاً لنصيب الفرد منه، ومن ثم فإن تلك الملامح تنعكس على الهيكل الضريبي.⁽¹⁾ وتتميز باعتمادها الأساس على ضرائب الدخل يعقبها في الأهمية الضرائب على المبيعات والإنتاج المحلي وتتضاءل فيها أهمية الضرائب الجمركية إلى أقصى الحدود.⁽²⁾ ومما تبين سابقا فإن مشكلة البلدان المتقدمة لم تعد تتمثل في تكوين المدخرات وفي تكوين الجهاز الإنتاجي بل تتمثل في ضمان تحقيق توازن التشغيل الكامل ولذلك فإن السياسة الضريبية تستهدف تمويل النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وضمان تشغيل جهازها الإنتاجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن للاقتصاد عن طريق التأثير في القوة الشرائية.

2- أهداف السياسة الضريبية في البلدان النامية: تسعى السياسة الضريبية في البلدان النامية إلى التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية، وتتمثل مشكلتها الرئيسية في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة. ولما كانت البلدان النامية تعاني من فجوة الموارد المحلية⁽³⁾ مما يعني قصورا في الموارد المحلية للدول النامية في مواجهة احتياجاتها من الطاقات الإنتاجية الأمر الذي يستلزم أن تتكيف السياسات الاقتصادية ومن بينها السياسة الضريبية من أجل زيادة حجم المدخرات المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ومصادر التمويل الخارجي.⁽⁴⁾ كما أن الدول النامية تتسم أيضا بفجوة الموارد الخارجية التي تعني زيادة الاستيرادات عن الصادرات مما يتعين استخدام السياسة الضريبية للحد من الاستيرادات وتشجيع الصادرات.⁽⁵⁾ وفي ضوء ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي في هذه البلدان على دعم سياسة التنمية وذلك عن طريق المساهمة في تعبئة الموارد القومية وتوجيهها للتنمية، وهو ما يتطلب أساسا الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الخاصة بإعفاؤها من الضرائب وحماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية المماثلة. ومن المعلوم أن مظاهر التخلف في البلدان النامية تتمثل في:⁽⁶⁾ انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني وارتفاع الاستهلاك وانخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار وهي تتصف بأنها اقتصادات تابعة تعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الاستهلاكية. تلك الملامح انعكست على الهيكل الضريبي الذي

(1) - عبده مدهش صالح الشجري، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (1990-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص 09.

(2) - حامد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1988، ص 76.

(3) - فجوة الموارد المحلية : يقصد بها المدخرات الفعلية التي تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار، ومعنى أن هذه الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين، والادخار المتوقع لإعادة تمويل الاستثمارات. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010؛ مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص 36.

(4) - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

(5) - المرجع السابق، ص 62.

(6) - عبده مدهش صالح الشجري، مرجع سابق، ص 10.

يتسم ب : انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج الوطني وسيادة الضرائب غير المباشرة وجمود النظم الضريبية. وفي ذلك يرى شيليا *Chellian* إمكانية استخدام السياسة الضريبية في البلدان النامية لتحقيق: (1) ضغط الاستهلاك وكبح جماحه عن الزيادة وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار ورفع الحافز على الادخار والاستثمار وتحويل الموارد من أيدي المواطنين إلى يد الدولة لغرض تمويل الاستثمار العام وتوجيه نمط الاستثمار وتقليل التباين بين الدخل.

الفرع الثالث: السياسة الاقتراضية - الإئتمانية -

أولاً: تعريف السياسة الاقتراضية

السياسة الاقتراضية المعروفة بسياسة الدين العام الذي يعرف بأنه " مجموع ما حصلت عليه تلك الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها ضمن مد زمني محدد". (2)

تعد السياسة الإقتراضية السياسة الثانية من أدوات السياسة الإيرادية في السياسة المالية وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة لسببين: (3) الأولى: عندما تكون الضرائب في حدها الأقصى، الثانية: عندما تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة. إن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي استناداً إلى فكرة المالية الوظيفية، أصبحت القروض العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي يمكن الاعتماد عليها كمصدر تمويلي وكأداة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.

وتأتي أهمية القروض العامة كمصدر هام من مصادر الإيرادات العامة للدولة عندما تلجأ الحكومة إليه لتمويل الإنفاق العام المتزايد، حيث أصبحت الحصيلة الضريبية وباقي الإيرادات الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات العامة الاستثمارية الحكومية، أو عند مواجهة نفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها، أو عند مواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة وغيرها. (4)

ويمكن أن نعرف القروض العامة بأنها " مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض". (5)

(1) - السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط(1)، 1993، ص190.

(2) - هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 1990-2004: حالة دراسية لبعض البلدان العربية (مصر، الأردن، تونس، المغرب)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد5، العدد14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 50.

(3) - أديب قاسه شندي، حيدر ربح نجم، مرجع سابق، ص4.

(4) - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 299-301.

(5) - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(4)، 2010، ص290.

ثانياً: التقسيمات المختلفة للقروض العامة: بناءً على معايير معينة يمكن تقسيم القروض العامة إلى التقسيمات التالية:⁽¹⁾

1- القروض الداخلية والقروض الخارجية: ويستند هذا التقسيم إلى معيار مصدر القرض، حيث أن القروض الداخلية هي قروض تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة، وتأتي هذه القروض من النظام المصرفي وأجهزة تجميع الأموال والقروض من المدخرات. أما القروض الخارجية فتتمثل في القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها الأفراد والهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية، وقد تكون القروض خارجية عن طريق الاقتراض من منظمات التمويل الدولية.

2- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: ومعيار التفرقة هو حرية المكنتب، حيث تعرف القروض الاختيارية بأنها "القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين أفراداً ومؤسسات بطريقة طوعية، بحيث لا يدفعهم إلى الإقبال عليها إلا مزاياها المادية أو المعنوية". وتعرف القروض الإجبارية بأنها "تلك القروض التي يكتتب فيها الأفراد والمؤسسات أو الهيئات الخاصة والعامة بطريقة جبرية غير عادية، تفضل فيها الدولة واحداً أو أكثر من شروط التعاقد، وبالتالي ينعقد فيها توافق الإرادتين". وتعتبر القروض الإجبارية حالة استثنائية، ولذلك لا تلجأ إليها معظم الدول إلا في حالات الحروب والأزمات المالية الحادة.

3- القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل: ويستند هذا إلى معيار طول مدة القرض، فالقروض القصيرة تسدد في فترة لا تزيد عن سنة، وهي إما لسد عجز نقدي؛ وهنا يكون توازن الميزانية متحققاً، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تعرف باسم أدونات الخزنة، وإما لسداد عجز مالي يتمثل في عجز حقيقي بين الإيرادات والنفقات وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى أدونات الخزنة العادية. أما القروض المتوسطة فتتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات، والطويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات.⁽²⁾

الفرع الرابع: فلسفة أدوات السياسة المالية في علاج التضخم في الفكر الاقتصادي

أولاً: رأي المدرسة الكلاسيكية التقليدية في السياسة المالية: لقد آمنت النظرية التقليدية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة واستندت في فلسفتها التي تقوم على أساس (الحرية الاقتصادية) والتي تعني حرية التجارة وحرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي معتمدين في ذلك على الشعار الذي رفعته المدرسة الكلاسيكية (دعه يعمل دعه يمر) في وجه التدخل الحكومي إيماناً منها بالدافع الفردي، وبالمشروع الخاص وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاه المجتمع،⁽³⁾ والأساس الثاني الذي يقوم على أساسه فلسفة

(1) - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 306-308.

(2) - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 339.

(3) - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، مطابع الرسالة، العدد، 22،

النظرية التقليدية هو (قانون ساي للأسواق)⁽¹⁾ والذي ينص على أن (العرض يخلق الطلب الخاص به) (*Supply creates its own Demand*) وكذلك آمنوا بقدرة الاقتصاد الحر في تحقيق توازن التشغيل الكامل تلقائياً في ظل سيادة المنافسة الكاملة. لذلك فإن الفكر التقليدي الكلاسيكي كان يؤمن بأن موارد المجتمع سوف تستغل بكفاءة عالية في ظل الحرية الاقتصادية المطلقة والتي تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وعليه صارت الدولة في هامش الاقتصاد الوطني فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذي يعمل فيه الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيه، (فكل توسع في سلطاتها ونشاطاتها شر لا خير فيه ويجب الحد منه). لذلك فإن المالية العامة وفقاً للنظرية التقليدية صارت تتميز بطابع الحياد المطلق أو على الأقل تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف مبتعدة بذلك عن أي إجراء من شأنه التأثير في النشاط الخاص. حيث كانت أهدافها ذات طبيعة مالية خالصة تنحصر في تزويد الدولة بالموارد التي تكفي نفقاتها اللازمة والتي تمكنها من القيام بأداء مهماتها التقليدية ذات الطابع الإداري بأقل كلفة ممكنة واعتماداً على هذا النهج ولكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي فقد حصروا دور السياسة المالية في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة الحارسة وأن لا تتجاوز تلك النفقات وهي نفقات محدودة النطاق تنحصر في مجال ما يعرف بالأرامل الأربع وهي (الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة). كما أكدوا أيضاً على أن المالية العامة المثلى هي التي تتميز بانخفاض الأعباء المالية التي يتحملها الأفراد في المجتمع في صورة ضرائب والتي تمثل الجانب الأكبر من موارد الدولة. فقد أكدوا على ضرورة أن تحافظ السياسة المالية على توازن الميزانية، أي ضرورة تغطية النفقات العادية (وهي نفقات استهلاكية ويجب الحد منها) بالإيرادات العادية وعدم اللجوء على الدوام إلى القروض أو الإصدار الجديد لتغطية هذه النفقات.⁽²⁾ ومن ثم يكون الحكم في سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الميزانية العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي الذي يتحقق تلقائياً بفعل ما يسمى (باليد الخفية) والتي آمن التقليديون بوجودها. وبذلك فقد نفوا أن يكون للسياسة المالية دور في تحقيق التوازن الاقتصادي، وحصروا دورها في تحقيق التوازن المالي في إطار ما يعرف (بالمالية المحايدة).

ثانياً: رأي المدرسة الكينزية في السياسة المالية: لقد بقيت الأفكار التقليدية الكلاسيكية تتحكم في دور السياسة المالية في الاقتصاد ولمدة طويلة، ولكن تعقد الحياة الاقتصادية من جهة والتطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في العالم بأسره من جهة أخرى كل ذلك أدى إلى ظهور تيارات فكرية جديدة في الفكر الاقتصادي وكلها تدعو إلى إعطاء دوراً أكبر للسياسة المالية في النشاط الاقتصادي وضرورة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإنهاء فكرة الدولة الحارسة أو حياد الدولة ومن ثم إنهاء فكرة الحياد لدور السياسة المالية.

(1) - حسين علي سلطان، مرجع سابق، ص 01.

(2) - رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 15.

وكان ذلك بسبب أن فكرة التوازن الاقتصادي التي آمن بها أصحاب المدرسة التقليدية لا يمكن أن تحدث بصورة تلقائية. ونتيجة لعجز النظرية التقليدية الكلاسيكية عن مواجهة الأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي وبخاصة في بدايات القرن العشرين. ومع أن أصحاب النظرية الحديثة قد أكدوا على ضرورة تدخل الدولة في الحياة أو النشاط الاقتصادي. إلا أنهم قد اختلفوا فيما بينهم في تحديد مدى ودرجة هذا التدخل. فقد أكد البعض على ضرورة تدخل الدولة في بعض المجالات من جهة وأن تكون الدولة هي الموجهة لبقية المجالات والنشاطات من جهة أخرى وهذا عائد لإمكانيات المالية والاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها الدولة. أما البعض الآخر فقد أكد على ضرورة تدخل الدولة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وعدم ترك الحرية للأفراد للتحكم في هذا المجال. فبعد حصول أزمة الكساد الكبير أثناء المدة (1929-1933) فإن آلية السوق التي آمن بها الكلاسيكيون التقليديون قد برهنت عن عجزها في مواجهة هذه الأزمات وتحقيق التوازن الاقتصادي.⁽¹⁾ إذ تبلورت عيوب الفكر الاقتصادي التقليدي وعدلت فروضه تعديلاً جوهرياً وخاصة على يد الاقتصادي الإنكليزي (اللورد جون مينرد كينز) وذلك عن طريق كتابه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) والذي نشر سنة 1936 لمواجهة هذه الأزمة بعد أن وقف الفكر الكلاسيكي عاجزاً عن مواجهتها. ولذلك فقد تطور دور الدولة إذ لم يقتصر على الوظائف التقليدية وإنما شمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية.

إذ أكد (كينز) بأن الدولة يمكنها التدخل في أوقات الأزمات وإيجاد الحلول والعلاج لحالات مثل التضخم والكساد: ففي حالة الكساد يمكن التدخل عن طريق السياسة المالية وإعادة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. ويتم ذلك عن طريق حقن النشاط الاقتصادي بجبرعات منشطة حتى يمكن رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل وكذلك أن الادخار والاستثمار يمكن أن يتعادلا عن طريق تغيرات الدخل الوطني وليس عند حالة التشغيل الكامل. وذلك عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة. وهنا سيبدأ عمل المضاعف (*The Multi Pliers*) لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي. وحتى لو أدى ذلك إلى أحداث عجز في الميزانية العامة للدولة. فإن (كينز) قد أكد على سياسة التمويل بالعجز (*Deficit Financing*) ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد. إن دعوة (كينز) إلى الاعتماد على سياسة مالية توسعية في ظل ظروف الكساد. تقابلها أيضاً دعوة أخرى مناقضة لذلك حينما يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل وحدث حالة التضخم فقد أكد كينز على أنه يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية مما يعمل في كبح جماح التضخم ومن ثم القضاء عليه، وكذلك أشار (كينز) إلى أهمية الميزانية وتأثيرها في مستويات الإيرادات العامة والنفقات العامة وأن ذلك سيكون له أثر على النشاط الاقتصادي. مؤكداً بأن عدم توازن الميزانية في المدة القصيرة ليس مهماً. إذا كان ذلك سيؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. أي أنه لم يكن

(1) - حسين علي سلطان، مرجع سابق، ص 03.

هدف الميزانية العامة هو ضمان التوازن المالي، بل صارت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، حتى لو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية. وبذلك أصبح مبرراً أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد لغرض تمويل النفقات العامة، أو لغرض التخفيف من عبء الديون العامة أو بحسب ما تراه الدولة في صالح المجتمع. ونتيجة لذلك فإن السياسة المالية قد تطورت وتخلت عن أسسها التقليدية، واتخذت مفهوماً جديداً يتمثل في (المالية الوظيفية) (*Functional Finance*) بدلاً من مفهوم (المالية المحايدة) وصارت أداة رئيسة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.⁽¹⁾

ثالثاً: رأي المدرسة النقودية في السياسة المالية

لقد سادت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقودية بالظهور في منتصف مدة الخمسينيات متحدية آراء المدرسة الكينزية وداعية إلى العودة إلى التعاليم الكلاسيكية التقليدية والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية. إلا أن أنصار المدرسة النقودية (ملتون فريدمان، كارل برونر، وأ. ملترز، وليدلر، وفيليب كاجان، وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الأنظار إليهم إلا في عقد السبعينات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة (التضخم الركودي) (*Stagflation*) وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة. والتي تتناقض مع تصورات منحني فيليبس. الذي يعتمد على دعائم الفكر الكينزي والتي تركز على المقايضة بين معدلات البطالة والتضخم. إذ جدد النقوديون وعلى رأسهم الاقتصادي البارز (ملتون فريدمان) والذي ينتمي في رأيه إلى جماعة المحافظين، والتي ترى بأن الرأسمالية كنظام اقتصادي، لا تتطوي على عيوب كبيرة، وإنما كفيلة بتصحيح أخطائها بنفسها، لو استطاع المجتمع حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر والحد من التدخل في النشاط الاقتصادي وتنتمي هذه الجماعة من الناحية الفكرية إلى تيار المدرسة النيوكلاسيكية. ويعتقد فريدمان بأن دور الحكومة يجب أن يكون محدوداً ويميل إلى الشك في قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وإلى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية. ويؤكد كذلك بأن عودة مبدأ اليد الخفية (*Invisible Hand*) التي تحدث عنها (آدم سميث) ممكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سيادة الحرية التامة. لذلك نجده يرفض الآراء التي أكدها أنصار المدرسة الكينزية في استعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط الاقتصادي، إذ أنه لا يرى وجوب أو ضرورة لاستعمال جانب النفقات العامة لهذا الغرض لأن ذلك سوف يزيد من عمق العجز في الموازنة العامة للدولة، أما اللجوء إلى الضرائب فإنه يؤكد على فشل الزيادة الضريبية بعدم إقرارها في أن تكون لها اثر في اتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي دعا النقوديون إلى الإقرار والتصريح بأن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية تعود إلى زيادة عرض النقود.

ويؤكد النقوديون على أن الشيء الوحيد الذي يمكن للحكومة فعله هو اتخاذ إجراءات نقدية وليست مالية للتأثير في عرض النقد.⁽²⁾ إذ أن معدل نمو عرض النقود هو المحدد الرئيس للنتائج القومي الصافي

(1) - حسين علي سلطان، مرجع سابق، ص 04.

(2) - المرجع السابق، ص 05.

النقدي وليس الناتج الوطني الصافي الحقيقي ولذلك فإنه إذا ما تم ذلك من قبل الحكومة بشكل مناسب فإن اقتصاد السوق الحر يتجه تلقائياً نحو الاستخدام الكامل مع استقرار معقول في الأسعار.

وفي ضوء التعقيدات الاقتصادية المتعلقة بعملية التوقيت الصحيح للسياسة المالية فإن النقديون يتشاءمون بشدة حول احتمال أن تكون السياسة المالية محققة للاستقرار، لذلك نراهم وعلى رأسهم (فريدمان) يعارضون أي إجراءات تدخلية من قبل الدولة التي تؤدي إلى تزايد العجز المالي الحكومي ومن ثم يفقد ذلك إلى حدوث التضخم والذي يمثل المشكلة الاقتصادية لديهم. ولذلك فإن النقديين يفضلون سياسة القواعد كأساس للسياسة الاقتصادية وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الإدارة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت يتناسب مع معدلات نمو معينة للناتج القومي ويعتقدون أن هذه السياسة تخفض حجم التقلبات الاقتصادية مادامت ستزيل ما يرون أنه السبب الرئيس لعدم الاستقرار وهو ما يسمى بسياسة التكييف مع ظروف المجتمع التي تؤخذ بها الإدارة النقدية (*Stop-go policies*).⁽¹⁾ مشيرين بذلك لأهمية النص في الدستور على التوازن السنوي للموازنة العامة، لكون أن انتهاج مثل هذه السياسة المقيدة سوف يسهم في تحرير الأسواق لممارسة نزعتها التصحيحية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة. وما هذا إلا تعبير عن الدعوة إلى العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية وهو ما يندرج في إطار محاولات المدرسة النقدية لإحياء التراث الفكري للمدرسة التقليدية.

(1) - جيمس جوارتيني، ريجارد ستاروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة، عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الرياض، دار المريخ،

1988، ص 441.

المبحث الثالث:

إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم

تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف الإختلالات الاقتصادية من خلال الإجراءات والتدابير الموجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتتولى مهمة تنفيذ هذه الإجراءات كل من السلطات المالية والنقدية من خلال أدوات ووسائل كل من السياستين المالية والنقدية، وكون أن هاتين الأخيرتين تحتلان مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية ويرتبط بعضها ببعض ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات المالية والسلطات النقدية ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم:

المطلب الأول: علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية والمقارنة بينهما

يتم التطرق في هذا المطلب إلى علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية والمقارنة بينهما، كما يلي:

الفرع الأول: علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية

تعد السياسة النقدية والمالية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، وتكمن العلاقة بين السياستين والسياسة الاقتصادية في الارتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الاقتصادي ومن خلال الأهداف الموحدة للسياسات، كما يكمن الارتباط أيضا في قدرة السياسة المالية والنقدية على تقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة وانخفاض قيمة العملة، التضخم وغيرها، وبالتالي تحقيق نوعا من الاستقرار والنمو الاقتصاديين وذلك بتوفر الظروف الاقتصادية الملائمة.

فبالنسبة للسياسة النقدية فإن التأثير المهم للنقود على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي ودورها في التأثير على التقلبات الدورية، ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، يعبر عن العلاقة الوطيدة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية، إذ يمكن من خلال تطبيق لأداة من أدواتها للعمل على امتصاص فائض الكتلة النقدية الذي بحوزة الأعوان الاقتصاديين في صورة أوعية ادخارية، كما يمكن لها التأثير على سعر الصرف العملة الوطنية بدرجة تقلل من العجز في ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

وفيما يخص العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية فتبرز في كون هذه الأخيرة تمثل الجانب العملي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم وضع الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى ما بين ازدهار اقتصادي

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 29.

وانكماش يعرقل حركتي الإنتاج والاستهلاك ويعطل مسار الدورة الاقتصادية في البلاد. كما تساهم السياسة المالية إلى حد بعيد في رسم الأهداف الكبرى التي ترمي السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيقها، وذلك باستعمال سياستها (السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية)، لذلك فهي تمثل أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار... الخ).

الفرع الثاني: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين النقدية والمالية المفاضلة بينهما، فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، إن التمييز بين السياسة النقدية عن السياسة المالية يظهر بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتوفير السيولة المناسبة للاقتصاد أو تقليصها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة. ورغم هذا التمييز القائم بين السياستين إلا أن هناك بعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية ولكن بعضها الآخر مستقل نسبيا، نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾

- 1- الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد؛
- 2- الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة؛
- 3- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

إن الإجراءات الأولين من الضوابط النقدية يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي المتاح للبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي النقدي القانوني وسياسة السوق المفتوحة، وترتبط هذه الإجراءات ببرامج الحكومة. ويتم تنفيذ برامج القروض غالبا بواسطة إدارات المؤسسات وليس بواسطة البنك ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة. وهناك معيارين كأساس للفرقة بين السياستين المالية والنقدية:⁽²⁾

أولاً- **المعيار الأول:** معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تشمل كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، ويعيب على هذا المعيار أن جزءا من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك.

(1) - مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، مرجع سابق، ص ص 96-97.

(2) - المرجع السابق، ص 97.

ثانياً- المعيار الثاني: فهو يتعلق بجهاز واضع السياسة، فالجهاز الذي يضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز المخصص بالنسبة للسياسة المالية، ويتولى البرلمان تحديد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي (السلطات المالية).

كما أن الاختلاف الموجود بين السياسيتين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف والشبه بين السياستين في الجوانب التالية: (1)

1- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيراً مباشراً يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي؛

2- السياسة المالية تتمثل في السياسة الحكومية، أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي؛

3- يمكن أن تكون السياسة المالية أداة فعالة في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي، مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة؛

4- تنسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني (Time Lag) اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالمقارنة مع فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتاً أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة، على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية. والمهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً، ويمكن حصر هذا الفارق إلى ثلاثة أنواع: (2)

-النوع الأول: يعرف بفارق الإدراك (Recognintion Lag)، ويمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية بين إدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبياً، كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. **بالنسبة النوع الثاني:** يعرف بالفارق الإداري (Administrative Lag)، ويتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلياً. أما النوع الثالث: يعرف بالفارق العملي (Operative Lag)، ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

(1) - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 464-465.

(2) - خالد عبد الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص ص 39-40.

ونظرا للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمرا ضروريا ولا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما

يتم التطرق في هذا المطلب إلى طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما، كما يلي:

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

إن أهمية استخدام السياسة المالية في جانبها الإرادي والإنفاقي والسياسة النقدية في آن واحد لتوجيه النشاط الاقتصادي، ولكن السؤال المطروح هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية؟ هذا السؤال أحدث نقاشا طويلا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان (Milton Friedman) وأنصار السياسة المالية بزعامة والتر هيلر (Walter Heller) ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها،⁽¹⁾ إلا أن المناقشة الحديثة هي هل يجب أن تمارسا السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداها موازنة وأداة علاجية للأخرى؟

والملاحظ للفكر الاقتصادي يجد أن الفكر الكلاسيكي كان يفضل استخدام السياسة النقدية لإعتقادهم بأنها كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، في حين أن الفكر الكينزي يفضل السياسة المالية، لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية وذلك لتفادي مصيدة السيولة. لهذا نجد أن الكثير من الحكومات تواجه مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار والتنسيق والملاءمة بين السياسة النقدية والمالية.⁽²⁾ وكل توجه يقدم حججه وبراهينه على ذلك. فهناك من يرى بأن السياسة المالية أكثر فعالية وسرعة في التأثير من السياسة النقدية، إذ أن التغير في الإنفاق العام يؤثر بشكل سريع على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على مستويات الإنفاق، على عكس السياسة النقدية التي تكون آثارها ضعيفة للغاية مقارنة بالسياسة المالية، ذلك أن استجابة الإنفاق ذي الحساسية للتغير في سعر الفائدة قد لا يكون بنفس السرعة، بسبب عدم جاهزية العديد من المشروعات الاستثمارية عند انخفاض تكاليف التمويل. إلا أن هناك من يرى أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب انتظار التصويت عليها لمدة طويلة. وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها، والأسباب التي تدعو لذلك منها:⁽³⁾

(1) - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 210.

(2) - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ص 108.

(3) - مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و 30 نوفمبر 2004، ص 07.

❖ يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى؛

❖ يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لابد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛⁽¹⁾

❖ عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية، إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب الحكومات في دولة واحدة وتتعاكس في سياساتها؛

❖ لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها تحمل أضرار وصددمات مكافحة التضخم ولابد للتكامل بين السياستين؛ إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، عن طريق السياسة المالية؛

❖ بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في سبعينات القرن الماضي في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام السياستين معاً لخروج من هذه الأزمة. كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسة المالية والنقدية؛

إن العلاقة بين السياستين وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظرا للتداخل الموجود بين هذين النوعين، وذلك لأنهما قد تتعارضان بصورة تضعفهما معا، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة. فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، من ذلك تمويل العجز أو التصرف بالفائض وهي عمليات تؤثر في سيولة الاقتصاد. وكذلك عمليات الحكومة مثل: أدونات الخزنة أو تمويل العجز عن طريق السندات العامة وهي عمليات ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات. هذا من جانب، ومن

(1) - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 357.

جانب آخر فإن التنسيق بين التدابير المالية والنقدية أمر ضروري بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما، ويمكن حصر هذا الاختلاف في ثلاثة أمور هي: (1)

أولاً: العمليات النقدية تتجه إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المصرفي والمالي، في حين تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها. وعلى ذلك فإن التنسيق بين هذين النوعين من العمليات قد يجعل الإجراءات النقدية ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة؛

ثانياً: إن التدابير المالية تكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً. في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً، وذلك عن طريق التغييرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة أو الخصم.

ثالثاً: ميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها تكون أقل قدرة في كبح التضخم، في حين قد تكون العمليات النقدية ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، أي الحد من قابلية الجمهور للحصول على الائتمان المصرفي.

الفرع الثاني: مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا أنه توجد نقطتين رئيسيتين هما: (2)

- النقطة الأولى: تتعلق بالقرض العام، إن تقرير عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته، ويعتبر مورداً من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحددها السياسة المالية. أما شكل القرض، أي شكل سنداته من حيث الأجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة وفئاته، فتتعلق بالسياسة النقدية؛

- النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، هي اعتبارات تحددها السياسة المالية، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة حجمه وطريقة سداد هذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في موازنة الدولة، وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيولة الفائضة للاقتصاد. كما يمكن في نفس الوقت الاعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضييق فرص الائتمان المتاح للأفراد والمؤسسات عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين هذا في حالة التضخم.

(1) - خالد عبد الزامل، مرجع سابق، ص 39-40.

(2) - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 212-214.

أما في حالة الانكماش يمكن زيادة حجم الطلب الفعلي بإحداث عجز في موازنة الدولة، أي زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية بإتباع سياسة النقود الرخيصة لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم، ومعدل الاحتياطي الإجباري... الخ.

وبما أن هناك نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية، تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية أو الاقتصاد، أما السياسة النقدية فهي من إختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، كما أن التنسيق أو المزج بين السياستين النقدية والمالية لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل أن الأمر متروك للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة.

المطلب الثالث: ضرورة، أهمية وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى ضرورة وأهمية وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، كما يلي:

الفرع الأول: ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: إن الاختلاف الرئيس بين السياستين النقدية والمالية هو أن الأولى تؤثر بشكل مباشر في عرض النقود وبشكل غير مباشر في تيار الدخل، في حين تؤثر الثانية بشكل مباشر في تيار الدخل وبشكل غير مباشر في عرض النقود. وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق والترابط بين السياستين المالية والنقدية من ناحية الأهداف والوسائل وذلك بغية تجنب الآثار السلبية التي قد تتجم عن عدم هذا التنسيق.

عندما يتم الحديث عن التنسيق لا نعني بذلك أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية إما توسعية أو انكماشية، بل يمكن أن تكون تركيبة السياسة العامة تتضمن سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بشكل يؤدي إلى النتائج المرجوة من قبل السلطات النقدية والمالية معاً بحيث تكمل كل من السياستين السياسة الأخرى، وتسهمان بشكل فعال في معالجة الإختلالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: لنفرض وجود تضخم في بلد ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل لموارده بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة الطلب، ففي هذه الحالة ستقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين المالية والنقدية، باتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن هذه الإجراءات ما يلي: (1)

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية مثل تقليص حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك إلى قطاعات الاقتصاد الوطني؛

- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي؛

(1) - هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص ص 88-89.

- رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، وبالتالي استقرار مستوى الأسعار وتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي؛

- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي؛

- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم الإعانات الحكومية؛

نلاحظ مما سبق أن الجوانب: الأول والثاني والثالث تتصل مباشرة بالسياسة النقدية، بينما يتصل الجانبان الرابع والخامس بالسياسة المالية.

لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق بين الإجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية والسياسة النقدية للوصول إلى الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات.

الفرع الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن هناك تكاملاً هاماً وقوياً ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الإقتصادية بشكل عام والاستقرار الإقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معاً.⁽¹⁾

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد والمؤسسات، الأمر الذي يولد تأثيراً في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والإستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الإقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للإستهلاك المرتفع على شكل إعانات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج.⁽²⁾

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الإقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضرورياً وملحاً لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع

(1) - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 95.

(2) - المرجع السابق، ص 96.

السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الإقتصادي، عندما يكون الإقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لابد أن تعمل السياسة النقدية بالإتجاه نفسه بحيث تضمن عدم إرتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى إنخفاض حجم الإستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل السياسة النقدية من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الإستثمار لإنعاش الإقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على التضخم، ففي هذه الحالة لابد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي.⁽¹⁾

الفرع الثالث: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن الضرورة تدعو في الواقع إلى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الأوقات والحالات، بحيث يجب أن تطبق السياسة النقدية في نفس الطريق الذي تطبق فيه السياسة المالية حتى لا يكون هناك تضارب، ويعتبر التركيز على سياسة واحدة على أنها فعالة والأخرى عديمة الفعالية أمر غير منطقي ذلك لأن كلتا السياستين ضروريتين حتى تدعم إحدهما الأخرى، لكن هذا التنسيق لا يتحقق إلا إذا توفرت بعض الشروط نوجزها فيما يلي:⁽²⁾

1- كفاءة وقوة السياستين النقدية والمالية: يتم التنسيق بين السياستين إذا كانت كل واحدة موضوعة ومضبوطة بدقة وبدون غموض على أساس أن ضعف سياسة ما يصعب عمل السياسة الأخرى، ولا تتحقق النتائج المرغوبة، إضافة إلى التنسيق الكفاء والنزاهة يتطلب قوة السياستين وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة بما لا يسمح بوجود أي تعارض يؤثر على الإقتصاد ككل سلباً، لأن أي خلاف ينشأ بينهما ينتج عنه عدم اليقين لدى المؤسسات الإقتصادية وتفقد السياسات الإقتصادية الكلية مصداقيتها؛

2- التكامل في وضع وإدارة السياسات: كذلك يستوجب التنسيق أن تكمل كل سياسة الأخرى، سواء عند وضع السياسات المختلفة أو في حالة إدارتها وتنفيذها والرقابة على تأثيراتها، وأن تتفق السياستان على رد الفعل المناسب في إطار صياغة واحدة مما يضمن نجاح السياسة الموضوعة، وخاصة في الدول النامية التي أكدت بعض الدراسات على وجود مثل هذا التنسيق نسبياً، بغرض إستقرار الأسعار وإدارة الدين العام وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الإقتصادي والحفاظ على مسار هذا النمو، والتخفيف من العجز المالي وغيرها من الجوانب المالية والنقدية الأخرى.

(1)-عباس كاظم الدعي، مرجع سابق، ص96.

(2)- قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007- 2008، صص 101-102.

المطلب الرابع: دور دمج السياستين النقدية والمالية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى دور دمج السياستين النقدية والمالية، كما يلي:

الفرع الأول: دمج السياستين النقدية والمالية في معالجة الأزمات الاقتصادية: أوضح أنصار مزج السياسات النقدية والمالية لمحاربة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، أن أدوات كل سياسة تستطيع التأثير على القوة الكامنة في الاقتصاد والمغذية لأزمات التضخم والركود التضخمي. وفيما يلي نوضح كيفية استخدام مزيج السياسات النقدية والمالية لمحاربة كل نوع من أنواع الأزمات الاقتصادية:⁽¹⁾

أولاً: أزمة التضخم: بما أن ظروف التضخم تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة النفقات العامة بشكل كبير على الناتج المحلي، وبافتراض وجود حالة تشغيل كامل في الاقتصاد، فإن استخدام كل من السياستين المالية والنقدية يؤدي ليس فقط إلى الخروج الأزمة وإنما تحقيق توازن اقتصادي أيضاً عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق العام. فباستخدام سياسة مالية نقدية انكماشية التي تعمل على زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي من جهة، وخفض المعروض النقدي برفع معدلات الفائدة من جهة أخرى، يمكن هبوط مستوى الإنفاق الكلي إلى مستوى الناتج المحلي ومن ثم تحقيق التوازن العام.

يتوافق هذا المزج بين السياستين النقدية والمالية إلى حد بعيد مع معتقدات كل من النقديين والماليين بشأن طبيعة وكيفية محاربة التضخم، إذ يؤمن النقديون بأن التضخم ظاهرة نقدية تعود إلى أسباب نقدية، ولا يتم معالجتها سوى بالأدوات النقدية، وخاصة ضبط المعروض النقدي. كما يري أنصار السياسة المالية على أهمية تغيير كل من الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على مستوى الطلب الكلي الذي هو أحد أسباب التضخم.

وللإشارة أن هناك من يرفض استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمكافحة أزمة التضخم، خوفاً من حدوث توقعات لدى الأفراد بانخفاض الأسعار مستقبلاً والاتجاه إلى حدوث بطالة مما يؤدي إلى العزوف عن خفض الأجور وبالتالي صعوبة مكافحة التضخم.

ثانياً: أزمة الكساد: يمكن استخدام كل من السياستين النقدية والمالية معاً لمعالجة الكساد، إذ يؤدي زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب (أدوات مالية) وزيادة المعروض النقدي وخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى مستوى معين (أدوات نقدية) أي إتباع سياسة النقد الرخيص، إلى زيادة الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد الوطني (من وجهة نظر الماليين)، وإلى زيادة كمية النقود المتداولة وزيادة الإنفاق الكلي (من وجهة نظر النقديين) غير أن النقديين في معالجتهم للبطالة أنهم لا يعترفون بالبطالة الاختيارية لذلك فإن معظم مقترحاتهم تصب على الحد الأدنى للأجور ودون نقابات العمال وإعانات البطالة التي تؤدي إلى تفضيل الراحة على العمل. وبالرغم من ذلك فإن هذا التحليل لا يتعارض مع ما يؤمن به أنصار مزج السياستين النقدية والمالية، طالما أن ما يراه النقديون يرتبط بتغير المعروض النقدي وزيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى

(1) - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 363-368.

حدوث تضخم في المستقبل في أعقاب الخروج من أزمة الكساد سوف تؤثر على مستويات الأجور والأسعار مما يؤثر على سوق العمل والخروج من دائرة الكساد.⁽¹⁾

ثالثا: أزمة الركود التضخمي Stagflation: يترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار زيادة الأجور والتكاليف، وعليه انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات وزيادة معدل البطالة في الوقت الذي ما يزال فيه معدل التضخم مرتفعا. ويمكن بواسطة المزج بين أدوات النقدية وأدوات المالية التعامل مع هذه الظاهرة بنجاح، إذ يؤدي خفض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة إلى اتساع نطاق الاستثمار الذي يدفع معدلات البطالة نحو الانخفاض دون تغذية القوى التي تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، وفي نفس الوقت فإن تقليل حجم المعروض النقدي وربط الإنفاق العام بزيادة الدين العام الداخلي وامتصاص جانب من القوة الشرائية من شأنه أن يؤدي إلى الخروج من أزمة التضخم.⁽²⁾

وللخروج من أزمة الركود التضخمي فإن مزيج السياستين النقدية والمالية يتطلب المرور بمرحلتين تبدأ أولهما بتحويل الأزمة إلى تضخم فقط أو بطالة فقط. ولما كانت البطالة شيء غير مرغوب فيه وأقل تفضيلا من التضخم فعادة ما يتم توجيه أدوات السياستين النقدية والمالية لمحاربة البطالة وتعقب آثارها حتى تنتهي تماما. أما المرحلة الثانية فيتم فيها التعاون بين الأدوات النقدية والمالية للتعامل مع أزمة التضخم.

والجدير بالذكر أن بعض الاقتصاديين يرون أن أدوات الاقتصاد الكلي النقدية والمالية غير كافية لوحدها لمعالجة أزمة الركود الاقتصادي ما لم تدعمها أدوات الاقتصاد الجزئي للتأثير على أسباب حدوث الأزمات التي أهمها زيادة زيادة الأرباح بسبب السياسة السعرية التي يتبعها كبار المنتجين، وارتفاع الأجور التي يحصل عليها العمال بسبب ضغط النقابات، والتغيرات المفاجئة في المعروض من السلع مثل البترول... الخ.

بينما يشير البعض الآخر إلى أن التجارب العلمية قد أثبتت أنه من الأفضل إتباع مزيج من أدوات السياستين النقدية والمالية جنبا إلى جنب في مواجهة الركود التضخمي هو خفض معدل التضخم في حالة إتباع أدوات انكماشية وذلك بالعمل على خفض حجم المعروض النقدي وسرعة تداول النقود. ولعل هذا ما يتفق ما ذكرناه من أن الخروج من أزمة الركود التضخمي لا تكون دفعة واحدة بل على مرحلتين. وعليه فإن مزيج السياستين النقدية والمالية يمر بمرحلتين أساسيتين لمعالجته أزمة التضخم الركودي هما:⁽³⁾

- العمل على تخفيض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار وخفض معدلات البطالة؛
- العمل على تقليل كمية النقود المتداولة وربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لمحاربة التضخم.

(1) - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 366.

(2) - المرجع السابق، ص 367.

(3) - بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص 165.

الفرع الثاني: دمج السياستين النقدية والمالية وفقا لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS - LM)

سيتم التطرق في هذا الفرع الى نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS - LM) وكذا دمج السياستين النقدية والمالية في آن واحد:

أولاً: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS - LM)

في ظل الأوضاع والظروف الاقتصادية المختلفة قدم الاقتصاديان "هيكس وهانس" في خضم إعادة النظر في كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية كينز في الفائدة نموذج يسمى بنموذج "هيكس وهانس"، أو نموذج التوازن الاقتصادي الكلي "IS - LM"، ويطلق عليه كذلك "نموذج النظرية الكينزية الجديدة".⁽¹⁾ ويمكن إرجاع أهمية دراسة نموذج التوازن الاقتصادي الكلي "IS - LM" إلى مجموعة من الأسباب والعوامل أهمها:

- يهدف نموذج "هيكس وهانس" الوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى، كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما. فمنحنى IS فيشير إلى العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة من خلال سوق السلع والخدمات عن طريق دالتي الاستثمار والادخار، أما منحنى LM فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة والدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود والطلب على النقود؛

- تظهر أهمية الاعتماد على النموذج التوازني العام من خلال النظر إلى الصعوبات والمشاكل المتعلقة والمرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة، حيث أنه عد التقليديين يتحد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار، إلا أن النظرية التقليدية بافتراض ثبات مستوى الدخل تكون قد جانببت الصواب، باعتبار أن الادخار حسب رأي كينز يعتمد على الدخل، وأن هذا الأخير يعتمد بدوره على سعر الفائدة، الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار، ومن ثم الاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر الدخل، وبالتالي فمعرفة سعر الفائدة مرتبط بمعرفة مستوى الدخل، ومعرفة هذا الأخير يتطلب معرفة مستوى سعر الفائدة، وهكذا نكون أمام حلقة مفرغة، إذا ما اتبعنا التحليل التقليدي أو التفسير الكينزي لنظرية النقود؛

- يقوم نموذج "هيكس وهانس" على المزج بين السياستين النقدية والمالية في الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطة سعر الفائدة والدخل، ولقد تبين فيما سبق طرحه - الفصل الأول - أن النظرية التقليدية لكمية النقود تعتمد في إحداث التوازن الكلي، ومن ثم التحكم في المستوى العام للأسعار بواسطة السلطات النقدية "البنك المركزي" في السيطرة على كمية النقود المعروضة، وبالتالي فهي تعطي أهمية بالغة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، ذلك أن التقليديين يفترضون وجود مرونة تامة بين التغير في عرض النقود والتغير في مستوى الأسعار وأسعار الفائدة والأجور، إلا أن هذه النظرية تراجعت بعد أحداث أزمة الكساد العالمي 1929-1930، بسبب عجزها تفسير ومعالجة هذه الأزمة، ومن ثم ظهور قصور

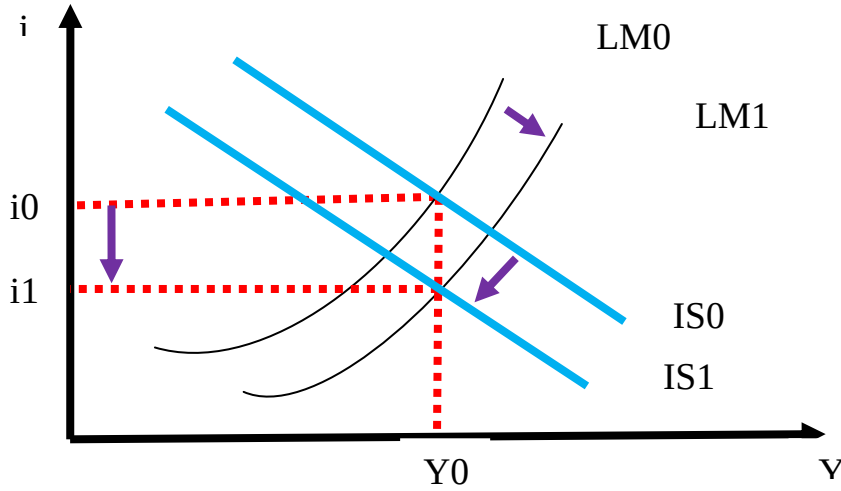
(1) - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 83.

السياسة النقدية. أما النظرية الكينزية فقد أعطت اهتماما متزايدا للسياسة المالية في تفسير ومعالجة المتغيرات الاقتصادية، وأرجعت أن مشكلة الكساد أو بالأحرى الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي كان سبب عدم التوازن والتعادل بين معدلات التغير في الإنفاق الوطني ومعدلات التغير في الناتج الوطني.

ثانيا: دمج السياستين النقدية والمالية في آن واحد

يمكن استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة وحجم الإنتاج دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب، أي دون تغير مستوى توازن الدخل في جانب الطلب Y عند مستوى سعر معين.⁽¹⁾ وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (2-4): دمج السياستين النقدية والمالية في آن واحد



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد- أنظمة- نظريات- سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993،

ص 202.

يتضح من خلال الشكل رقم (2-4)، أن مستوى الاستخدام التام يتحقق عند مستوى سعر P_0 ومستوى الإنتاج Y_0 . ومع ذلك قد يكون سعر الفائدة عاليا عند المستوى i_0 ، وهذا يؤدي إلى تحقيق مستوى منخفض جدا من الاستثمار، ويتم في هذه الحالة تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب، ومن ثم انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 ، متسببا في تقليص حجم الطلب الاستهلاكي ويتم التوازن في مثل هذه الحالة بإتباع "سياسة نقدية توسعية وسياسة مالية انكماشية" عن طريق زيادة عرض النقود، ومن ثم تخفيض في سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى Y_0 عند مستوى سعر فائدة منخفض i_1 ، أما الحالة العكسية التي يكون فيها سعر الفائدة منخفض، وعليه إتباع "سياسة نقدية انكماشية وسياسة مالية توسعية" بتخفيض عرض النقود، ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة. وهكذا أدى هذا تغير المزج بين السياستين النقدية والمالية إلى تقليص الميزانية واستخدام سياسة نقدية سهلة لعرض النقود إلى تغيير تركيبة الدخل عند التوازن Y_0 .

(1) - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 201.

إن مع ثبات الإنفاق G انخفض الإنفاق الاستهلاكي وازداد مستوى الاستثمار وعلى ذلك يمكن أن تتغير أدوات السياسة المالية بالاتجاه المعاكس لتغير تركيبة الطلب دون انتقال منحى الطلب داخل الاقتصاد.

يؤدي استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة عدم التيقن حول النتائج المتوقعة، خاصة أن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات يعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قيل استخدام هذه السياسات.

وعلى كل عندما أخذ باستخدام المزيج بين أدوات السياستين النقدية والمالية، وفرض ضريبة دخل إضافية مع إتباع سياسة نقدية، مستوى بطالة منخفض، أسعار فائدة مرتفعة، في مثل هذه الحالة فإن الاقتصاد يعمل عند الجزء العمودي من منحى LM . وبمجرد فرض ضريبة دخل إضافية مؤقتة كان انتقال منحى IS نحو الأسفل قليلاً، في حين أن الأخذ بالسياسة النقدية تسبب في تحويل منحى LM إلى جهة اليمين متسبباً في رفع مستوى الإنتاج ومعدل التضخم وتخفيض أكبر في مستوى البطالة. وعلى كل ففي الوقت الذي يمكن استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية بالاتجاه المعاكس لبعضها البعض من أجل تغيير تركيبة الدخل، فإن مقدار التغير في الأدوات يجب أن يعتمد على حالة الاقتصاد، قبل الشروع بمثل هذا المزيج بين السياستين النقدية والمالية.⁽¹⁾

إن الدرجات المختلفة من حالات عدم التيقن المرافقة إلى استخدام أدوات السياسة تقترح معرفة الهدف من استخدام هذه الأدوات، فإذا كان الهدف يتمثل في تحويل منحى الطلب، فقد يكون من الأفضل استخدام جميع هذه الأدوات بنفس الاتجاه، وفي هذه الحالة ترتفع درجة احتمال تحقيق النجاح في تغيير مستوى Y . إن استخدام مثل هذه السياسة تقود إلى تعظيم حالة عدم التيقن بخصوص التغير الذي سيحصل إلى i ، فإذا كان التغير في السياسة المالية يتمثل في سياسة انكماشية، ولم يكن التغير في السياسة النقدية، ففي هذه الحالة سينخفض i ، في حين إذا كان التغير في السياسة النقدية يتمثل في سياسة انكماشية، ولم يكن التغير كذلك في السياسة المالية، ففي هذه الحالة سيرتفع i .

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وإنما على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

(1) - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 202.

الفرع الثالث: مقاربتى تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياستين النقدية والمالية ومناطق التوازن واللاتوازن

حسب ما جاء في الفصل الأول حول أهداف السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال الأدوات التي تم عرضها من قبل، لكن المشكل المطروح: كيف يتم استخدام هذه الأدوات؟، أي استخدام كل سياسة مقابل هدف معين، أو سياسة مقابل عدة أهداف، أو مجموعة من السياسات مقابل هدف معين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هل الأهداف متغيرات داخلية والسياسات الاقتصادية متغيرات خارجية؟، أو العكس؟. يعتبر نموذج التوازن العام الأرضية الصالحة لتوضيح آليات عمل السياسات الاقتصادية الكلية.

أولاً: آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقارنة "Meade" و "Tinbergen"

تعتبر آلية التعديل الآلي عبر تغيرات الأسعار في النموذج الكلاسيكي غير قادرة على العمل في العالم الكينزي، الذي يقوم على عدة مبادئ، والتي لا تسمح بعمل هذه الآلية الكلاسيكية.⁽¹⁾ لكن تحقيق التوازن الخارجي يختلف من خلال المقاربتين، فمقاربة التعديل الآلي للسياسة الاقتصادية تكون فيها أدوات السياسة الاقتصادية متغيرات خارجية، أي أن قيمتها معطاة، بينما تكون الأهداف متغيرات داخلية، أي قيمها مجهولة والتي يجب إيجادها من خلال حل النموذج، بينما مقارنة "Meade" و "Tinbergen" للسياسة الاقتصادية فهي عكس مقارنة التعديل الآلي، فتكون أهداف السياسة الاقتصادية معلومة ومحددة (متغيرات خارجية) بينما تعتبر الأدوات من المجاهيل، تتطلب هذه المقاربة وضع نظام معادلات يمثل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية في اقتصاد ما،⁽²⁾ والتي تكون تحت فرضية العلاقة الخطية بين الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فالصيغة المختزلة (المبسطة) لنموذج مثل هذا النوع يمكن أن تمثل في شكل مصفوفة النموذج كالتالي:

$$y = Aw + Bx \dots \dots \dots (1-2)$$

حيث أن: y : متغيرات الأهداف؛

x : متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية؛

w : المتغيرات الخارجية أو متغيرات الاضطرابات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية؛

A : مصفوفة تتكون من المعاملات a_{ij} الممثلة للتأثيرات الكمية لمختلف الاضطرابات على متغيرات الأهداف؛

B : مصفوفة تتكون من المعاملات b_{ij} الممثلة لتأثيرات متغيرات السياسة الاقتصادية.

ونعبر عن النموذج السابق كما يلي ($i = j = 3$) على سبيل المثال:

(1) - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ص 06-10.

(2) - عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص 50.

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{bmatrix} * \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \\ w_3 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{bmatrix} * \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix}$$

في مثل هذا النظام فإن الشرط الأكثر وضوحاً لتحقيق القيم المبتغاة لمتغيرات الأهداف، هو أن تكون أدوات السياسة المستخدمة فعالة في التأثير على متغيرات الأهداف.

ثانياً: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقارنة "مندل"

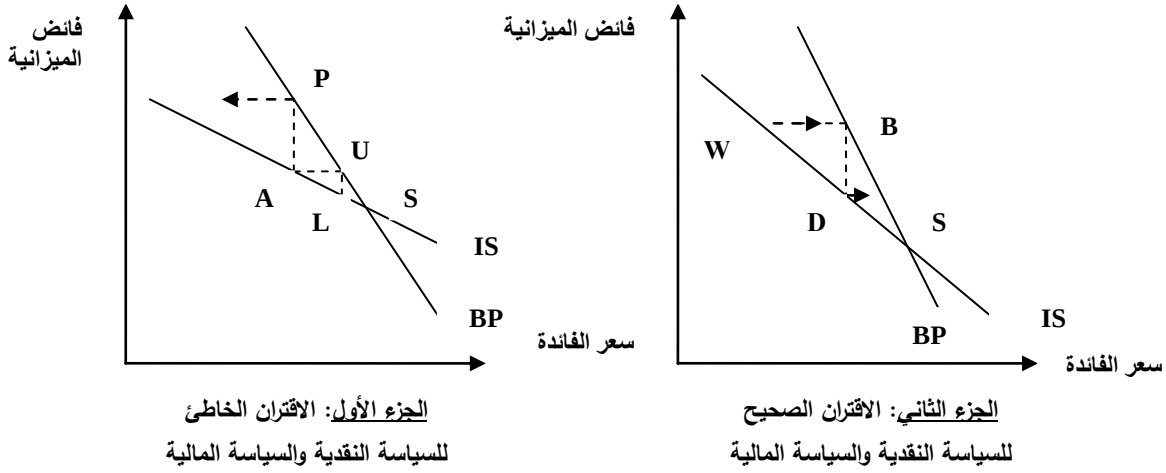
من خلال هذه المقارنة يتوجب أن تقتزن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيراً عليها، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "مندل" إلى أن التخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) للتوازن الخارجي، بينما يتم تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي.⁽¹⁾ والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال الدولية بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما تعتبر السياسة المالية العكس.

-الاقتران الخاطئ "الجزء الأول": ويتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي، بينما تستخدم السياسة النقدية للتوازن الداخلي، فإذا كان الوضع المبدئي عند النقطة L أين يتحقق التوازن الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينقل الاقتصاد إلى النقطة U ، وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A ، فما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه الإجراءات أن تخصيص السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S .

-الاقتران السليم "الجزء الثاني": ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض في الميزانية، في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D ، وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.

(1) - سي بول هالوود، رونالد ماك دونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 105.

شكل رقم (2-5): الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "مقاربة مندل"

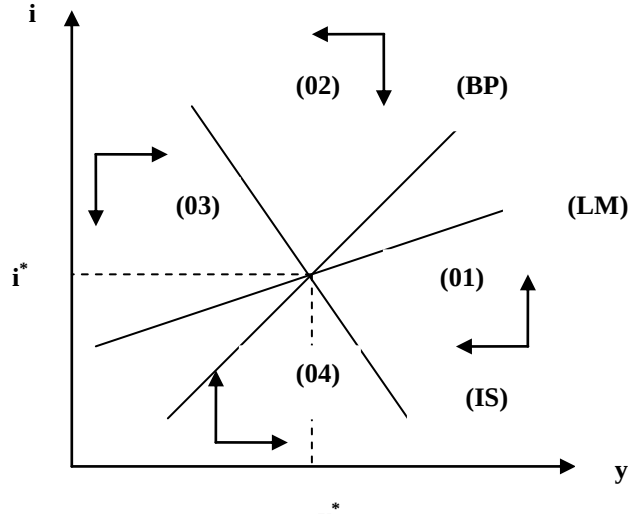


المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، 106-108.

ثالثاً: مناطق التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الوطني

يمثل الشكل أدناه مناطق التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الوطني، وبالتالي الوضعيات المختلفة التي يكون في الاقتصاد الوطني والتي من خلالها سنحاول فيما بعد تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل على استعادة التوازن الاقتصادي، وذلك دون حدوث تعارض في الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها. تمثل المنطقة (01) حالة انكماش $S+M > I+X$ ، والتي يتوجب فيها انخفاض الدخل لكي ينخفض مجموع الادخار والواردات مع نفس مستوى الاستثمار والصادرات، وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، هذه المنطقة متواجدة تحت منحنى ميزان المدفوعات (BP) أي عجز في ميزان المدفوعات مما يستدعي انخفاض الكتلة النقدية وبالتالي يتوازن السوق الخارجي وذلك من خلال ارتفاع معدل الفائدة المحلي لتقليص الفرق بين معدل الفائدة المحلي ومعدل الفائدة الدولي.

شكل رقم (2- 6): التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن



المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط(1)، 2001، ص 327.

أما باقي المناطق فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2- 1): التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن

المناطق	تغير معدل الفائدة Δi	تغير الدخل الوطني Δy
المنطقة (01)	+	-
المنطقة (02)	-	-
المنطقة (03)	-	+
المنطقة (04)	+	+

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط(1)، 2001، ص 328.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر السياسة النقدية إحدى وسائل السياسة الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال أهدافها التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها، مستخدمة في ذلك عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة.

كما أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

إن السياستين النقدية والمالية مهمتين في النشاط الاقتصادي سواء كانت كل سياسة على حدى أو أثناء التنسيق بينهما، باعتبارهما من أحد أهم أجزاء السياسة الاقتصادية، وأن كلتا السياستين قادرتين على قيادة النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا يستوجب توفير شروط ملائمة لها، وهو ما سعت إليه العديد من البلدان إلى توفيره، سواء كانت الدول التي تنتهج النظام الاقتصادي الحر أو الدول التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال تعزيز الإصلاحات النقدية والمالية.

يعتبر التنسيق والتكامل بين السياستين أمراً ضرورياً، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. والمقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية متلازمتين توسعا وانكماشاً، وإنما هو تركيب ما للسياسة العامة، يتضمن سياسة مالية انكماشية مثلاً وسياسة نقدية توسعية أو العكس. وفي حالة انفصال كل من السلطات النقدية والمالية عن بعضهما وقت وضع السياسات تبعا لأهداف كل منهما، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعارض عند تنفيذ هذه السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف في النهاية.

الفصل الثالث

تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد

الجزائري خلال الفترة

(1986-2014)

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لظاهرة التضخم كمشكلة اقتصادية تعاني منها أغلب الدول والسياسة النقدية والمالية كإجراءات تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها والممكن إتباعها للحد من هذه الظاهرة سنعمل في هذا الفصل على اسقاط الظاهرة على الاقتصاد الجزائري.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من الضغوط التضخمية، وذلك لأسباب عديدة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد، والذي نتج عنه آثار جسيمة، بحيث أن الاقتصاد الجزائري كان إحدى الاقتصاديات التي مرت بأزمة الديون الخارجية، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية في سنة 1986 بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول، وذلك باعتبار أن الجزائر تعتمد كلياً على قطاع المحروقات وهذا ما جعل أغلب التغيرات الحاصلة على مستوى المتغيرات الاقتصادية تتأثر بأسعار البترول، من خلال ظهور الركود والجمود وتعمق العجز في مختلف الموازين، وفي محاولة للخروج من هذا الوضع شرعت السلطات الجزائرية في سلسلة من الإصلاحات لمواجهة الوضع، وقد تناول الفصل الثالث من الدراسة تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

- المبحث الأول: التضخم، مؤشراتته والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛
- المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛
- المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014).

المبحث الأول:

التضخم، مؤشرات والفجوة التضخمية في الجزائر

خلال الفترة (1986-2014)

يعتبر التضخم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم الاقتصاديات الحديثة وخصوصا الدول النامية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية حادة، بدأت تتطور خلال عقد الثمانينات نتيجة تحول الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ثم وصلت الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينات إلى مستويات مرتفعة جدا بسبب العشرية السوداء، مما أدى ذلك إلى تدمير البني التحتية للاقتصاد الجزائري وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وارتفاع حجم الإصدار النقدي وانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري. ونتيجة لهذه الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة أدت إلى تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، وعليه فإن التطرق إلى ظاهرة التضخم في الجزائر من أجل معرفة مؤشرات، أسبابه، مصادره وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

لأجل التأكد من أن الاقتصاد الجزائري يعاني ظاهرة التضخم لابد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار، أي لابد من استعمال بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم النقدي، وتعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم وهي واحدة من أقدم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشارا وغالبا ما كانت درجة الاهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما ازدادت الحاجة إلى مؤشر رقمي يمكن من خلاله قياس التضخم وإجراء المعالجات التي تقتضيها ظاهرة التضخم على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

لذلك فإنه قبل التطرق لدراسة الأسباب والعوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، لابد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية في الاقتصاد الجزائري التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم فيه وهي:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛

2. المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي؛

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر (CPI) (Consumer Price Index): الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. أي أنه مؤشر يعكس التغيرات النسبية في أسعار أهم السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد من وقت لآخر مقارنة مع سنة معينة هي سنة الأساس، وعليه فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس لنا

مقدار الزيادة في النفقات المعيشية الناشئة نتيجة تغير أسعار السلع والخدمات اللازمة والتي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشرا مهما للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، أي التضخم الحاصل في اقتصاد بلد معين، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة حيث تعنى الدول المختلفة بتوفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من أساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له.

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معين من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة دليلا على هذا المستوى.

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.

إن سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعها في المدن والأرياف.⁽¹⁾

وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية وتتمثل في: (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الاتصال، التربية والثقافة والترفيه والنشاطات).⁽²⁾

في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الإستهلاكية، حيث يعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الملاحظة للأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة، وتقسم هذه الأخيرة على مستوى خمسة مجموعات، حيث تمثل مختلف جهات البلد، وموزعة على الشكل التالي:

📍 ناحية الجزائر (الوسط) : الجزائر العاصمة، بلدية، تيزي وزو، بجاية (باغيلة)؛

📍 ناحية وهران (الغرب) : وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة)؛

📍 ناحية قسنطينة (الشرق) : قسنطينة، باتنة، بسكرة، القارة (ميلة)؛

(1) - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 287.

(2) - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر، 2015، ص 29.

ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس(طارف)؛

ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

وقد تم اعتماده على أساس إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S حيث سنة 2001 كسنة أساس،⁽¹⁾ إلا أن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS)، بينما في الجزائر يمكن أن تصل إلى عشرة سنوات في بعض الأحيان، ويتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب CPI على صيغة لاسبير LASPEYRES.⁽²⁾

ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر،⁽³⁾ وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا، موسميا، وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة، وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار المستهلك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

(1)- Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2014, available at website: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>. consulted in 05-08-2016.

(2)-O.N.S, Série E: Economie N°68, Collections Statistiques, Alger,2012,N° 171, p4.

(3)-Hamid BALI , Op-Cit, p111.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

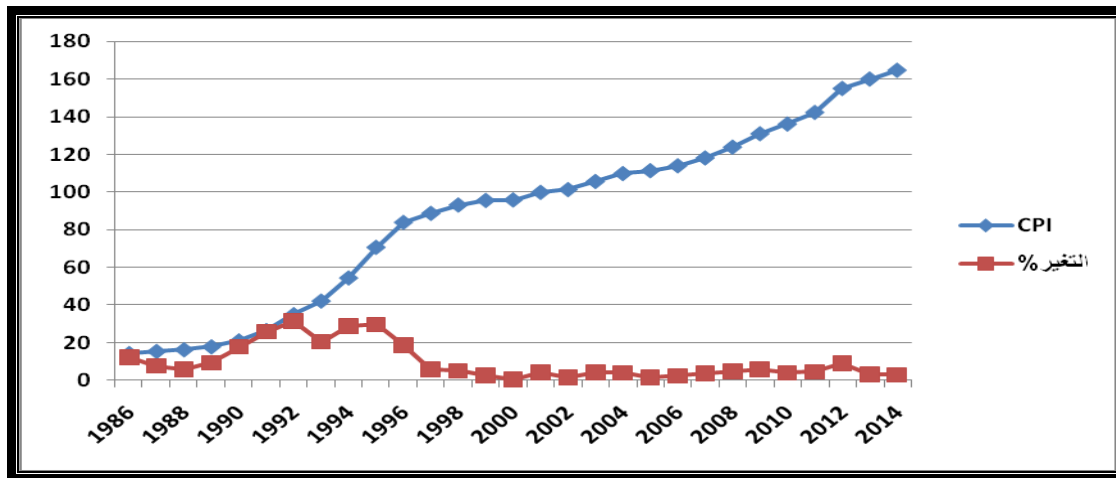
جدول رقم (3-1): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

السنوات	مؤشر أسعار المستهلك CPI (100=2001)	التغير %	السنوات	مؤشر أسعار المستهلك CPI	التغير %
1986	14,42	-	2001	100	4,20
1987	15,51	7,56	2002	101,43	1,43
1988	16,42	5,87	2003	105,75	4,26
1989	17,95	9,32	2004	109,95	3,97
1990	21,16	17,88	2005	111,47	1,38
1991	26,64	25,90	2006	114,05	2,31
1992	35,08	31,68	2007	118,24	3,67
1993	42,28	20,52	2008	123,98	4,85
1994	54,54	29,00	2009	131,1	5,74
1995	70,79	29,79	2010	136,23	3,91
1996	84,03	18,70	2011	142,39	4,52
1997	88,82	5,70	2012	155,1	8,93
1998	93,26	5,00	2013	160,11	3,23
1999	95,68	2,59	2014	164,77	2,91
2000	95,97	0,30			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

- Office Nationale des statistiques, [sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf).

شكل رقم (3-1): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل رقم (3-1)، نلاحظ أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1986-2014)، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدره 9.57%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، حيث انه متذبذبا من سنة إلى أخرى، كما أنه عرف مستويات مرتفعة في بعض السنوات، من 7.56% إلى 9.32% خلال سنتي 1987 و1989 على التوالي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التوسع النقدي غير المدروس، حيث كانت الحكومة عادة ما تلجأ إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز الموازي وكذلك تمويل المشاريع التنموية المخططة، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولارات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة (1990-1995)، ارتفع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992، ووصل إلى 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي، ويمكن إرجاع الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار، التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف الدولة، في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث افريل 1994، لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.⁽¹⁾ مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 1996-2000 انخفاضا مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997.⁽²⁾ ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاء الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة ويرجع سبب الارتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض العملة وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية وتمويله عن طريق الإصدار النقدي.

واستمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قاربت الصفر سنة 2000 (0.30%)، وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحريك الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995 وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.⁽³⁾

(1) - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 209.

(2) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 115.

(3) - بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 317.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.20%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.3% سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وارتفاع الأجور كذلك ابتداء من سنة 2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

أما خلال الفترة (2002-2009) فقد تميزت بارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002، ليصل إلى 5.74% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وكذا ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية،⁽¹⁾ وتزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 4.26% سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.97% سنة 2004، ليصل إلى 1.38% سنة 2005.

وبعد ذلك سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا خلال هذه الفترة لينتقل من 2.31% سنة 2006، ليصل إلى 3.67% سنة 2007، بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو ولتسارع الزيادة في أسعار الجملة للفواكه والخضر، وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، لا سيما المنتجات الفلاحية الطازجة، والخدمات، والمواد نصف المصنعة، وارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية، خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات متغيرة.⁽²⁾

كما سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91% في 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل إلى 8.93% في 2012، مقارنة بسنة 2011 أي 4.52%، ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنتي 2013 و2014 إلى 3.23% و2.91% على التوالي. ويفسر الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي. وكثيرا ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

⁽¹⁾ - Lies Kerrar, **Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles**, revue de presse, Algérie 13 au 17 janvier 2013, P18.

⁽²⁾ - Banque d'Algérie , **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, juillet 2008 ,p 59.

وكذلك يرجع السبب بدرجة أكثر نتيجة للتعويضات التي منحتها الدولة للعمال، والمتقاعدين خارج القطاعات الإنتاجية بأثر رجعي وكذا ضخ كميات هائلة من النقود من طرف الحكومة في مشاريع دعم وتشغيل الشباب، كما أن معدلات التضخم خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي ليس كلها مصدرها التضخم النقدي، مما يعني أن نسبة كبيرة من التضخم الذي حدث في هذه الفترة كان مصدرها عملية التخفيض في العملة، وقلة الموارد من النقد الأجنبي، وضغوط خدمة المديونية.

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

كما يتفق الكثير من المحللين على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو مستوى معيشة الأفراد، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن التغير الذي يحدث على أسعار هذا البند له دلالة خاصة، وذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، ومنه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر إحساسا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)

أولاً: عيوب مؤشر أسعار الاستهلاك: على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة، وتتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة. ومن بين هذه النقائص نجد:

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط؛

- الاقتصاد على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى، ففي الجزائر مثلا معظم الدراسات التي يتم القيام بها تقتصر فقط على العاصمة ومن ثم على مدينة الجزائر؛

- عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر بالإضافة إلى أوزانها، تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات، والواقع أن هذه المدة قد تكون أكبر بكثير، فالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى الديوان الوطني والإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989 وإضافة إلى ذلك نجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى

(1) - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، مرجع سابق، ص 288.

جانب القوانين المتعلقة بها ففي قطاع السكن مثلا، هناك اختلاف كبير في أسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الاستفادة؛

- الاقتصار على الاختبار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا و انخفاضاً في اليوم الواحد؛

- عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال في الجزائر إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بمثل هذا العمل؛

- مؤشر سعر الاستهلاك هو خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك وبالتالي هو لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطة.

كل هذه العيوب جعلت الكثير من الاقتصاديين يعتمدون على مؤشر آخر لإحصاء التغيرات التي تحصل في الأسعار، ويسمى هذا المؤشر بالرقم القياسي الضمني أو مكش الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكش الضمني أو مكش الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما أن انخفاض الناتج عن 100 يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها.⁽¹⁾

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

(1) - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص 293.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

ثانيا: تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر (1986-2014): الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-3): تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI (100=2001)	مؤشر الرقم القياسي الضمني IDP (100=1980)	السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI (100=2001)	مؤشر الرقم القياسي الضمني IDP
1986	14,42	145,13	2001	100	1601,67
1987	15,51	157,96	2002	101,43	1622,81
1988	16,42	172,27	2003	105,75	1758,01
1989	17,95	199,85	2004	109,95	1973,32
1990	21,16	260,33	2005	111,47	2291,53
1991	26,64	400,36	2006	114,05	2533,21
1992	35,08	488,14	2007	118,24	2695,21
1993	42,28	554,65	2008	123,98	3120,05
1994	54,54	715,92	2009	131,1	2771,81
1995	70,79	920,52	2010	136,23	3218,62
1996	84,03	1141,64	2011	142,39	3791,06
1997	88,82	1221,58	2012	155,1	4004,40
1998	93,26	1183,33	2013	160,11	4101,59
1999	95,68	1311,80	2014	164,77	4073,99
2000	95,97	1634,47			

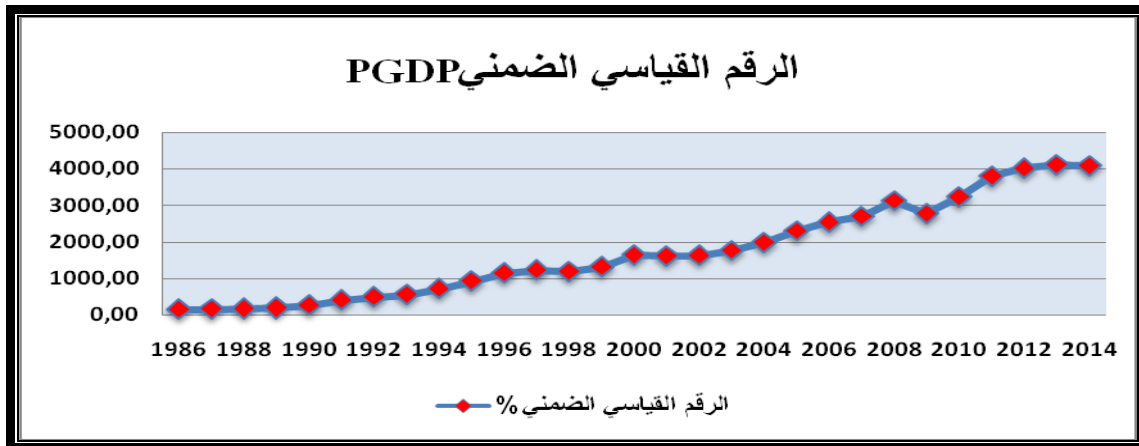
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

- Office Nationale des statistiques, [sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf).

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015;[sur site:](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart)

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

شكل رقم (2-3): تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3)، نلاحظ أن المخفض الضمني خلال المدة (1986-1989) كان في ارتفاع تدريجي مستمر فقد ارتفع من 145.13% سنة 1986 إلى 199.86% سنة 1989 وهذا الارتفاع المستمر في المخفض الضمني يعكس في الحقيقة التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

أما خلال المدة (1990-1999) فقد ارتفع المخفض الضمني بشكل كبير كما نلاحظ القفزات الكبيرة التي حصلت في الرقم القياسي الضمني فقد ارتفع من 260.33% سنة 1990 إلى 1311.80% سنة 1999 وهذا بدوره يؤكد حقيقة التضخم الجامح الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال عقد التسعينات نتيجة إلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع الاستهلاكية، انتقال من 85% من الأسعار إلى النظام الحر،⁽¹⁾ لتبلغ معدلات التضخم أرقام ثنائية وذلك إلى غاية سنة 1996 والتي اتسمت بالجموح، ليصل إلى مرحلة التضخم المكشوف أو الصريح والذي انخفضت فيها معدلات الضخم لتتشكل بذلك أرقام أحادية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000.

أما خلال الفترة من (2000-2014) فقد ارتفع المخفض الضمني من 1634.47% سنة 2000 ليصل إلى 4073.99% سنة 2014، كما يتضح أن المخفض الضمني كان في ارتفاع تدريجي حتى سنة 2004 بعدها ففز قفزات كبيرة حتى وصل إلى 4073.99% سنة 2014 والذي يشير إلى الارتفاع مستوى الأسعار بشكل كبير وهائل على مستوى الاقتصاد الوطني، ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

إن الفجوة التضخمية، سواء المقاسة عن طريق معيار فائض الطلب، أو عن طريق معامل الاستقرار النقدي، توضح بشكل جلي الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري:

الفرع الأول: معيار فائض الطلب: بعد التطرق إلى قياس التضخم عن طريق الأرقام القياسية، سيتم قياسه عن طريق مقياس آخر للتضخم هو معيار فائض الطلب، الذي يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز Keynes في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ويمكن اعتبار نسبة فائض لطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع وخدمات، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات ارتفاع للأسعار، حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة

⁽¹⁾-Ahmed Benbitour, "L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités", Alger, Marinoor, 1998, P74.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

الاستيرادية للاقتصاد، ومن هنا تم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر

الوحدة: مليار دج

خلال الفترة (1986-2014)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	فائض الطلب	فائض الطلب/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
1986	206,3713	330,4	124,0	60,1
1987	204,9267	337,1	132,2	64,5
1988	202,8774	374,3	171,4	84,5
1989	211,804	465,1	253,3	119,6
1990	213,4984	564,1	350,6	164,2
1991	210,9364	797,9	587,0	278,3
1992	214,7333	1033,0	818,3	381,1
1993	210,2239	1181,8	971,6	462,2
1994	208,3319	1544,0	1335,7	641,1
1995	216,2485	2046,4	1830,1	846,3
1996	225,1147	2420,5	2195,4	975,2
1997	227,5909	2514,2	2286,6	1004,7
1998	239,1981	2828,7	2589,5	1082,6
1999	246,8524	3137,0	2890,2	1170,8
2000	252,2832	3306,2	3053,9	1210,5
2001	263,9198	3606,9	3343,0	1266,7
2002	278,6993	4076,2	3797,5	1362,6
2003	298,7657	4497,4	4198,6	1405,3
2004	311,6126	5263,3	4951,7	1589,1
2005	329,9977	5812,8	5482,8	1661,5
2006	335,6077	6215,4	5879,8	1752,0
2007	347,0184	7276,7	6929,7	1996,9
2008	353,9587	8916,4	8562,5	2419,1
2009	359,622	10025,9	9666,3	2687,9
2010	372,569	11149,5	10776,9	2892,6
2011	383,001	13102,8	12719,8	3321,1
2012	395,64	14841,0	14445,3	3651,1
2013	406,7179	16176,2	15769,5	3877,3
2014	422,1732	17454,9	17032,7	4034,5

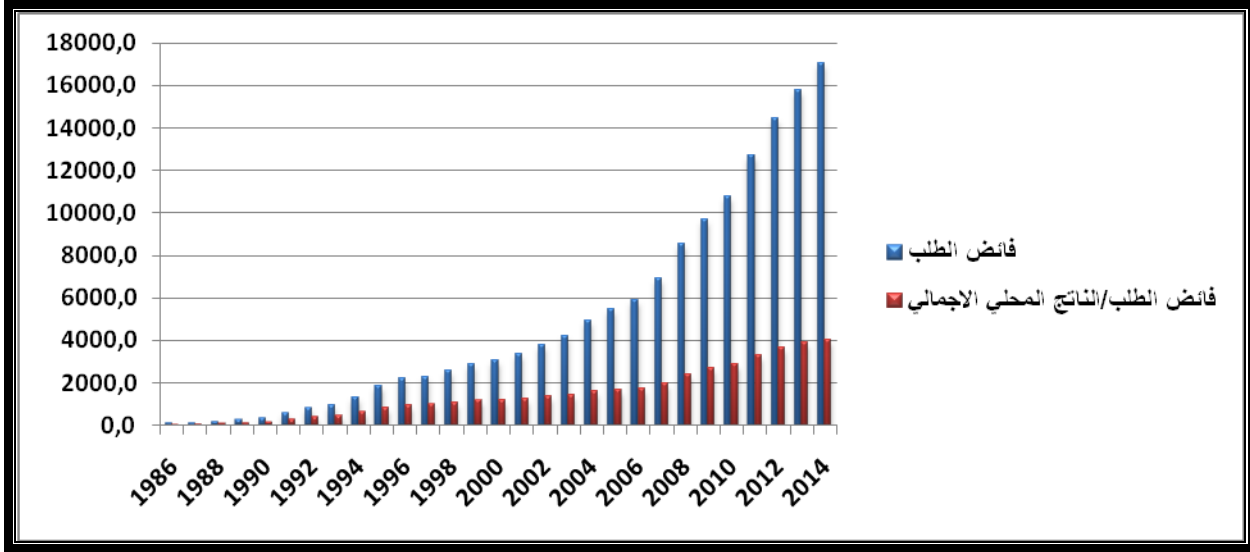
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي.

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; [sur site:](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart)

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

شكل رقم (3-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-3)، نلاحظ أن فائض الطلب عرف ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 124,0 مليار دج سنة 1986 إلى 17032,7 مليار دج سنة 2014، أي ما يمثل نسبة 4034,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب الإنفاق المحلي الإجمالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 100%، حيث سجلت معدلات نمو فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 1987-1989، انتقلت من 6,61% سنة 1987 إلى 47,78% سنة 1989، أي ارتفعت بـ 7,23 مرة، في حين كانت معدلات نمو فائض الطلب متذبذبة خلال الفترة 1990-2000، انتقلت من 38,41% سنة 1990 إلى 5,66% سنة 2000، أي انخفضت بـ 6,79 مرة، والسبب في ذلك يرجع إلى برامج إدارة الطلب التي اشرف عليها صندوق النقد الدولي،⁽¹⁾ ثم عرفت بعد ذلك ارتفاعا خلال الفترة 2001-2004، وتزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي انتقلت من 13,60% سنة 2001 إلى 17,94% سنة 2004، كما سجل فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009، وتزامنا مع انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انتقل من 5482,8 مليار دج سنة 2005 إلى 9666,3 مليار دج سنة 2009، أي بـ 1,76 مرة، وبنسبة نمو 12,89% سنة 2009، ثم عرف فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012، وتزامنا مع انطلاق برنامج توطيد النمو، حيث انتقل من 10776,9 مليار دج سنة 2010 إلى 17032,7 مليار دج سنة 2014، أي بـ 1,58 مرة، وبنسبة نمو من 11,49% إلى 8,01% سنة 2014.

(1) - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 334.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

الفرع الثاني: معامل الاستقرار النقدي: ما دامت العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل الدفع أو الائتمان البنكي للحكم على وجود التضخم أو الانكماش، وإنما العبرة بما يظهر من نتيجة العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى لمعرفة درجة الخلل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقصد الوصول إلى هذا الهدف سنعتمد ومن أجل الحكم على وجود القوى التضخمية على مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-4): تطور الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي) في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الوحدة: مليون دج

السنوات	M2	ΔM2/M2	GDP	M2	السنوات	معامل الاستقرار النقدي	ΔM2/M2	GDP	السنوات	معامل الاستقرار النقدي
1986	223860	-	206371,26	-	2001	-	14,13	263919,81	3,06	معامل الاستقرار النقدي
1987	227016	1,41	204926,67	-0,70	2002	-2,01	47,23	278699,32	5,60	ΔPIB/PIB
1988	257896	13,60	202877,39	-1,00	2003	-13,60	18,76	298765,67	7,20	ΔM2/M2
1989	292965	13,60	211804	4,40	2004	3,09	16,20	311612,6	4,30	GDP
1990	308147	5,18	213498,43	0,80	2005	6,48	9,99	329997,74	5,90	M2
1991	343324	11,42	210936,45	-1,20	2006	-9,51	8,85	335607,7	1,70	السنوات
1992	414745	20,80	214733,31	1,80	2007	11,56	19,50	347018,37	3,40	معامل الاستقرار النقدي
1993	544456	31,27	210223,91	-2,10	2008	-14,89	23,86	353958,73	2,00	ΔPIB/PIB
1994	584183	7,30	208331,9	-0,90	2009	-8,11	15,67	359622	1,60	ΔM2/M2
1995	675928	15,70	216248,5	3,80	2010	4,13	3,43	372569	3,60	GDP
1996	739895	9,46	225114,69	4,10	2011	2,31	12,30	383001	2,80	M2
1997	848250	14,64	227590,95	1,10	2012	13,31	17,89	395640	3,30	السنوات
1998	1003136	18,26	239198,09	5,10	2013	3,58	8,67	406717,92	2,80	معامل الاستقرار النقدي
1999	1199476	19,57	246852,44	3,20	2014	6,12	8,22	423393,35	4,10	ΔPIB/PIB
2000	1366769	13,95	252283,19	2,20		6,34				ΔM2/M2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

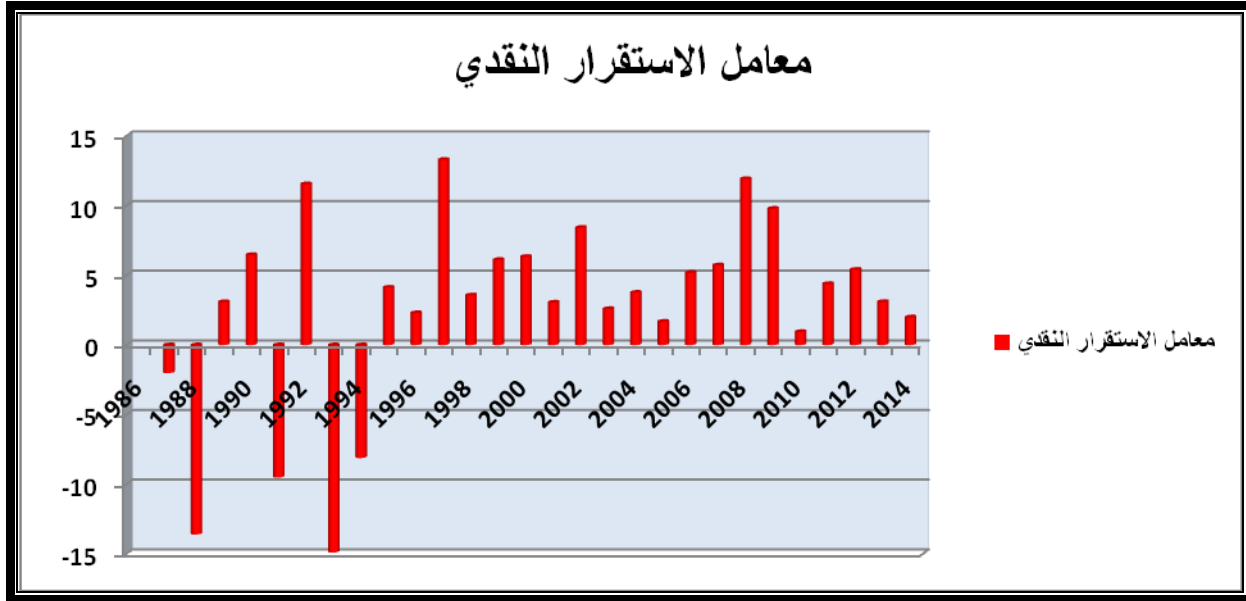
-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015;[sur site: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart).

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>.

--Office nationale des statistiques ;[sur le site: http://www.ons.dz/-Monnaie-1994-2005-.html](http://www.ons.dz/-Monnaie-1994-2005-.html).

- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; [sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm).

شكل رقم (3-4): تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4)، نلاحظ أن خلال الفترة (1986-2014) شهدت ارتفاع في معدل النمو السنوي لكمية النقود بلغ متوسطه 15.03%، أما معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبلغ خلال الفترة السابقة النسبة 2.63%، وبلغ معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة ما نسبته 2.75%، مما يشير إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية النقود عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية. كما تميزت الفترة (1986-2014) بعدم الاستقرار النقدي ظهر في صورة ضغوط تضخمية، عدا سنوات 1987، 1988، 1991، 1993، 1994 اللواتي تميزت بوجود صورة انكماشية اقتصادية، أما في سنة 1989 فقد تم اعتماد سياسة انكماشية وذلك للاتفاق مع صندوق النقد الدولي بالارتباط بهذه السياسة، ومن ثم فقد اتسم في سنة 1989 بالاستقرار النقدي فسجل معامل الاستقرار النقدي 3.09، وذلك نتيجة لتقييد العرض النقدي حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 13.60%، لكن مقارنة هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، يدفعنا لملاحظة بعض التعارض حيث نجد أن سنتي 1987 و 1988 تمثلان معدلي تضخم منخفضين، في الوقت الذي يسجل فيه معامل الاستقرار النقدي نتيجة سلبية قدرها 2.01% و 13.60%، كما أن سنتي 1993 و 1994 تمثلان معدلي تضخم مرتفعين في الوقت الذي يسجل فيه معامل الاستقرار النقدي نتيجة سلبية قدرها 14.89% و 8.11%-. ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في الناتج المحلي الحقيقي من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ في الارتفاع نسبيا، ولهذا فافت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي. أما الفترة 1995-2014، تميز معامل الاستقرار النقدي باتجاهات تضخمية محسوسة حيث سجل 4.13 سنة 1995 و 2.00 سنة 2014، حيث بلغ متوسط معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة

5,19، مما يشير على الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

من خلال ما تقدم يتضح لنا وطبقا لمعيار معامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك بفضل اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

المبحث الثاني:

أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعلى كل حال فإن من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وظهور بذلك القوى التضخمية، هو المناخ الذي توفره البيانات النقدية والمالية والاقتصادية المختلفة التي تطبقها الدولة من جهة، والطرق التجارية والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية من جهة أخرى، وإذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس في ذات الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم إن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادة المتتالية في الطلب الكلي، بالإضافة إلى هذا فإن حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية. وعلى ضوء هذه الخلفية فإن لأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خصوصية معينة ينفرد بها عن اقتصاديات الدول الرأسمالية، مما يستوجب علينا الفهم السليم لهذه الأسباب وهو أمر هام لاكتشاف الحلول المناسبة لمكافحته، ذلك أن لكل تفسير لأسباب نتائج تتعلق بمقتضيات وأدوات السياسة الملائمة لكبح التضخم واقتلاع الجذور المسببة له، ويمكن تحليل ومناقشة أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر كما يلي:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

سيتم التطرق إلى الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر من خلال ارتفاع الطلب الكلي وارتفاع تكاليف الإنتاج كما يلي:

الفرع الأول: ارتفاع الطلب الكلي: زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجوزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، أي إلى زيادة إصدار النقد،⁽¹⁾ وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري للعوامل التالية:

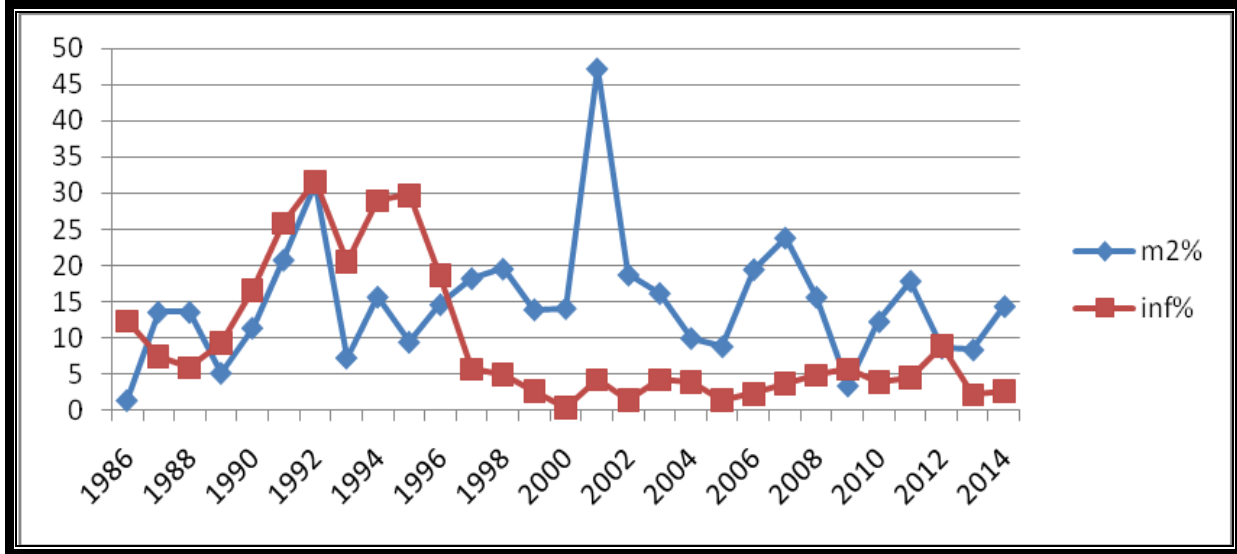
أولا: الإفراط في الإصدار النقدي: تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية ازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من

(1) -كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الإستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 08.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.⁽¹⁾ والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (3-5): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) والجدول (3-4) باستخدام برنامج (Excel-2007).
 من خلال الشكل رقم (3-5)، نلاحظ تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) بمعدل متوسط سنوي قدره 15.44%، وما يمكن ملاحظته أن الكتلة النقدية بدأت بالتزايد خلال الفترة (1994-1990) نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ثم بدأ العرض النقدي يتباطأ نسبياً ابتداء من سنة 1994 بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، حيث كان من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1998-1994) هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق إتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الموازنة العامة، تجميد أجور العمال، تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية، إذ سمح التزام السلطات الجزائرية ببند الاتفاق إلى تحقيق الهدف، فوصل بذلك معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 1999 و 2000 إلى 12.4% و 13% على التوالي، إلا أنه تزايد معدل نموها في سنة 2001 ليصل إلى 22.3% مع الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية إلى غاية 2004، وعادت الكتلة النقدية الانخفاض في سنتي 2004 و 2005 لتصل إلى 11.4% و 11.2% على التوالي، لكن مع بداية سنة 2006 لترتفع مرة أخرى حيث بلغت 18.7% وذلك مع بداية برنامج دعم النمو خلال الفترة (2009-2005). ثم عرفت انخفاضا سنة 2009 حيث بلغت 3.1% وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، بعد ذلك عرف معدل نمو

(1) -عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 129.

الكتلة النقدية ارتفعا انطلاقا من سنة 2010 وهي بداية انطلاق برنامج توطيد النمو " برنامج التنمية الخماسي" خلال الفترة (2010-2014)، مسجلا بذلك 15.4% سنة 2010 و 14.4% سنة 2014.

وعادة ما يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي وتفاقم المديونية العمومية.. إلخ، ولذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الاحتياطات من العملة الأجنبية والذهب)، أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار.⁽¹⁾

ثانيا: ارتفاع الأجور: إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور. وفي الجزائر يمثل الأجور وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخلهم المتحصل عليها، وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن.... إلخ، واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب مما يعني انه قد يسبب ذلك في اتجاه الأسعار نحو الارتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

(1) -عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص 131.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (3-5): تطور معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الوحدة: مليار دج

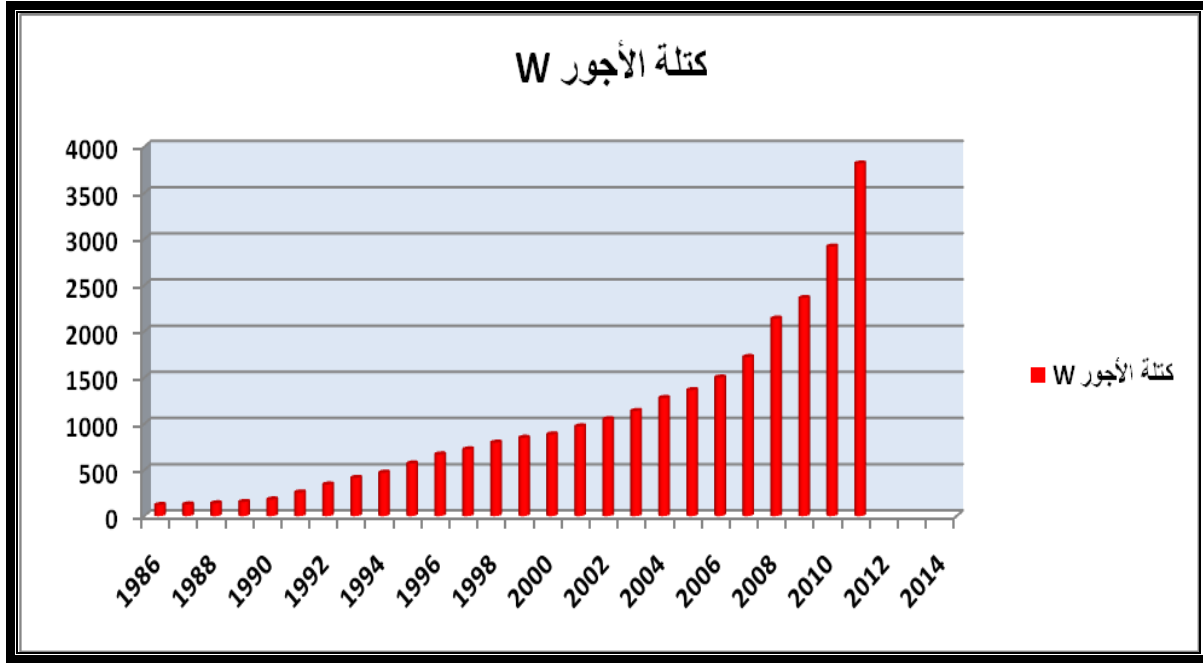
السنوات	كتلة الأجور W	معدل النمو %	معدل التضخم %	السنوات	كتلة الأجور W	معدل النمو %	معدل التضخم %
1986	120,1	-	-	2001	970,6	9,72	4,20
1987	125,7	4,66	7,56	2002	1048,9	8,07	1,43
1988	137,5	9,39	5,87	2003	1137,9	8,49	4,26
1989	152,2	10,69	9,32	2004	1278,5	12,36	3,97
1990	180	18,27	17,88	2005	1363,9	6,68	1,38
1991	255,5	41,94	25,90	2006	1500,1	9,99	2,31
1992	341,3	33,58	31,68	2007	1721,9	14,79	3,67
1993	412,5	20,86	20,52	2008	2138,4	24,19	4,85
1994	469,9	13,92	29,00	2009	2360,5	10,39	5,74
1995	568,8	21,05	29,79	2010	2917,6	23,60	3,91
1996	667,2	17,30	18,70	2011	3817,8	30,85	4,52
1997	722,1	8,23	5,70	2012	4297,7	12,57	8,93
1998	794,6	10,04	5,00	2013	4399,2	2,36	3,23
1999	847,6	6,67	2,59	2014	4668,3	6,12	2,91
2000	884,6	4,37	0,30				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

-Office National des Statistiques [sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3-SALAIRES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3-SALAIRES_Arabe.pdf).

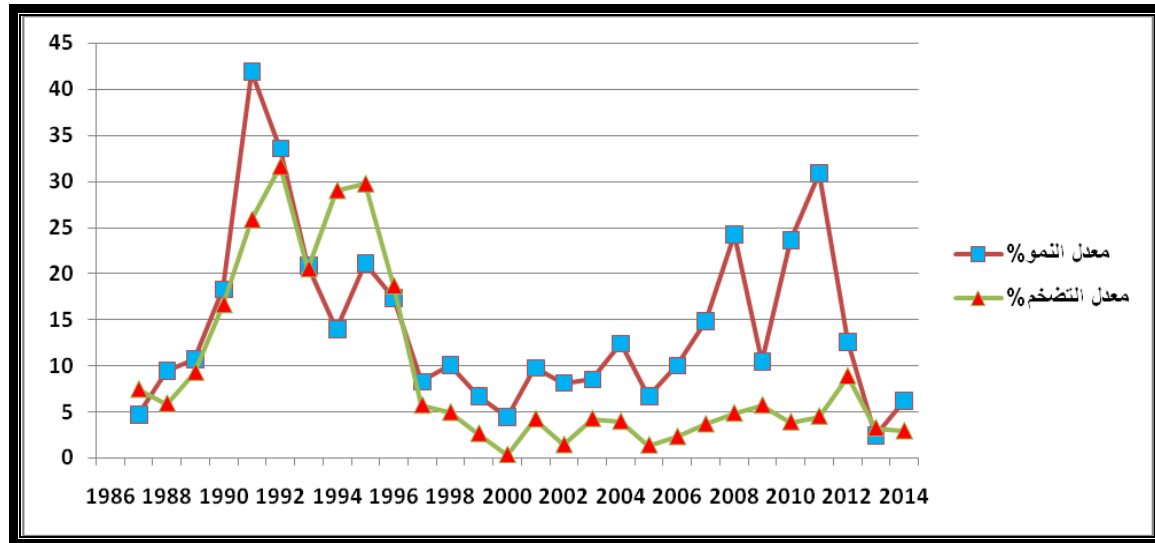
الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

شكل رقم (3-6): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5) باستخدام برنامج (Excel-2007).

شكل رقم (3-7): تطور معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-7)، نلاحظ أن التغير في الأجور يتناسب طردياً مع تغير معدل التضخم، إذ تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية الزيادات المقررة في الأجور نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها، فعملية وصف المؤسسات العمومية وتصنيفها قامت بها وزارة المساهمة وترقية الاستثمار في مارس 2003 تبين الوضع التالي: من بين 910 مؤسسة عمومية اقتصادية كانت 380 مؤسسة فقط قادرة على البقاء وتمثل 42%، أما المؤسسات الأخرى فكانت تعاني صعوبات أو في حالة اختلال وإما منهارة، ومن جهة أخرى فإن القطاع العمومي مازال يعاني من فقدان مناصب الشغل في الوقت الذي مازال حجم الأجور يزيد، ففي سنة 2004 ارتفعت تكاليف المستخدمين بنسبة 18.6% إذ

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

انتقلت من 329.9 مليار دينار إلى 391.4 دينار، ويعود الارتفاع بصفة أساسية إلى رفع الأجر الأدنى المضمون وإلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الاتفاقيات.⁽¹⁾

عادة ما تتم الزيادات في الأجور بالرفع من الحد الأدنى للأجر المضمون والذي يتم مع مراعاة الالتزامات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-6): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

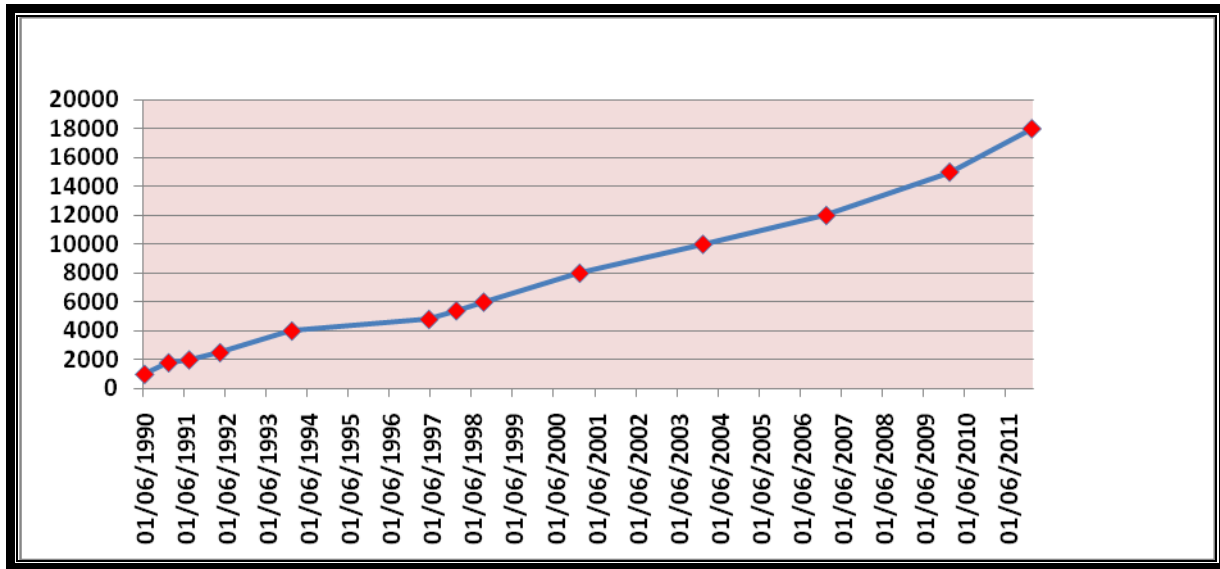
الوحدة: دج

السنة	أ.و.أ.م	السنة	أ.و.أ.م
01/01/1990	1000	01/09/1998	6000
01/01/1991	1800	01/01/2001	8000
01/07/1991	2000	01/01/2004	10000
01/04/1992	2500	01/01/2007	12000
01/01/1994	4000	01/01/2010	15000
01/05/1997	4800	01/01/2012	18000
01/01/1998	5400		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

-Office National des Statistiques [sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse-salarial.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse-salarial.pdf).

شكل رقم (3-8): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-8)، نلاحظ أن الأجر الوطني الأدنى قد تضاعف 18 مرة في 2012، عما كان عليه في 1990، والحقيقية أن هذا التضاعف هو أمر شكلي أكثر منه حقيقي، إذا

⁽¹⁾ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص38.

ما أخذنا بعين الاعتبار التعديلات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة من جهة، وكذلك المنحى الذي عرفته معدلات التضخم من جهة أخرى في نفس الفترة. ومن الناحية النظرية لا ينبغي القيام بالرفع من معدلات الأجور إلا في إحدى حالتين:

✓ عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل مع وجود سوق عمل ايجابي بالنسبة للعمال؛
✓ عندما ترتفع إنتاجية الجهاز الإنتاجي ارتفاعا يؤدي إلى زيادة أرباح أرباب العمل، وبالتالي زيادة الأجور. وفي الجزائر معظم الزيادات التي عرفتها الأجور لم تخضع للقيود السابقة خاصة بعد سنة 2000، وإنما كانت نتاج قرارات سياسية ذات صلة مباشرة بالنضال النقابي للمثلي العمال من جهة، والتطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد من جهة أخرى.

وقد أدت هذه الزيادات المتكررة إلى التأثير النسبي على المستوى العام للأسعار خلال بعض الفترات، إذ أن الجهاز الإنتاجي القائم فعليا لا يستطيع أن يواكب الطلب المتزايد الناتج عن ارتفاع الأجور، كما أن احتياجات البلاد من العملة الصعبة والمرتبطة بأسعار النفط غير قادرة على تلبية الحاجيات المتزايدة من الواردات.

من جهة أخرى أدت الزيادات المتكررة في الأجور إلى خلق صعوبات متعددة في المؤسسات الاقتصادية والإدارية على حد سواء، ومن ذلك زيادة ديون المؤسسات وعدم قدرتها على دفع مستحققاتها المالية، وعجزها عن الرفع من الطاقة الإنتاجية أو خلق مناصب شغل جديدة.

ثالثا: ارتفاع عدد السكان: بالإضافة إلى الزيادات في الأجور هناك عامل آخر يسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو عامل النمو الديموغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمتطلبات المجتمع. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (3-7): تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: نسمة

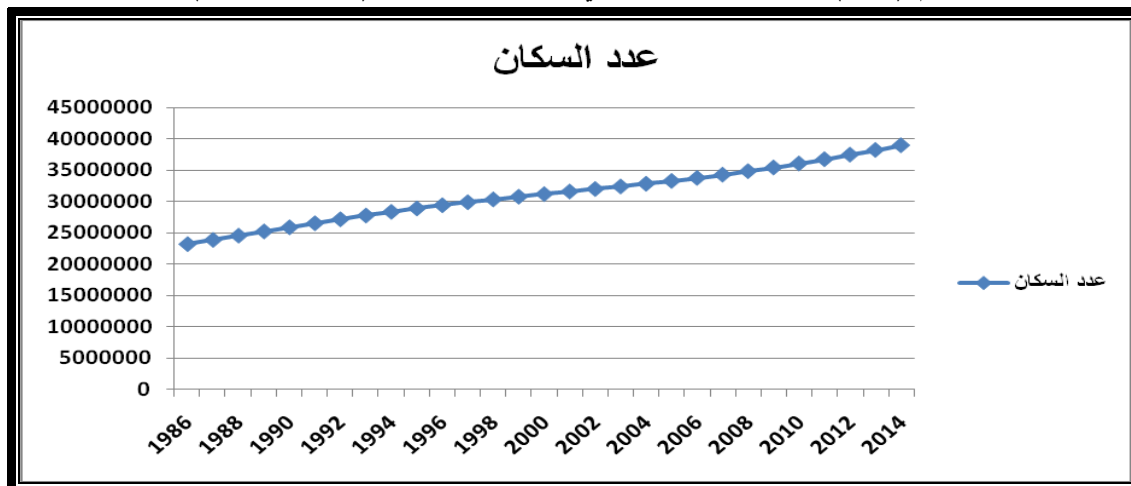
السنوات	عدد السكان	معدل النمو %	السنوات	عدد السكان	معدل النمو %
1986	23241276	-	2001	31590320	1,36
1987	23917889	2,91	2002	31990387	1,30
1988	24591493	2,82	2003	32394886	1,27
1989	25257671	2,71	2004	32817225	1,26
1990	25912364	2,59	2005	33267887	1,30
1991	26554277	2,48	2006	33749328	1,37
1992	27180921	2,36	2007	34261971	1,45
1993	27785977	2,23	2008	34811059	1,52
1994	28362015	2,07	2009	35401790	1,60
1995	28904300	1,91	2010	36036159	1,70
1996	29411839	1,76	2011	36717132	1,79
1997	29887717	1,62	2012	37439427	1,89
1998	30336880	1,50	2013	38186135	1,97
1999	30766551	1,42	2014	38934334	1,99
2000	31183658	2,91			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي.

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

شكل رقم (3-9): تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-9)، نلاحظ أن عدد سكان الجزائر خلال الفترة (1986-2014) تبرز الخطوط الرئيسية لمشكلة النمو الديموغرافي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ معدل نمو ديموغرافي مرتفع ومستمر والمقدر في المتوسط بـ 1.80%.

✓ عدم توزيع السكان على جميع أنحاء الوطن حيث نجد أن أكثر من 54% من مجموع السكان يتركزون في المدن.

✓ أن التركيب العمري للسكان يتضمن نسبة عالية من فئة الأطفال الأقل من 15 سنة بلغت سنة 1990 النسبة 43%،⁽¹⁾ إلا أنها انخفضت سنة 2013 إلى 27.8%.⁽²⁾ وبذلك فإن النمو السريع في عدد السكان والنسبة المرتفعة للأطفال تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار ومن ثم ارتفاع حجم الطلب وظهور الضغوط التضخمية.

الفرع الثاني: ارتفاع تكاليف الإنتاج: ويقصد بها زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يرتبط ارتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر بارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.⁽³⁾

ويحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة. ومن أهم الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات نجد:

❖ انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأراضي وغيرها.⁽⁴⁾

❖ ارتفاع تكلفة الأجور أيضا الذي يعد من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف، فالارتفاع المستمر في معدلات الأجور بالزيادة يؤثر في معدلات الإنفاق ويسبب كذلك نقص العرض الإنتاجي، أي تقلص العرض الكلي بسبب ضعف الإنتاجية،⁽⁵⁾ بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية، فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، هذا لأن الزيادات في الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال.

(1) - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010، ص 313.

(2) - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2015، ص 393.

(3) - فريد بن طالبي، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-، الجزائر، 2012-2013، ص 292.

(4) - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص 314.

(5) - Hamid BALI, op.cit, p 150.

❖ الأجور تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و 90% من تكاليف الإنتاج،⁽¹⁾ التي تتحملها المؤسسات، ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار.⁽²⁾

ولقد أسهمت الأجور في إحداث ضغوط الأسعار في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17% خلال الفترة 1989-1993، بينما انخفضت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12%.⁽³⁾

كما يرجع زيادة الأجور في الجزائر إلى:⁽⁴⁾

✓ الزيادة في العمالة حيث زادت أعداد الموظفين في الخدمة العمومية في المتوسط بنسبة 3.3% في سنة 1995، وما يمكن ملاحظته أن الأجور زادت بنسب كبيرة جدا في جملة من القطاعات الحكومية كقطاع التربية والتعليم العالي وسلك الأمن والحماية المدنية وغيرها من القطاعات، مما ساهم في ارتفاع الطلب وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

✓ الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية للزيادة في الأجر المتوسط وكذا في الحد الأدنى للأجور.

ونجد كذلك ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج في عنصر ارتفاع التكاليف، فبالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة هناك تكلفة المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، واهتلاك وسائل الإنتاج، حيث تُكوّن تضخما مستوردا نتيجة وجود تضخم في الدول التي تستورد منها هذه المواد.

كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى انزلاق سعر صرف العملة الوطنية وهذا ما وقع في سنة 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 40% مما ترتب عليه آثارا ضارة تمثلت في رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة، كما أطلقت حرية أسعار جميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسهام وعقب هذا الإجراء قام المنتجون مباشرة بتحميل المستهلك النهائي عبء الزيادة في التكاليف ومنه مباشرة أخذت أسعار بعض السلع في الارتفاع ومنها ارتفاع معدل التضخم.

(1) - فريد بن طالي، مرجع سابق، ص 291.

(2) - عيد الجليل شليق، مرجع سابق، ص 135.

(3) - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

(4) - عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 239.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

تحتل التجارة الخارجية في الجزائر مركزا استراتيجيا بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ ثلاثة عقود في زيادة الدخل الوطني والإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة لعملية التنمية من جهة، والتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة ثانية. ويرجع الإقتصاديون في دول العالم الثالث، المصادر الخارجية للتضخم إلى عدة عوامل منها التضخم المستورد عن طريق قطاع التجارة الخارجية، اختلال ميزان المدفوعات ودور المديونية الخارجية والتذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الإقتصاد العالمي. ويميزون التضخم المستورد عن طريق هيكل التجارة الخارجية وعلى الخصوص واردات السلع والخدمات التي تتضمن آليا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع والخدمات مثل السلع التجهيزية. وتتلقى الدول المستقبلة لهذه السلع ضغوطا وحركات تضخمية مستوردة تضاف إلى الضغوط التضخمية الداخلية.⁽¹⁾ ولا يخفى أن انفتاح الإقتصاد الجزائري على السوق الخارجية، عبر الواردات من السلع والخدمات يقوي الظاهرة التضخمية من خلال انعكاس ذلك على التكاليف الإنتاجية ومن ثم على المنتج النهائي. عانى الإقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة، تعتبر من أهم منابع المحدثات للتضخم، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

الفرع الأول: التضخم المستورد: ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، فكلما عظم تأثير هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية، كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح.⁽²⁾

وينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الإقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسيطة أو استثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسيطة ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.

(1) - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص 323.

(2) - عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص 240.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

يعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات وتضخما بواسطة التكاليف من خلال احتواء الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، وباختصار هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية.⁽¹⁾ ومن أجل اقتفاء أثر التضخم المستورد في الجزائر، لابد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني لذلك سوف نسلط الضوء على تطور أرقام المبادلات خلال الفترة (1986-2014) كما يلي:

جدول رقم (3-8): تطور الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1986	8,19	14,76	2001	20,09	12,05
1987	9,53	12,29	2002	20,15	14,55
1988	9,16	13,36	2003	25,96	16,20
1989	10,37	15,86	2004	34,18	21,88
1990	14,55	15,47	2005	48,71	24,84
1991	13,31	10,79	2006	57,12	25,65
1992	12,15	11,46	2007	63,53	33,57
1993	10,88	11,56	2008	82,03	49,10
1994	9,59	11,08	2009	48,53	49,33
1995	10,94	12,11	2010	61,98	50,65
1996	13,97	11,24	2011	77,58	57,21
1997	14,89	10,28	2012	77,12	59,48
1998	10,88	10,85	2013	69,66	63,77
1999	13,04	11,52	2014	65,19	68,29
2000	22,56	11,70			

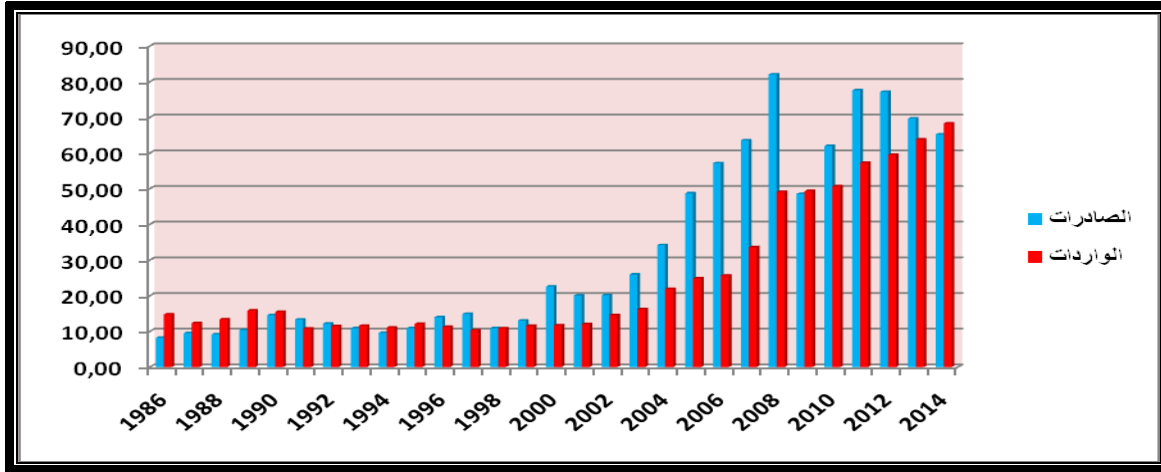
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي.

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; [sur site: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart).

(1) - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص324.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

شكل رقم (3-10): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول (3-8) رقم والشكل رقم (3-10)، نلاحظ ارتفاع حجم الواردات من 14.6 مليار دولار إلى 68.29 مليار دولار سنة 2014، كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، بمعدل نمو سنوي قدره 6.42%، إلا أن حجم هذه الواردات بقي يتذبذب صعودا ونزولا تبعا للتطور الذي يسلكه سعر برميل النفط، حيث يعتبر النفط من أسباب ارتفاع الأسعار، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير أدى إلى ارتفاع أسعار النقل وتكلفة أسعار المنتجات للسلع الاستهلاكية خاصة ما يتعرض منها لعمليات تصنيع بإعتبار أن تكلفة الطاقة مكون أساسي في سعر المنتج، وهو ما أدى لارتفاع معدلات التضخم في الخارج وانعكس ذلك على الواردات، وبالتالي انتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي. ولقد مثل هذا التذبذب في قيمة وحجم الواردات من السلع والخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات والذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائرية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

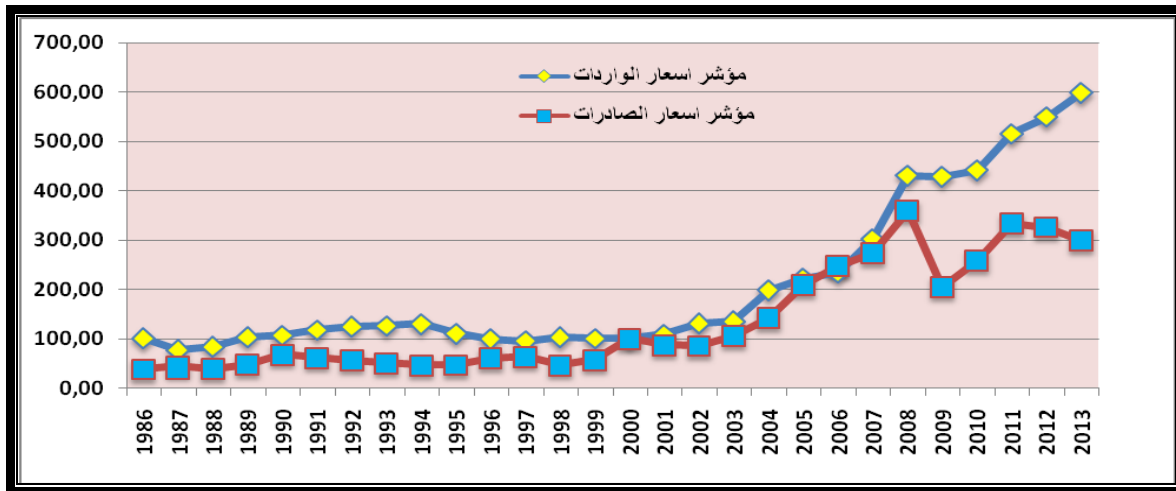
جدول رقم (3-9): تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات والصادرات خلال الفترة (1986-2014) (2000 = 100)

السنوات	مؤشر أسعار الصادرات	التغير (%)	مؤشر أسعار الواردات	التغير (%)	السنوات	مؤشر أسعار الصادرات	التغير (%)	مؤشر أسعار الواردات	التغير (%)
1986	38,13	-	100,29	-	2001	86,84	-13,16	108,39	8,39
1987	43,74	14,72	76,54	-23,69	2002	85,33	-1,75	130,51	20,42
1988	38,93	-10,99	83,58	9,20	2003	105,14	23,21	135,00	3,43
1989	47,21	21,27	102,92	23,15	2004	142,09	35,15	198,11	46,75
1990	67,93	43,88	106,29	3,27	2005	208,80	46,95	221,97	12,04
1991	61,49	-9,48	117,27	10,33	2006	247,89	18,72	233,95	5,40
1992	56,11	-8,76	124,56	6,22	2007	273,08	10,16	301,29	28,78
1993	50,18	-10,56	125,52	0,77	2008	359,93	31,80	430,48	42,88
1994	45,94	-8,45	129,51	3,18	2009	205,04	-43,03	428,46	-0,47
1995	46,56	1,35	110,13	-14,96	2010	258,96	26,30	441,32	3,00
1996	60,14	29,16	99,12	-10,00	2011	333,57	28,81	515,18	16,74
1997	63,07	4,86	94,74	-4,42	2012	326,20	-2,21	549,32	6,63
1998	46,34	-26,52	102,50	8,19	2013	299,20	-8,28	598,10	8,88
1999	56,85	22,69	99,90	-2,53	2014	/	/	/	/
2000	100,00	75,89	100,00	0,10					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي.

World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; [sur site: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart).

شكل رقم (3-11): يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات والصادرات خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-11)، نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار الواردات خلال الفترة (1986-2014) كان متباينا في الارتفاع والانخفاض فقد بلغ 100.29 سنة 1986، ثم عرف انخفاضا سنتي 1987 و1988 بنسبة 76.54 و83.58 على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى تنذب أسعار واردات الجزائر خلال هذه الفترة وإلى انخفاض أسعار النفط الخام حيث بلغ 14.92 دولار سنة 1988 بعد ما كان 18.44 دولار سنة 1987، والذي يعد المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة من خلال صادرات النفط الجزائرية.

أما خلال الفترة (1989-1992) فقد شهد الرقم القياسي لأسعار الواردات الجزائرية ارتفاعا من 102.92 سنة 1989 إلى أن وصل 124.56 سنة 1992، وكان سبب ذلك هو الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات من جراء حرب الخليج، حيث انخفض العرض العالمي للبترول بسبب انسحاب العراق من الأسواق البترولية، ولقد صاحب هذا الانخفاض في أسعار الواردات من 15.86 مليار دولار سنة 1989 إلى 11.46 مليار دولار سنة 1992، وارتفاعا في الصادرات من 10.37 مليار دولار سنة 1989 إلى 12.15 مليار دولار سنة 1992، نتيجة لإبرام أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي (FMI) أواخر ماي 1989، هذا ورغم الإنزلاقات والتخفيضات التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة، وبصفة عامة لم تتراجع الواردات مما يدل على مرونة الطلب عليها.

أما فيما يخص أسعار الصادرات فنجد أن المحروقات استحوذت على القسط الأكبر من مجموع أسعار الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية.

خلال الفترة (1993-1995)، حيث انتقل الرقم القياسي لأسعار الواردات من 125.52 سنة 1993 إلى 110.13 سنة 1995، ويرجع سبب ذلك ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية سنة 1994 إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة المتعلقة منها بالمواد الأولية و السلع التجهيز الصناعي، وكذا أسعار الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات، إلا أن السبب المباشر هو انخفاض قيمة الدينار بنسبة 40.17% مما أضطر الدولة إلى تحمل أعباء جديدة لخدمة ديونها مما خلف عدة آثار سلبية نذكر منها:⁽¹⁾

- ارتفاع مستوى الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية؛
 - انخفاض القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية؛
 - ارتفاع مستوى التضخم بسبب ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة؛
 - الصادرات لم ترتفع لوجود السلع وحيدة التصدير وهي النفط بمقدر 97% من الحجم الكلي للصادرات.
- أما خلال الفترة (1996-2013)، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الواردات ارتفاعا انتقل من 99.12 سنة 1996 إلى 598.10 سنة 2013، كما نلاحظ الرقم القياسي لأسعار الواردات سجل انخفاضا انتقل من 60.14 سنة 1996 إلى 94.74 سنة 1997، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار الواردات التي سجلت

(1) - منصف مزار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر؛ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 1998، ص 60.

انخفاضا بقيمة 10.28 مليار دولار سنة 1997، بعدما كانت 11.24 مليار دولار سنة 1996، وإلى ارتفاع أسعار الصادرات بقيمة 14.89 مليار دولار سنة 1997 بعدما كانت 13.97 مليار دولار سنة 1996. وسجل الرقم القياسي لأسعار الواردات انخفاضا سنة 1999، مسجلا نسبة 99.90، بعدما كانت 102.50 سنة 1998، وهذا راجع إلى:

- ❖ ارتفاع أسعار الواردات وأسعار الصادرات؛
 - ❖ ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ 17.97 دولار سنة 1999 بعد ما كان 12.72 دولار سنة 1998؛
 - ❖ الاستقرار السياسي والأمني الذي بدأت تعرفه البلاد؛
 - ❖ الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في الجزائر.
- أما خلال الفترة (2000-2008)، فالرقم القياسي لأسعار الواردات سجل ارتفاعا، حيث انتقل من 100 سنة 2000 إلى 430.48، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات وصادرات الجزائر خلال هذه الفترة وإلى ارتفاع أسعار النفط الخام حيث بلغ 28.5 و 97.26 دولار خلال سنتي 2000 و 2008 على التوالي، بعد ما كان 17.97 دولار سنة 1999. ثم سجل انخفاضا سنة 2009 بنسبة 428.46، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط حيث بلغ 61.67 دولار سنة 2009 بعد ما كان 97.26 دولار سنة 2008، ثم عرف ارتفاعا خلال الفترة (2010-2013) بنسبة 441.32 سنة 2010 و 598.10 سنة 2013، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات وصادرات الجزائر خلال هذه الفترة وإلى ارتفاع أسعار النفط الخام حيث بلغ 80.2 و 109 دولار خلال سنتي 2010 و 2013 على التوالي.

وبالنظر إلى البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الجزائرية نجد أنه في الوقت الذي انخفض فيه حجم الصادرات في سنة 1998 من 14.89 مليار دولار سنة 1997 إلى 10.88 مليار دولار سنة 1998، ونجد أن حجم الواردات ارتفع إلى 10.85 مليار دولار سنة 1998، مقارنة بسنة 1997 والتي كانت تمثل 10.28 مليار دولار.

فأثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال مداخيلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخيل الفردية، خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي والسوق العيني.

أما أثر الواردات، فيتوقف على هيكل الواردات، فواردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بلغت قيمتها 7261 مليون دج سنة 1986 بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوديته، ووصلت إلى 167013.1 مليون دج سنة 2005، وبلغت قيمة العجز الغذائي مقارنة بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية ما قيمته 238073.30 مليون دينار، أي نسبة تغطية صادرات الغذاء لواردات الغذاء بلغت 2.07% سنة 2005، وفي سنة 2008 أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية على نسبة التضخم، للاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الداخلية من جهة، والوزن الكبير الذي يمثلته الإنفاق

على الغذاء في سلة الاستهلاك في الجزائر، ونتيجة لهذا ارتفع معدل التضخم من 4.85% سنة 2008 إلى 8.93% سنة 2012، مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2011 (4.52%).

وتتغير حدة التضخم المستورد من الخارج بمدى التركيب الهيكلي للواردات، إذ أن هذا الأخير من شأنه أن يعطينا فكرة على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر، ومن ثم على مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فإذا كانت الواردات تحتوي على نسبة مرتفعة من السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع يؤدي ارتفاع أسعارها العالمية في ظل وجود عدم مرونة للإحلال المحلي لهذه السلع، إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخليا، ومن الضروري أن نشير هنا إلى طبيعة التركيب الهيكلي للواردات، من حيث كونها استهلاكية وسيطية واستثمارية أو غذائية تلعب دورا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسيطية ورأسمالي لازمة للدفع بعملية التنمية الاقتصادية للأمام، يكون ذلك ضرورة لابد منها، ويكون التأثير في ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع للتكاليف الإنتاجية ويأخذ فترة تأخير معينة يمكن السلطات المعنية أن تأخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة ذلك، وتعتمد درجة تأثير واردات هذه السلع في العملية الإنتاجية على مدى مساهمتها كمدخلات بالنسبة لإجمالي المدخلات الصناعية الاستثمارية المحلية، أما إذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التضخم الناشئ عن وضعية التخلف: يعتبر التخلف الاقتصادي في الجزائر من أهم العوامل المغذية للتضخم، ويمكن حصر أبرز عوامل التخلف في العناصر التالية:⁽²⁾

❖ ضعف الإنتاجية بسبب ضعف حوافز العمل: وتعتبر الدوافع والحوافز من المؤثرات الأساسية التي تلعب دورا مهما وحيويا في سلوك الأفراد، ومن خلالها يمكن خلق الرغبة لديهم في الأداء، ويتوقف ذلك على نجاح الإدارة في توفير القدر الكافي من الدافعية لدى الأفراد ووضع نظام فعال للحافز الذي يوجه لإثارة الدوافع التي بدورها تدفع العاملين إلى الإنتاج ويكون لهم الرضا عن ذلك العمل وترفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الأداء ومنه انخفاض معدل التغيب.

❖ عدم تأهيل اليد العاملة: ويعود ذلك إلى ضعف التكوين ونقص التجربة، حيث يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة تتماشى مع متطلبات السوق.

❖ توزيع السكان على التراب الوطني: حيث يتميز النمو الديمغرافي بعدم التوازن في توزيع السكان، وتشير بعض المصادر إلى أن 23% من مجموع السكان يتركزون في المدن الكبرى، والتي لا تمثل أكثر من 0.5% من مجموع مساحة التراب الوطني.

(1) - فاطمة الزهراء صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 77-78.

(2) - فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص 293.

- وهناك أسباب أخرى يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظهور ضغوط تضخمية مثل: ⁽¹⁾
- ❖ ضعف هياكل البنية التحتية المتمثلة في الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل، وكذا سوء استخدام شبكات التوزيع والأسلوب الاحتكاري عند الموزعين الذين يبحثون عن الربح السريع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء التي ترجع مباشرة على المستهلك؛
 - ❖ العوامل الاجتماعية والنفسية وتدني المستوى الثقافي كقلة الميل إلى العمل وانعدام المنافسة وتطور آليات الفساد والرشوة في الاقتصاد الجزائري التي تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومجالاته والتي تحد من كفاءة السياسات الاقتصادية ومن ثم ازدياد شبكات الاقتصاد الموازي؛
 - ❖ العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري، والتي تظهر في تكلف عائلاته في بعض النفقات المرتفعة تؤدي إلى التبذير والإسراف، ومن ثم ارتفاع الطلب في بعض الأحيان وبقاء العرض محدودا.

(1) - عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص 137.

المبحث الثالث:

آثار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

تؤدي ظاهرة التضخم إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي على التنمية الاقتصادية، وتنتج هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع، من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار. وفيما يلي محاولة لتتبع أهم الآثار التي أحدثها التضخم في الجزائر، حيث نتناول في البداية آثار التضخم على النشاط الاقتصادي الجزائري، ثم آثاره على المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي الجزائري

إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية، وليست لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة. بالإضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وأيضا إعادة توزيع سيئ للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات، مع جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، وفيما يلي يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال النقاط الآتية:

الفرع الأول: آثار التضخم على الاستهلاك والادخار

إن الاختلال النقدي المتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق مناخاً غير ملائم للادخار، فعندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى هبوط في الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم النقدية بغية الحفاظ على مستوى استهلاكهم، فالتضخم وما ينجم عنه تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة فإن الأفراد يفضلون الحصول على السلع والخدمات على الموجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، وأن ضعف رغبة الأفراد على الادخار وزيادة رغبتهم على الاستهلاك سيؤثر سلباً على الاستثمار ونمو الناتج الوطني، مما يؤدي حالة ركود بسبب انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (3-10): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر خلال

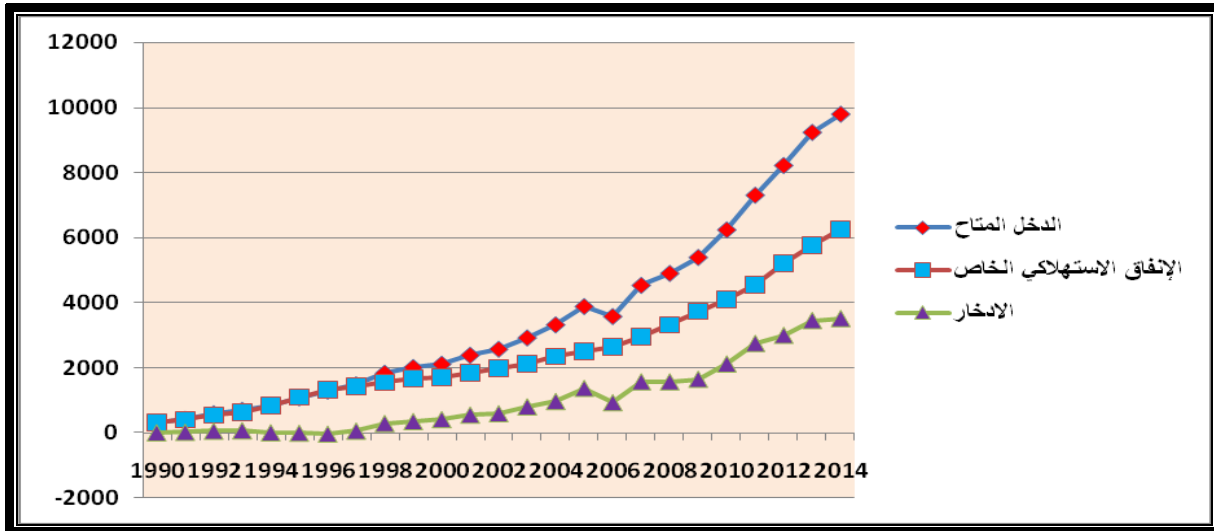
الفترة (1990-2014) الوحدة: مليار دج

الادخار	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	الدخل المتاح	السنوات	الادخار	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	الدخل المتاح	السنوات
805,60	2125,0	2 930,6	2003	7,7	320,4	328,1	1990
972,00	2358,0	3 330,0	2004	20,4	410,2	430,6	1991
1374,60	2517,4	3 892,0	2005	56,3	547,0	603,3	1992
932,10	2655,0	3587,1	2006	68	644,4	712,4	1993
1575,70	2 963,8	4539,5	2007	7,1	843,3	850,4	1994
1575,10	3333,3	4 908,4	2008	-7,1	1100,9	1093,8	1995
1653,20	3743,9	5397,1	2009	-34,6	1331,9	1297,3	1996
2127,00	4115,6	6242,6	2010	60,3	1430,3	1490,6	1997
2 755,80	4548,2	7304	2011	292	1556,7	1848,7	1998
3006,80	5211,0	8217,8	2012	352,1	1670,7	2022,8	1999
3461,60	5769,8	9231,4	2013	408,6	1714,2	2122,8	2000
3524,40	6264,7	9789,1	2014	548,8	1847,7	2396,5	2001
				594,6	1988,0	2582,6	2002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر.

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (3-12): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-10) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-12)، نلاحظ أن الأسرة الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار إلا بنسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح، فمثلا في سنة 1990 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 328.1 مليار دينار، 97.65% منه خصص للاستهلاك بينما الادخار كان نصيبه نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2.35% فقط.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن سنة 1995 عرف معدل التضخم نسبة 29,79% وهي نسبة مرتفعة جدا، مما أثر سلبا على مدخرات الأفراد وكان هذا نتيجة لتحرير الأسعار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه بالرغم من المعدل المرتفع للتضخم سنة 1992 والمقدر بـ 31,68% إلا أنه لم يكن له نفس الأثر على الاستهلاك والادخار، ويعزى ذلك إلى أن الأسعار آنذاك كانت مدعومة من طرف الدولة، فيتضح من خلال الجدول السابق أن الادخار كان سالبا بمقدار 7,1 مليار دينار و 34,6 مليار دينار سنتي 1995 و 1996 على التوالي، وهو ما يعني أن العائلات تقوم باستهلاك يفوق مستوى دخولها المتاحة مما يدفعها إلى استخدام مدخراتها السابقة من أجل تغطية هذا الاستهلاك.

أما خلال الفترة (2000-2014)، نلاحظ أن مستوى الاستهلاك بقي مرتفعا واكبر بكثير من مستوى الادخار، مما يعني أن الأسر الجزائرية ظل استهلاكها مرتفعا نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الاستهلاكية والغذائية المرتفعة السعر في ظل تضخم مرتفع.

ومنه يمكن القول انه نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، تدهورت القوة الشرائية وانهارت قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مدخرات نقدية أو مالية.

الفرع الثاني: آثار التضخم على الاستثمار

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليس ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، وبناء المنازل الفاخرة.

وبالتالي فالتضخم المرتفع وغير المتحكم فيه يمكنه أن يقلص من حجم الاستثمار ويحث على انسحاب رأس المال الاستثماري، كما يستطيع التقليل من عوائد الاستثمار الفيزيائي، أو ينتج التشوهات التي بدورها تقلص من الأجر الحقيقي، حيث توجد علاقة قوية وعكسية بين التضخم والاستثمار.⁽¹⁾ إن معدلات التضخم المرتفعة تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي وتحقق مناخ مريب للاستثمار ذي المردود المؤجل، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر والأكيد، ويعكس هذا التوجه بشكل واضح للاستثمارات المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تشير إلى أنه من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات APSI والبالغة 60239 مشروع، بينما القطاع

(1) - فاطيمة الزهرة صغيري، مرجع سابق، ص 85.

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

الصناعي احتل المرتبة الأولى بواقع 56,20% إجمالي الاستثمارات، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي لم تسجل سوى نسبة 1,52% من إجمالي الاستثمارات. والجدول التالي يوضح ذلك:

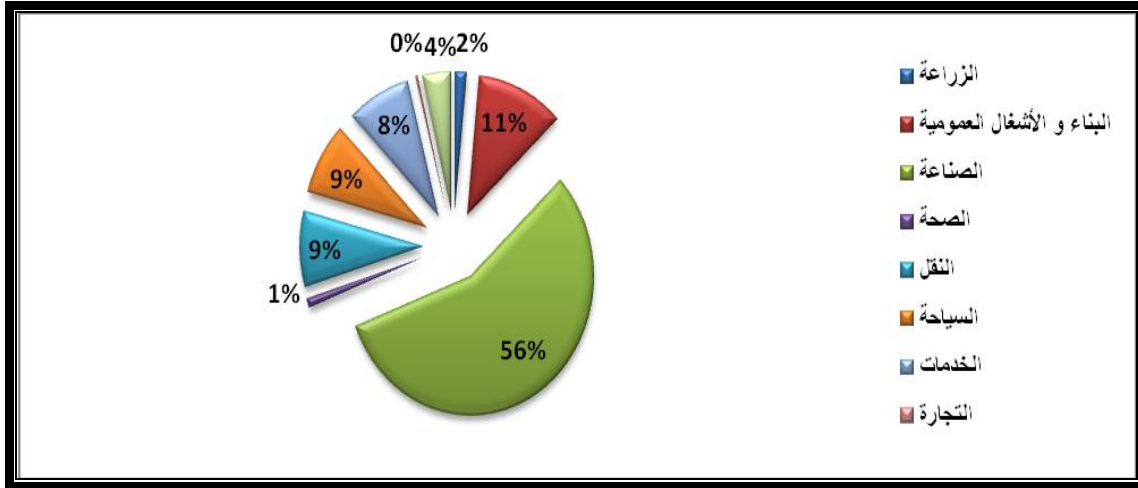
جدول رقم (3-11): توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2014) الوحدة: مليون دج

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %
الزراعة	1218	2,02	176019	1,52
البناء و الأشغال العمومية	11290	18,74	1323698	11,44
الصناعة	9231	15,32	6503533	56,20
الصحة	809	1,34	127684	1,10
النقل	30669	50,91	1027480	8,88
السياحة	789	1,31	982934	8,49
الخدمات	6226	10,34	964388	8,33
التجارة	2	0,00	37514	0,32
الاتصالات	5	0,01	428963	3,71
المجموع	60239	100%	11572213	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

شكل رقم (3-13): توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-13)، نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار في قطاع النقل المقدر 1027480 مليون دج يفوق بحوالي 5,84 مرة مبلغ الاستثمار في القطاع الزراعي والبالغ 176019 مليون دج، ويرجع هذا التباين إلى الإقبال الكبير للأفراد للاستثمار في قطاع النقل نظرا

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

للربح السريع في هذا القطاع من جهة، وصعوبة وعدم توفير الإمكانيات في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي من جهة أخرى.

الفرع الثالث: آثار التضخم على توزيع المداخيل

يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل، حيث يعاني أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفين) الذين ترتفع دخولهم بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار، فإن كمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها بدخولهم النقدية تتناقص مع الاتجاه التصاعدي للأسعار، أي هبوط القوة الشرائية لدخولهم النقدية أو انخفاض دخلهم الحقيقي، أما أصحاب الدخل المتغيرة (رجال الأعمال) فإن دخولهم تنسم بالمرونة لتغيرات مستوى العام للأسعار، فإن دخولهم تتماشى طردياً مع ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة الإيرادات الكلية بنسبة تفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج. وفي هذا الإطار وبهدف معرفة مدى اختلاف تأثير التضخم على توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع الجزائري، يمكن الاعتماد على بيانات الجدول الموالي ذلك:

جدول رقم (3-12): تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	رواتب الأجور		مداخيل العمال المستقلين		تحويلات الأسر		المجموع	معدل التضخم %
	المبلغ	معدل النمو %	المبلغ	معدل النمو %	المبلغ	معدل النمو %		
1990	172,6	-	125,5	-	76,5	-	374,6	17,88
1991	223,5	29,49	175,8	40,08	90,4	18,17	489,7	25,90
1992	321,6	43,89	237,7	35,21	133,2	47,35	692,5	31,68
1993	365,9	13,77	271,9	14,39	167,2	25,53	805	20,52
1994	429,2	17,30	341,8	25,71	186,9	11,78	957,9	29,00
1995	532	23,95	486	42,19	238	27,34	756	29,79
1996	664,7	24,94	619	27,37	237,2	0,34-	1520,9	18,70
1997	720,7	8,42	635,9	2,73	293,8	23,86	1650,4	5,70
1998	781,1	8,38	723,3	13,74	344,2	17,15	1848,6	5,00
1999	826,5	5,81	792,9	9,62	402,7	17,00	2022,1	2,59

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

(تابع - ج)

السنوات	رواتب الأجور		مداخل العمال المستقلين		تحويلات الأسر		المجموع	معدل التضخم %
	المبلغ	معدل النمو %	المبلغ	معدل النمو %	المبلغ	معدل النمو %		
2000	866,1	4,79	825,4	4,10	431,3	7,10	2122,8	0,30
2001	956,9	10,48	938,2	13,67	501,4	16,25	2396,5	4,20
2002	1030,7	7,71	1006,3	7,26	546	8,90	2583	1,43
2003	1129,1	9,55	1355,6	34,71	622	13,92	3106,7	4,26
2004	1229,6	8,90	1329	1,96-	772	24,12	3330,6	3,97
2005	1327,4	7,95	1723	29,65	841,7	9,03	3892,1	1,38
2006	1411,7	6,35	1900,7	10,31	828	1,63-	4140,4	2,31
2007	1698,6	20,32	2176	14,48	1309,05	58,10	5183,65	3,67
2008	2138,4	25,89	2396,7	10,14	1161,5	11,27-	5696,6	4,85
2009	2360,5	10,39	2843,4	18,64	1214,7	4,58	6418,6	5,74
2010	2917,6	23,60	3130,2	10,09	1449,5	19,33	7497,3	3,91
2011	3817,8	30,85	3466,9	10,76	1560,5	7,66	8845,2	4,52
2012	/	/	/	/	/	/	/	8,93
2013	/	/	/	/	/	/	/	3,23
2014	/	/	/	/	/	/	/	2,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر.

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

من خلال الجدول رقم (3-12)، نلاحظ أن رواتب الأجور سجلت ارتفاعا، حيث انتقلت من 172,6 مليار دج سنة 1990 إلى 223,5 مليار دينار سنة 1991، أي بـ 1,3 مرة وبمعدل نمو 29,49%، واستمرت في الارتفاع إلى 321,6 مليار دج سنة 1992، وبمعدل نمو 43,89%، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل تضخم خلال سنتي 1991 و 1992 بنسبة 25,90%، 31,68% تواليًا، لتسجل رواتب الأجور معدل نمو 13,77% سنة 1993 مقارنة بسنة 1992، أي انخفاض قدره 30,12%، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل تضخم بنسبة 20,54%، لتعاود رواتب الأجور الارتفاع سنوات 1994، 1995، إلى 17,30%، 23,95%، مقابل معدل تضخم بنسبة 29,00%، 29,79% على التوالي. بالنسبة إلى مداخل العمال المستقلين ارتفعت حيث انتقلت من 125,5 مليار دج سنة 1990 إلى 175,8 مليار دج سنة 1991، أي بمعدل نمو 40,08% مقابل معدل تضخم 25,90%، ثم عرف معدل

نمو مداخل العمال المستقلين انخفاضا خلال سنتي 1992 و 1993 بنسبة 35,21% و 14,39% على التوالي، وبعد ذلك شهدت ارتفاعا خلال سنتي 1994 و 1995، بحيث انتقلت من 341,8 مليار دج سنة 1994 إلى 486 مليار دج سنة 1995، أي 1,4 مرة، لكن معدل النمو في مداخل العمال المستقلين كان أكبر من معدل نمو الرواتب والأجور، وبمعدل نمو قدره 25,71% و 42,19% على التوالي. كما ارتفعت القدرة الشرائية بشكل طفيف خلال هذه السنة نتيجة انخفاض معدل التضخم إلى 18,68% سنة 1996، ليصل إلى 5,73% سنة 1997، ونتيجة لهذا فقد انخفض معدل نمو رواتب الأجور ومداخل العمال المستقلين إلى 8,42% و 2,73% خلال سنتي 1996 و 1997، أما في سنة 1998 فقد شهد معدل نمو مداخل العمال المستقلين ارتفاعا حيث بلغ 13,74% مقابل معدل تضخم 4,95% الذي انخفض إلى 0,30% سنة 2000 وهو أدنى معدل للتضخم عرفتة الجزائر خلال فترة الدراسة، إلا أن معدل نمو رواتب الأجور عرف استقرارا نسبيا خلال سنتي 1999 و 2000 في حدود 5%، سجل معدل نمو رواتب الأجور ارتفاعا بـ 10,48% سنة 2001، بحيث معدل نمو مداخل العمال المستقلين كان أكبر من معدل نمو رواتب الأجور بـ 13,67%، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل تضخم بنسبة 4,20% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، ثم سجل معدل نمو رواتب الأجور انخفاضا بـ 7,71% سنة 2002، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل تضخم بنسبة 1,43% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، أما معدل نمو مداخل العمال المستقلين شهد انخفاضا هو الآخر حيث بلغ 7,26%، ويلاحظ أن معدل نمو رواتب الأجور أكبر من معدل نمو مداخل العمال المستقلين في هذه السنة، حيث انتقل معدل نمو مداخل العمال المستقلين من 8,90% سنة 2004 ما نسبته 29,65% بينما معدل نمو رواتب الأجور بلغ 7,95% خلال نفس السنة. بالنسبة لسنة 2006 سجل خلالها معدل نمو مداخل العمال المستقلين انخفاضا بلغ 10,31% مقارنة بسنة 2005، كما أن معدل نمو مداخل العمال المستقلين أكبر معدل نمو رواتب الأجور في هذه السنة بنسبة 6,35%، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل تضخم بنسبة 2,31%، كما سجل معدل نمو مداخل العمال المستقلين ارتفاعا خلال الفترة 2007-2009، حيث انتقل من 14,48% سنة 2007 إلى 18,64% سنة 2009، أي 1,29 مرة، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل تضخم من 3,67% سنة 2007 إلى 5,74% سنة 2009، سجل معدل نمو رواتب الأجور ارتفاعا خلال سنتي 2010 و 2011، حيث انتقل من 23,60% سنة 2010 إلى 30,85% سنة 2011، كما عرف معدل نمو مداخل العمال المستقلين ارتفاعا هو الآخر، حيث انتقل من 10,09% إلى 10,76%، كما أن معدل نمو رواتب الأجور أكبر من معدل نمو مداخل العمال المستقلين، أما بالنسبة لتحويلات الأسر فقد عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 76,5 مليار دينار سنة 1990 إلى 90,4 مليار دينار سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 18,17%، ثم ارتفعت إلى 47,35% سنة 1992، لتسجل انخفاضا إلى 25,53% سنة 1993، حيث وصلت إلى 11,78% سنة 1994، لترتفع مرة أخرى إلى 27,64% سنة 1995، ثم سجلت انخفاضا إلى 237,2 مليار دج سنة 1996 مقارنة بسنة 1995، أي بمعدل نمو

0,34%، لتسجل ارتفاعا إلى 23,86% سنة 1997، إلا أن معدل نمو تحويلات الأسر عرف استقرارا نسبيا خلال سنتي 1998 و1999 في حدود 17%، لتسجل انخفاضا إلى 7,10% سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، أي بمعدل 9,9%، لتعرف تحويلات الأسر ارتفاعا خلال الفترة 2002-2004، حيث انتقلت من 546 مليار دج سنة 2002 إلى 772 مليار دج سنة 2004، أي بمعدل نمو من 8,90% إلى 24,12%، كما عرف معدل نمو تحويلات الأسر انخفاضا خلال سنتي 2005 و2006 مقارنة بسنة 2004، أي بنسبة 9,03% و1,63% على التوالي، لتعرف تحويلات الأسر ارتفاعا إلى 1309,05 مليار دج سنة 2007، أي بمعدل نمو 58,10%، لتسجل انخفاضا إلى 1161,5 مليار دج سنة 2008، أي بانخفاض 1,13 مرة وبنسبة 11,27%، لتسجل تحويلات الأسر ارتفاعا خلال سنتي 2009 و2010، حيث انتقلت من 1214,7 مليار دج سنة 2009 إلى 1449,5 مليار دج سنة 2010، أي بنسبة 4,58% و 19,33% على التوالي، في حين عرف معدل نمو تحويلات الأسر انخفاضا إلى 7,66% سنة 2011. كما نلاحظ أن رواتب الأجراء قد تضاعفت خلال الفترة 1990-2011 إلى 22,12 مرة، بينما تضاعفت مداخيل العمال المستقلين في ذات الفترة إلى 27,62 مرة، كما تضاعفت تحويلات الأسر 20,4 مرة.

نستخلص مما سبق أن التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة الحق بفئات الدخل المنخفضة ضررا نسبيا أكبر مما ألحق بفئات الدخل المرتفعة.

الفرع الرابع: آثار التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: خطت الجزائر خطوات مهمة خلال تجربتها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها قطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، كما تملك المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (3-13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في الجزائر خلال

الفترة (1986-2014) الوحدة: مليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	معدل التضخم %	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	معدل التضخم %
1986	5,32	-	-	2001	1107,9	295,54	4,20
1987	3,71	-30,26	7,56	2002	1065,0	-3,87	1,43
1988	13,02	250,94	5,87	2003	638,0	-40,09	4,26
1989	12,09	-7,14	9,32	2004	882,0	38,24	3,97
1990	40,0	230,85	17,88	2005	1145,0	29,82	1,38
1991	80,0	100,00	25,90	2006	1795,4	56,80	2,31
1992	30,0	-62,50	31,68	2007	1661,8	-7,44	3,67
1993	13	-56,67	20,52	2008	2632,1	58,39	4,85
1994	15	15,38	29,00	2009	2746,2	4,33	5,74
1995	5	-66,67	29,79	2010	2300,2	-16,24	3,91
1996	270,0	5300,00	18,70	2011	2580,0	12,16	4,52
1997	260,0	-3,70	5,70	2012	1499,0	-41,90	8,93
1998	606,6	133,31	5,00	2013	1691,9	12,87	3,23
1999	291,6	-51,93	2,59	2014	1504,7	-11,06	2,91
2000	280,1	-3,94	0,30				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مناخ الاستثمار في الدول العربية (من 2004 إلى 2015).

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; sur le site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>.

من خلال الجدول رقم (3-13)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995-1986)، تميزت بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تقاوم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب

الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾ كما نلاحظ أن معدل التضخم خلال هذه الفترة سجل ارتفاعا حادا، انتقل من 7,56% سنة 1987 إلى 29,79% سنة 1995، وهذا ما يدل على أنه كلما ارتفعت معدلات التضخم، انخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر وتراوح قيمته بين 270,0 إلى 280,1 مليون دولار توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلتها لبلدان المجاورة.⁽²⁾ كما سجل معدل التضخم انخفاضا من 18,70% سنة 1996 إلى 0,30% سنة 2000.

ويلاحظ أيضا أن التدفقات استمرت بالتزايد وسجلت سنة 2000 بارتفاعها من 280,1 مليون دولار و 1107,9 مليون دولار سنة 2001، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات ESPAT الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 638 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات. كما سجل معدل التضخم ارتفاعا خلال سنوات 2001 و 2003 و 2004 والمقدرة بـ 4,20%، 4,26%، 3,97% على التوالي.

كما تميزت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2005-2009 بالارتفاع والانخفاض حيث سجلت 1145 مليون دولار سنة 2005 و 2746,2 مليون دولار سنة 2009. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال وبارتاكس Total-Partex الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ 1,436 مليار أورو. كما سجلت التدفقات انخفاضا سنة 2010 حيث سجلت 2300 مليون دولار، مقارنة بسنة 2009، ثم سجلت انخفاضا إلى مستوى 2580 مليون دج سنة 2011.

أما خلال الفترة (2012-2014) سجلت التدفقات انخفاضا قدر بـ 1504,5 سنة 2014، مقارنة بالسنوات السابقة وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18,2%، كما سجل معدل التضخم انخفاضا، حيث انتقل من 8,93 سنة 2012 إلى 3,23 سنة 2013، ثم انخفض إلى 2,91 سنة 2014.

إن التضخم قد أعاق تدفق موارد الاستثمار الأجنبي، وذلك راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، ومن خلال التحليل السابق للجدول، يتضح مدى تأثير التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي

(1) - ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (ب)، العدد 31، جوان 2009، ص ص 59-60.

للدول التي تعاني من التضخم وارتفاعات الأسعار المستمرة، مما ينقص ويقلل إقبال المستثمرين الأجانب إلى هاته الدول.

المطلب الثاني: آثار التضخم على المجتمع الجزائري

إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار الاقتصادية السابقة الذكر، وإنما أيضا إلى الآثار السلبية الاجتماعية التي يلحقها من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح الدخل غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، فحدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصة كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه.

أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم الآثار التي تسجل في الفترة محل الدراسة، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، مما يخلف حالة من الغضب الاجتماعي على الدولة بسبب الضغوط التضخمية. وسوف نحاول دراسة هذه الآثار في النقاط التالية:⁽¹⁾

1- اتساع هوة التمايز الاجتماعي بين الطبقات: يمكن الحديث عن التمايز الاجتماعي، الذي يولده التضخم، بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الواحدة من خلال بروز فئات وأفراد يزدادون ثراء وآخرين يزدادون سوءا أو هو ما يطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعي الرأسي الذي تحدثه التحولات في تصرفات بعض أفراد نفس الطبقة الاجتماعية عن طريق الصدمات القوية والتحولات السريعة في تصرفاتها الاقتصادية والاجتماعية إتجاه الموجات الجديدة من الاتجاهات التضخمية. ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة من الأكبر عددا والأوسع انتشارا في الجزائر، فإن مستويات معيشتها أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، بحيث أن هناك أعدادا كبيرة من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا والمتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا سنويا يلتحقون بقطار البطالة أو يتقاضون رواتب ضعيفة جدا بالمقارنة مع أصحاب الحرف والمهن الحرة الذين يعتبرون من المستفيدين المباشرين من هذا الوضع الجديد، وكانوا ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية المتوسطة، وقد أدى هذا ببعض الكفاءات البشرية لممارسة النشاطات الإضافية الأخرى في أوقات فراغهم للدفاع عن دخلهم الحقيقي والمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال التعدد في دخولهم الاسمية عن طريق عمل الزوجة، الأبناء، تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة، تقديم استشارات قانونية واقتصادية للمؤسسات الخاصة، والبحث عن وظيفة ثانية لتعويض النقص الذي حدث في دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار.

2- تفشي ظواهر الرشوة، الفساد الإداري والاستهلاك الترفي: إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما ولدته من تدهور رهيب في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الاجتماعية،

(1) - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سابق، ص 351-354.

ارتفاع سافر وغير منطقي في سلم معيشة شرائح أخرى وأدى إلى بروز روح من الانتقام والحقد الاجتماعي لدى بعض الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية ونقشت عادات جديدة وخطيرة في المجتمع الجزائري مثل الرشوة والفساد الإداري بلجوء البعض من أصحاب الدخل المحدودة والثابتة إلى تصرفات مشبوهة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

كما أسهم التضخم كذلك في اتساع نمط الاستهلاك الترفي وذي المظاهر التفاخرية داخل المجتمع الجزائري بسبب بروز فوارق كبيرة ما بين الشرائح الاجتماعية، ونمو طبقة الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي وعمولات سرية، ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة القانونية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة تزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.

3- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: تحت وطأة الارتفاع المستمر في الأسعار وعدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع إلى العمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية، في هذا الصدد وبالإضافة إلى الوضع الأمني المتدهور في النصف الأول من عقد التسعينات، ما يزيد عن ألفي أستاذ من ذوي الكفاءات العالية باتجاه الدول الغربية التي تكونوا فيها أو باتجاه بعض دول الخليج العربي التي توفر مستويات مغرية من الرواتب. ولم يقتصر هذا التسرب على قطاع الجامعات فقط بل شمل أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام، بحيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه دول غربية معروفة بحاجتها لذلك وفي مقدمتها كندا.

خلاصة الفصل الثالث

تم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2014)، عانت الجزائر من موجات تضخمية تُرجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. هناك بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار، وبذلك هي عدة أنواع من الأرقام القياسية منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي. ويمكن قياس الفجوة التضخمية عن طريق معيار فائض الطلب، أو عن طريق معامل الاستقرار النقدي، ومن خلال معياري فائض الطلب ومعامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك بفضل اختلال العلاقة بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

كما أن هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية أدت إلى وجود ارتفاع المستوى العام للأسعار، تمثلت الأسباب الداخلية في: ارتفاع الطلب الكلي، ارتفاع تكاليف الإنتاج، أما الأسباب الخارجية: تمثلت في: التضخم المستورد، التضخم الناشئ عن وضعية التخلف.

بالنسبة لآثار التضخم في الجزائر تبين أن لهذه الظاهرة آثار على الاقتصاد الجزائري، وتمثلت في الأثر على الاستهلاك والادخار والاستثمار، والأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وآثار على المجتمع، وتمثلت في الأثر على توزيع المداخيل، وتبين كيف كان الأثر كبيرا على مستوى معيشة الأفراد، من خلال تأثيره على ذوي الدخل المحدودة والثابتة، وتفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة واتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي.

الفصل الرابع

تقييم السياستين النقدية والمالية
في الحد من التضخم في الجزائر
خلال الفترة
(1986-2014)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي، يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق. بعد أزمة سنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، التي نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع التضخم، تفاقم المديونية الخارجية، الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، زيادة البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وذلك لأن الأزمة كانت عميقة وهيكلية وليست ظرفية ومؤقتة. وبعد ذلك تم اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إدخال إصلاحات وتصحيحات هيكلية للاقتصاد امتدت من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998، جاءت مرحلة جديدة مع عودة ارتفاع أسعار النفط الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسات تنموية، ضمن ما سمي ببرنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وما ميز هذين المرحلتين هو تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما وضعت الجزائر برنامج جديد ألا وهو برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)، وبما أن التضخم يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، طالما استمرت تلك القوى على تأثير مستوى النشاط الاقتصادي، فإن تلك السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية، ومن أهمها السياسات النقدية والسياسات المالية، وقد تناول الفصل الرابع من الدراسة تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم خلال الفترة (1986-2014)، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

- **المبحث الأول:** تحليل الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛
- **المبحث الثاني:** تحليل مسار السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؛
- **المبحث الثالث:** تحليل مسار السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014).

المبحث الأول:

تحليل الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلال الفترة (1986-2014)

تعتبر الأزمة البترولية الحادة التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات، بمثابة المنعرج الحاسم من أجل التفكير في الانتقال إلى نظام اقتصادي آخر، وهو اقتصاد السوق بدلا من التخطيط المركزي، والذي أثبت فشله في الاقتصاد الجزائري. إنّ الانتقال إلى الاقتصاد الحر يستوجب على السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وهذا بالفعل ما قامت به الجزائر بمساندة المؤسسات الدولية ابتداء من نهاية الثمانينات. لذا سوف نحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة (1989-1994)

كخطوة أولى للإصلاحات، قامت السلطات الجزائرية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 من أجل الحصول على موارده لدعم الإصلاحات، وافق مدير الصندوق على منح الجزائر قروض، وقد تجسدت العلاقة خلال الفترة 1989 إلى 1994 في اتفاقين هما:

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989 - 30 ماي 1990)

أو ما يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت) والذي يبدأ برسالة حسن النية، بموجبها يلتزم البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية خلال الفترة القصيرة. لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي وللمفاجآت بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. لقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي:⁽¹⁾

• إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا؛

• تقليص العجز الموازني؛

• تعديل سعر الصرف؛

• إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى:

• إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق؛

• إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحويلات في الجهاز المصرفي؛

(1) - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 111.

• أيضا قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو الاقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب: - 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52%، دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991 - 30 مارس 1992)

في مرحلة ثانية كان الاتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991.⁽¹⁾ تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. الشرائح كانت حسب الترتيب الزمني التالي:

- الشريحة الأولى في جوان 1991؛
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

لم يتم سحب الشريحة الرابعة من قبل السلطات الجزائرية ذلك لعدم احترامها لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت السلطات بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي.⁽²⁾ يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني إلى:⁽³⁾

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود؛

• متابعة تخفيض قيمة الصرف؛

• إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

لم تستفد الجزائر من الشريحة الرابعة المنصوص عليها حسب اتفاق السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي بسبب:

⁽¹⁾ -Ahmed Benbitour, Op-Cit, pp 77-78.

⁽²⁾ - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 22-31.

⁽³⁾ - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 116.

- رفع الأجور إلى 7000 دينار جزائري كحد أدنى مضمون؛
 - تقديم إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل.
- الأمر الذي شكل مصاريف جديدة على الخزينة الشيء الذي رفضه الصندوق.
- من أجل تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي، قامت السلطات الجزائرية بالإجراءات العملية التالية:⁽¹⁾
- تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة المعيشة، ولم يبق بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
 - ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء؛
 - تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية:
 - (1) 16.9 مليار دج سنة 1991؛
 - (2) 42.50 مليار دج سنة 1992؛
 - (3) 83.5 مليار دج سنة 1993.
 - تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991؛
 - إصدار قانون في 05 أكتوبر 1993 يسمح بحرية الاستثمار ويمنح امتيازات مالية وضريبية وجمركية؛
 - حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة.
- المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة (1994 - 1998)**
- بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتعرض الاقتصاد الجزائري إلى الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، أرغم السلطات الجزائرية إلى الاتصال مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمرة الثالثة لإبرام برنامج الاتفاقية الموسع أو ما يسمى "برنامج التعديل الهيكلي" والذي أمتد على مرحلتين:⁽²⁾
- الفرع الأول: برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994 - 21 ماي 1995)**
- برنامج التثبيت الهيكلي الذي اتبعته السلطات الجزائرية والمبرم مع مؤسسات النقد الدولية، كان خلال الأجل القصير (سنة واحدة)، وكانت السلطات الجزائرية تهدف من خلاله إلى:⁽³⁾
- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6%؛
 - تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
 - مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها؛
 - تعديل قيمة الدينار؛

⁽¹⁾ -Ahmed Benbitour, Op-Cit, p.90.

⁽²⁾ - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 191.

⁽³⁾ - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 120.

- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات؛
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف؛
- في مجال الجباية، تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- ترفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.
- ولكن من أجل تحقيق هذه الأهداف من قبل السلطات الجزائرية ألزمها على إتباع مجموعة من الإجراءات، والتي هي:⁽¹⁾
- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30%؛
- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% ؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج ، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2%؛
- تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير؛
- إلغاء سقف 20% المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)

من خلال الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها ميدانيا، فإنّ الاقتصاد الجزائري بدأ في التحول نحو اقتصاد السوق، لكن من جهة أخرى فإنّ حجم الإختلالات التي كان يعاني منها حالت دون الوصول إلى تحقيق معدل نمو دائم، هذا أدى إلى قيام السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات هيكلية، مما استدعى عقد اتفاق موسع خلال ثلاث سنوات.

بتاريخ 22 ماي 1995 وافق صندوق النقد الدولي على تقديم القرض الموسع للسلطات الجزائرية وذلك خلال فترة ثلاث سنوات، وذلك لدعم السياسات الاقتصادية التي تنوي السلطات الجزائرية تطبيقها، حيث حددت قيمة القرض بـ: 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكذلك 3.9 مليار دولار لدعم ميزان

⁽¹⁾ -Ahmed Benbitour, Op-Cit, p.95.

المدفوعات و 6.3 مليار دولار سنة 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997. وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق النقدي الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.

كانت السلطات الجزائرية تهدف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽¹⁾

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01 جانفي 1996، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛
- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سيخفض العجز من 6.9% من (PIB) في 1994-1995 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997-1998؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداء من 1998.

على إثر تحقيق هذه الأهداف قامت السلطات الجزائرية بتسطير مجموعة من السياسات في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكل، والتي كانت تدور حول ما يلي:

- 1- **السياسات المالية:** وفق الاتفاق المبرم بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي، يتوجب على السلطات الجزائرية تحقيق فوائض مالية ابتداء من السنة المالية 1996-1997، ونظرا لمحدودية الموارد المالية للدولة، وباعتبارها تعتمد على الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات والتي تتميز بالتذبذب نتيجة عدم التحكم في أسعارها، ومنه ضرورة توفير الفوائض المالية ب:⁽²⁾
 - ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لنفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول؛
 - تقليص النفقات الحكومية يسهل من زيادة استهلاك العائلات .

- تحسين الميزانية العامة للدولة (تحسين المداخيل وتقليص النفقات) من خلال العمل على جبهتين:⁽³⁾
 - أ- **بالنسبة للإيرادات:** فيمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفعال، بغرض توسيع الوعاء الضريبي بالخصوص، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاع في هذا المجال ب: 1.5% من الناتج المحلي الخام بين: 1994 - 1995 و 1997 - 1998.

- ب- **بالنسبة للنفقات:** فالتوقعات هي إنجاز تخفيض ب: 1.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها. ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع

(1) - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 196.

(2) - Ammar Belhimer, "La dette extérieure de l'Algérie", Alger, Marinoor, 1998, pp112-114.

(3) - Ahmed Benbitour, Op-Cit, p 112.

أسلوب جديد تعتمد على تحسين الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل، وتسمح بحماية الفئات الأكثر حرمانا، كما أن الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسسات العمومية سيساهم في تخفيض العجز بـ: 1.4% من الناتج الداخلي الخام.

2- السياسة النقدية: لجأت السلطات الجزائرية منذ عام 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية M2⁽¹⁾، والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة⁽²⁾، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفوائد في السوق النقدية، فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%⁽³⁾.

3- سياسة سعر الصرف: أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فتهدف إلى التوصل إلى سعر فائدة توازني، يعكس الوضعية الحقيقية للطلب، والعرض ويلغي فائض الطلب الناتج عن إفراط تقدير سعر الصرف، والوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو إتباع نظام سعر الصرف المرن، يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار⁽⁴⁾. كما تعمل السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، ومع تحسين التوازنات المالية سيتم القضاء على العوامل المؤدية للمضاربة بسعر الصرف، وفتح المجال للتكوين، والعلاج بالخارج، وكذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية.

4- الإصلاحات الهيكلية: من أهم المحاور التي قامت عليها الإصلاحات الهيكلية هي تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف، تحرير الأسعار الداخلية، إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية. أ- **تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف:** لقد قامت الجزائر خاصة في إطار برنامج التثبيت لسنة 1994، ببذل جهود معتبرة في تحرير تجارتها الخارجية، وقطعت أشواطاً عدة في تحرير سعر الصرف أيضاً، كل هذا يعتبر استجابة لتحدي تهميش الاقتصادات التي لا تتركب موكب العولمة واستعدادا فعليا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

لقد حرّر استيراد معظم المواد، ولم يتبق إلا بعضها المدعوم ذو الاستهلاك الكبير، والتي تخضع لاحترام معايير مهنية، وتقنية، والتي سيتم إلغاؤها تدريجيا.

(1) - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 196.

(2) - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 132.

(3) - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 196.

(4) - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 65.

ابتداء من منتصف سنة 1995، لن يصبح مستوردو مواد التجهيز مقيدون بالحصول على قروض ذات آجال 3 سنوات، وابتداء من الفترة نفسها سيتم الترخيص لنفقات الصحة والتعليم بالخارج، بتقديم الوثائق المبررة التي تخضع لدراسة بنك الجزائر في مرحلة أولى، ثم تنتقل إلى البنوك التجارية في مرحلة ثانية في حدود المبالغ المتاحة.

وفي إطار قابلية تحويل الدينار بالنسبة لكل الصفقات الخارجية، يسمح ابتداء من سنة 1996 بحصول المواطنين على النفقات السياحية بالخارج، وكذا كل نفقات الصفقات غير المنظورة كنفقات مهام العمل، وتكاليف الإشهار، وتحويلات الأجور.

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية أيضا، سيتم العمل على تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية، وكذا عددها، وعلى هذا سيتم العمل على تخفيض الحد الأعلى من 60% إلى 50% بداية سنة 1996، مع استمرار التعديل على مراحل حتى يتناسب مع التعريفات الجمركية للدول الشريكة.

ب - تحرير الأسعار الداخلية: تشكل القيود على الأسعار مصدر تثبيت للمنتجين، ومصدر إشارات مضللة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي. العودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار، وكما وضحته فقرات سابقة فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال رغم الوضع الاجتماعي المتأزم. حيث أنه:

- بالنسبة للمواد الطاقوية، سيتم إلغاء الدعم الكلي منها قبل المراجعة الأولى للبرنامج، وكذلك سيفعل مع دعم أسعار حليب الغبرة، والدقيق الممتاز، والفرينة، ويعبر هذا البرنامج إلى أن هذه التدابير دائمة، تخضع لميكانيزمات تعديل إضافي في حالة ارتفاعات غير متوقعة و مستمرة في التكاليف الاقتصادية؛
- إلغاء الدعم تماما عن الفرينة الموجهة لصناعة الخبز، وحليب الأطفال خلال سنة 1995 وقبل المراجعة الثانية للبرنامج؛

- إلغاء الدعم عن الحليب المبستر، والسמיד العادي، قبل المراجعة الثالثة، مما سيسمح بتحقيق اقتصاد في ميزانية الدولة بـ: 1% من الناتج المحلي الخام لسنة 1996؛

- إلغاء سقف هوامش الربح عن السكر، وزيت المائدة، والحبوب، ابتداء من منتصف 1995.

ج - إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية: تعود بعض أسباب العجز الميزاني إلى نفقات حكومية غير مبررة، أو تحتوي على إفراط في التقدير، أو إلى ضعف الموارد، العائد إلى تساهل في ضبط الوعاء الضريبي، وتهرب دافعي الضرائب، وعلى ذلك يعتمد عمل الحكومة على ما يلي:⁽¹⁾

- اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن؛
- إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية؛
- فرض الضريبة على المداخل غير القارة؛

(1) - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

• إلغاء الإعفاء الجمركي على واردات الأدوية وفرض تعريف جمركية على واردات الفلاحة التي كانت محظورة؛

• تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة، من 4 إلى 3 وتوسيع وعائها الضريبي؛

• اعتماد نظام ضريبي مرن على المنتجات البترولية؛

ستمكن هذه التدابير من رفع الجباية الضريبية بـ: 1.5% من الناتج المحلي الخام، خلال مدة البرنامج، أما من جانب النفقات، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية بعد 2000

بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال التسعينات برزت مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، غير أنها لم تكن كافية، فباشرت السلطات العمومية في الجزائر سياسة الإنعاش من خلال برامج تنموية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج التنمية الخماسي.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل من سنة 2001، عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.⁽¹⁾ ويعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.⁽²⁾

وقد وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين المستوى المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ويتوزع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كما هو موضح في الجدول الموالي:⁽³⁾

جدول رقم (4-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

(1) - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

(2) - بودخد كرم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة مقدمة ضمن لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر -3، 2014-2015، ص 201.

(3) - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013، ص 46.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1	210.5	2.0	37.6	77.8	93.0	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من خلال الجدول رقم (4-1)، نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1%، إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 38.8%، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر ببين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج، أي ما يعادل بحوالي 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية «PND» وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

وأخيرا فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج، أي نسبة 8.6%، من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسب 39.12%، 35.4%، 21.56%، على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين سنة 2004 لم تخص إلا بـ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المخصص للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.⁽¹⁾

وقد تطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تجنيد موارد هامة، ولذلك من أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي قد تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-2): السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص 204. من خلال الجدول رقم (4-2)، نلاحظ أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:⁽²⁾

- تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات؛
- الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال؛

(1) - نبيل بوفليخ، مرجع سابق، ص 47.

(2) - كريم زرمان، مرجع سابق، ص 204.

- التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.⁽¹⁾

تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: ⁽²⁾

❖ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار؛

❖ تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

❖ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

❖ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية؛

❖ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

❖ تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

❖ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

❖ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛

❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

وعليه حيث خصص لهذا البرنامج ميزانية ابتدائية قدرت بـ 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج ، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص31.

(2) - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013، ص ص13-14.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الإقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-3): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	-	-	-	-	1071	-
2005	-	1273	-	-	227	1500	862
2006	-	3341	250	277	304	4172	1979
2007	-	260	182	391	244	1077	2238
2008	-	260	-	-	205	465	2299
2009	-	260	-	-	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر- (2001-2014)، أطروحة مقدمة ضمن لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر-3، 2014-2015، ص 209.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (4-4): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير تكنولوجيات الجديدة والاتصال	50	1.18
المجموع	4202.7	100

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والأفاق -، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 243.

من خلال الجدول رقم (4-4)، نلاحظ عزم الحكومة على مواصلة الجهود المبذولة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بتركيزها على تحسين مستوى المعيشة للسكان حيث رصد له غلاف مالي بمبلغ يزيد عن 27 مليار دولار، أي ما يعادل 45.41% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، كما خصص أكثر من 1700 مليار دج، أي بنسبة 40.53% لتطوير المنشآت الأساسية الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسن مناخ الاستثمار، يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8.03% الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة

ونظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار، وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار.⁽¹⁾ إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم إذ يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" خلال الفترة (2010-2014)
إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي 155 مليار دولار.⁽²⁾ ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽³⁾
- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
- تنمية القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية.

(1) - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 244.

(2) - محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

(3) - بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 16-17.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

جدول رقم (4-5): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: مليار دج

النسب %	مبالغ مخصصة للبرنامج	البرنامج
45.42	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	3700	- السكن.
	1898	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.
	619	- الصحة.
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.
	1886	- باقي القطاعات.
38.52	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	5900	قطاع الأشغال العمومية والنقل.
	2000	قطاع المياه.
	500	قطاع التهيئة العمرانية.
16.05	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	1000	الفلاحة والتنمية الريفية.
	2000	دعم القطاع الصناعي العمومي.
	500	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

المصدر: نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013، ص 48.

من خلال الجدول رقم (4-5)، نلاحظ أن القطاعات المستفيدة من برنامج توطيد النمو تتمثل فيما يلي:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من مبلغ يصل 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، أي بنسبة 38.52% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

المبحث الثاني:

تحليل مسار السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

عرف الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة تدهورا لاسيما في وسائل الدفع الخارجية بسبب انخفاض أسعار البترول في سنة 1986، بالإضافة إلى سوء وضعية المؤسسات العمومية التي تراكمت عليها الديون الضخمة بسبب خضوعها لأهداف الحكومة في مجال الأسعار والتوظيف، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، وبذلك كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في إجراء إصلاحات على مستوى السياسة النقدية تجسدت في أرض الواقع بصور قانونين الهدف منها هو التحول بالنظام الاقتصادي مبادئ ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الإصلاحات النقدية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، ثم التعرف على الأهداف التي سطرتها السلطات النقدية والأدوات التي استخدمتها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: الإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

على إثر الأزمة النفطية الخانقة، قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات التي كانت تهدف نحو اقتصاد يقوم على أسس ومبادئ السوق لمسايرة الاقتصاد العالمي، ويمكن تلخيص مضمون هذه الإصلاحات فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1986-2014)

استهدف السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الأهداف النهائية، والهدف النهائي لها هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.⁽¹⁾ أما فيما يخص الأدوات النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي من أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد عرفت نقلة نوعية بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث تم الانتقال من استخدام الأدوات المباشرة إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وذلك تماشيا مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، وفيما يلي عرض موجز لهذه الأهداف والأدوات:

أولا: الأهداف النهائية السياسة النقدية خلال الفترة (1986-2014)

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء به قانون النقد والقرض أربعة أهداف أساسية تمثل في مجموعها أهداف المربع السحري لكالدور، حيث تنص المادة 35 من القانون على ما يلي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا لغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض ويسهر على حسن

(1) - محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص ص 11-12.

تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف⁽¹⁾. وتتميز أهداف السياسة النقدية حسب هذه المادة من القانون 90-10 بالخصائص التالية:⁽²⁾

❖ تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية؛

❖ تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار؛

❖ عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

وسيتم تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال معرفة مدى تحقيق الأهداف التي تضمنها قانون النقد والقرض.

1. استقرار المستوى العام للأسعار: إن استقرا الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر لم يكن يشكل أولوية ولم تكن أية خطة لمكافحة التضخم لأن الانشغال آنذاك هو تصنيع البلاد، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية. وعلى غرار ذلك تعددت أسباب التضخم في الجزائر، وتتعداها من السبب النقدي إلى أسباب مؤسسية وهيكلية، لذا تتدخل السلطات المشرفة على السياسة النقدية في الجزائر لمعالجة أسباب التضخم النقدية، بصفة مباشرة وغير مباشرة، بالنسبة للأسباب المؤسسية والهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد.⁽³⁾

ومع صدور قانون النقد والقرض 90-10 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وقد حددت المادة 55 من هذا القانون الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تمحورت في تحقيق معدل نمو اقتصادي، التشغيل الكامل وتحقيق استقرار الأسعار.

2. تحقيق النمو الاقتصادي: بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برنامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.⁽⁴⁾

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وباستقرار التطورات في الناتج المحلي في الجزائر فقد عرفت عدة تذبذبات وكما هو موضح في الجدول الموالي:

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 154.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005، ص 41.

(2) - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر العدد 41، 2008، ص 33.

(3) - Hamid Bali, Op.Cit, p 213.

(4) - ميادة بلعياش، اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 291.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (4-6): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليون دج

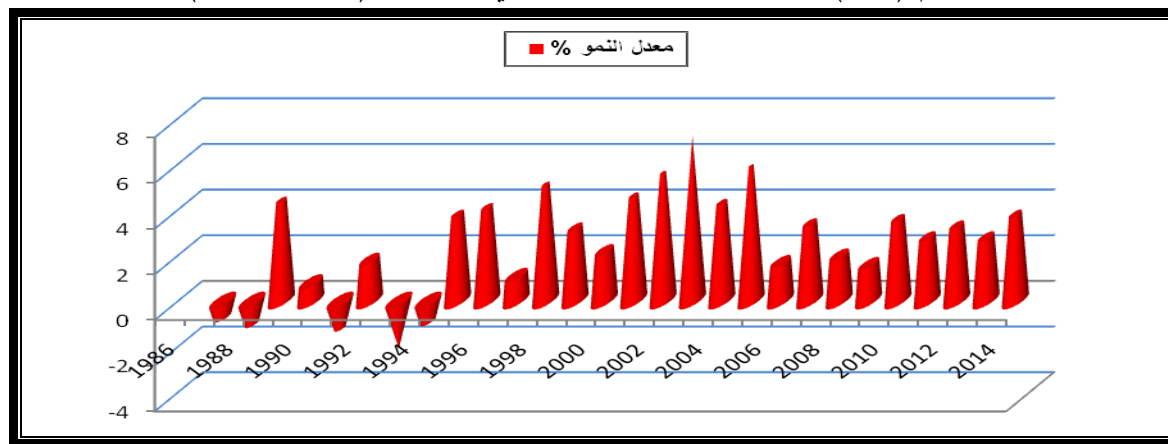
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المحلية الثابتة	معدل النمو %	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المحلية الثابتة	معدل النمو %
1986	206371,258	-	2001	263919,813	4,6
1987	204926,665	-0,7	2002	278699,323	5,6
1988	202877,387	-1,0	2003	298765,674	7,2
1989	211803,996	4,4	2004	311612,598	4,3
1990	213498,429	0,8	2005	329997,742	5,9
1991	210936,447	-1,2	2006	335607,703	1,7
1992	214733,308	1,8	2007	347018,365	3,4
1993	210223,907	-2,1	2008	353958,732	2,0
1994	208331,899	-0,9	2009	359622	1,6
1995	216248,5	3,8	2010	372569	3,6
1996	225114,685	4,1	2011	383001	2,8
1997	227590,947	1,1	2012	395640	3,3
1998	239198,093	5,1	2013	406717,92	2,8
1999	246852,436	3,2	2014	423393,35	3,8
2000	252283,191	2,2			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية:

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015: [sur site:](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart)

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

شكل رقم (4-1) : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (4-6) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-6) والشكل رقم (4-1)، عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات

1987 و 1988 معدلات نمو سالبة، حيث بلغت (-0.7%) سنة 1987 و (-1.0%) سنة 1988، ويرجع

ذلك أساسا إلى عدة أسباب أهمها النموذج التنموي المنتهج الذي تميز بضعف التسيير الفعال وعدم استغلال

الطاقات الإنتاجية وكذلك اعتماد عائدات اقتصاد الجزائر على قطاع واحد المتمثل في قطاع المحروقات، في حين عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسن ملحوظ سنة 1989 حيث بلغ 4.4%، ويرجع إلى الإعتمادات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والمقدرة كما ذكرنا سابقا ب 155.7 مليون وحدة سحب خاصة.

كما عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1994) معدلات نمو سالبة أو ضعيفة، حيث بلغ متوسط نموها (-0.32%)، نتيجة لتراجع أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية، كما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية حيث تراوحت معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة بين (-6.2%) سنة 1990 و 2% سنة 1992 عدا سنة 1991 أين سجلت 15.4%، ويمكن إرجاع التذبذبات الشديدة التي عرفتتها معدلات النمو بهذا القطاع لارتباطه بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة خارج المحروقات سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها أمام الهيئات الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها للخروج من الأزمة، في حين تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب ونهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية آنذاك فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الصناعي، وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية بدوره معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات الذي تراوحت معدلات نموه خلال هذه الفترة بين -0.5% سنة 1991 و 3.1% سنة 1992، كما أن متوسط معدل نمو قطاع المحروقات تراوحت خلال هذه الفترة بين (-0.8%) سنة 1993 و 4.1% سنة 1990، ويفسر ذلك بانخفاض أسعار البترول.

ويلاحظ خلال الفترة (1995-1999) التحسن الذي عرفتته معدلات النمو الاقتصادي، إذ سجلت 3.8% سنة 1995، بعد سنوات من النمو السلبي، ليرتفع سنة 1996 بنسبة 4.4%، بعد سنة واحدة من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، بسبب تحسن أسعار المحروقات وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي بعد الجفاف الذي أصاب البلاد سنوات 1992، 1994، 1993، وساهم النمو المحقق في تحسين دخل الفرد بعد التدهور المسجل خلال الفترة السابقة، وعلى الرغم من إنتعاش معدلات النمو الاقتصادي بعد سنوات من الركود إلا أنها تبقى غير كافية وهشة لإعتمادها على قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط نمو هذا القطاع 4.82% خلال هذه الفترة، ليرتفع معدل النمو الاقتصادي مجددا سنة 1997 إلى 1.1%، بسبب النتائج السلبية في القطاع العمومي (-7.5%) على عكس القطاع الخاص حقق نسبة نمو 2.1%، وفي سنة 1998 بلغت نسبة النمو 5%، وقد تحسن القطاع الصناعي ف سجل نسبة نمو 10.5%، وتحسن القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية، ليسجل في سنوات 1998، 1996، 1995 نسبا تقدر ب 15%، 27.3%، 11.4% على التوالي. ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة التي تحسن من معدلات النمو، في الوقت الذي عرفت فيه معدلات نمو قطاع الصناعة تقهقرا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة، حيث دفعته هذه الأخيرة إلى العجز المالي ومن ثم الاقتراض، كما شهدت جل فروع الصناعة الأخرى تراجعا كبيرا ما عدا فرعي الصناعات الغذائية والبلاستيك التي يرجع

لها الفضل في تسجيل معدل نمو قدر بـ 8.4% سنة 1998، وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ايجابية لكنها متواضعة لتراجع حجم الاستثمار العام والخاص في هذا المجال، في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات لبطء انفتاحه على السوق الدولية، حيث بلغ معدل النمو بهذا القطاع ما يقارب 8% سنة 1998، ما يؤكد مكانة هذا القطاع وقدرته على جلب القيمة المضافة.

سجل معدل النمو الاقتصادي 3.2% سنة 1999، مقارنة 5.1% سنة 1998، نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، على اثر تراجع إنتاج القطاع الصناعي (-1.5%)، وتراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف الذي اثر سلبا على الإنتاج النباتي وخاصة الحبوب، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي أثر سلبا على دعم التوازن الاقتصادي وعلى تردي الأوضاع الاجتماعية، وعلى الرغم من اليسر المالي الذي شهدته الجزائر ابتداء من سنة 2000 بسبب تحسن أسعار المحروقات، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بسبة 2.2% مقارنة بسنة 1999 والذي قدر بـ 3.2%، كما أنه سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا من 4.6% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003، وتعتبر النسبة المسجلة في سنة 2003 أعلى نسبة سجلها معدل النمو الاقتصادي، وهذا بسبب تحسين إنتاج كافة القطاعات تقريبا، القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17% سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره 13.2% و (-1.3%) خلال سنتي 2001 و 2002 على الترتيب،⁽¹⁾ ليسجل معدل النمو الاقتصادي انخفاضا بنسبة 4.3% سنة 2004، إلا أن قطاع المحروقات بقي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 37.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004، مقابل 9.4% و 6.3% لقطاعي الفلاحة والصناعة على الترتيب،⁽²⁾ بدأ معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض ليسجل نسبة قدرت بـ 1.7% سنة 2006، في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% سنة 2006، وقطاع الفلاحة هو الآخر بلغت نسبة نموه 4.9%،⁽³⁾ كما عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا سنة 2007 بنسبة 3.4%، ثم سجل انخفاضا آخر سنتي 2008 و 2009 بنسب قدرت بـ 2% و 1.6% على التوالي، والسبب في ذلك يرجع إلى تراجع معدل نمو القطاع الفلاحي بنسبة (-5.3%)، وكذا تزامنا مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.3 دولار سنة 2009، وتسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، كما عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا خلال الفترة (2010-2014)، حيث انتقلت من 1.6% سنة 2009 إلى 3.8% سنة 2014، ويرجع ذلك إلى الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014)، فالنمو

(1) - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مرجع سابق، ص 36.

(2) - Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel, N° 12 Décembre, 2010, p26.

(3) - Office Nationale des statistiques, sur le site www.ons.dz.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الاقتصادي لم يبلغ المعدل المرجو نتيجة لضعف نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

3. تخفيض معدل البطالة: تعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة، كما أنه يمكن للسياسة النقدية أن تتدخل عبر أدواتها المختلفة، للمساهمة في تخفيض البطالة داخل الاقتصاد الوطني، كما نجد أن مشكلة البطالة في الجزائر بدأت تتفاقم منذ سنة 1986 بسبب الظروف الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري وقلة الموارد المالية التي تسمح بخلق مناصب شغل جديدة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-7) : تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1986	11,4	2001	27,3
1987	21,4	2002	25,7
1988	20,5	2003	23,7
1989	18,1	2004	17,7
1990	19,7	2005	15,3
1991	21,2	2006	12,3
1992	23,8	2007	13,8
1993	23,2	2008	11,3
1994	24,4	2009	10,2
1995	28,1	2010	10
1996	28	2011	9,8
1997	26,4	2012	9,7
1998	28	2013	9,3
1999	30	2014	9,5
2000	28,9		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; [sur le site: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart) .

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; [sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm).

-Office Nationale des statistiques; [sur le site, www.ons.dz](http://www.ons.dz) : <http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,204-.html>.

(1) - خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص354.

شكل رقم (2-4): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (7-4) باستخدام برنامج (Excel-2007).

لقد أمضت الجزائر على اتفاق التعديل الهيكلي، الذي تضمن شروطا قياسية خاصة في جانب تقييد التوظيف في الإدارات العمومية والوظائف التابعة للقطاع العمومي، بالإضافة إلى تصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية، وتسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى الوافدين الجدد لسوق العمل كل سنة، ويلاحظ من الجدول رقم (7-4) والشكل رقم (2-4) أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر في الفترة (1987-1999)، حيث سجل معدل البطالة 11.4% سنة 1986، ليرتفع إلى 28.1% سنة 1995، وهي سنة البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي كانت شروطه قاسية على الجزائر في جانب تقييد التوظيف في الإدارات والوظائف التابعة للقطاع العمومي، وبالرغم من محاولات السياسة النقدية في سنة 1995 لتخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كما سجلت معدلات البطالة خلال الفترة (1996-1998) متوسط في حدود 27.4% خلال الأربع سنوات. ثم سجلت أعلى نسبة لها والمقدرة بـ 30% سنة 1999، ويرجع ذلك إلى الآثار السيئة للإصلاحات الجذرية على المجتمع الجزائري بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض بعد ذلك سنوات 2005، 2006، 2008 مسجلة 15.3%، 12.3%، 11.3% على التوالي، وهذا تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، ويرجع ذلك إلى القطاع خارج المحروقات خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية، كذلك قطاع الصناعة الذي نمت بـ 4.4% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت نسبة نموه 0.8%⁽¹⁾. لتبلغ أدنى مستوى لها خلال الفترة (2010-2014) عند متوسط 9.66%، ويفسر ذلك بالآثار الايجابية للبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة والتي ترمي إلى خلق مناصب شغل جديدة ووضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل كجهاز عقود ما قبل التشغيل، وبالنسبة لبنك الجزائر فعلى

⁽¹⁾-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2008, Juin 2009, PP28-29.

الرغم من إشارة قانون النقد والقرض 90-10 لهذا الهدف إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار ضمن أهداف السياسة النقدية، ذلك إن الأولوية كانت معطاة لاستقرار الأسعار ثم هدف النمو ويأتي بعده توازن ميزان المدفوعات.

ونظرا لأن مشكلة البطالة تعتبر مصدرا للآفات الاجتماعية، ومنبعا لعدم الاستقرار فإن السلطات الجزائرية أولت اهتماما كبيرا لهذا المشكل ابتداء من سنة 1990 من خلال السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة النقدية، التي نصت على ضرورة استغلال على كل الموارد الإنتاجية للبلد، بهدف امتصاص البطالة من خلال أسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة، في إطار برامج القضاء على البطالة. إن الانخفاض المسجل في معدلات البطالة نتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة وعلاوة على هذا فإن إنعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2010-2014)، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات.

4. التوازن الخارجي: يرتبط هذا الهدف بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات^(*)، والعمل على تحقيق استقرار في سعر الصرف، وعلى اثر انخفاض أسعار النفط في سنة 1986، أظهر عدة إختلالات إقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني، وانخفاض قيمة الصادرات النفطية، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق، والجدول الموالي يوضح ذلك:

^(*) - **ميزان المدفوعات:** هو سجل إحصائي مختصر لجميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين (الحكومة والأفراد المشروعات) في بلد معين وبين المقيمين في الخارج.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (4-8) : تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
1986	-14.1	2001	6.2
1987	0.01	2002	3.66
1988	-0.80	2003	7.47
1989	-0.66	2004	9.25
1990	-1.71	2005	16.94
1991	0.26	2006	17.73
1992	0.23	2007	29.55
1993	-0.01	2008	36.99
1994	-4.38	2009	3.86
1995	-6.32	2010	15.58
1996	-2.09	2011	20.14
1997	1.16	2012	12.06
1998	-1.74	2013	0.13
1999	-2.38	2014	-5.88
2000	7.57		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر :

- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

-Office nationale des statistiques ;sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indmon09-13.pdf>.

من خلال الجدول رقم (4-8)، نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر عرف عجزا خلال الفترة (1986-1999)، حيث أنه حقق عجزا كبيرا قدره 14.1 مليار دينار سنة 1986، بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإلى الوضعية التي عاشتها الجزائر خلال هذه السنة. أما في السنوات 1991، 1992 و 1997، حيث سجل فيهما فائض يقدر على التوالي 0.23، 0.21 و 1.16 مليار دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن قيمة الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أما العجز المسجل فيرجع إلى العجز المسجل في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال بسبب إجراءات إعادة الهيكلة في سنتي 1994 و 1995، أين سجل ميزان المدفوعات عجزا كبيرا سنة 1995 بقيمة 6.32 مليار دولار، وبسبب انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني وضعف الجهاز الإنتاجي، حيث بذلت الجزائر جهودا كبيرة بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق بإبرامها اتفاقيات الإستعداد الانتماني مع صندوق النقد الدولي، حيث لجأت بموجب هذه الاتفاقيات إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17% في أبريل 1994، إذ أصبح (1 دولار = 35.1 دينار) سنة 1994 بعد ما كان (1 دولار = 23.3 دينار) سنة 1993، وأيضا بسبب الظروف التضخمية التي شجعت على زيادة الاستيراد.

لقد عرف ميزان المدفوعات فائضا معتبرا بداية من سنة 2000 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول من 28.59 دولار إلى أن وصلت إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008،⁽¹⁾ وكذلك إلى فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 وأصبح 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول، حيث بلغ 62.25 دولار كمتوسط سنوي،⁽²⁾ ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ 15.58 و20.14 مليار دولار في سنة 2010 و2011 على التوالي، ثم بدأ يسجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا خلال الفترة (2012-2014)، حيث سجل 12.06 مليار دولار و0.13 مليار دولار خلال سنتي 2012 و2013 على الترتيب، الفائض المسجل في سنة 2013 ضعيفا مقارنة بسنة 2011 و2012، هذا ما يترجم، على وجه الخصوص، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب، فإن سنة 2013 تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.⁽³⁾ ليواصل انخفاضه حيث سجل عجزا سنة 2014 والمقدر بـ5.88 مليار دولار، نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 100.77 دولار من نفس السنة.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1986-2014)

وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة على مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك بإستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

1- تأطير القروض: تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 المرغوب تحقيقه خلال السنة، ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطيا للسياسة النقدية في وضع يتميز بإقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فإن تمويل تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرا داخليا وهذا ما يقلل من فعالية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلصت فعالية التأطير وأصبح إلغاؤه ضروريا، خصوصا وأن الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير في إطار الإصلاح المالي، وبالفعل تم إلغاء نظام تأطير القروض في بداية سنة 1991.

(1) - جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 232.

(2) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012، ص 67.

(3) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 65.

2- عمليات السوق المفتوحة: تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، تتطلب هذه الأداة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، كما أن القانون 90-10 حدد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات بسقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية المنصرمة،⁽¹⁾ ورغم الأهمية الكبرى لأداة عمليات السوق المفتوحة في معظم الدول إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية بالجزائر، حيث منذ إنشائها تم إجراء العملية الأولى في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية بقيمة 4 مليار دج بمعدل فائدة 14.95% تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997.⁽²⁾ لذلك وبعد ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية من سنة 2002،⁽³⁾ لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يملك أوراق مالية عامة، كما أنه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق السندات الحكومية، ومع ذلك بقي دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها. كما سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر تتمثل في:

- ❖ معدل مرشد ومحدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية؛
- ❖ أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، وتم إدخال نظام مزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من سنة 1995، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية؛
- ❖ وجود نظام احتياطات إجبارية.

3- معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة في يد السلطات النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض، والجدول الموالي يوضح ذلك:

(1) - قويدر معيزي، مرجع سابق، ص 295.

(2) - فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 198.

(3) - Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2005, Avril 2006, P163.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (4-9): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: %

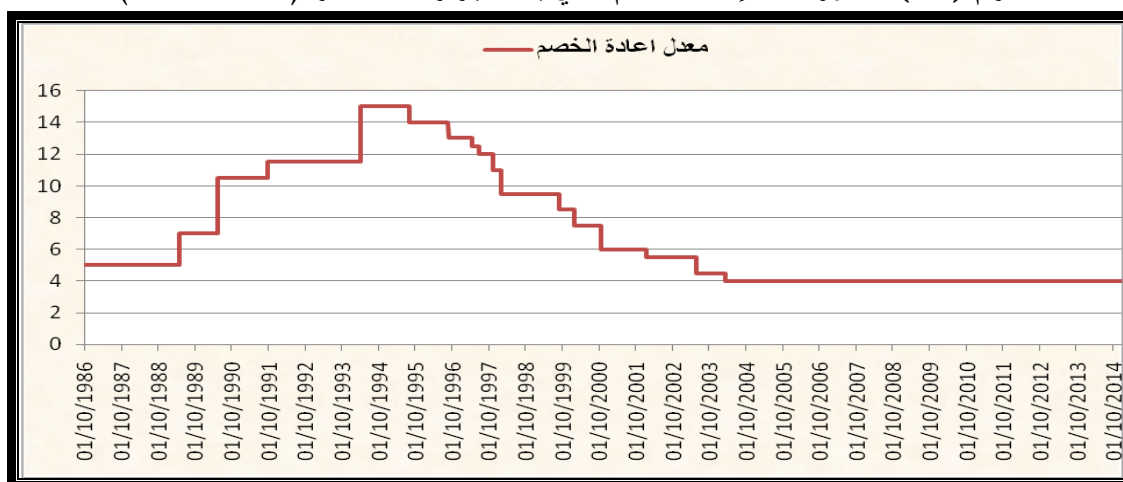
المعدل	إلى	يحسب ابتداء من
5	1989/05/01	1986/10/01
7	1990/05/21	1989/05/02
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	إلى يومنا هذا	2004/03/07

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015، ص 19.

- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz; sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2015AR.htm.

شكل رقم (4-3): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-9) باستخدام برنامج (Excel-2007).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) والشكل رقم (4-3) أن معدل إعادة الخصم في حالة ارتفاع

مستمر، حيث ارتفع من 5% ابتداء من 1986/10/01 ليصل إلى 7% في 1989/05/02، ثم انتقل

المعدل إلى 10.5% في 1990/05/22، ومن 1991/10/01 إلى 1994/04/09 تميزت معدلات إعادة الخصم بالثبات عند مستوى 11.5%، إلى أن وصل أعلى حد له في 1994/04/10 حيث بلغ 15%، وهي أعلى معدل طبقتة الجزائر منذ 1972⁽¹⁾ ويرجع ذلك إلى السياسة الانكماشية التي اتبعتها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع آنذاك، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار حال دون تحقيق الغاية المطلوبة، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها، لينخفض بعد ذلك ابتداء من 1995/08/02 إذ بلغ 14%، وسجل كذلك انخفاضا سنة 1996 بنسبة 13%، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السلطات النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد على برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، ليستمر في الانخفاض ليصل إلى 9.5% في 1998/02/09، وهذا راجع إلى النقص المسجل في السيولة لدى البنوك التي لجأت إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل، وهذا ما نلاحظه من خلال ارتفاع مبالغ إعادة التمويل من 157 مليار دينار في جوان 1998 إلى 226.1 مليار دينار في نهاية 1998، الأمر الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 18.8% وتفاقم نسبة سيولة الاقتصاد بانتقالها من 38.9% في 1997 إلى 56.3% في 1998، واستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل في 1999/09/09 إلى 8.5%، وهي سنة انتهاء فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

أما في 2000/01/27 فقد سجل معدل إعادة الخصم انخفاضا آخر بنسبة 7.5% و 2000/10/22 بنسبة 6%، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دينار في 2000 إلى 102.9 مليار دينار في جوان 2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، سجل معدل إعادة الخصم انخفاضا آخر في 2002/01/20 بنسبة 5.5%، وانعدم إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دينار لدى بنك الجزائر، ليستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض إلى أن وصل إلى 4.5% في 2003/06/01 و 4% في 2004/03/07 ويبقى ثابتا إلى يومنا هذا، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطات النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الرقودية، بالإضافة إلى تحفيز البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم، والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، وكذلك فإن سعر إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر، يعد سعرا توجيهيا، وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة للانخفاض، وهي سياسة توسعية.

4-آلية الاحتياطي الإجباري: لآلية الاحتياطي الإجباري دور مهم في تسيير السيولة البنكية من خلال ارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك في حساب لدى بنك الجزائر، كما أنها أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 35،

(1) - مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004، ص 05.

حيث ينص القانون على أنه يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، حيث لا يمكن أن لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه،⁽¹⁾ ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وفي أوائل سنة 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى من خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، كما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد. ولمعالجة أوجه الضعف هذه بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 بفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 2.5% من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية)،⁽²⁾ وبقيت هذه الأداة بدون تطبيق فعلي إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، ودخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية إصلاح أدوات السياسة النقدية في إطار الإنتقال نحو استعمال الأدوات غير المباشرة، وبقيت هذه الأداة مطبقة ولا تختلف كفاءتها العملية عن ما هو معمول به في الدول الأخرى بالنظر إلى فعاليتها للتحكم في خطورة السيولة، ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجمالي، تتمثل العقوبة في غرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص.⁽³⁾ وحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة إن كانت تضخمية أو انكماشية، ورغم ذلك فإن الأمر 11-03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشر إلى هذه الأداة، وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004⁽⁴⁾ أقر فيها بنسبة الاحتياطي الإجمالي التي يمكن أن تصل إلى 15%.⁽⁵⁾ والجدول الموالي يوضح ذلك:

(1) - فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، مرجع سابق، ص 201.

(2) - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

(3) - ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 302.

(4) - Règlement N°04-02 du 4 mars 2004 fixant Les conditions de constitution des réserves minimales obligatoires. Available at website: <http://www.droit-afrique.com/upload/doc/algerie/Algerie-Reglement-2004-02-reserves-minimales-obligatoires.pdf>. consulted in 03-04-2016.

(5) - علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 23 جانفي 2014، ص 188-189.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

جدول رقم (4-10): تطور معدل الاحتياطي الإجباري لدي بنك الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: %

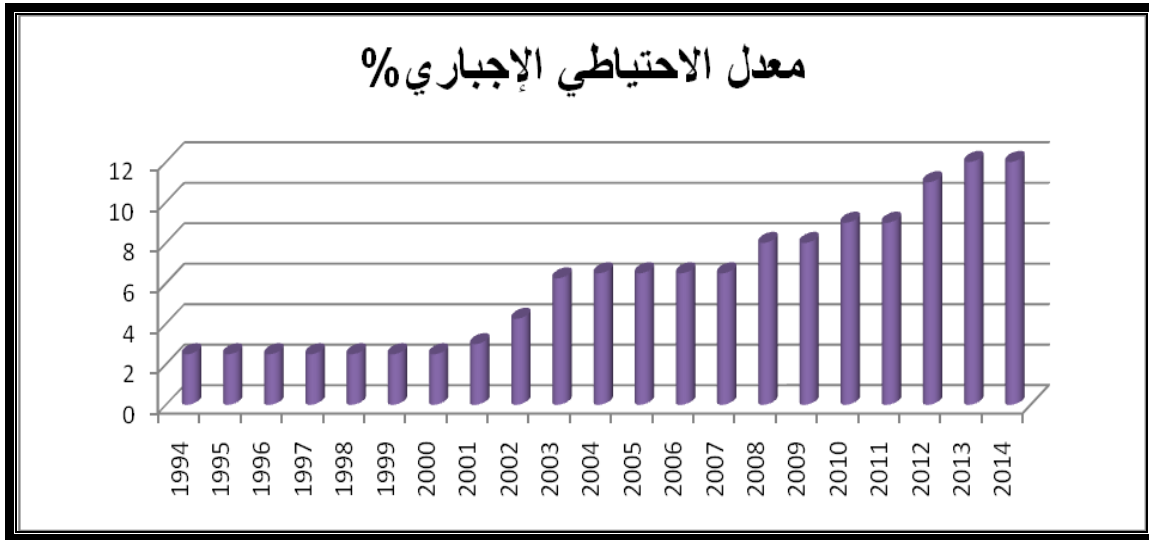
السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري	السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري
2001	3.00	2008	8.00
2002	4.25	2009	8.00
2003	6.25	2010	9.00
2004	6.50	2011	9.00
2005	6.50	2012	11.00
2006	6.50	2013	12.00
2007	6.50	2014	12.00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر .

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (4-4): تطور معدل الاحتياطي الإجباري لدي بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (4-10) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-4)، نلاحظ ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري منذ سنة 2001 والذي قدر بـ 3.00%، ثم إلى 4.25% في سنة 2002، ثم إلى 6.25% سنة 2003، ثم إلى 6.5% سنة 2004⁽¹⁾ وبقيت هذه النسبة بدون تغيير في سنوات 2005، 2006، 2007، وفقا للتعليمية رقم 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 والتي عدلت بالتعليمية رقم 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطي

(1) - التعليمية رقم 04-02 بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.

الإجباري، وكان آخر تغيير الذي أدلى به بنك الجزائر في التعليم رقم 03-09 المؤرخة في 25 أبريل 2009، المعدلة والمكملة للتعليم رقم 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، هذه التعليم أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري بـ 0.5% مقابل 0.75%⁽¹⁾ حيث ارتفع معدل الاحتياطي الإجباري من 8% سنة 2008 إلى 9% سنة 2011، وتمثل هذه الأداة ما بين 13.97% و 16.58% من السيولات المصرفية لدى بنك الجزائر.

وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة تماشيا والتطور في قيمة الاحتياطي الحر للبنوك، والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني ناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني إلى 122.6 مليار دينار في 2002 مقابل 43.5 مليار دينار في نهاية 2001 و 157.3 مليار دينار في 2004، ثم إلى 171.5 مليار دينار في نهاية 2005، ثم إلى 186.1 مليار دينار في نهاية 2006، ثم من 284.8 مليار دج سنة 2007 و 395.0 مليار دج سنة 2008 و 773.5 مليار دج سنة 2009، رغم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 3% سنة 2003 إلى 8% سنتي 2008 و 2009.

ورغم بقاء هذه الأداة التقليدية والفعالة في حوزة بنك الجزائر فإن الامر 03-11 قد ألغى المادة 93 من القانون 90-10 الذي وضع هذه الأداة من دون التكفل بها، وبالفعل القانون الجديد ينص على وسائل السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني،⁽²⁾ ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأساسي للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا أستحسن استعمالها، لذا قرر مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها من خلال التعليم رقم 04-20 المؤرخة في 12/03/2004، وبالفعل إذا اقتصر الأمر على ذلك وتكون الفقرة "ج" من المادة 62 من الامر 03-11 كإطار قانوني.⁽³⁾ ليسجل معدل الاحتياطي الإجباري في سنتي 2013 و 2014 بنسبة 12.00%، وهذا دليل على التدخل النشط لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتناس

5- آلية استرجاع السيولة: تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، ومن أجل احتواء هذا الفائض من السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، والتي تتمثل في: استرجاع السيولة لـ 7 أيام منذ أبريل 2002 وفقا للتعليم رقم 02-02 المؤرخة في 11 أبريل 2002، واسترجاع السيولة لـ 3 أشهر المدخلة في أوت 2005، والتسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005 وفقا للتعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005،⁽⁴⁾ عرفت تدخلات بنك الجزائر على السوق النقدية (استرجاعات السيولة لـ 7 أيام ولـ 3 اشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم

(1)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2009, juillet 2010, PP156-157.

(2)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، الدورة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص53.

(3)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2009, Op.cit, P156.

(4)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2014, juillet 2015, P110.

حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، حيث تسمح الاسترجاعات لـ 3 أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف التي تعتبر مستقرة، أما فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة)، والتي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من المصارف، يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر.⁽¹⁾

ودخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في أبريل سنة 2002، لكي تدعم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، علما أن القانون لا يقر هذه الأداة بوضوح، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يتيح لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية معتبرة من السيولة النقدية الفائضة، وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند 1100 مليار دينار في سنة 2008، وبقيت عمليات استرجاع السيولة أداة نشطة في إدارة السياسة النقدية، بعدما لعبت دورا متزايدا في السداسي الثاني من سنة 2007، حيث كان التعديل في مبلغها من 450 مليار دينار إلى 1100 مليار دينار فعليا منذ منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة.⁽²⁾ والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-11): تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة(2002-2014)

السنوات	المعدل على استرجاع السيولة (7أيام)	المعدل على استرجاع السيولة(3أشهر)	المعدل على استرجاع السيولة(6أشهر)
2002	2,75	-	-
2003	1,75	-	-
2004	0,75	-	-
2005	1,25	1,9	-
2006	1,25	2,0	-
2007	1,75	2,5	-
2008	1,25	2,0	-
2009	0,75	1,25	-
2010	0,75	1,25	-
2011	0,75	1,25	-
2012	0,75	1,25	-
2013	0,75	1,25	1,50
2014	0,75	1,25	1,50

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: - التقارير والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر:

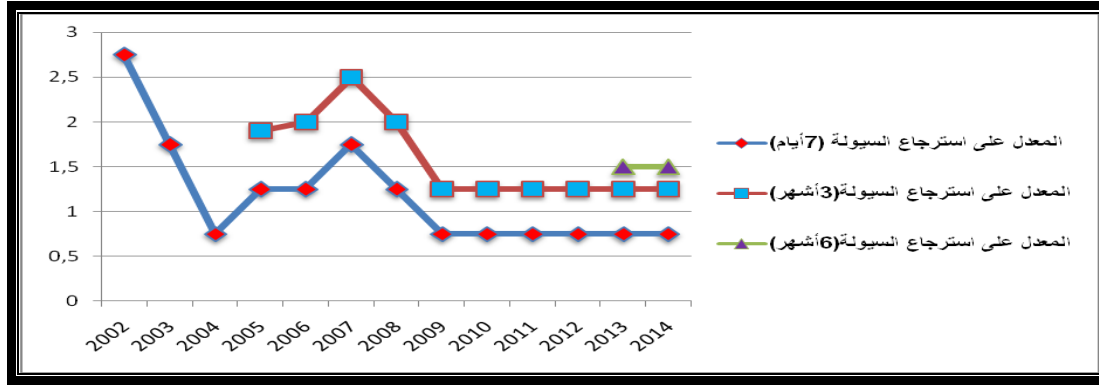
-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

(1)- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص156.

(2)- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، ص215.

- علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص190.

شكل رقم (4-5): تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2002-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-11) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-5)، نلاحظ أن المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام كان مرتفعا سنة 2002، ثم بدأ ينخفض المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام 1.75% سنة 2003، ثم إلى 0.75% سنة 2004، حيث بلغ المخزون الإجمالي الذي تم تسحبه بإسم السيولة المسترجعة 450 مليار دج سنة، مقابل 450 مليار دج سنة 2004 و 250 مليار دج سنة 2003،⁽¹⁾ ليستقر عند المبلغ 450 مليار دج إلى غاية نهاية 2006، حيث تمثل نسبة استرجاع السيولة لـ 7 أيام 33.3% أي ما يقارب 149.85 مليار دج في نهاية 2005، وانخفضت في نهاية 2006 إلى 18.3 أي يقارب 82.35 مليار دج، ومقابل هذا فإن بنك الجزائر لم يحدث تغيير على نسبة الفائدة على السيولة المسترجعة في سنتي 2005 و 2006 والمقدرة بـ 1.25%، ثم سجل ارتفاعا بنسبة 1.75% سنة 2007 لإمتصاص الفائض في السيولة، ثم تراجع هذا المعدل بعد ذلك ليستقر خلال الفترة (2009-2014) عند المعدل 0.75%، حيث ارتفعت نسبة استرجاع السيولة لـ 7 أيام إلى 77% في نهاية 2007 أي ما يقارب 852.16 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة، وهذا بفضل ارتفاع نسبة الفائدة إلى 2.5% سنة 2007، ثم انخفضت إلى 75% في نهاية 2008 أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة وهذا راجع إلى قيام بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة من 1.25% إلى 0.75% سنة 2009، ليستقر عند هذه النسبة إلى غاية نهاية 2014، أما بالنسبة للمعدل على استرجاع السيولة لـ 3 أشهر فقد تم استعماله منذ سنة 2005 بنسبة 1.9% مقابل 1.25% سنة 2008، ليستقر بعد ذلك خلال الفترة (2009-2014) عند المعدل 1.25%، وبالنسبة للمعدل على استرجاع السيولة لـ 6 أشهر فقد تم استعماله منذ سنة 2013 بنسبة 1.50% ليستقر في نفس النسبة 1.50% إلى غاية نهاية 2014.

6- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: استعملت تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة كأداة للسياسة النقدية، التي تم إدخالها في أوت 2005 من قبل بنك الجزائر،⁽²⁾ والتي تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، حيث لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، وتم إدخالها قصد زيادة فعالية

(1)- Banque d'algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2005, Avril 2006, P149.

(2)- التعليم رقم 04-05 المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية. كما تعتبر هذه الأداة عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.⁽¹⁾ إن معدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.⁽²⁾ والجدول الموالي يوضح ذلك:

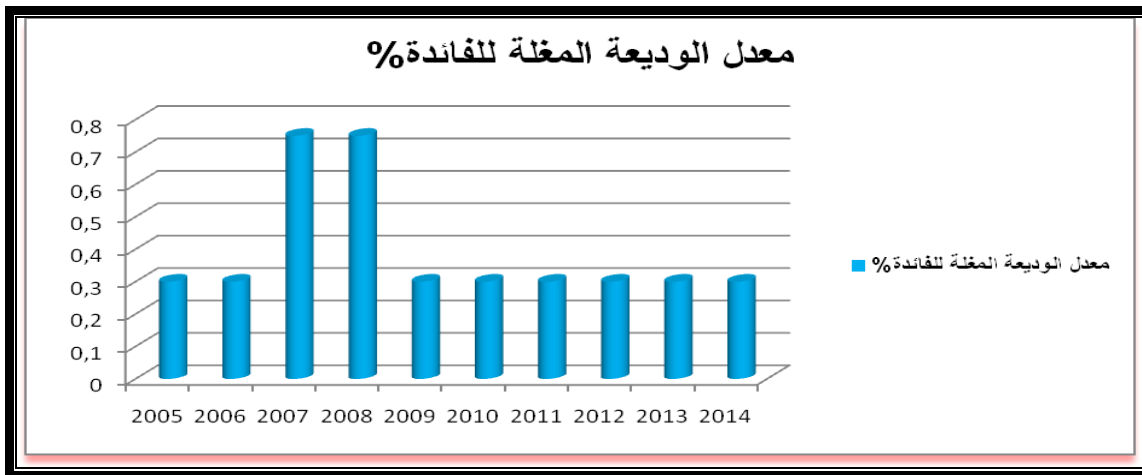
جدول رقم (4-12): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة لدى بنك الجزائر (2005-2014)

السنوات	معدل الوديعة المغلة للفائدة
2005	0,3
2006	0,3
2007	0,75
2008	0,75
2009	0,3
2010	0,3
2011	0,3
2012	0,3
2013	0,3
2014	0,3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -التقارير والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (4-6): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-12) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-6)، نلاحظ استقرار معدلات استرجاع الوديعة المغلة للفائدة عند 0.3% إلا في سنتي 2007 و2008، حيث ارتفع هذا المعدل إلى 0.75%، وهذا بسبب ارتفاع

⁽¹⁾ -علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص191.

⁽²⁾ -Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2005, Op.Cit. p158.

السيولة لدى البنوك خاصة في سنة 2007، ثم بدأ ينخفض من جديد ليستقر خلال الفترة (2009-2014) عند المعدل 0.3%.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر يستخدم أيضا مناقصات القروض وذلك ابتداء من سنة 1995 وتوقف عن استعمالها منذ سنة 2006، كما كان يستخدم نظام الأمانات ابتداء من سنة 1993 ليتوقف عن ذلك سنة 2007.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

بعد التطرق لأهم التطورات النقدية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هاته الفترة، نعرض إلى تتبع هذه التطورات على نمو الكتلة النقدية، لمعرفة فعالية هذه الإصلاحات على الوضعية النقدية، بالإضافة إلى عرض تحليلي للكتلة النقدية ومكوناتها، والمؤشرات النقدية والتي تتمثل في السيولة الاقتصادية وسرعة دوران النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية^(*) ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من المجاميع التالية:⁽¹⁾

1- النقود الورقية (Fiduciary): والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية الكتلة النقدية في الجزائر.

2- النقود الكتابية (Scripturally): تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى آخر.

3- أشباه النقود (Quasi-money): وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة (Placement) للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم "السيولة المحلية" (M2)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

^(*) - **الكتلة النقدية:** هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. انظر: أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 189.

⁽¹⁾ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 167.

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

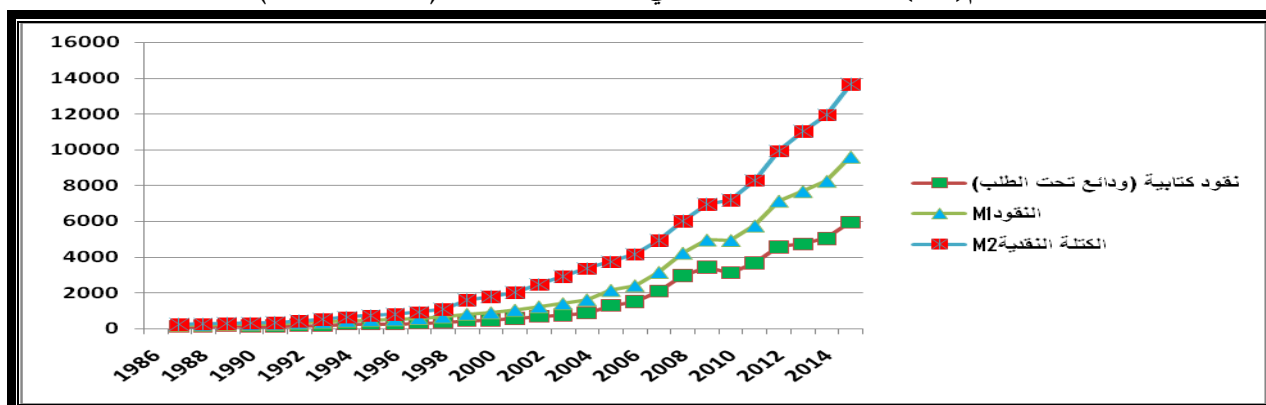
جدول رقم (4-13): تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية (ودائع تحت الطلب)	النقد M1	معدل نمو M1 %	أشباه النقود (ودائع لأجل)	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %	إجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة % (M2/ PIB)
1986	89,36	115,458	204,818	-	22,199	227,017	-	299,500,115	75,80
1987	96,865	127,041	223,905	9,3	33,99	257,896	13,6	323,699,987	79,67
1988	109,755	142,45	252,205	12,6	40,758	292,963	13,6	349,500,146	83,82
1989	119,87	130,142	250,012	-0,9	58,134	308,146	5,2	423,300,059	72,80
1990	134,942	135,141	270,082	8,0	72,923	343,005	11,3	555,800,026	61,71
1991	157,2	167,793	324,933	20,3	90,276	415,27	21,1	844,499,762	49,17
1992	184,851	184,86	369,719	13,8	146,183	515,905	24,2	1048,200,02	49,22
1993	184,851	235,594	446,905	20,9	180,522	627,427	21,6	1165,999,997	53,81
1994	211,311	252,847	475,834	6,5	247,68	723,514	15,3	1491,500,007	48,51
1995	222,986	269,339	519,107	9,1	280,455	799,562	10,5	1990,600,032	40,17
1996	249,767	298,217	589,1	13,5	325,958	915,058	14,4	2570,000,007	35,61
1997	290,884	333,953	671,57	14,0	409,948	1081,518	18,2	2780,199,911	38,90
1998	337,621	435,952	826,372	23,1	766,09	1592,461	47,2	2830,500,102	56,26
1999	390,42	465,187	905,183	9,5	884,167	1789,35	12,4	3238,200,082	55,26
2000	484,527	563,658	1048,184	15,8	974,35	2022,534	13,0	4123,499,954	49,05
2001	577,15	661,36	1238,51	18,2	1235,006	2473,516	22,3	4227,1131	58,52
2002	664,688	751,653	1416,341	14,4	1485,191	2901,532	17,3	4522,7733	64,15
2003	781,339	849,04	1630,38	15,1	1724,043	3354,422	15,6	5252,3211	63,87
2004	874,347	1286,233	2160,581	32,5	1577,456	3738,037	11,4	6149,1167	60,79
2005	920,964	1500,475	2421,421	12,1	1736,164	4157,585	11,2	7561,9844	54,98
2006	1081,358	2086,28	3167,64	30,8	1766,105	4933,744	18,7	8501,6358	58,03
2007	1284,493	2949,08	4233,573	33,7	1761,035	5994,608	21,5	9352,8864	64,09
2008	1539,975	3424,954	4964,928	17,3	1991,04	6955,968	16,0	11043,7035	62,99
2009	1829,348	3114,81	4944,159	-0,4	2228,893	7173,052	3,1	9968,0253	71,96
2010	2098,629	3657,83	5756,46	16,4	2524,281	8280,74	15,4	11991,5639	69,05
2011	2571,481	4570,218	7141,699	24,1	2787,489	9929,188	19,9	14588,5319	68,06
2012	2952,3	4729,1	7681,8	7,6	3333,6	11015,1	10,9	16208,6984	67,96
2013	3204,0	5045,8	8249,8	7,4	3691,7	11941,5	8,4	16643,8336	71,75
2014	3658,9	5944,1	9603,0	16,4	4083,7	13663,9	14,4	17205,1063	79,42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; [sur site: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart](http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart).
- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; [sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm).
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011, hors série ,Juin.2012 ; [sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series_retrospectives2011.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series_retrospectives2011.pdf).
- Office nationale des statistiques ; [sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf)

شكل رقم (4-7): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(4-13) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم(4-13) والشكل رقم(4-7)، نلاحظ أن التطور المتزايد في نمو الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى، حيث بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم M2 حوالي 227,017 مليار دج سنة 1986، لتصل إلى 627,427 مليار دج سنة 1993، بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يوضحه معدل نمو الكتلة النقدية M2 الذي انتقل هو الآخر من 13,6% سنة 1987 إلى 21,6% سنة 1993، وهذا راجع إلى الإصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الموازني، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية مع صندوق النقد الدولي،⁽¹⁾ مما ادر إلى ارتفاع معدل التضخم حيث سجل 31.67% سنة 1992 مقارنة بسنة 1990 و 1991 بنسبة 17.88% و 25.90% على التوالي، كما سجل انخفاضا سنة 1993 بنسبة 20.52%.

بدأ هذا التوسع في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خاصة سنوات 1996، 1995، 1994، بسبب اعتماد سياسة نقدية انكماشية، لكن سرعان ما ارتفعت سنة 1997 إلى 1081,518 مليار دج يعكس زيادة عرض السيولة المالية في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك،² وهذا ما توضحه معدلات نمو الكتلة النقدية M2 حيث عرفت تذبذبا وسجلت 15,3%، 10,5%، 14,4% سنوات 1996، 1995، 1994، على التوالي، ثم ارتفع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 1592,461 مليار دج وبنسبة 47,2% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، وهذا ناجم عن تنقيد موارد إعادة الجدولة، ثم عاودت الانخفاض من جديد سنتي 1999 و 2000 حيث سجلت 12.4% و 13.0% على التوالي، انتقل حجم الكتلة النقدية M2 من 723,514 مليار دج سنة 1994 إلى 2022,534 مليار دج سنة 2000، وإلى 2473,516 مليار دج سنة 2001، وهذه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 22,3% في سنة 2001 ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل،⁽³⁾ التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية من 774.3 مليار دج إلى 1313.6 مليار دج سنة 2001 أي بنسبة 69.65%، وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة M2. أدت السياسة الانكماشية إلى تراجع في معدل التضخم، حيث سجل 18.70% و 5.70% سنتي 1996 و 1997 على التوالي بعد ما كان 29.00% و 29.79% سنتي 1994 و 1995 على التوالي، وهذا ما يبين فعالية السياسة النقدية ونجاحها في ضبط العرض النقدي.

بلغ حجم الكتلة النقدية M2 سنة 2002 حوالي 2901,532 مليار دج بزيادة قدرها 17,3% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وهذه الوضعية واضحة من خلال M1 المشكل لـ M2، وكذا تزامنا مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، ويعتبر هذا المسار مصدر إنشاء العملة النقدية

(1) - بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مرجع سابق، ص 30.

(2) - قويدر معيزي، مرجع سابق، ص 298.

(3) - المرجع السابق، ص 299.

الأقل تضخما، ثم انتقلت M2 إلى 3354,422 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 15,6% مقارنة بسنة 2002، نتيجة التراكم المتزايد للإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، ومداخيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكونة الأساسية لـ M2، إن الارتفاع المسجل في إدخار الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم، وبالتالي انعكست الآثار الايجابية على استقرار الأسعار.

بلغ حجم الكتلة النقدية M2 في سنة 2004 حوالي 3738,037 مليار دج بمعدل نمو 11,4%، ويعود هذا التراجع في معدل النمو إلى توسع الكتلة النقدية M1 بمعدل 32,5%، ويفسر هذا بالتراكم المتزايد للإدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات ولكن أكثرها كان على شكل ودائع تحت الطلب، حيث ارتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 2342.6 مليار دج سنة 2003 إلى 3119.2 مليار دج سنة 2004 بنسبة 33,1%، إن الانخفاض المسجل في حجم الكتلة النقدية M2 يعتبر تراجع ايجابي في التوسع النقدي، راسيا بذلك الاستقرار النقدي، كما سجل حجم الكتلة النقدية M2 حوالي 4157,585 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة 11,2% مقارنة بسنة 2004 عاكسا بذلك الاستقرار النقدي المحقق منذ سنة 2002، فهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض 15.8 سنة 2005،⁽¹⁾ وهذا راجع إلى الزيادة التي سجلت في قيمة الأرصدة الخارجية الصافية حيث ارتفعت إلى 4179.4 مليار دج سنة 2005 بنسبة 34.0% مقارنة بسنة 2004، كما بلغ حجم الكتلة النقدية M2 حوالي 4933,744 مليار دج بنسبة نمو 18,7% مقارنة بسنة 2006، مقارنة بسنة 2005، وهو أكبر من معدل النمو المحدد والمستهدف لسنة 2006 والذي يتراوح بين 14.8% و 15.5%،⁽²⁾ وقد ساعدت موارد الجباية البترولية والأصول الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات في التوسع النقدي سنة 2006، حيث سجلت قيمة قدرها 5515,0 مليار دج بزيادة تقدر بـ 1335.3 مليار دج سنة 2005، في حين سجلت الأرصدة الخارجية الصافية للبنوك التجارية انخفاضا يقدر بـ 11.3% مقارنة بسنة 2005، وبالتالي فالاستقرار النقدي المحقق خلال الفترة 2001-2005 لم يتحقق في سنة 2006، وفقد ساهم ادخار الخزينة العمومية لجزء من موارد الجباية البترولية في التخفيف من التوسع في هذه السنة، كما سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 سنة 2007 نسبة 21.5%، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، كما أن معدل نمو الكتلة M2 المسجل سنة 2007 تجاوز المعدل المحدد من قبل مجلس النقد والقرض في بداية سنة 2007 والذي تراوح بين 17.5% و 18.5%،⁽³⁾ وهذا دلالة على عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية، كما سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 انخفاضا سنة 2009 بمعدل نمو 3.1% مقارنة بسنة 2008 بمعدل نمو 16.0%، فيرجع إلى مخاوف السلطات من الضغوط التضخمية نتيجة التراكم المتواصل للسيولة وكذلك لانخفاض المفاجئ لأسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا التوسع المتزايد في الكتلة

(1)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2005, Op.Cit, P143.

(2)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2006, Juin 2007, p145.

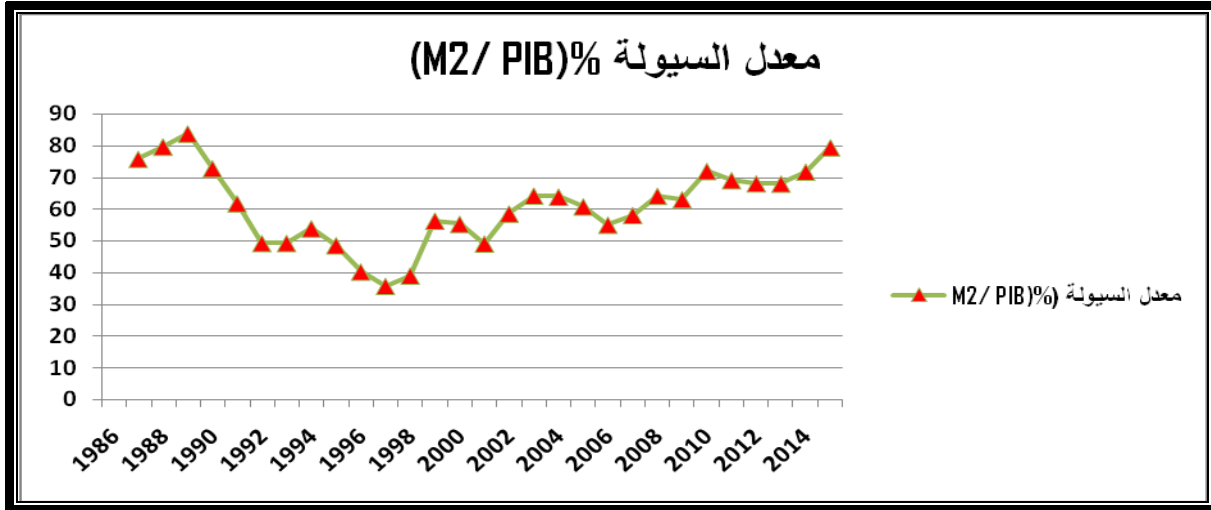
(3)- Banque d'algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2007, juillet 2008, p 168.

النقدية M2 يعود إلى الزيادة التي سجلت في قيمة الأصول الخارجية الصافية والتي استمرت هي الأخرى بالزيادة، حيث سجلت سنة 2007 ما قيمته 7415,5 مليار دج، و 10247,0 مليار دج سنة 2008 بمعدل نمو 32.2% من بينها 23.6% في السداسي الثاني مقابل 11.8% في السداسي الأول، بلغت الكتلة النقدية M2 في سنة 2009 حوالي 7173,052 مليار دج بمعدل نمو 3.1% مقارنة بسنة 2008 بـ 16.0%، فهو معدل منخفض عن المعدل المستهدف في بداية سنة 2009 والذي تراوح بين 12% و 13%⁽¹⁾، وهذا مؤشر ايجابي للتعبير عن السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية، وهذا راجع إلى الزيادة الضعيفة للأصول الخارجية الصافية التي ارتفعت من 10886,0 مليار دج إلى مليار دج سنة 2009، أي بمعدل زيادة تقدر بـ 6.2% ما يعادل 639 مليار دج، وهذا راجع إلى الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وكذا انخفاض أسعار البترول من 99.97 دولار إلى 62.25 دولار سنتي 2008 و 2009 على التوالي.

أما خلال الفترة (2010-2014) فقد استمرت في الارتفاع حيث سجلت الكتلة النقدية M2 قيمة قدرها 8280,74 مليار دج بمعدل نمو 15.4% سنة 2010، ثم 9929,188 مليار دج بنسبة نمو 19.9% سنة 2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول من 80.2 دولار إلى 112.9 دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول الخارجية الصافية التي ارتفعت من 11997,0 مليار دج إلى مليار دج سنة 2010 بمعدل نمو 10.2% مقارنة بسنة 2011 حيث سجلت 13922,4 مليار دج بمعدل نمو 16.0%، ثم عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 انخفاضا حيث سجل 10.9% و 8.4% سنتي 2012 و 2013 على التوالي، وسبب ذلك يرجع إلى الانخفاض في معدل الأصول الخارجية الصافية من 7.9% سنة 2012 إلى 1.9% سنة 2013، كما عرفت أسعار البترول انخفاضا من 111 دولار إلى 109 دولار، أما فيما يخص سنة 2014 فقد عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 ارتفاعا مرة أخرى بنسبة نمو 14.4%، بسبب ارتفاع الأصول الخارجية الصافية إلى 15734,5 مليار دج بعدما كانت 15225,2 مليار دج سنة 2013، بمعدل نمو 3.3%. وانعكس هذا الاستقرار في الكتلة النقدية على معدلات التضخم، حيث عرفت معدلات مقبولة نوعا ما حيث لم تتعدى 5% خلال الفترة (2000-2008)، وانطلاقا من سنة 2009 فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا، حيث تجاوز 5% في بعض السنوات ووصل إلى 8.89% سنة 2012، وهذا راجع إلى الزيادات المسجلة في الأجور والمخلفات المالية الناتجة عن ذلك. أما تطور معدل السيولة (M2/ PIB) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، والشكل الموالي يوضح ذلك:

⁽¹⁾ - Banque d'algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009, Op.cit., p166.

شكل رقم (4-8): تطور معدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-13) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-8)، نلاحظ ارتفاع في معدل السيولة من 75,80% سنة 1986، إلى 83,82% سنة 1988، حيث تعتبر هذه السنة أعلى معدل للسيولة خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك للنمو في الكتلة النقدية، حيث طبقت الجزائر سياسة نقدية توسعية بهدف تمويل عجز الميزانية وتخصيص الموارد للمؤسسات العامة، ثم ارتفع معدل السيولة سنة 1990 بنسبة 61,71%، مقارنة بسنة 1989 بنسبة 72,80%، وهذا في إطار الإصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي كان يهدف للتحكم في نمو الكتلة النقدية، وكذلك قانون النقد والقرض 90-10، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل السيولة خلال سنتي 1991 و 1992 بنسبة 49,17% و 49,22% على التوالي، ثم سجل معدل السيولة ارتفاعا طفيفا سنة 1993 بنسبة 53,81%، ليحل انخفاضاً خلال الفترة (1994-1996) من 48,51% إلى 35,61% سنة 1996، حيث يعتبر أدنى معدل له خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى تطبيق سياسة نقدية تقييدية بغرض التحكم في التضخم ودعم استقرار أسعار الصرف ولذلك تحسنت السيولة أثناء فترة التعديل الهيكلي، ثم تحسن معدل السيولة سنوات 1997، 1998، 1999، ليسجل 38,90%، 56,26%، 55,26% على التوالي، وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية، وقد انخفضت نسبة السيولة إلى 49,05% سنة 2000، وذلك بسبب توقف عملية تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود وتقليص إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر، لكن ارتفاع M2 مقارنة بالنواتج الداخلي الخام كان له تأثير سلبي على معدل السيولة التي ارتفع مرة أخرى إلى غاية 2001 إلى 58,52% و 79,42% سنة 2001 و 2014 على التوالي، ومن أسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تطلب ضخ أموالاً جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة،

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

واستمرار نمو الكتلة النقدية، أين بلغ معدل السيولة سنة 2009 مقدار 71,96% ثم 69,05% سنة 2010، و71,75% سنة 2013، و79,42% سنة 2014.

الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014): إن تحليل الكتلة النقدية M2 يقودنا إلى تحليل مكوناتها الأساسية: النقود الورقية، ودائع تحت الطلب، أشباه النقود، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-14): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود الورقية	معدل النمو %	النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)	معدل النمو %	أشباه النقود (ودائع لأجل)	معدل النمو %
1986	89,36	-	115,458	-	22,199	-
1987	96,865	8,4	127,041	10,0	33,99	53,1
1988	109,755	13,3	142,45	12,1	40,758	19,9
1989	119,87	9,2	130,142	-8,6	58,134	42,6
1990	134,942	12,6	135,141	3,8	72,923	25,4
1991	157,2	16,5	167,793	24,2	90,276	23,8
1992	184,851	17,6	184,86	10,2	146,183	61,9
1993	184,851	0,0	235,594	27,4	180,522	23,5
1994	211,311	14,3	252,847	7,3	247,68	37,2
1995	222,986	5,5	269,339	6,5	280,455	13,2
1996	249,767	12,0	298,217	10,7	325,958	16,2
1997	290,884	16,5	333,953	12,0	409,948	25,8
1998	337,621	16,1	435,952	30,5	766,09	86,9
1999	390,42	15,6	465,187	6,7	884,167	15,4
2000	484,527	24,1	563,658	21,2	974,35	10,2
2001	577,15	19,1	661,36	17,3	1235,006	26,8
2002	664,688	15,2	751,653	13,7	1485,191	20,3
2003	781,339	17,5	849,04	13,0	1724,043	16,1
2004	874,347	11,9	1286,233	51,5	1577,456	-8,5
2005	920,964	5,3	1500,475	16,7	1736,164	10,1
2006	1081,358	17,4	2086,28	39,0	1766,105	1,7
2007	1284,493	18,8	2949,08	41,4	1761,035	-0,3
2008	1539,975	19,9	3424,954	16,1	1991,04	13,1
2009	1829,348	18,8	3114,81	-9,1	2228,893	11,9
2010	2098,629	14,7	3657,83	17,4	2524,281	13,3
2011	2571,481	22,5	4570,218	24,9	2787,489	10,4
2012	2952,3	14,8	4729,1	3,5	3333,6	19,6
2013	3204,0	8,5	5045,8	6,7	3691,7	10,7
2014	3658,9	14,2	5944,1	17,8	4083,7	10,6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives,

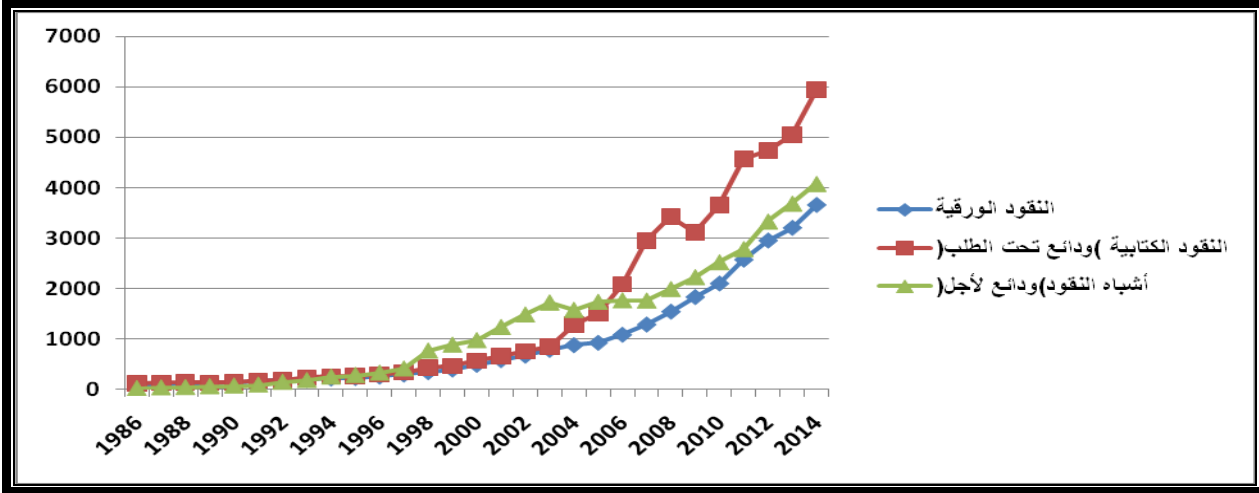
statistiques monétaires 1964-2011, hors série ,Juin.2012 ; sur le site:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series_retropectives2011.pdf.

-Office nationale des statistiques ; sur le site:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf

شكل رقم (4-9): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (4-14) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-14) والشكل رقم (4-9)، نلاحظ أن التطور المتزايد في مكونات الكتلة النقدية، حيث انتقلت النقود الورقية والتي تتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة التي يصدرها البنك المركزي، من 89,36 مليار دج سنة 1986 إلى 119,87 مليار دج سنة 1989، أي تضاعفت بـ 1,34 مرة، أما خلال الفترة 1990-1999 فقد عرفت النقود الورقية ارتفاعا، حيث انتقلت من 134,942 مليار دج سنة 1990 إلى 390,42 مليار دج سنة 1999، أي 2,89 مرة بين سنتي 1990 و1999، أي بمعدلات نمو بطيئة 12,6% و 15,6% لسنتي 1990 و1999 تواليا، وهذا بسبب السياسة النقدية التقشفية التي كانت تنتهجها الجزائر، وفقا لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي المشرف عليهما من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واثار شروع الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ونتيجة للتوسع النقدي ارتفعت النقود الائتمانية، حيث سجلت من 484,527 مليار دج سنة 2000، بينما سجلت النقود القانونية 874,3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2004،⁽¹⁾ بمعدل نمو 11,9%،⁽²⁾ مقابل 781,3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2003، بمعدل نمو 17,5% و 644,7 مليار دج في ديسمبر 2002، بمعدل نمو 15,2%، وبالتالي يكمن تفسير التباطؤ في معدلات نمو النقود القانونية مقارنة بسنة 2001 أي 19,1%، بالتوجه النقدي الذي يبقى ايجابيا وكذلك نتيجة لوضعية التسديدات الكبيرة التي عرفتتها منطقة نفوذ الميزانية.⁽³⁾ أما خلال الفترة (2005-2009) فقد انتقلت النقود القانونية من 920,964 مليار دج سنة 2005 إلى 1829,348 مليار دج سنة 2009، أي ارتفعت بـ 1,98 مرة، وبمعدلات نمو مرتفعة انتقلت من 5,3% إلى 18,8% خلال الفترة المذكورة، تزامنت هذه الفترة مع برنامج التنمية الخماسي نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع

(1)- Banque d'Algérie,, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004,juillet 2005. P131.

(2)- مصطفى عبد الطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص118.

(3)- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 2003، 24 أكتوبر 2004، ص26.

الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الكتلة النقدية، وسجلت النقود الورقية خلال الفترة (2010-2014) ارتفاعا انتقلت خلالها من 2098,629 مليار دج بمعدل نمو 14,7% سنة 2010 إلى 3658,9 مليار دج بمعدل نمو 14,2% سنة 2014، أي ارتفعت 1,74 مرة.

أما فيما يخص الودائع تحت الطلب: هي العنصر الثاني من مكونات الكتلة النقدية من حيث درجة السيولة وهي أقل سيولة من النقود الائتمانية (القانونية)، وتتكون الودائع تحت الطلب من:

- ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية؛
- ودائع تحت الطلب لدى مراكز البريد وصناديق الادخار؛
- ودائع الأفراد لدى الخزينة؛

بلغت الودائع تحت الطلب 115,458 مليار دج سنة 1986 بعد ما كانت 125,587 مليار دج سنة 1985، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي واجهت الاقتصاد الجزائري في تلك السنة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، ثم عادت لترتفع سنة بعد أخرى لتبلغ 135,141 مليار دج سنة 1990، بعدما كانت 130,142 مليار دج سنة 1989، أي تضاعفت بـ 1,03 مرة، أما خلال الفترة 1991-1999 فقد عرفت الودائع تحت الطلب ارتفاعا، حيث انتقلت من 167,793 مليار دج سنة 1991 إلى 465,187 مليار دج سنة 1999، أي 2,77 مرة بين سنتي 1991 و1999، أما خلال الفترة (2000-2014)، فقد انتقلت الودائع تحت الطلب من 563,658 مليار دج سنة 2000 إلى 5944,1 مليار دج سنة 2014، أي ارتفعت بـ 10.54 مرة، خلال الفترة المذكورة، تزامنت هذه الفترة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، واستمرار نمو الكتلة النقدية، وسجلت الودائع تحت الطلب خلال الفترة (2001-2004) وتزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا انتقلت خلالها من 661,36 مليار دج سنة 2001 إلى 1286,233 مليار دج سنة 2004، أي ارتفعت 1,94 مرة، وبمعدلات نمو مرتفعة انتقلت من 17,3% سنة 2001 إلى 51,5% سنة 2004، ثم سجلت الودائع تحت الطلب ارتفاعا طفيفا 1500,475 مليار دج سنة 2005، مقارنة سنة 2004، أي تضاعفت بـ 1,16 مرة، ثم سجلت ارتفاعا إلى أن وصلت إلى 3424,954 مليار دج سنة 2008، ثم سجلت انخفاضا 3114,81 مليار دج سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، وتزامنا مع انطلاق برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014) انتقلت ودائع تحت الطلب من 3657,83 مليار دج سنة 2010 إلى 5944,1 مليار دج سنة 2014، أي تضاعفت بـ 1,62 مرة. ولقد أدى الارتفاع الكبير للنقود القانونية وحجم الودائع تحت الطلب إلى ارتفاع معدل التضخم.

أما فيما يتعلق بالودائع لأجل: وهي أقل مكونات الكتلة النقدية سيولة، وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة وتعطي فائدة وتتكون من:

- ودائع لأجل لدى البنوك؛
- ودائع لأجل لدى صندوق التوفير والاحتياط (CNEP).

انتقلت ودائع لأجل من 22,199 مليار دج سنة 1986 إلى 40,758 مليار دج سنة 1988، أي تضاعفت بـ 1,83 مرة، وبنسبة 19,9% مقارنة بسنة 1987 بنسبة 53,1%، وهذا راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز بدلا من الادخار لتصل إلى 58,134 مليار دج سنة 1989، أي بنسبة 42,6%، ثم سجلت ودائع لأجل ارتفاعا انتقلت من 72,923 مليار دج سنة 1990 إلى 884,167 مليار دج سنة 1999، نظرا للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبهذا لم تلعب الودائع لأجل دورا كبيرا كوسيلة من وسائل البنوك التجارية، ويدل على ذلك نموها البطيء خاصة في السنوات الأولى إلى غاية التسعينات، يمكن أن يكون راجعا لعدم وجود السوق المالي بالمعنى الواسع، لذلك فإن أهميتها زادت خاصة في سنوات التسعينات.

أما خلال الفترة (2000-2014)، فقد انتقلت الودائع لأجل من 974,35 مليار دج سنة 2000 إلى 4083,7 مليار دج سنة 2014، أي تضاعفت بـ 4,19 مرة، خلال الفترة المذكورة، تزامنت هذه الفترة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، وسجلت الودائع لأجل خلال الفترة (2001-2004) وتزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا انتقلت خلالها من 1235,006 مليار دج سنة 2001 إلى 1577,456 مليار دج سنة 2004، أي ارتفعت بـ 1,27 مرة، ثم سجلت الودائع لأجل ارتفاعا طفيفا 1736,164 مليار دج سنة 2005، مقارنة سنة 2004، أي تضاعفت بـ 1,10 مرة، ثم سجلت ارتفاعا بـ 1761,035 مليار دج سنة 2007 مقارنة بسنة 2005، أي تضاعفت بـ 1,01 مرة، ثم سجلت ارتفاعا سنتي 2008 و 2009 بـ 1991,04 مليار دج و 2228,893 مليار دج على التوالي، وتزامنا مع انطلاق برنامج توظيف النمو خلال الفترة (2010-2014) انتقلت ودائع لأجل من 2524,281 مليار دج سنة 2010 إلى 4083,7 مليار دج سنة 2014، أي تضاعفت بـ 1,61 مرة.

المبحث الثالث:

تحليل مسار السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال

الفترة (1986-2014)

دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي التوجه نحو اقتصاد السوق كبديل لنظام التخطيط، والتي عرفت الميزانية العامة خلال هذا الأخير عجوزات مالية مستمرة راجعة أساسا لإعانات التمويل التي كانت تقدمها الخزينة العمومية في شكل قروض استثمار للمؤسسات العمومية ما أسفر عن تحقيق تزايد في حجم الإنفاق العمومي هذا من ناحية، وبالمقابل ضعف مردودية النظام التحصيلي نتيجة اعتماده الكبير على حصيلة الجباية البترولية، ما أسفر عن حساسية كبيرة لتلك الإيرادات لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما أكدته الأزمة النفطية لسنة 1986. وأمام الاستمرار في العجوزات المالية، لجأت السلطات الجزائرية في تنفيذ نوعا جديدا من الإصلاحات المالية، حيث شكلت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي) طرفا فيها، والممثلة خاصة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي. وبذلك تمثل سياسة إصلاح السياسة المالية أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث استهدفت السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

إنه من المعلوم أن الحكومة الجزائرية قامت بداية من سنة 2000 بإتباع سياسات إصلاحية ذاتية لهيكلها الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك استفادة من البحبوحة المالية الناتجة عن الارتفاع في أسعار المحروقات، بذلك فإن الحكومة قد اتبعت منطقا كينزيا يحتكم إلى تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، فالسياسة الاقتصادية واضحة تمثلت في سياسة إنفاقية عامة. وعليه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال التعرض إلى تصنيف النفقات العامة في الجزائر، بالإضافة إلى تطورها خلال الفترة (1986-2014) كما يلي:

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

ترتبط عمليات تبويب (تصنيف) النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، وبالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن، وتحت التأثير المعاصر للمنظمات الدولية والمتخصصين في المحاسبة الوطنية، اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي والذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد،⁽¹⁾ ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

(1) - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 35-37.

1- نفقات التسيير ونفقات التجهيز

1-1- نفقات التسيير: تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة،⁽¹⁾ والتطبيق اللائق للمهام الجارية،⁽²⁾ وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات؛
- **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،... الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات؛
- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات؛

- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.⁽³⁾

1-2- نفقات التجهيز: تختلف الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.

وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-74، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

(1) - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 251.

(2) - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 347.

(3) - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 53-55.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-15): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة / التسيير (%)	النفقات العامة / التجهيز (%)	النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي (%)	النفقات التسيير / الناتج المحلي الإجمالي (%)	النفقات التجهيز / الناتج المحلي الإجمالي (%)
1986	101,817	61,154	40,663	60,06	39,94	34,00	20,42	13,58
1987	103,977	63,761	40,216	61,32	38,68	32,12	19,70	12,42
1988	119,7	76,2	43,5	63,66	36,34	34,25	21,80	12,45
1989	124,5	80,2	44,3	64,42	35,58	29,41	18,95	10,47
1990	136,5	88,8	47,7	65,05	34,95	24,56	15,98	8,58
1991	212,1	153,8	58,3	72,51	27,49	25,12	18,21	6,90
1992	420,131	276,131	144	65,72	34,28	40,08	26,34	13,74
1993	476,627	291,417	185,21	61,14	38,86	40,88	24,99	15,88
1994	566,329	330,403	235,926	58,34	41,66	37,97	22,15	15,82
1995	759,617	473,694	285,923	62,36	37,64	38,16	23,80	14,36
1996	724,609	550,596	174,013	75,99	24,01	28,19	21,42	6,77
1997	845,196	643,555	201,641	76,14	23,86	30,40	23,15	7,25
1998	875,739	663,855	211,884	75,81	24,19	30,94	23,45	7,49
1999	961,682	774,695	186,987	80,56	19,44	29,70	23,92	5,77
2000	1178,122	856,193	321,929	72,67	27,33	28,57	20,76	7,81
2001	1321,028	963,633	357,395	72,95	27,05	31,25	22,80	8,45
2002	1550,646	1097,716	452,93	70,79	29,21	34,29	24,27	10,01
2003	1639,265	1122,761	516,504	68,49	31,51	31,21	21,38	9,83
2004	1888,93	1250,894	638,036	66,22	33,78	30,72	20,34	10,38
2005	2052,037	1245,132	806,905	60,68	39,32	27,14	16,47	10,67
2006	2453,014	1437,87	1015,144	58,62	41,38	28,85	16,91	11,94
2007	3108,669	1674,031	1434,638	53,85	46,15	33,24	17,90	15,34
2008	4191,053	2217,775	1973,278	52,92	47,08	37,95	20,08	17,87
2009	4246,334	2300,023	1946,311	54,16	45,84	42,60	23,07	19,53
2010	4466,94	2659,078	1807,862	59,53	40,47	37,25	22,17	15,08
2011	5731,752	3797,252	1934,5	66,25	33,75	39,29	26,03	13,26
2012	7058,1	4782,6	2275,5	68,84	31,16	43,55	29,51	14,04
2013	6024,1	4131,5	1892,6	68,58	31,42	36,19	24,82	11,37
2014	6980,2	4486,3	2493,9	64,27	35,73	40,57	26,08	14,50

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

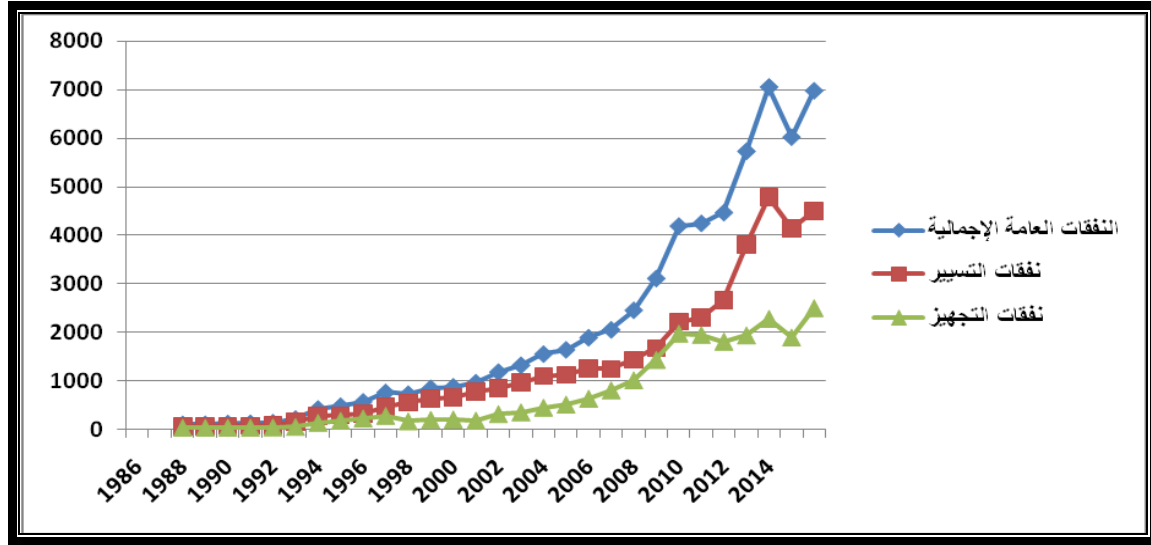
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011, hors série , Juin.

2012; sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series_retrospectives2011.pdf.

-Ministère des Finances : Direction Générale des Impôts; <http://www.mf.gov.dz>

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (4-10): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-15) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-15) والشكل رقم (4-10)، نلاحظ أن السياسة الإنفاقية الجزائرية خلال الفترة (1986-1999) تميزت بنمو النفقات العامة، سواء نفقات التجهيز أو نفقات التشغيل، وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والممثلة في اتفاقات الاستعداد الائتماني وبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث انتقلت من 101,817 مليار دج سنة 1986 إلى 961,682 مليار دج سنة 1999، أي بزيادة قدرها 859,9 مليار دج مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 34% سنة 1986 إلى 29,70% سنة 1999.

1- تطور نفقات التشغيل: بالنسبة لنفقات التشغيل فانطلقت من 61,154 مليار دج سنة 1986 إلى 774,695 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانطلقت من 20,42% سنة 1986 إلى 23,92% سنة 1999، وترجع الزيادة في نفقات التشغيل إلى ارتفاع كلفة تشغيل الخدمات العمومية ونقص الاستثمارات.⁽¹⁾

2- تطور نفقات التجهيز: أما فيما يخص نفقات التجهيز فانطلقت من 40,663 مليار دج سنة 1986 إلى 186,987 مليار دج سنة 1999، أي بزيادة قدرها 146,3 مليار دج، وسجلت سنة 1998 أعلى قيمة لها بقيمة 211,884 مليار دج خلال الفترة 1986-1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانخفضت من 13,58% سنة 1986 إلى 5,77% سنة 1999، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروعية تهدف إلى تقليص الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر.⁽²⁾

(1) - أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التشغيل، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3، 2013-2014، ص 257.

(2) - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 257.

أما بالنسبة للفترة (2000-2014)، وهي مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو "التنمية الخماسي" (2010-2014)، حيث حققت النفقات العامة الإجمالية زيادة معتبرة انتقلت من 1178,122 مليار دج سنة 2000 إلى 6980,2 مليار دج سنة 2014، أي بزيادة 5802,1 مليار دج، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإلى قيام السلطات بضخ أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، كما تمثل نسبة 28,57% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 لتحقيق 27,14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، أي بانخفاض 1,4%. ومع بداية برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، انتقلت النفقات العامة الإجمالية من 2052,037 مليار دج سنة 2005 إلى 4246,334 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتهلت من 27,14% سنة 2005 إلى 42,60% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 15,5%، كما شهدت الفترة 2010-2014، وتزامنا مع وبرنامج توطيد النمو "التنمية الخماسي" فانتهلت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 37,25% سنة 2010 إلى 40,57% سنة 2014، أي بزيادة 3,3%.

3- تطور نفقات التسيير: وبخصوص نفقات التسيير فانتهلت من 856,193 مليار دج سنة 2000 إلى 1122,761 مليار دج سنة 2003، أي بزيادة قدرها 266,568 مليار دج، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتهلت من 20,76% سنة 2000 إلى 21,38% سنة 2003، ويرجع السبب في ذلك إلى: ⁽¹⁾

- الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية (+41%)؛

- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيمافونال (+100%)؛

- ارتفاع فرع التحويلات الأخرى.

لتسجل نفقات التسيير سنة 2005 انخفاضا بقيمة 1245,132 مليار دج مقارنة سنة 2004، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتهلت من 20,34% سنة 2004 إلى 16,47% سنة 2005، أي بانخفاض قدره 3,87%. حيث استمرت نفقات التسيير في التزايد، حيث انتقلت من 1437,87 مليار دج سنة 2006 إلى 4782,6 مليار دج سنة 2012، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتهلت من 16,91% سنة 2006 إلى 29,51% سنة 2012، أي بانخفاض قدره 12,6%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى: ⁽²⁾

- ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير بـ 6,3% في سنة 2006؛

- ارتفاع منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم؛ التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 6,3% من نفقات التسيير بنسبة 14% و 21,8% على التوالي سنة 2006.

انتقلت نفقات التسيير من 1674,031 مليار دج سنة 2007 إلى 2300,023 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتهلت من 17,90% سنة 2007 إلى 23,07% سنة 2009، أي

⁽¹⁾ - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003، مرجع سابق، ص 112.

⁽²⁾ - أحمد نصير، مرجع سابق، ص 262.

بزيادة قدرها %5,17، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع في نفقات المستخدمين %32,7 والتحويلات الجارية %11,4، ونفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فقد ارتفعت معاشات المجاهدين بـ %17,2، بينما انخفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي.⁽¹⁾

كما انتقلت نفقات التسيير من 2659,078 مليار دج سنة 2010 إلى 3797,252 مليار دج، ثم إلى 4782,6 مليار دج سنة 2012 وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فاننتقلت من 22,17% سنة 2010 إلى 29,51% سنة 2012، أي بزيادة قدرها %7,34، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع التحويلات +50,2%، التي بلغت 1712,4 مليار دج سنة 2011 مقابل 1140,2 مليار دج سنة 2010، أي بزيادة قدرها 572,2 مليار دج، وبدرجة اقل إلى نفقات المستخدمين +45%، بلغت مساهمة التحويلات الجارية في ارتفاع النفقات الجارية بـ 50,3%. فيما يخص التحويلات الجارية، انتقلت الخدمات الإدارية) نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) من 513,3 مليار دج إلى 786 مليار دج.⁽²⁾ فيما يخص التحويلات الجارية، لم تساهم الخدمات الإدارية) نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) في ارتفاع التحويلات الجارية إلا بـ 7,7% في سنة 2012، وبالتالي تخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) التي انتقلت من 863,5 مليار دج في سنة 2011 إلى 1550,8 مليار دج سنة 2012، أي بزيادة قدرها 79,6%.⁽³⁾

سجلت نفقات التسيير انخفاضا بقيمة 4486,3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2012، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فاننتقلت من 29,51% سنة 2012 إلى 26,08% سنة 2014، أي بانخفاض قدره 3,43%، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض في التحويلات الجارية-447,2 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة في نفقات بند "تحويلات أخرى" بـ 359,5 مليار دج (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر اقل عن الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية) نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87,6 مليار دج، وبقدر اقل من انخفاض نفقات المستخدمين 155,4 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور.⁽⁴⁾

4-تطور نفقات التجهيز: من جهة أخرى، انتقلت نفقات التجهيز من 321,929 مليار دج سنة 2000 إلى 1973,278 مليار دج إلى سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فاننتقلت من 7,81% سنة 2000 إلى 17,87% سنة 2008، أي بزيادة قدرها 11,72%، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 82.

(2) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 94.

(3) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 102.

(4) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 92.

مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 37,6% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة، والتهيئة العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا على غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.⁽¹⁾

فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي فانخفضت من 19,53% سنة 2009 إلى 13,26% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، أي بانخفاض قدره 6,27%، ويرجع السبب في انخفاض النسبة في سنتي 2010 و 2011 إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي.⁽²⁾ كما عرفت نفقات التجهيز انخفاضا سنة 2013 مسجلة 1892,6 مليار دج مقارنة بسنة 2012، أي بانخفاض قدره 382,9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى نفقات السكن التي انتقلت من 614,1 مليار دج سنة 2012 إلى 243,6 مليار دج سنة 2013، أي بانخفاض قدره 370,5 مليار دج، بينما عرفت هذه النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و 2012، أي بزيادة 342,6 مليار دج. بالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دج، أي 13,7%، لتبلغ 714,5 مليار دج ونسبة 37,8% من إجمالي نفقات التجهيز، كما عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو الانخفاض ونحو الارتفاع قليل الأهمية، باستثناء بند "نفقات متنوعة" والتي تراجع بنسبة 16,4%.⁽³⁾ ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493,9 مليار دج سنة 2014، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فاننتقلت من 11,37% سنة 2013 إلى 14,50% سنة 2014، أي بزيادة قدرها 3,13%.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

على غرار العائدات البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري فإن الجباية العادية والبترولية تلعب دورا مهما في تمويل المشروعات الاستثمارية بالإضافة إلى أنها تمثل جانبا مهما في تمويل ميزانية الدولة، وهي إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في الحد من التضخم وذلك من خلال التأثير على حالة الموازنة العامة وكذا ترشيد الاستهلاك وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية وغيرها من السياسات، وعليه نتطرق في هذا المطلب إلى تصنيف الإيرادات العامة وتطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) كما يلي:

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص ص 109-110.

(2) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 94.

(3) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 93.

(4) - Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, Op.cit., P71.

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي:⁽¹⁾

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.
- ويتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية.

1- الإيرادات الإجبارية: تتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية و بدون مقابل وهي: المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.⁽²⁾

أ- الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم، والمصنفة في الجدول "أ" من الميزانية العامة وهي:⁽³⁾

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور، ...الخ؛
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية؛...
- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

(1) - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

(2) - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 48.

(3) - المرجع السابق، ص 49.

- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول،... الخ)؛
- الحقوق الجمركية: تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير؛
- الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما : ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات، من جهة أخرى.
- ب- صناديق المساهمة: بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تم ول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.
- وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي⁽¹⁾.
- ج- الغرامات: وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش جمارك، ...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.
- 2- الإيرادات الاختيارية: يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، ومنها:
- أ- مداخل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخل أملاك الدولة وهي:
- مداخل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية، و غيرها؛
- مداخل الاستغلال: يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين، مثل: مداخل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، وكذا القنوات وأشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز التي يتم إنشاؤها في باطن الطرق الوطنية.

(1) - قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1 و2، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988.

ب- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى: وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع كبرى منها وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ج- الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا والهبات: تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-16): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دج

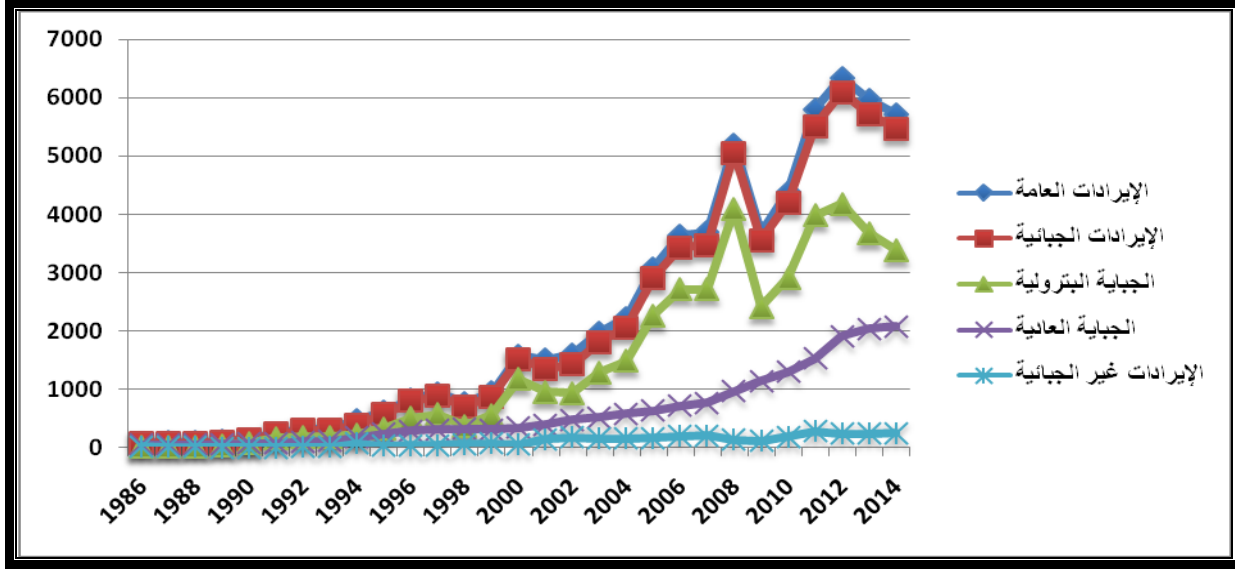
السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الإيرادات الأخرى غير الجبائية	الجبائية البترولية / الإيرادات الجبائية (%)	الجبائية العادية / الإيرادات الجبائية (%)	الإيرادات العامة / الناتج الداخلي الإجمالي (%)
1986	89,690	74,095	21,439	52,656	15,595	28,93	71,07	29,95
1987	92,984	78,694	20,479	58,215	14,29	26,02	73,98	28,73
1988	93,500	82,20	24,10	58,10	11,30	29,32	70,68	26,75
1989	116,400	110,00	45,50	64,5	6,40	41,36	58,64	27,50
1990	152,500	147,30	76,20	71,10	5,20	51,73	48,27	27,44
1991	248,900	244,20	61,50	82,70	4,70	25,18	33,87	29,47
1992	311,864	302,664	193,8	108,864	9,20	64,03	35,97	29,75
1993	313,949	300,687	179,218	121,469	13,262	59,60	40,40	26,93
1994	477,181	398,35	222,176	176,174	78,831	55,77	44,23	31,99
1995	611,731	578,14	336,148	241,992	33,591	58,14	41,86	30,73
1996	836,996	798,439	507,836	290,603	38,557	63,60	36,40	32,57
1997	932,668	884,778	570,765	314,013	47,89	64,51	35,49	33,55
1998	774,67	708,543	378,715	329,828	66,127	53,45	46,55	27,37
1999	950,496	874,888	560,121	314,767	75,608	64,02	35,98	29,35
2000	1578,161	1522,739	1173,237	349,502	55,422	77,05	22,95	38,27
2001	1505,526	1354,627	956,389	398,238	150,899	70,60	29,40	35,62
2002	1603,188	1425,8	942,904	482,896	177,388	66,13	33,87	35,45
2003	1974,466	1809,9	1284,975	524,925	164,566	71	29,00	37,59
2004	2229,899	2066,11	1485,699	580,411	163,789	71,91	28,09	36,26
2005	3082,828	2908,308	2267,836	640,472	174,52	77,98	22,02	40,77
2006	3639,925	3434,884	2714	720,884	205,041	79,01	20,99	42,81
2007	3687,9	3478,6	2711,85	766,75	209,3	77,96	22,04	39,43
2008	5190,4	5053,8	4088,6	965,2	136,6	80,90	19,10	47,00
2009	3676	3559,3	2412,7	1146,6	116,7	67,79	32,21	36,88
2010	4392,8	4203	2905	1298	189,8	69,12	30,88	36,63
2011	5790,1	5506,8	3979,7	1527,1	283,3	72,27	27,73	39,69
2012	6339,3	6092,9	4184,3	1908,6	246,4	68,68	31,32	39,11
2013	5957,5	5709,1	3678,1	2031	248,4	64,43	35,57	35,79
2014	5718,9	5467	3388,3	2078,7	251,9	61,98	38,02	33,24

الفصل الرابع: تقييم السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2011, hors série , Juin, 2012; sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_series_retrospectives2011.pdf.
- Ministère des Finances : Direction Générale des Impôts; <http://www.mf.gov.dz>
- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

شكل رقم (4-11): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-16) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-16) والشكل رقم (4-11)، نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-1997) عرفت ارتفاعا متزايدا، حيث انتقلت من 89,69 مليار دج سنة 1986 إلى 932,668 مليار دج سنة 1997، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 29,95% سنة 1986 إلى 33,55% سنة 1997، إلا أنها انخفضت إلى 774,67 مليار دج سنة 1998، أي انخفضت بقيمة 157,998 مليار دج، وبنسبة 16,94%، والسبب في ذلك يرجع إلى الاضطرابات العنيفة التي ميزت السوق النفطية وتدهور الأسعار المترتبة عنها، لترتفع إلى 950,496 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29,35%، وهذا الارتفاع ناتج ارتفاع الجبائية البترولية بنسبة 47,96%. أما خلال الفترة (2000-2014)، فعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا حيث انتقلت من 1578,161 مليار دج سنة 2000 إلى 5190,4 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 38,27% سنة 2000 إلى 47% سنة 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجبائية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 77,05% سنة 2000 إلى 80,90% سنة 2008، ثم سجلت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 3676 مليار دج وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 36,88%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول إلى 62,3 دولار مقارنة بسنة 2008 بـ 99,97 دولار، وكذا انخفاض الجبائية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية إلى 67,79%، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة (2010-2012)، ارتفاعا حيث انتقلت من 4392,8 مليار دج سنة 2010 إلى 6339,3 مليار دج سنة 2012، أي تضاعفت بـ 1,44 مرة، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 36,63% سنة 2010

إلى 39,11% سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184,3 مليار دج سنة 2012، وكذا ارتفاع أسعار البترول، ثم عرفت انخفاضا سنتي 2013 و 2014 مسجلة بذلك 5957,5 مليار دج و 5718,9 مليار دج على التوالي، وبالمقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي بنسبة 35,79% و 33,24% خلال سنتي 2013 و 2014، ويرجع السبب في انخفاض الإيرادات العامة إلى انخفاض أسعار البترول وإلى انخفاض الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية مسجلة بذلك نسبة 64,43% و 61,98% تواليا.

1- تطور الجباية البترولية: ارتفعت الجباية البترولية خلال الفترة 1986-1992، من 21,439 مليار دج سنة 1986 إلى 193,8 مليار دج سنة 1992، بارتفاع بقيمة 172,361 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب على الموارد البترولية، والتي ساهمت بنسبة 64,03% من الإيرادات الجبائية سنة 1992، لتنخفض إلى 179,218 مليار دج سنة 1993 بعد ما كانت 193,8 مليار دج سنة 1992، بانخفاض بنسبة 7,52%، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 17,8 دولار سنة 1993.

سجلت الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 1994-1997، حيث انتقلت من 222,176 مليار دج إلى 570,765 مليار دج، وبالمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 55,77% سنة 1994 إلى 64,51% سنة 1997، لتحقيق تراجعاً سنة 1998 إلى 378,715 مليار دج مقارنة بسنة 1997، أي انخفاض بنسبة 33,65%، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول من 19,5 دولار سنة 1997 إلى 12,9 دولار سنة 1998، لترتفع الجباية البترولية إلى 560,121 مليار دج سنة 1999، وبالمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 53,45% سنة 1998 إلى 64,02% سنة 1999.

أما خلال الفترة (2000-2014)، عرفت الجباية البترولية ارتفاعاً مستمراً انتقلت من 1173,237 مليار دج سنة 2000 إلى 3388,3 مليار دج سنة 2014، كما سجلت الجباية البترولية انخفاضا سنة 2001 و 2002 بقيمة 956,389 مليار دج و 942,904 مليار دج، والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول، وخلال الفترة 2003-2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعاً انتقلت من 1284,975 مليار دج سنة 2003 إلى 4088,6 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 71% سنة 2003 إلى 80,90% سنة 2008، أي ارتفعت بـ 3,18 مرة، وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، إضافة إلى ذلك تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات في سنة 2008 نسبة 80% من المجموع الكلي لإيرادات الميزانية وتغطي 97,9% من مجموع نفقات الميزانية.⁽¹⁾ كما ارتفعت أسعار البترول من 29,03 دولار سنة 2003 إلى 99,97 دولار سنة 2008، ثم عرفت انخفاضا سنة 2009 إلى 2412,7 مليار دج، أي ما يمثل 67,79% من الإيرادات الجبائية، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 62,25 دولار مقارنة بسنة 2008، ثم سجلت الجباية البترولية ارتفاعاً خلال الفترة 2010-2012، لتنتقل من 2905 مليار دج سنة

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص 104.

2010 إلى 4184,3 مليار دج سنة 2012، في حين عرفت انخفاضا خلال سنتي 2013 و2014 مسجلة بذلك قيمة 3678,1 مليار دج و3388,3 مليار دج على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول 109 دولار و 100,2 دولار خلال السنتين السابقتين.

2- تطور الجباية العادية: سجلت الجباية العادية ارتفاعا خلال الفترة 1986-1998، حيث انتقلت من 52,656 مليار دج سنة 1986 إلى 329,828 مليار دج سنة 1998، بزيادة قدرها 277,172 مليار دج، حيث انتقلت الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 71,07% سنة 1986 إلى 46,55 % سنة 1998، ويعود التحسن في الجباية العادية إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة أحجام الواردات وتخفيض سعر الصرف، بالرغم من التحسينات في النظام الضريبي التي اشتملت على ما يلي:⁽¹⁾

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%؛
- تغيير النظام الضريبي على المنتجات البترولية المستهلكة محليا؛
- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدلاتها، وارتفاع حصة الحكومة المركزية من حصيلتها.

سجلت الجباية العادية انخفاضا سنة 1999 إلى 314,767 مليار دج مقارنة بسنة 1998، بانخفاض قدره 4,57%، ويعود هذا الانخفاض في الجباية العادية إلى غياب متابعة جدية للجباية فيما يخص كبار المكلفين بالضريبة، وضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية، وفيما يتعلق بإصلاحات الإدارة الجبائية لم تساعد على تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة.⁽²⁾ كما عرفت الجباية العادية ارتفاعا خلال الفترة 2000-2014، حيث انتقلت من 349,502 مليار دج إلى 2078,7 مليار دج، كما انتقلت الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 22,95% سنة 2000 إلى 38,02% سنة 2014، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخل والأرباح انخفاضا في سنة 2013، علما أن المستوى الذي بلغته في سنة 2012 كان نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادة المعتمدة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، غير أنه تبقى الضرائب على المداخل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية.⁽³⁾

في كما نجد أنه خلال الفترة (1986-1995) شهد فيها الاقتصاد الوطني أكبر معدلات للتضخم على الإطلاق وهذا بسبب تخفيض العملة، والزيادة في تكلفة كل من الواردات وخدمة الديون الخارجية أين ظهر عجز الميزانية الذي مول عن طريق الإصدار النقدي، حيث بلغت نسبة التضخم 31.68 % في سنة 1992، و 29.00 % و 29.79 % في سنتي 1994 و 1995 على التوالي، إلا أنه في السنوات من 1996

(1) - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص35.

(2) - أحمد نصير، مرجع سابق، ص259.

(3) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص88.

إلى غاية 2000 عرفت معدلات تضخم تراجعاً كبيراً حيث بلغ 0.30 % في سنة 2000، وهي تعتبر أدنى قيمة للتضخم في الاقتصاد الجزائري، ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى التحكم في تسيير الكتلة النقدية من خلال نقادي الإصدار النقدي المفرط، وحسن استغلال الإيرادات البترولية حيث وجهت معظم هذه الإيرادات إلى تسديد المديونية الخارجية وإنشاء البنية التحتية.

أما خلال الفترة (2001-2014) فيمكن تحليلها كما يلي:

- في سنة 2001 شهد معدل التضخم ارتفاعاً محسوساً مقارنة بسنة 2000، ومرد ذلك بالأساس إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليعرف في السنة الموالية 2002 تراجعاً بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2، إلى 1.3%.
- في سنتي 2003 و 2004 ارتفع معدل التضخم مجدداً وهذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 % مقابل 25.13 % في سنة 2002.
- في سنة 2005 عرف معدل التضخم تراجعاً محسوساً حيث بلغ 1.4 % بسبب انخفاض النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية.
- شهد معدل التضخم في الفترة (2006-2008) ارتفاعاً بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وكذلك ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية و أيضاً ارتفاع كل من الكتلة النقدية M2 وفائض السيولة المصرفية.⁽¹⁾
- عرف معدل التضخم ارتفاعاً حاداً في سنة 2009 حيث بلغ 5.74 %، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى التضخم المستورد، ليشهد بعدها أي في سنة 2010 تراجعاً رغم الانتعاش المعتبر للنمو النقدي وذلك بفعل التسيير المنظم للسياسة النقدية الذي أدى إلى احتواء الضغوط التضخمية في هذه السنة.
- في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له منذ سنة 1996 حيث بلغ 8.9 %، ومرد ذلك إلى تضخم داخلي مرسى على عدد جد محصور من المنتجات الطازجة كالحوم الأغنام وغيرها، التي سجلت ارتفاعاً مفاجئاً وقوياً في جانفي 2012 حيث بلغ التضخم المتوسط السنوي المكتسب خلال هذا الشهر 4.4 % أي ما يعادل نصف متوسط التضخم السنوي لسنة 2012 كلها، ليسجل بعدها انخفاضاً في سنتي 2013 و 2014، بفعل التحكم في السياسة النقدية.

(1) - علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص 195.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.⁽¹⁾

الفرع الأول: مفهوم وهيكل الموازنة في الجزائر

أولاً: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري: عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.⁽²⁾

ثانياً: هيكل الموازنة العامة في الجزائر: تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة. وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة المعايير التي تبويب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر، أي تبويب كل من النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر: تبويب النفقات العامة وفقاً للأصناف التالية:⁽³⁾

أ- **التبويب الإداري:** تبويب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التشغيل؛

- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

ب- **التبويب الوظيفي:** حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛

- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛

- الخدمات الاقتصادية كالزراعة والصناعة؛

- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ج- **التبويب الاقتصادي:** يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظراً لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل،

وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التشغيل (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛

- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية

لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 201.

(2) - المادة 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

(3) - لمارة جمال، مرجع سابق، ص ص 34 - 38.

د- التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية: وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛
- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخرينة.

2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: تبويب الإيرادات عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ- التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناحية التي خولها لها القانون.

ب- التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة... الخ. إن إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

الفرع الثاني: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1986-2014

الجدول الموالي يوضح ذلك:

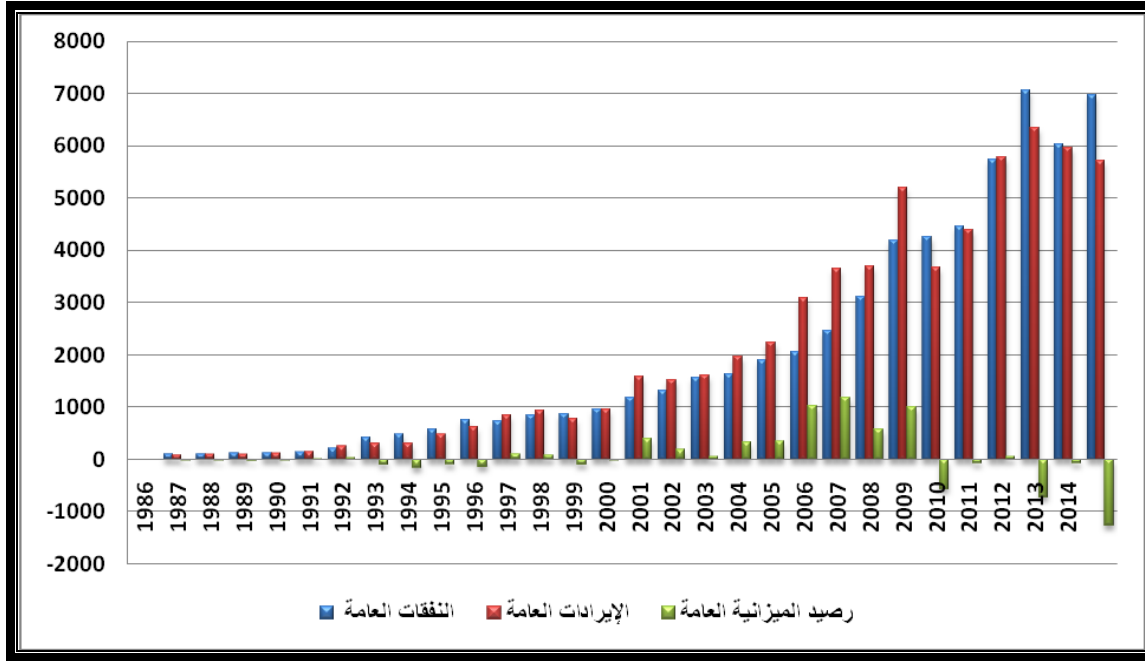
جدول رقم(4-17): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم %
1986	101,817	89,69	-12,127	4,05-	-
1987	103,977	92,984	-10,993	3,40-	7,56
1988	119,7	93,5	-26,2	7,50-	5,87
1989	124,5	116,4	-8,1	1,91-	9,32
1990	136,5	152,5	16	2,88	17,88
1991	212,1	248,9	36,8	4,36	25,90
1992	420,131	311,864	-108,267	10,33-	31,68
1993	476,627	313,949	-162,678	13,95-	20,52
1994	566,329	477,181	-89,148	5,98-	29,00
1995	759,617	611,731	-147,886	7,43-	29,79
1996	724,609	836,996	112,387	4,37	18,70
1997	845,196	932,668	87,472	3,15	5,70
1998	875,739	774,67	-101,069	3,57-	5,00
1999	961,682	950,496	-11,186	0,35-	2,59
2000	1178,122	1578,161	400,039	9,70	0,30
2001	1321,028	1505,526	184,498	4,36	4,20
2002	1550,646	1603,188	52,542	1,16	1,43
2003	1639,265	1974,466	335,201	6,38	4,26
2004	1888,93	2229,899	340,969	5,55	3,97
2005	2052,037	3082,828	1030,791	13,63	1,38
2006	2453,014	3639,925	1186,911	13,96	2,31
2007	3108,669	3687,9	579,231	6,19	3,67
2008	4191,053	5190,4	999,347	9,05	4,85
2009	4246,334	3676	-570,334	5,72-	5,74
2010	4466,94	4392,8	-74,14	0,62-	3,91
2011	5731,752	5790,1	58,348	0,40	4,52
2012	7058,1	6339,3	-718,8	-4,43	8,93
2013	6024,1	5957,5	-66,6	-0,40	3,23
2014	6980,2	5718,9	-1261,3	-7,33	2,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (4-15) و(4-16).

رصيد الميزانية = إجمالي الإيرادات العامة - إجمالي النفقات العامة

شكل رقم (4-12): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-17) باستخدام برنامج (Excel-2007).

من خلال الجدول رقم (4-17) والشكل رقم (4-12)، نلاحظ أن رصيد الميزانية سجل عجزا خلال الفترة 1986-1989، انتقل من 12,127 مليار دج سنة 1986 إلى 8,1 مليار دج سنة 1989، أي ما يمثل نسبة 4,05% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ هذا العجز أشده سنة 1988 بمقدار 26,2 مليار دج، أي بنسبة 7,50% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة بنسبة 15,12% خلال سنة 1988، مقابل الارتفاع الطفيف في الإيرادات العامة بنسبة 0,55%، وقد قدر تدفق الادخار العمومي بـ 17.30 مليار دج سنة 1988، أي بنسبة 18,5 من إجمالي الإيرادات، مقابل 31,45 سنة 1987، حيث شهدت بداية سنة 1988 عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لتنسجم مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي، وقد تضمنت التشريعات الجديدة تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية، بحيث ينسجم هذا التوجه، وخاصة القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون المتعلق بالتخطيط، ونتيجة لذلك، فقد تم إلغاء الجدول "د" الملحق بقانون المالية، والذي يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة لرخص تمويل الاستثمارات المخططة لمؤسسات القطاع العمومي من المخطط السنوي،⁽¹⁾ يهدف هذا الإجراء للتقليل من نفقات الميزانية العامة، غير أن هذا وإن ساهم في تغطية جزء من عجز الميزانية إلا أن أثره كان ضعيفا ولم يبلغ درجة القضاء الكلي عليه،⁽²⁾ حيث تقلص العجز ليصل إلى 8,1 مليار دج سنة 1989، أي بنسبة 1,91% من الناتج المحلي الإجمالي من نفس السنة، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة

(1) - المادة 37، قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

(2) - لعامة جمال، مرجع سابق، ص 147.

بنسبة 24,5% خلال سنة 1989، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي بمقدار 36,2 مليار دج، ويشكل نسبة 31,1% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1989، مقابل 18,5% سنة 1988، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا انتقل من 7.56% إلى 9.32% خلال سنتي 1987 و1989 على التوالي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التوسع النقدي غير المدروس، حيث كانت الحكومة عادة ما تلجأ إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز الموازي وكذلك تمويل المشاريع التنموية المخططة، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولارات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

خلال سنتي 1990 و1991، نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، حيث بلغ هذا الفائض 16 مليار دج سنة 1990، ويمثل نسبة 2,88% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 31,01% خلال سنة 1990، نتيجة زيادة الإيرادات الجبائية بنسبة 33.91%، كما سجل فائضا سنة 1991 بمقدار 36,8 مليار دج، ويمثل نسبة 4,36% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بسنة (2,88%)، ويرجع ذلك إلى تضاعف إيرادات الجبائية البترولية والتي انتقلت من 76,2 مليار دج سنة 1990 إلى 161,5 مليار دج سنة 1991، أي ارتفعت بنسبة 111,94%، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي 95,1 مليار دج، ويمثل نسبة 38,2% من الإيرادات العامة.

لم يستمر هذا الفائض، حيث سجل عجزا مرة أخرى خلال الفترة 1992-1995، بمقدار 108.27 مليار دج سنة 1992، ويمثل نسبة 10,33% من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث بلغ 162.68 مليار دج، أي بنسبة 13,95% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات الجبائية البترولية نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 16,1 دولار سنة 1993 مقابل 21,73 دولار سنة 1990، إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 13,45% في سنة 1993 وبنسبة 98,08% سنة 1992، وبلغ تدفق الادخار العمومي قيمة 22,53 مليار دج سنة 1993 مقابل 35,73 مليار دج سنة 1992 و 95,1 مليار دج سنة 1991، وقد مثل هذا التدفق في الادخار العمومي نسبة 7,18% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1993 مقابل 11,46% سنة 1992 و 38,21% سنة 1991. في الوقت الذي سجل فيه معدل التضخم ارتفاعا انتقل من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992، ووصل إلى 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي، ويمكن إرجاع الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار، التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعومة من طرف الدولة، في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث افريل 1994.

في حين تقلص عجز الموازنة إلى 89,148 مليار دج سنة 1994، أي ما يمثل 5,98% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 13,95% سنة 1993، والسبب في ذلك يرجع ذلك إلى الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، إلا أن العجز تفاقم إلى 147,886 مليار دج سنة 1995 وبنسبة 7,43% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة بمقدار 193,29 مليار دج وبنسبة 34,13% سنة

1995، بينما زادت الإيرادات العامة بمقدار 134,55 مليار دج ونسبة 28,2%، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 138,037 مليار دج سنة 1995، ويمثل نسبة 22,56% من إجمالي الإيرادات العامة. سجل رصيد الميزانية فائضا سنة 1996 بـ 112,387 مليار دج، ويمثل نسبة 4,37% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 51,08% سنة 1996، ونظرا لارتفاع أسعار البترول إلى 21,7 دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية، وبالتالي الإيرادات العامة بواسطة تدفق الادخار العمومي بـ 286,4 مليار دج، أي بنسبة 34,22% من إجمالي الإيرادات العامة. انهيار أسعار البترول سنة 1998، حيث وصل إلى 12,94 دولار، مما انعكس على إيرادات الجباية البترولية والتي انخفضت بنسبة 33,65%، مما جعل رصيد الميزانية ينتقل من فائض بمقدار 87,472 مليار دج سنة 1997 إلى عجز بمقدار 101,069 مليار دج سنة 1998، ويمثل نسبة 3,57% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 110,815 مليار دج سنة 1998، ونسبة 14,30% من إجمالي الإيرادات العامة. إن انخفاض أسعار البترول لسنة 1998 استمر أثره إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999، حيث سجلت تحسنا إذ ارتفعت إلى 17,91 دولار مقارنة بسنة 1998، مما سمح بارتفاع الجباية البترولية بنسبة 47,90%، وبالتالي تقلص عجز الموازنة إلى 11,186 مليار دج، أي بنسبة 0,35% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي إلى 175,801 مليار دج سنة 1999، ونسبة 18,50% من إجمالي الإيرادات. سجل رصيد الميزانية فائضا خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغ 400,039 مليار دج سنة 2000، ونسبة 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109,46% سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578,16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التشغيل بنسبة 10,52% سنة 2000، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات العامة بواسطة تدفق الادخار العمومي بمقدار 721,97 مليار دج، أي بنسبة 45,75% من إجمالي الإيرادات العامة. كما سجل فائض رصيد الميزانية انخفاضا سنتي 2001 و 2002، حيث بلغ مقدار 184,498 مليار دج و 52,542 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2000، ونسبة 4,36% و 1,16% لسنتي 2001 و 2002 تواليا، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول وكذا انخفاض الجباية البترولية بنسبة 18,48% و 1,41% مقارنة بنسبة 2000، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 541,893 مليار دج و 505,472 مليار دج لسنتي 2001 و 2002، ونسبة 12,55% و 13,91% من إجمالي الإيرادات العامة. في حين سجل معدل التضخم خلال الفترة 1996-2000 انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 0.30% سنة 2000، ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاء الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة ويرجع سبب الارتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض العملة وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية.

وفي سنة 2003 ارتفع رصيد الميزانية إلى 335,201 مليار دج، أي بنسبة 6,38% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول 29,03 دولار سنة 2003، وارتفاع الجباية البترولية بنسبة 36,28% مقارنة بسنة 2002، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 851,705 مليار دج سنة 2003 وبنسبة 43,14% من إجمالي الإيرادات العامة. عرف رصيد الميزانية ارتفاعا سنة 2005 بمقدار 1030,791 مليار دج، أي بنسبة 13,63% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول إلى 65,86 دولار وكذا ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 52,64% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 (15,62%)، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 3082,828 مليار دج سنة 2005، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات العامة بواسطة تدفق الادخار العمومي بمقدار 1837,696 مليار دج، أي بنسبة 59,61%، ومع هذا المستوى من الادخار والذي يعتبر قريبا من حجم النفقات العامة الإجمالية لسنة 2005، حقق صندوق ضبط الإيرادات الهدف الذي أنشأ من أجله وهو السماح للسلطات العامة بتخفيف الصدمات الخارجية الممكنة وإتباع إذا لزم الأمر سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية.⁽¹⁾

لكن معدلات التضخم ظلت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2001-2006)، حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2001، 4,20%، لينخفض معدل التضخم مرة أخرى إلى 2,31% في سنة 2006، وبعد الانخفاض الذي سجله رصيد الميزانية سنة 2007 بمقدار 579,231 مليار دج، عاود الارتفاع سنة 2008 إلى 999,347 مليار دج، أي بنسبة 9,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,19% سنة 2007 و13,96% سنة 2006، ترجم الارتفاع في الجباية البترولية بنسبة 32,48% سنة 2008، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 2972,625 مليار دج، أي بنسبة 57,27% من إجمالي الإيرادات العامة. أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ قائم هذا الصندوق في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للادخارات المالية للخرينة مودعة لدى بنك الجزائر، هكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخرينة سنة 2008، وتمثل القدرة نسبة 38,9% من الناتج المحلي الإجمالي و83,7% من الإيرادات الكلية سنة 2008، وأكثر من المبلغ الكلي للنفقات العامة سنة 2008.⁽²⁾ سجل رصيد الميزانية عجزا بمقدار 570,334 مليار دج سنة 2009، أي بنسبة 5,72% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض الجباية البترولية بمقدار 3676 مليار دج مقارنة بسنة 2008، أي بنسبة 29,18% سنة 2009، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1375,977 مليار دج، أي بنسبة 37,43% من إجمالي الإيرادات العامة. إلا أن معدل التضخم سجل ارتفاعا في سنة 2009 حيث بلغ نسبة 5,74%، وهذا يعود في جانب كبير منه إلى طريقة تمويل هذا العجز، ولجأت الدولة إلى تمويله عن طريق الإصدار النقدي والتمويل غير بنكي، والتمويل الخارجي، وعن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

⁽¹⁾-Banque d'Algérie, *Evolution Economique et Monétaire en Algérie*, Rapport 2005, Op.Cit, p81.

⁽²⁾- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص 111.

انخفض العجز إلى 74,14 مليار دج سنة 2010، أي بنسبة 0,62% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,72% سنة 2009، ويفسر هذا التراجع إلى ارتفاع الجباية البترولية إلى 2905 مليار دج، أي بنسبة 20,40% سنة 2010، مقارنة بالارتفاع في النفقات العامة إلى 5731,752 مليار دج، أي بنسبة 28,31%، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1733,722 مليار دج، أي بنسبة 39,47% من إجمالي الإيرادات العامة. لم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزاني بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2009 و 2010، ولكن في المقابل، يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليبلغ 4842,8 مليار دج مقابل 4316,5 مليار دج سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر.⁽¹⁾

لقد تعززت طاقة التمويل (المتراكمة) الخاصة بالخزينة العمومية في 2010، لتبلغ 40,2% من الناتج المحلي الإجمالي، 110,6% من الإيرادات الكلية و 107,3% من النفقات العامة. ويضمن تكوين طاقة التمويل هذه الخاصة بالخزينة العمومية، عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات مواصلة تحفيز النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة، وإمكانية إتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى.⁽²⁾ ازداد رصيد الميزانية عجزا سنة 2012، حيث بلغ 718,8 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية 22,5%، وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية 27,2%، بعد الارتفاعات التي لا تقل حدة سجلت في 2011، 31% و 45,9% على التوالي.⁽³⁾ في حين عرف معدل التضخم أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل إلى 8.93% في 2012، مقارنة بسنة 2011 أي 4.52%، حيث تم تمويله عن طريق التمويل البنكي وغير البنكي والتمويل الخارجي، وعن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

وأخيرا، في سنة 2014 سجل رصيد الميزانية عجزا والذي بلغ 1261,3 مليار دج، حيث فاق العجز المسجل سنتي 2009 و 2012، ويرجع إلى انخفاض الجباية البترولية إلى 3388,3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، أي بنسبة 7,88% سنة 2014، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي مقدار 1232,6 مليار دج، أي بنسبة 21,55% من إجمالي الإيرادات العامة.

وعموما من خلال ما سبق نلاحظ أنه كلما تخلت السلطات عن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كلما انخفض معدل التضخم، وكلما سارعت في التخلص من مديونيتها تجاه القطاع المصرفي كلما تسارع معدل التضخم في الانخفاض، حيث لاحظنا أنه وبعد أن كان 29,79% سنة 1994 انخفض إلى 0,30% سنة 2000، وارتفع في سنة 2012 إلى 8,93%.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 83.

(2) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 86.

(3) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سابق، ص 95.

خلاصة الفصل الرابع

على إثر انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق تم القيام بعمليات ضخمة تجسدت في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والتي كانت بدايتها في فترة الثمانينات أين تدهورت الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1986، والتي استمرت حتى أجبرت الحكومة على القيام ببرامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التسعينات وبهدف تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري. وبعد نهاية فترة الإصلاحات وتحسن وضعية الاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من 2001 والذي هدفت من خلاله إلى الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستطاعت الجزائر فعلا تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم تحققها في ظل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ومن خلال التطرق إلى تحليل مسار السياستين النقدية والمالية خلال فترة الدراسة، اتضحت معالم السياسة النقدية بصور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخلت من خلاله السلطات الجزائرية تغييرات جذرية على السياسة النقدية من خلال منح الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، هذه الأخيرة الني تبنت خليط متنوع من الأدوات المباشرة وغير المباشرة كان أهمها تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة، والسوق النقدية، بالإضافة استحداث أداة جديدة هي تقنية امتصاص فائض السيولة والمتمثلة في: معدلات استرجاع السيولة لـ 7 أيام ولـ 3 أشهر ولـ 6 أشهر وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، وبالمقابل فإن السياسة المالية التي استفادت هي الأخرى من الإصلاحات أصبحت تجند كل أدواتها: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة لضبط معدل التضخم، مما تؤكد الزيادة الكبيرة في حصيلة الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة الدراسة.

الفصل الخامس

قياس اثر السياستين النقدية
والمالية على التضخم في الجزائر
خلال الفترة

(1986 - 2014)

تمهيد:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختباراً اقتصادياً، إحصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية. وبالتالي فالنموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج إقتصادي لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها.

أصبحت النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الإقتصادي والإحصائي والتي تساعد على التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الأخرى، واستخلاص النتائج التي يتعذر على المنطق العادي إدراكها بسهولة. ويعتبر النموذج تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه، ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها وذلك بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم اختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة.

فالنمذجة والنماذج الاقتصادية ليست عموماً صحيحة ولا علوم مستقلة ولكنها خليط لعدة فروع من المعرفة مثل النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء والسياسات الاقتصادية في تحليل وتقييم تلك السياسات، والتي تعتبر من الشروط الأساسية لفهم طبيعة النماذج القياسية فضلاً عن برامج الحاسوب الجاهزة التي سهلت ووفرت الكثير من الوقت والجهد في بناء مثل هذه النماذج. وقد تناول الفصل الخامس من الدراسة قياس اثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

- المبحث الأول: توصيف النموذج من خلال الدراسات التجريبية؛
- المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك؛
- المبحث الثالث: تقدر نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج $ARDL$ واختبار العلاقات السببية خلال الفترة (1986-2014).

المبحث الأول:

توصيف النموذج من خلال الدراسات التجريبية

بناءً على المساهمات الحديثة لعملية النمذجة فقد ركزت الجهود في أدبيات الاقتصاد القياسي بصورة أكثر دقة وتوصلت هذه المجهودات إلى العديد من القواعد والإجراءات لاختيار النموذج، وتمثلت هذه القواعد في عدة مراحل يمر بها البحث القياسي للوصول إلى نموذج قياسي جيد، وعلى هذا الأساس نهدف إلى معرفة تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014).

المطلب الأول: الدراسات التجريبية

سيتم التطرق إلى في هذا المطلب إلى الدراسات التجريبية، التي تتعلق بتحديد أهم أدوات السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم، والهدف منها مرفوعة بنتائجها.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله خضر عبطان السبعاني، اثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة 1980-2003، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 96، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، 2009:

هدفت الدراسة إلى دراسة اثر السياسة النقدية بأدواتها المختلفة ومدى قدرتها في تخفيف حدة التضخم من خلال تحليل اثر المتغيرات النقدية المتمثلة بعرض النقود الضيق $M1$ ، سعر الفائدة r في معدل التضخم المتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI بالإضافة إلى معدلات أسعار الصرف في بلدان نامية مختارة (الأرجنتين، الارغواي، البرازيل، بوليفيا، تركيا، تشيلي، جامايكا، كولومبيا، مصر، منغوليا، الهند، الهندوراس، هنكاري) باستخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2003.

ويمكن التعبير عن النموذج بالشكل التالي:
$$Y_i = B_0 + B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} + B_3 X_{3i} + e_i$$

حيث أن:

Y_i : المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI).

X_{1i} : عرض النقود بالنفهوم الضيق $M1$.

X_{2i} : أسعار الفائدة r .

X_{3i} : معدلات الصرف R .

B_0, B_1, B_2, B_3 : الحد الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة على التوالي.

ut : بواقي النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- تشير النتائج على أن عرض النقود تأثيره موجب في معدلات التضخم، مما يعزز فرضية الدراسة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ومن ثم ستكون السياسات الاقتصادية المتشددة من خلال استخدام أدواتها الفعالة أكثر فاعلية في التأثير في معدلات التضخم.

- تفاوت تأثير أسعار الفائدة في دول العينة، إذ كان في تسع منها يؤد منطق النظرية الاقتصادية، أي سالب التأثير وغير متفق في الأربع الأخرى مما يعني عدم وضوح تأثير هذا المتغير.

- تؤثر معدلات سعر الصرف بأشكال متباينة سلبيًا وإيجابيًا حسب مرونة الاقتصاد القومي للاحتياجات الأجنبية وتطور القطاعات المصرفية والمالية، إذ كان موجب في إحدى عشرة دولة وسالب في الدولتين الأخريتين.

- قيم معلمات عرض النقود أكبر من قيم معلمات المتغيرات الأخرى في ست دول، مما يعني تأثيره في معدلات التضخم عن المتغيرات الأخرى في ذات الدول.

ثانياً: أزد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياستين المالية والنقدية في التضخم في الاقتصاد العراقي، ولغرض قياس اثر أدوات السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، بالاستعانة ببعض الطرق الإحصائية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، من خلال تحليل الانحدار لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، واستخدمت الدراسة نموذجين انحداريين كما يلي:

- النموذج الأول: يمثل هذا النموذج في قياس اثر السياسة المالية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وعليه يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$CPI_i = a_0 + a_1 DC_i + a_2 PD_i + U_i$$

حيث أن:

CPI_i : المستوى العام لأسعار المستهلك (التضخم).

DC_i : درجة التقيد في الاقتصاد (عرض النقد بالمفهوم الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي).

PD_i : نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة.

a_0, a_1, a_2 : معلمات النموذج.

- النموذج الثاني: يمثل هذا النموذج في قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وعليه يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$CPI_i = b_0 + b_1 r_i + b_2 R_i + V_i$$

حيث أن:

CPI_i : المستوى العام لأسعار المستهلك (التضخم).

r_i : متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية.

R_i : سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

b_0, b_1, b_2 : معلمات النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقد بالمفهوم الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة طردية بين التضخم نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم ومتوسط سعر الفائدة في السوق النقدية.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار.

ثالثا: سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1996-2011)، ولغرض قياس اثر أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وإدخال كافة البيانات على الحاسب الآلي باعتماد برنامج SPSS.

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة المتغيرات التابعة، إذ تتمثل المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، والضرائب، والدين العام الداخلي)، في حين يمثل معدل التضخم (معبرا عنه بالمستوى العام للأسعار) المتغير التابع.

$$Y_t = b_0 + b_1 X_t + u_t$$

ويمكن التعبير عن النموذج بالشكل التالي:

حيث أن:

Y_t : المتغير التابع (معدل ممثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك).

X_t : المتغير المستقل (الإنفاق العام، والإيراد الضريبي، والدين العام الداخلي).

b_1, b_0 : معاملات النموذج.

u_t : بواقي النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- اثبت النموذج القياسي المقدر أن الإيرادات الضريبية تمارس دورا هاما في التأثير على معدل التضخم من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل، في حين أن تأثير (النفقات العامة، والدين العام الداخلي) يتسم بكونه ضعيفا.

- اثبتت الدراسة أن تأثير الإيراد الضريبي اكبر من تأثير الإنفاق العام، الدين العام، من حيث قيمة المعلمات: 0.438، 0.408، 0.347 على التوالي.

رابعا: محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2011: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008)، كما هدفت إلى تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية والتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية

التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين، وإستخدم الباحث نموذج قياسي وعرض نموذج إنحدار خطي بسيط لدراسة العلاقة بين متغير تابع وهو التضخم ومتغير مستقل وهو إجمالي النفقات العامة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام برنامج Excel والبرنامج الإحصائي SPSS من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، واستخدمت الدراسة عدة نماذج انحدار بسيطة كما يلي:

$$Y = b_0 + bX_1$$

حيث أن:

Y : تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام للأسعار).

b, b_0 : الحد الثابت ومعامل المتغير المستقل على التوالي.

X_1 : المتغير المستقل (إجمالي النفقات العامة).

$$Y = b_0 + bX_2$$

X_2 : المتغير المستقل (النفقات الجارية وصافي الإقراض).

$$Y = b_0 + bX_3$$

X_3 : المتغير المستقل (الأجور والرواتب).

$$Y = b_0 + bX_4$$

X_4 : المتغير المستقل (النفقات التشغيلية).

$$Y = b_0 + bX_5$$

X_5 : المتغير المستقل (النفقات التحويلية).

$$Y = b_0 + bX_6$$

X_6 : المتغير المستقل (النفقات التطويرية الممولة من الخزينة).

$$Y = b_0 + bX_7$$

X_7 : المتغير المستقل (النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية) على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أما (النفقات التشغيلية، والنفقات التطويرية بشقيها الممولة من الخزينة والتمويل من المنح والمساعدات) فلم يكن لها أي تأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

- المساعدات والمنح الخارجية التي تلقتها السلطة الفلسطينية لم يتم إستغلالها جيدا وذهبت فقط لتمويل النفقات التطويرية وتغذية الرواتب مما ساهم برفع الأسعار، ورغم ارتفاع معدلات البطالة في العام 2008 وإنخفاض متوسط الدخل الفردي إلا أن الأسعار كانت مرتفعة.

خامسا: امحمد رمضان شنيش، " دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، المجلد الاول، العدد الخامس عشر، 2013": هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال قياس العلاقة الكمية بين التضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي لقياس العلاقة الكمية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1992 - 2008)، باستخدام برنامج Gretl، ولأجل قياس العلاقة الكمية استخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي:

$$DEF = \alpha + b_1 M_{s1} + b_2 gdp + b_3 EX + u$$

حيث أن:

α : ثابت المعادلة.

b_1, b_2, b_3 : معاملات النموذج.

DEF : التضخم معبرا عنه بالمخفض الضمني للنااتج المحلي الإجمالي.

MS_1 : عرض النقود.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

EX : سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

μ : المتغير العشوائي.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي.
- وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر صرف الدينار الليبي.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

سادسا: نوال محمود حمود، "استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد السابع، 2011:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية: عرض النقد (Mon)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والإنفاق الحكومي (GOV) وسعر الصرف (EXR) على التضخم في المملكة الأردنية معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1970 - 2007). وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل بين المتغيرات، وطريقة جوهانسون للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- أن متغيرات التضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي تحتوي على جذر الوحدة وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول بعكس متغيرات عرض النقد والنتاج المحلي الإجمالي فهي مستقرة عند المستوى.
- وجود علاقة سببية بين المتغيرات غير المستقرة في المستوى وأن هذه المتغيرات متكاملة وهناك علاقة توازنية بينها في المدى الطويل.
- أيضاً أن متغير التضخم يفسر 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه.

سابعاً: أحمد حسين إلهيتي وآخرون، "أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2010: هدفت الدراسة إلى تحليل تقلبات أسعار الصرف باعتباره أحد المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم، بالإضافة إلى المتغيرات النقدية والمالية، وكذلك تمحورت حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي خلال الفترة (1980-2002).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مقترنا بالقياس الكمي المستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، وذلك لتقدير النموذج التالي لكل من الاقتصاد الأردني والتركي كلاً على حدة كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3 + \alpha_4 X_4 + \alpha_5 X_5 + \alpha_6 X_6 + \varepsilon$$

حيث أن:

- Y : الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفه يعكس حالة التضخم (Consumer price (Index Number).
- X_1 : سعر الصرف Exchange Rate.
- X_2 : سعر الفائدة In terest Rate.
- X_3 : عجز أو فائض الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي G.D.P \ Deficit or surplus.
- X_4 : إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي G.D.P \ External Dcbt total.
- X_5 : العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات Balance of payment.
- X_6 : حالة عدم الاستقرار والفساد وقد اعتمدت على مؤشر إدراك الفساد Corruption perceptions Index.
- ε : بواقي النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين التضخم وكلاً من المتغيرات التالية في الاقتصاد الأردني: سعر الصرف، وعجز أو فائض الموازنة العامة، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وحالة عدم الاستقرار والفساد في الاقتصاد الأردني، أما متغيري: سعر الفائدة، وإجمالي الدين الخارجي فلم يكن لهما أي تأثير معنوي في التأثير على التضخم بالأردن.

- وجود علاقة طردية بين التضخم وكلا من سعر الصرف وعجز أو فائض الموازنة العامة، وكذلك وجود علاقة عكسية مع العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أما باقي المتغيرات فلم يظهر لها معنوية في التأثير على معدلات التضخم بالاقتصاد التركي وذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الإحصائية.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً: **Sahadudheen: "A cointegration and error correction approach to the determinants of inflation in India". Published in: International journal of Economics and Research, Vol. 3, No. 1 (2012):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي خلال الفترة من الربع الأول من عام 1996Q1 إلى الربع الثاني من عام 2009Q2، وذلك للتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه ودور السياسة الحكومية النقدية والمالية في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي. استخدمت الدراسة أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة المتمثلة في طريقة التكامل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على التضخم في الهند من خلال تقدير النموذج القياسي التالي:

$$\ln P_t = \alpha + \beta \ln Y_t + \delta R_t + \phi \ln M_t + \gamma \ln X_t + u_t$$

حيث أن:

P : الرقم القياسي لأسعار البيع بالجملة (سنة الأساس 1993 - 1994).

Y : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (سنة الأساس 1999 - 2000).

M : عرض النقود بمعناه الواسع.

R : سعر الإقراض الأساسي.

X : سعر الصرف (Rupee - U.S.\$).

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود على التضخم في المدى الطويل.
- أما معدل الفائدة وسعر الصرف فقد كان تأثيرهما سلبي على التضخم في الهند.

ثانياً: **Mohammad Rahimi & Mosayeb Pahlavani, "Sources of Inflation in Iran: Application of the ARDL Approach", International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.6-1 (2009):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات الرئيسية للتضخم في إيران، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1971-2006). وذلك في ضوء خصوصية الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة.

استخدمت الدراسة أحد أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في تقنية (Autoressive Distributed Lag) لتقدير نموذج الانحدار التي توضح العلاقة ما بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة به كما يلي:

$$\ln P_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln M_t + \alpha_2 \ln E_t + \alpha_3 \ln GDP_t + \alpha_4 \Delta \ln P_{t-1} + \alpha_5 \ln P_t^f + DT80$$

حيث أن: (P) التضخم، (M) عرض النقود، (E) سعر الصرف، (GDP) الدخل الحقيقي، ($\Delta \ln P_{t-1}$) التضخم المتوقع، (P_t^f) التضخم المستورد، (DT80) متغير وهمي يمثل الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) يأخذ القيمة 1 خلال سنوات الحرب والقيمة 0 ما عدى ذلك، (t) الزمن.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

- تبين في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين التضخم وكلا من عرض النقود، وسعر الصرف، والتضخم المستورد، ومعدل التضخم المتوقع، وكذلك مع المتغير الوهمي، وفي مقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع الدخل الحقيقي.
- أما في المدى القصير فكانت النتائج مشابهة لما كانت عليه في المدى الطويل.

ثالثاً: **Fatukasi Bayo (Without Date), "Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis", International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 18 :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم في اقتصاد نيجيريا بالإضافة لتحليل أسباب الاتجاهات التضخمية التي أصابت الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1981-2003) والسياسات الحكومية المختلفة لعلاج التضخم في المدى الطويل من أجل المحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين النيجيريين.

استخدمت الدراسة أساليب التحليل القياسي التطبيقي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج القياسي، ويمكن التعبير عن النموذج الذي سيتم اختباره بالشكل الرياضي التالي:

$$Dpt = f(FD, DM, IR, EXR)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي، وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات

$$\ln D_{pt} = b_0 + b_1 \ln FD_t + b_2 \ln DM_t + b_3 \ln IR_t + b_4 \ln EXR_t + U_t$$

حيث أن:

- D_{pt} : النسبة المئوية لمعدل التضخم في الفترة t.
- FD_t : النسبة المئوية للعجز المالي في الفترة t.
- DM_t : النسبة المئوية لمعدل عرض النقود في الفترة t.
- IR_t : النسبة المئوية لمعدل الفائدة في الفترة t.
- EXR_t : النسبة المئوية لمعدل الصرف الحقيقي في الفترة t.
- U_t : الخطأ العشوائي.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- أن المتغيرات التفسيرية في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 64.2% من التغير الحاصل في التضخم في نيجيريا والنسبة المتبقية ترجع للخطأ العشوائي.

- أشارت النتائج لوجود علاقة إيجابية بين التضخم وكلا من العجز المالي وعرض النقود ومعدل الفائدة، وفي المقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف.

رابعاً: **Yen Chee Lim and Siok Kun Sek, " An Examination on the Determinants of Inflation", Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 7, July 2015:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الرئيسية للتضخم في مجموعتين من البلدان (مجموعة عالية التضخم ومجموعة منخفضة التضخم) بإستخدام البيانات السنوية من عام 1970 إلى عام 2011. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الحديث لتطبيق نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع $ARDL$ لتحديد العوامل المؤثرة في التضخم في المجموعتين خلال الفترة (1970-2011)، ولأجل تقدير ذلك تم استخدام النموذج القياسي، ويمكن التعبير عن النموذج الذي يتم اختباره بالشكل الرياضي التالي:

$$inf = f(m4, ne, imp, gdpgrowth)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي:

$$inf = \alpha_0 + \alpha_1 m4 + \alpha_2 ne + \alpha_3 imp + \alpha_4 gdpgrowth + u_i$$

حيث أن:

inf : معدل التضخم.

$m4$: المعروض النقدي.

ne : الإنفاق الوطني.

imp : الواردات من السلع والخدمات.

$gdpgrowth$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

u_i : الخطأ العشوائي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن المتغيرين (عرض النقود، الإنفاق الوطني) لها تأثير كبير على التضخم في البلدان المرتفعة التضخم، وأن الإنفاق الوطني له تأثير ايجابي على التضخم، بينما عرض النقود له تأثير سلبي.
- أن متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي على التضخم، بينما متغير الواردات من السلع والخدمات تأثير ايجابي على التضخم في البلدان المرتفعة التضخم.
- أن جميع المتغيرات الخارجية لها أثر كبير في المدى القصير على التضخم، ما عدا الإنفاق الوطني في البلدان المرتفعة التضخم.
- أن الواردات من السلع والخدمات لها تأثير سلبي على التضخم، وبقيّة المتغيرات لها تأثير ايجابي على التضخم في البلدان منخفضة التضخم.

خامسا: Samim Uddin, & Others, " Determinants of inflation in Bangladesh: An econometric investigation": Journal of World Economic Research 2014; 3(6):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات التضخم في بنغلاديش، باستخدام البيانات السنوية من عام 1970 إلى عام 2011. ويمكن التعبير عن شكل العلاقة بين المتغيرات في النموذج على النحو التالي:

$$INF = f(GDP, M2, RER, IR)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي، وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج:

$$\begin{aligned} \ln INF_t = & B_1 + B_2 \ln GDP_t + B_3 \ln M2_t + B_4 \ln EXR_t + B_5 \ln IR_t + B_6 \ln INF_{t-1} \\ & + B_7 \ln EXR_{t-1} + B_8 \ln M2_t \end{aligned}$$

حيث أن:

INF_t : معدل التضخم في الفترة t .

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t .

$M2_t$: المعروض النقدي في الفترة t .

IR_t : سعر الفائدة في الفترة t .

RER_t : معدل سعر الصرف الحقيقي في الفترة t .

RER_{t-1} : معدل سعر الصرف الحقيقي في الفترة $t-1$.

IR_{t-1} : سعر الفائدة في الفترة $t-1$.

$M2_{t-1}$: المعروض النقدي في الفترة $t-1$.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6, \alpha_7, \alpha_8$: معاملات النموذج.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الحديث لتطبيق نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع $ARDL$ لتحديد محددات التضخم في بنغلاديش خلال الفترة (1972-2012).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يتأثر التضخم بالعوامل للفترة الحالية فقط، ولكن أيضا من العوامل من الفترات السابقة، أي أن الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، ومعدل الفائدة من العام الحالي، وكذلك معدل العام صرف حقيقي بفترة إبطاء واحدة، وسعر الفائدة بفترة إبطاء واحدة، ساهمت إلى زيادة التضخم في بنغلاديش.
- أن سعر الصرف الحقيقي في العام الحالي والمعرض النقدي العام السابق ساهمت في خفض معدل التضخم.
- النتائج متطابقة مع النظرية الاقتصادية.

GBADEBO, Adedeji Daniel, MOHAMMED, Nuhu, “ Monetary Policy and Inflation” Control in Nigeria , Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.8, 2015.

سادسا: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في نيجيريا، بالاعتماد على سلاسل زمنية ربع سنوية تمتد من 1980Q إلى 2012Q، ويمكن التعبير عن شكل العلاقة بين المتغيرات في النموذج على النحو التالي:

$$INF = f(MS2, EXR, INT, OIP, GDP)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي، وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات

$$LINFL_t = \alpha_0 + \alpha_1 LMS2_t + \alpha_2 LEXR_t + \alpha_3 LINT_t + \alpha_4 LOIP_t + \alpha_5 LGDP_t + u_t$$

حيث أن:

$LINFL_t$: لوغاريتم معدل التضخم.

$LMS2_t$: لوغاريتم عرض النقود بمفهومه الواسع.

$LEXR_t$: لوغاريتم سعر الصرف.

$LINT_t$: لوغاريتم معدل الفائدة.

OIP_t : لوغاريتم أسعار النفط.

$LGDP_t$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

u_t : المتغير العشوائي.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معلمات النموذج.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الحديث لتطبيق نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع $ARDL$ ، ولأجل تقدير ذلك تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$\begin{aligned} \Delta LINFL_t = & b_0 + \sum_{i=0}^n b_{1i} LINFL_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{2i} LMS2_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{3i} LEXR_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^n b_{4i} LINT_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{5i} LOIP_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{6i} LnGDP_{t-i} \\ & + b_7 LINFL_{t-i} + b_8 LMS2_{t-i} + b_9 LEXR_{t-i} + b_{10} LINT_{t-i} \\ & + b_{11} LOIP_{t-i} + b_{12} GDP_{t-i} + b_{13} ECM_{t-i} + E_t \end{aligned}$$

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- يشير اختبار التكامل المشترك إلى توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والمتغيرات المستقلة.
- كشفت النتائج خلال الفترة المدروسة أن الأسباب الرئيسية للتضخم في نيجيريا: سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار النفط، المعروض النقدي، إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- متغير المعروض النقدي له اثر ايجابي على التضخم في المدى القصير والمدى الطويل.

سابعاً: *Zia Ur Rehman , Atta Ullah Khan, Fazal Wahid, " Measuring the Effects of Pakistan's Fiscal Policy over Inflation": An Analysis for the Period of 1980-2014*

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير السياسة المالية على التضخم في باكستان خلال الفترة 1980-2014، استخدمت الدراسة استقرارية السلاسل لاختبار جذر الوحدة ديكي فوللر الموسع ADF، واختبار RESET لدراسة الارتباط الذاتي التسلسلي، واختبار لدراسة تجانس التباين ARCH، لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج انحدار متعدد وذلك من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\pi = f(Gt, BDt, It, Et, GDPt)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي، وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي

لمتغيرات النموذج:

$$\text{Log}|\Pi_t| = \alpha_1 + \alpha_2 \text{Log}|G_t| + \alpha_3 \text{Log}|BD_t| + \alpha_4 \text{Log}|I_t| + \alpha_5 \text{Log}|E_t| + \alpha_6 \text{Log}|GDP_t| + u_t$$

حيث أن:

π : معدل التضخم.

G_t : معدل نمو الإنفاق الحكومي.

T_t : معدل نمو الإيرادات الضريبية.

BD_t : معدل نمو عجز الموازنة.

I_t : سعر الفائدة.

E_t : معدل البطالة.

GDP_t : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

u_t : المتغير العشوائي.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- هناك تذبذب في معدل التضخم سنوياً، ولكن هذا التقلب لم يخلق نوعاً من عدم الثقة في المستقبل في مستوى السعر.

- أن التقلبات في معدل التضخم ليست خطيرة جداً والسياسة المالية لها تأثير إيجابي على تقلبات التضخم، في حالة ما إذا كان هناك زيادة بنسبة 1% في معدل نمو الإنفاق الحكومي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة ومعدل البطالة بعد ذلك يؤدي إلى: 0.1144، 0.1537، 1.2842 و 3.6592 الزيادة في المئة في معدل التضخم على التوالي.

- زيادة تكلفة الحفاظ ضد خطر التضخم ويؤدي إلى إعادة توزيع غير متوقع من الثروة. ونتيجة لذلك، يمكن للتحولات التضخم تباطؤ النمو لا تزال حالة استمرار السيطرة على التضخم في المتوسط.

المطلب الثاني: توصيف النموذج المناسب للدراسة القياسية

إن اختبار النظرية الاقتصادية بشكل كمي يعد هدفا من أهداف الاقتصاد القياسي لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.

الفرع الأول: توصيف(*) متغيرات النموذج

أولا : تحديد متغيرات النموذج

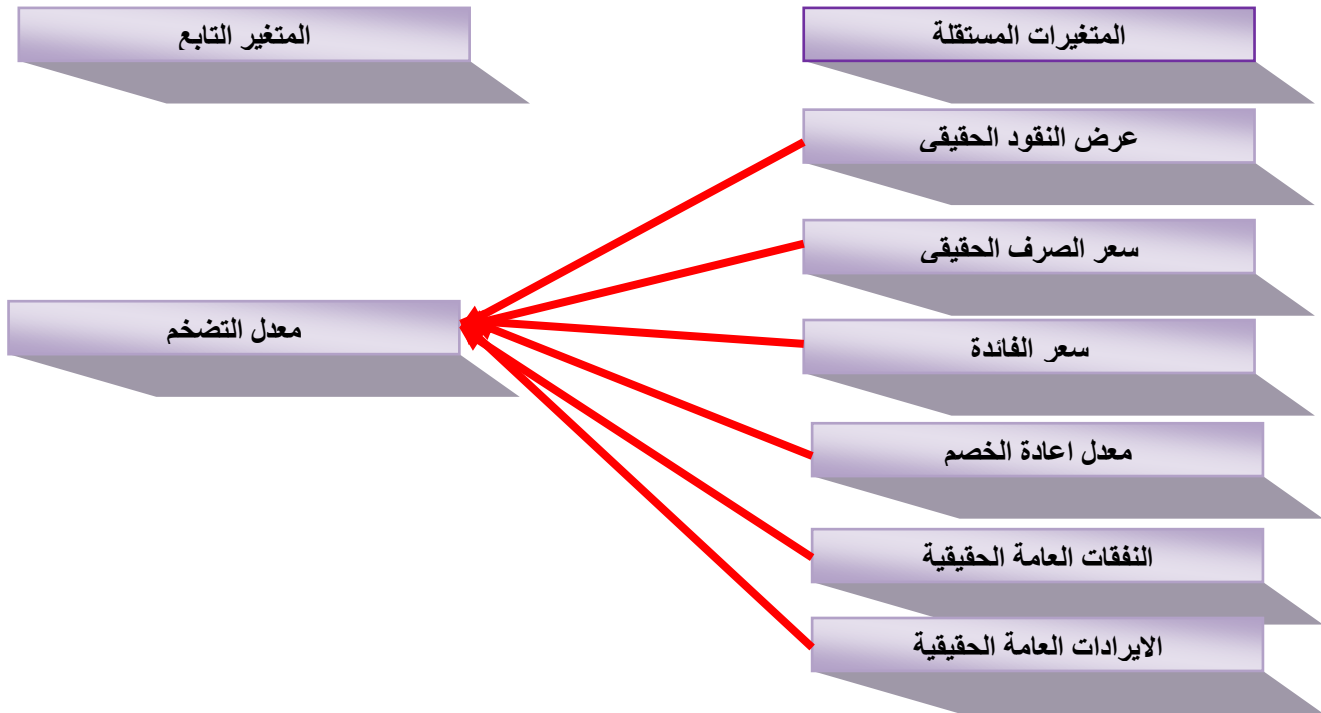
من خلال الاعتبارات النظرية والدارسات التطبيقية السابقة، سوف يتم بناء نموذج(**) اثر السياستين النقدية والمالية على التضخم خلال الفترة (1986-2014)، وفقا للبيانات المتاحة، على النحو التالي:

$$LnINF = f(LnM2r, LnEXRr, LnIR, LnRR, LnPEXr, LnPRr, u)$$

ثانيا : نموذج الدراسة

والشكل التالي يوضح متغيرات النموذج على النحو الموالي:

شكل رقم(5-1): يوضح نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب.

(*) - يقصد بتوصيف أو تعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية.

(**) - يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات .

الفرع الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج ومصادر جمع بيانات الدراسة القياسية

أولاً: تحديد الشكل الرياضي^(*) للنموذج

لتحديد أفضل شكل للنموذج، فإن معادلة أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم يمكن صياغتها في

شكلها القياسي على النحو التالي:

$$LnINF_i = \alpha_0 + \alpha_1 LnM2r_{1i} + \alpha_2 LnEXRr_{2i} + \alpha_3 LnIR_{3i} + \alpha_4 LnRR_{4i} + \alpha_5 LnPEXr_{5i} + \alpha_6 LnPRr_{6i} + u_i \dots\dots\dots(1-5)$$

حيث أن:

i : يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1986-2014.

$LnINF$: لوغاريتم معدل التضخم ممثل بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

$LnM2r$: لوغاريتم عرض النقود الحقيقي.

$LnEXRr$: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي.

$LnIR$: لوغاريتم سعر الفائدة.

$LnRR$: لوغاريتم معدل إعادة الخصم.

$LnPEXr$: لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية.

$LnPRr$: لوغاريتم الإيرادات العامة الحقيقية.

u_i : الخطأ العشوائي.

α_0 : تمثل الحد الثابت، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية على التوالي.

الجدول الموالي يوضح إشارات المعاملات حسب النظرية الاقتصادية:

جدول رقم (1-5): إشارات معاملات المتغيرات المفسرة لأثر السياستين النقدية والمالية على التضخم

المفسر التابع	$LnM2r$	$LnEXRr$	$LnIR$	$LnRR$	$LnPEXr$	$LnPRr$
$LnINF$	+	+	-	+	+	+

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما ورد في الدراسة النظرية.

بوضع المعادلة المستهدفة (1-5) في صيغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للانحدار

الذاتي ذو الإبطاء الموزع ((Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)) الذي

يتضمن لوغاريتم معدل التضخم كمتغير تابع، والذي يكون دالة في : الفرق الأول للقيمة المبطة للمتغير

^(*) - يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة). فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي.

التابع والفرق الأول للقيم المبطة والحالية للمتغيرات التفسيرية، وتركيبية خطية من المستويات المبطة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة نحصل على المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta \ln INF_t = & c_0 + B_0 \ln INF_{t-1} + B_1 \ln M2R_{t-1} + B_2 \ln EXRR_{t-1} + B_3 \ln IR_{t-1} + \\ & B_4 \ln RR_{t-1} + B_5 \ln PEXR_{t-1} + B_6 \ln PRR + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta \ln INF_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j \Delta \ln M2R_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j \Delta \ln EXRR_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j \Delta \ln IR_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j \Delta \ln RR_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{q-1} \Delta \ln PEXR_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \Delta \ln PRR_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (2-5) \end{aligned}$$

حيث أن: c_0 : الحد الثابت.

الهيكل الديناميكي للأجل القصير لفروق المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المبطة وضعت لتضمن أن البواقي u_t متغير عشوائي بمتوسط صفر وتباين ثابت. ومن أجل اختبار علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في المعادلة (2-5)، نحسب احصاءة F لفرض العدم المشترك القائل

$$H_0: \beta_0 = 0, \dots, \beta_1 = 0, \dots, \beta_2 = 0, \dots, \beta_3 = 0, \dots, \beta_4 = 0, \beta_5 = 0, \beta_6 = 0$$

نختبر فرض العدم من خلال استبعاد متغيرات المستوى المبطة في المعادلة (2-5) مقابل الفرض البديل بأن:

$$H_1: \beta_0 \neq 0, \dots, \beta_1 \neq 0, \dots, \beta_2 \neq 0, \dots, \beta_3 \neq 0, \dots, \beta_4 \neq 0, \beta_5 \neq 0, \beta_6 \neq 0$$

إذا كانت قيمة احصاءة F اكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (أي توجد علاقة تكامل مشترك)، وإذا كانت أقل من الحد الأدنى يقبل فرض العدم.

في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، نستخدم أسلوب (ARDL) لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM). معاملات علاقة الأجل الطويل المشتقة من المعادلة (2-5) يمكن الحصول عليها كما يلي:

$$\begin{aligned} \ln INF_t = & \theta_0 + \theta_1 \ln M2R_t + \theta_2 \ln EXRR_t + \theta_3 \ln IR_t + \theta_4 \ln RR_t + \theta_5 \ln PEXR_t \\ & + \theta_6 \ln PRR_t + v_t \dots \dots \dots (3-5) \end{aligned}$$

حيث أن: $\theta_0 = -c_0 / \beta_0$, $\theta_1 = -\beta_1 / \beta_0$, $\theta_2 = -\beta_2 / \beta_0$, $\theta_3 = -\beta_3 / \beta_0$, $\theta_4 = -\beta_4 / \beta_0$

, $\theta_6 = -\beta_6 / \beta_0$. $\theta_5 = -\beta_5 / \beta_0$

المعاملات المقدرة لمتغيرات الفرق الأول في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد تمثل معاملات الأجل

القصير.

ثانيا: مصادر جمع بيانات الدراسة القياسية

للقيام بالدراسة القياسية يحتاج البحث إلى بيانات، بحيث تغطي الدراسة الزمنية (1986-2014)، واعتمدت هذه الدراسة على المصادر الرسمية في الحصول على بيانات السلاسل الزمنية المختلفة من مصادرها الثانوية من: تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، كما استخدمت الإحصاءات العالمية الصادرة من : مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

بالنسبة لمتغيرات النماذج فقد استعملنا القيم الحقيقية للمتغيرات وفي شكلها اللوغاريتمي قصد تقليص تباين هذه السلاسل وتخفيض أثر المشاهدات الشاذة، وكذا الحصول على تقديرات مباشرة للمرونة.

المطلب الثالث: المنهجية القياسية، واختبارات التكامل المشترك

يعد تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تنسم بالاستقرار. لذلك قبل التطرق إلى مختلف اختبارات التكامل المشترك التقليدية والحديثة. سيتم التطرق إلى طريقة تقدير النموذج القياسي والمتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: المنهجية القياسية

أولا: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *ARDL*

تستخدم الدراسة منهجية (*Autoregressive Distributed Lag -ARDL*)، التي طورها كل من Pesaran (1997)، Shin and Sun (1998)، وكل من Pesaran et al (2001).⁽¹⁾ حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (*AR*) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود.⁽²⁾

إذ نستطيع من خلال منهجية *ARDL* تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (*Short run and Long run*)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. فعلى سبيل المثال ، إذا كان لدينا متغيران X و Y ، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y ، فإن المعادلة ستأخذ الشكل الموالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k=1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k=2} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t \dots (4-5)$$

(1) - محمد دحماني ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *ARDL*، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 16.

(2) - حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج *E-views7*، دارة المسيرة، الأردن 2013، ص 361.

ثانيا: **خصائص منهجية ARDL**: إن اختيار النموذج *ARDL* يعود إلى المزايا التي يتمتع بها هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية، نوجزها فيما يلي: ⁽¹⁾

- يمكن تطبيق منهجية *ARDL* بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر، أي $I(0)$ ، أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح، أي $I(1)$ ، أو متكاملة من نفس الرتبة. ⁽²⁾ الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ؛

- كما تعتمد منهجية *ARDL* على خاصية (SBC) (*Schwarz Bayesian Criteria*) والتي تُستخدم لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية (*Optimal Lag Length*)، كما أن نموذج *ARDL* يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (*Error Correction Model (ECM)*) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ؛ ⁽³⁾

- إن منهجية *ARDL* تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ ⁽⁴⁾

- كما يعود السبب في تفضيل نموذج *ARDL* على غيره من نماذج التكامل المشترك إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة بيساران وبيساران لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل؛ ⁽⁵⁾

- كما تعمل منهجية *ARDL* على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (*Auto correlation*) وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج *ARDL* تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيراً كما في حالة الدراسة الحالية. وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة. ⁽⁶⁾

(1)- Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F., **Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships**, 2006, P6.

http://mpira.ub.uni-muenchen.de/352/01/MPRA_paper_352.pdf.

(2)- SHAHBAZ, Muhammad, **ON NOMINAL AND REAL DEVALUATIONS RELATION: AN ECONOMETRIC EVIDENCE FOR PAKISTAN**, Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.9-1(2009), p92.

- Rao Muhammad Atif et autres, **Trade Liberalisation, Financial Development and Economic Growth: Evidence from Pakistan (1980-2009)**, Journal of International Academic Research, 2010, Vol.10, No.2, p32.

(3)- Esin Cakan, Kyoko Mona, **Impact of Military Expenses on the US Economic Growth: A Cointegration Analysis by ARDL Bound Test**, The Working Paper No. 1311, p08. <http://newhaven.edu/607710.pdf>.

- Karim Barkat, M.A, **The impact of iol price on the stability of money demand in Saudi Arabia over 1990:Q1-2014:Q4: New evidence from ARDL Bound Test**, The Working Paper, p07.

https://www.dohainstitute.edu.qa/MEEA2016/Downloads/Karim%20Barkat_Final.pdf

(4)- محمد دحماني ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013، ص 236-237.

(5)- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود *ARDL*)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27، العدد الأول - 2011، ص 147.

(6)- مجدي الشوريجي، أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السادسي الأول - جامعة حسنية بن بوعلی - الشلف - الجزائر، 2009، ص 156.

- إن النموذج $ARDL$ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، بالإضافة إلى أن نموذج $ARDL$ يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.⁽¹⁾

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

أولاً: اختبارات التكامل المشترك التقليدية

1- مفهوم التكامل المشترك "cointegration": قدم تحليل التكامل المشترك "cointegration" من طرف جرانجر $Granger$ سنة 1983، ومن طرف أنجل وجرانجر $Engele$ و $Granger$ سنة 1987، وقد اعتبره الاقتصاديون كواحد من المفاهيم الجديدة الأكثر أهمية في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.⁽²⁾

وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل. وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي.⁽³⁾

ويعرف التكامل المشترك على أنه "تصاحب $association$ بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن".⁽⁴⁾

ويعرف التكامل المشترك أيضا بأنه "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة".⁽⁵⁾

1-1- خصائص حول رتبة التكامل: تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره عند الاقتضاء.⁽⁶⁾

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب: $X_t \rightarrow 1(d)$ ، وبعد ذلك إذا تطلب إجراء الفروقات " d " على هذه السلسلة من جديد وذلك لجعلها تستقر.

(1) - عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، الإصدار 64، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 187.

(2) - Régis, Bourbonnais, Manuel et exercices corrigés en économétrie, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015, p 297.

(3) - كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة 1974 - 2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، المجلد 9، جامعة الكوفة، 2013، ص 224.

(4) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 670.

(5) - Régis, Bourbonnais, Op-cit, p 277.

(6) - Op-cit, p 299.

- لتكن لدينا سلسلة مستقرة X_{1t} و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة " $d=1$ ".

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1) \quad \text{حيث:}$$

السلسلة $(y_t = x_{1t} + x_{2t})$ غير مستقرة لأن مجموع سلسلتين إحداها غير مستقرة.

-لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة " $d=1$ ":

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

والتوفيق الخطية: $\alpha x_{1t} + \beta x_{2t} \rightarrow I(?)$

في الواقع إن الإجابة على هذا الإشكال مرتبط بالمعاملين α و β :

- فإذا كان هذين المعاملين من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

$$\left. \begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?) \quad \text{- حالة أخرى:}$$

من المؤكد أنه غير ممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.

1-2- شروط التكامل المشترك: نقول أن السلسلتين x_t و y_t في تكامل مشترك، إذا تحقق الشرطان التاليان:

- السلسلتان x_t و y_t لهما اتجاه عام عشوائي (Stochastic trend) من نفس رتبة التكامل " d ".

- التوفيق الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي إذا

$$\begin{array}{l} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(b) \end{array} \quad \text{كان:}$$

حيث: $a_1 x_t + a_2 y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b > 0$.

و نكتب: $x_t, y_t \rightarrow CI(d-b)$ و (a, b) شعاع التكامل المشترك "Vecteur of cointegration".

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

بين المتغيرات) منها:⁽¹⁾

- اختبار الخطوتين الذي وضعه، (Engle and Granger, 1987): يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي.

- اختبار Johansen (1988-1991) واختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Juselius, 1990): يستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين فأكثر).

(1)- بشير عبدالله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 2، 2013،

1- اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر: (Engel- Granger)

تعد منهجية أنجل-جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات". وتقدر هذه العلاقة عبر مرحلتين: 1-1- المرحلة الأولى: وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما في المعادلة الآتية:

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X_t + e_t$$

- شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.
- استخدام احد اختبارات جذر الوحدة لتحقيق من درجة تكامل.
- يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة.
- يتم اختبار استقرار البواقي e_t فإذا تم قبول فرضية العدم $H_0: \beta = 0$ ، نستنتج بان سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة ومنه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم $H_0: \beta = 0$.

1-2- المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correcting Model)

يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين X_t و Y_t ، متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة الأجل القصير وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير مستقرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما في المعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

حيث: $\alpha_2 < 0$.

حيث أن:

Δ : الفرق الأول.

α_2 : يسمى قوة الإرجاع نحو التوازن (The return force towards equilibrium) يجب أن يكون سالبا ومعنوياً أما في حالة العكس فإننا نرفض استخدام (ECM).

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: (Johansen Technical)⁽¹⁾

يتفوق هذا الاختبار على اختبار أنجل وجرانجر للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود

(1) -Johansen, Soren, Estimation and Hypothesis Testing of Co integration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, Econometrica, 1991, Vol. 59, No. 6, 1580-1551.

تكامل مشترك واحد، فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرة للشك والتساؤل.⁽¹⁾ ولا تقتصر ميزة اختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة، بل أثبت كونزالو (Gonzalo 1990) من خلال تجارب بواسطة طريقة مونت كارلو Monte Carlo ، تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب انجل وجرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين.

يمكن التعبير عن طريقة (Johansen and Juselius 1990) كالآتي:⁽²⁾

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

حيث: ε_t يمثل الخطأ العشوائي، Π مصفوفة المعاملات التي تمثل آثار المتغيرات في الاجل الطويل والتي يفترض انها متكاملة من الدرجة الاولى. ويشار الى رتبة المصفوفة بـ r ، والتي تحدد عدد متجهات التكامل المشترك.

تعتبر منهجية "جوهانسن" و "جوهانسن - جوسليوس"⁽³⁾ اختبار لرتبة المصفوفة Π . ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة Π ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < n$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين⁽⁴⁾ مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر $trace$ (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(\hat{\lambda}_i)$$

- ويعرف اختبار الأثر بـ :

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك ($r \geq$) مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن يساوي r (حيث $r = 0, 1, 2$).

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

- ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

(1) -عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص24.

(2) - دريبي حيدر عباس، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، كلية الزراعة، جامعة القادسية، ايلول 2016، ص7.

(3) - Johansen S. and Juselius. K, Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money, oxford bulletin of economics and statistic , vol.52. 1990.p.19-21.

(4) - نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، جامعة الموصل، 2011، ص182-183.

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(r + 1)$.⁽¹⁾

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases} \quad \text{وهو يأخذ الشكل التالي:}$$

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسن وجسليوس. ويجرى الاختبار باستبعاد الفرضيات البديلة على النحو الآتي:

- $rang(\Pi) = 0$ ؛ $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية البديلة: $H_1 : r > 0$. إذا رفضت H_0 على أساس أن إحصائيتي الأثر والقيمة الذاتية العظمى أكبر تماما من القيمة الحرجة المجدولة للاختبار، يمكن المرور إلى اختبار الفرضية الموالية؛

- $rang(\Pi) = 1$ ؛ $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية البديلة: $H_1 : r > 1$. إذا رفضت H_0 يمكن المرور إلى اختبار الفرضية الموالية؛

- $rang(\Pi) = 2$ ؛ $H_0 : r = 2$ ضد الفرضية البديلة: $H_1 : r > 2$. إذا رفضت H_0 يمكن المرور إلى اختبار الفرضية الموالية؛ وهكذا. فإذا انتهى اختبار الفرضيات إلى الفرضية $H_0 : r = k - 1$ ضد $H_0 : r = k$ ، وتم رفض H_0 تصبح رتبة المصفوفة $r = k$ ، ما يعني عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة. كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة عدد المشاهدات (صغيرا). ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *The Autoregressive Distributed Lag Approach (ARDL)* شائع الاستخدام.⁽²⁾

كما أن *ARDL* يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل.⁽³⁾

(1) - يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.

(2) - مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان بحث مقدم إلي الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - الجزائر، 2007، ص 15.

(3) - دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود *ARDL*، مجلة الاقتصاد والمناجمنت - منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص 12.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود يستلزم تطبيق يستلزم القيام بأربعة اجراءات:

1-الإجراء الأول: اختيار فترة الإبطاء المثلى لقيم المتغيرات في نموذج (UECM)، وذلك بإستخدام متجه إنحدار ذاتي غير مقيد مع وجود حد ثابت فقط *Autoregressive Model Unrestricted Vector*. وسوف يتم ذلك باستخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

- معيار معلومات *Akaike (AIC; 1973)* .

- معيار معلومات *Schwarz (SC; 1978)* .

- معيار معلومات *Hannan and Quinn (HQ; 1979)* .

- معيار خطأ التوقع النهائي *Final Prediction Error (FPE)* المقترح من جانب *Akaike(1969)*. ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه.⁽¹⁾

2- الإجراء الثاني: يتمثل في تقدير *UECM* بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*). ولتحديد هذا النموذج تم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلي الخاص *General to Specific* والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولي لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي)، وذلك بشكل متتال.⁽²⁾

3- الإجراء الثالث: يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة

$$F = \frac{(SSeR - SSeu) / M}{SSeu / (N - K)} \quad (3) \text{ وتحسب بالصيغة التالية:}$$

حيث أن:

$SSeR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق فرضية العدم).

$$H0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

$SSeu$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة).

$$H1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

M : عدد معلمات النموذج المقيد، N : عدد المشاهدات (حجم العينة)، K : عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

4- الإجراء الرابع : فيتمثل في مقارنة قيمة إحصاء F - المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F - الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في *Pesaran et al. (2001)*. ونظراً لأن اختبار F - له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجيتين لإحصاء هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها) ، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر

(1)- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج

المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء *ARDL*، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، الإصدار 34، جامعة البصرة- العراق-2013، ص189.

(2)-Tang, Tuck Cheong, *Aggregate Import Demand Behavior for Indonesia, Evidence from Bounds Testing*, *IIUM Journal of Economics and Management*, no.2 (2002), by The International Islamic University Malaysia, P10.

(3)-علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص189.

(أي $I(0)$). قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح (أي $I(1)$). ويكون القرار بثلاث حالات:

1- الحالة الأولى: فإذا كانت قيمة إحصاء F - المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، فسوف يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات.

ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

2- الحالة الثانية: إذا كانت قيمة إحصاء F - المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- الحالة الثالثة: وإذا كانت قيمة إحصاء F - المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتائج سوف تكون غير محددة. ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويجب الملاحظة أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد صحيح، أي $I(1)$ ، فسوف يكون القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم علي أساس مقارنة قيم إحصاء F - المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى. وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي $I(0)$ ، فإن هذا القرار سوف يتم اتخاذه علي أساس مقارنة قيمة إحصاء F - المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.⁽¹⁾

الفرع الثالث: اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية

سيتم التطرق في هذا الفرع الى مفهوم واختبارات استقرارية السلاسل الزمنية فيما يلي:

أولاً: مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية

إن أغلب الدراسات القياسية تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وتتمثل في مرحلة دراسة استقرارية هذه السلاسل، بحيث أن نتائج هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في هذا النوع من النمذجة القياسية. نظريا نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، أما عمليا فإنه يمكن التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الدراسة البيانية (التمثيل البياني)، ومن ثم ننقل للدراسة الإحصائية (الاختبارات الإحصائية).

ثانياً: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: توجد عدة اختبارات ومن الاختبارات المستخدمة في الكشف عن سكون السلسلة الزمنية ما يلي:

1- التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي "Correlogram": التمثيل البياني يعطي فكرة أولية عن سكون السلسلة الزمنية، بحيث يمكننا هذا الأخير من أخذ فكرة مبدئية حول إستقرارية السلسلة الزمنية، وذلك من

⁽¹⁾-Keong, C. C., Yusop, Z. and Sen, V. L. K., **Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test**, Sunway Academic Journal 2, 13-22 (2005), p15.

خلال ملاحظة معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) بحيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر بمعنوية من أجل كل $K > 0$. هذا نظريا، أما عمليا فإنه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تنعدم بسرعة، أما غير ذلك فإنه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.

2- الاختبارات الإحصائية (اختبارات الجذور الأحادية) "Unit root tests": قبل القيام بعمليات التقدير، نجري أولا تحليلا على خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها. ولأجل ذلك نستعمل دالة الارتباط الذاتي المقطرة ودالة الارتباط الذاتي الجزئية المقطرة، كما نستعمل خصوصا اختبارات الجذور الأحادية قبل القيام بعملية التقدير.⁽¹⁾

نتائج هذه الاختبارات أكثر دقة فيما يتعلق بالحكم على استقرارية السلاسل الزمنية، فإنها تمكننا من معرفة سبب عدم الاستقرارية، واختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر (Dickey(DF) and Fuller:1979)⁽²⁾ وديكي فولر الموسع (ADF)، (Augmented Dickey- Fuller test)، واختبار فيلب وبيرون (Philips and Perron 1988)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

2-1- اختبارات ديكي فولر: لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية نستعمل اختبارات الجذور الأحادية لديكي فولر والتي لا تعمل على الكشف عن مركبة الاتجاه العام فقط، بل تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

لنعتبر نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t : (\phi)$$

لـ $|\phi| < 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

لـ $|\phi| = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

لـ $|\phi| > 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

(1)- George Bresson, Alain Pirotte, **Economie des séries temporelles, 1ère édition**, Paris, PUF, 1995, p 419.

(2)- Régis Borbonais, M. Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, 1^{ère} édition, Paris, PUF, 2004, P.150-152.

2-1-1- اختبارات ديكي فوللر البسيط (DF): لقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فوللر (DF) *Dickey and Fuller* سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرار السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ويقترح ديكي فوللر اختبار فرضية العدم التالية: (1)

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

- النموذج الأول: نموذج ($AR(1)$) $X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$

- النموذج الثاني: نموذج ($AR(1)$) مع ثابت $X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

- النموذج الثالث: نموذج ($AR(1)$) مع مركبة الاتجاه العام $X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

حيث تعني فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي و المتغير X_t له مسلك عشوائي وبالتالي X_t ليس نموذج ($AR(1)$) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتعني أنه مستقر.

2-1-2- اختبارات ديكي فوللر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller, 1981*) (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل ($AR(P)$): $A(B) X_t = \varepsilon_t$

حيث: $A_m(B)U_t = \varepsilon_t$; $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2)$

فإذا كان (ϕ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \phi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\phi-1} B^{\phi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد: (2) $\Delta X_t = pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$ / ($p = \phi - 1$)

وبإدخال ثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نحصل على النماذج الثلاثة وهذا بعد تقديرها

بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS):

- النموذج (4): $\Delta X_t = pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

- النموذج (5): $\Delta X_t = bt + pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

- النموذج (6): $\Delta X_t = C + bt + pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

(1) - Régis Borbonnais, M. Terraza, *L'analyse des séries temporelles en économiés*, 1ère édition, Paris, PUF, 1998, pp150-152.

(2) - George Bresson, Alain Pirotte, *op.cit*, p 421.

2-2- اختبار فيليبس وبيرون (Philips and Perron 1988):⁽¹⁾ اقترح هذا الاختبار سنة 1988، وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتنبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و (DF)، وفق أربع مراحل:⁽²⁾

• التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن e_t الخطأ المقدر.

• تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

• تقدير عامل التصحيح s_t^2 (يعرف بالتباين على المدى الطويل) وبحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (l) (توجيه (Newey – West))

المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T :

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

$$t_{\phi_1}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

• حساب الاختبار الإحصائي لـ فيليبس - بيرون:

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

⁽¹⁾-Régis Borbonnais, M. Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies, dunod, Paris, 2004, pp158-159.

⁽²⁾-أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة-2011 (1970)، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر-2013، ص ص 124-125.

المبحث الثاني:

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك

قبل الشروع في تقدير نموذج الدراسة، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبنا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)،⁽¹⁾ حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t, F)، وقوية R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*) تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

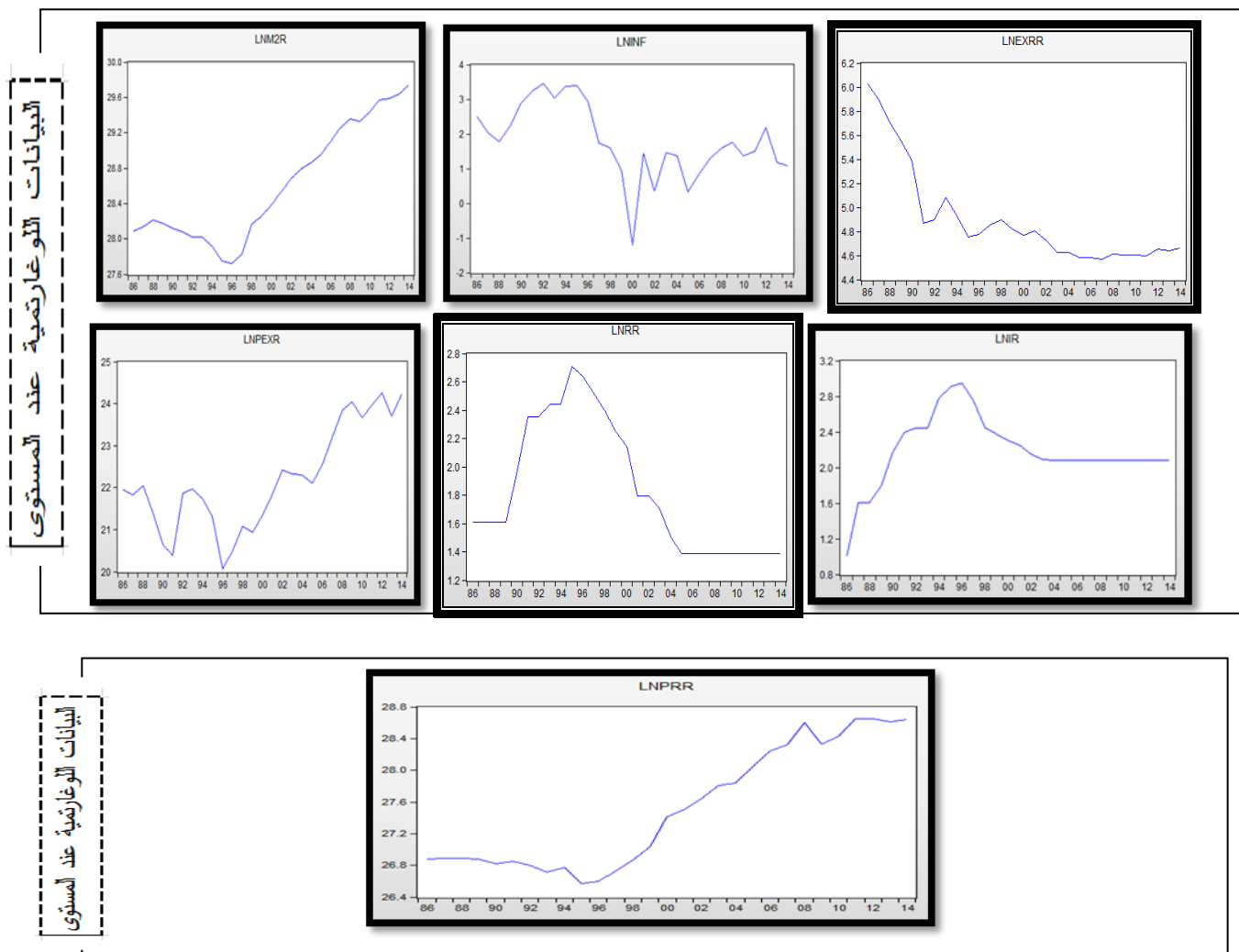
غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها. حيث يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2014)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. حيث تكون "السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن". ولإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم استخدام أكثر من طريقة منها الرسم البياني للسلاسل الزمنية، دالة الارتباط الذاتي *Autocorrelation Function* (*ACF*)، فضلا عن استخدام اختبارات جذر الوحدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما: اختبار ديكي فوللر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller*) واختبار فيليب وبيرون (*Phillips Perron*)، لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

⁽¹⁾-Isabelle Cadoret et d'autres, *Econométrie appliquée*, Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004,p319.

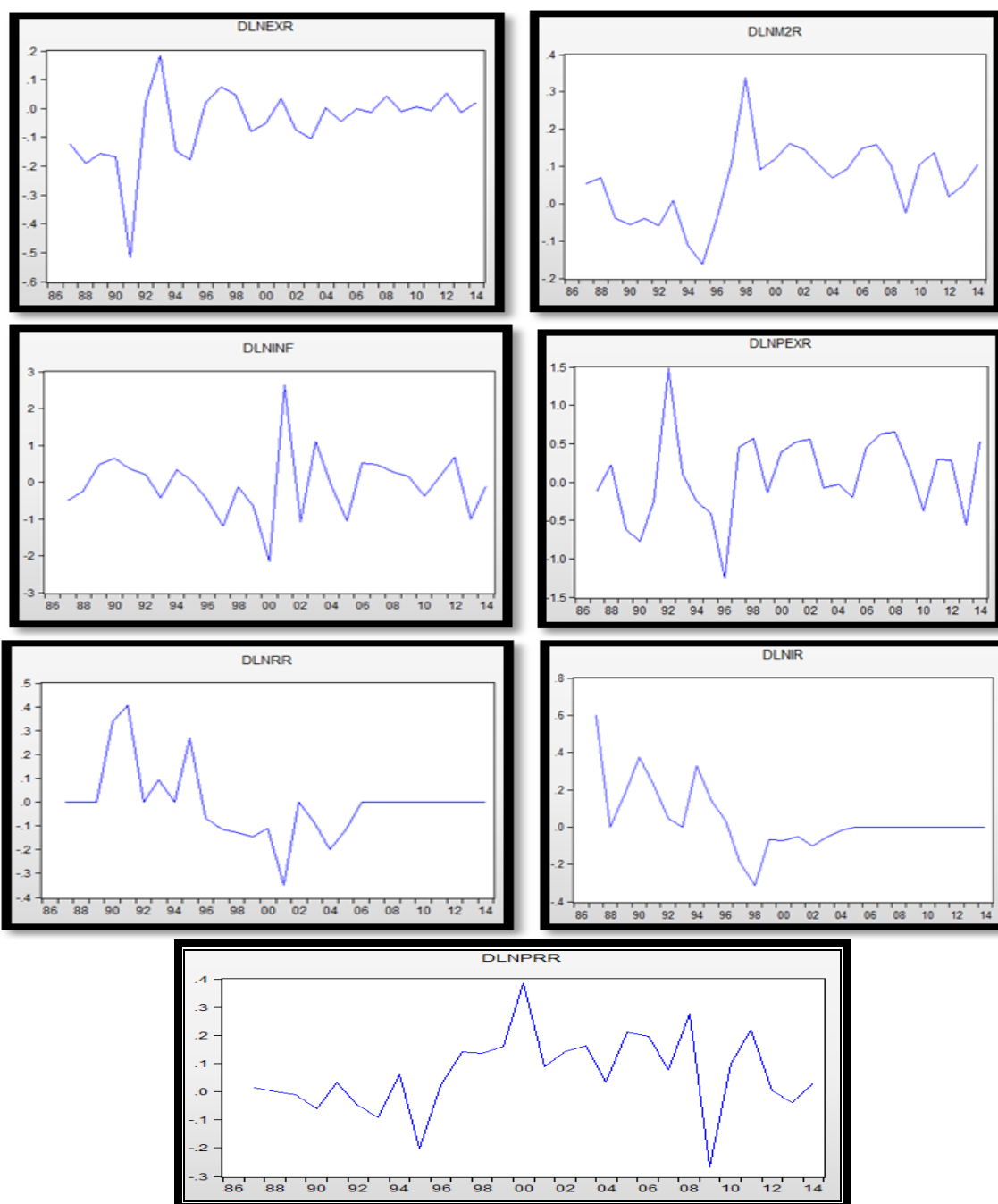
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF)
سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي (ACF).

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني
الشكل الموالي يوضح تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة :

شكل رقم (5-2): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2014)



(تابع)



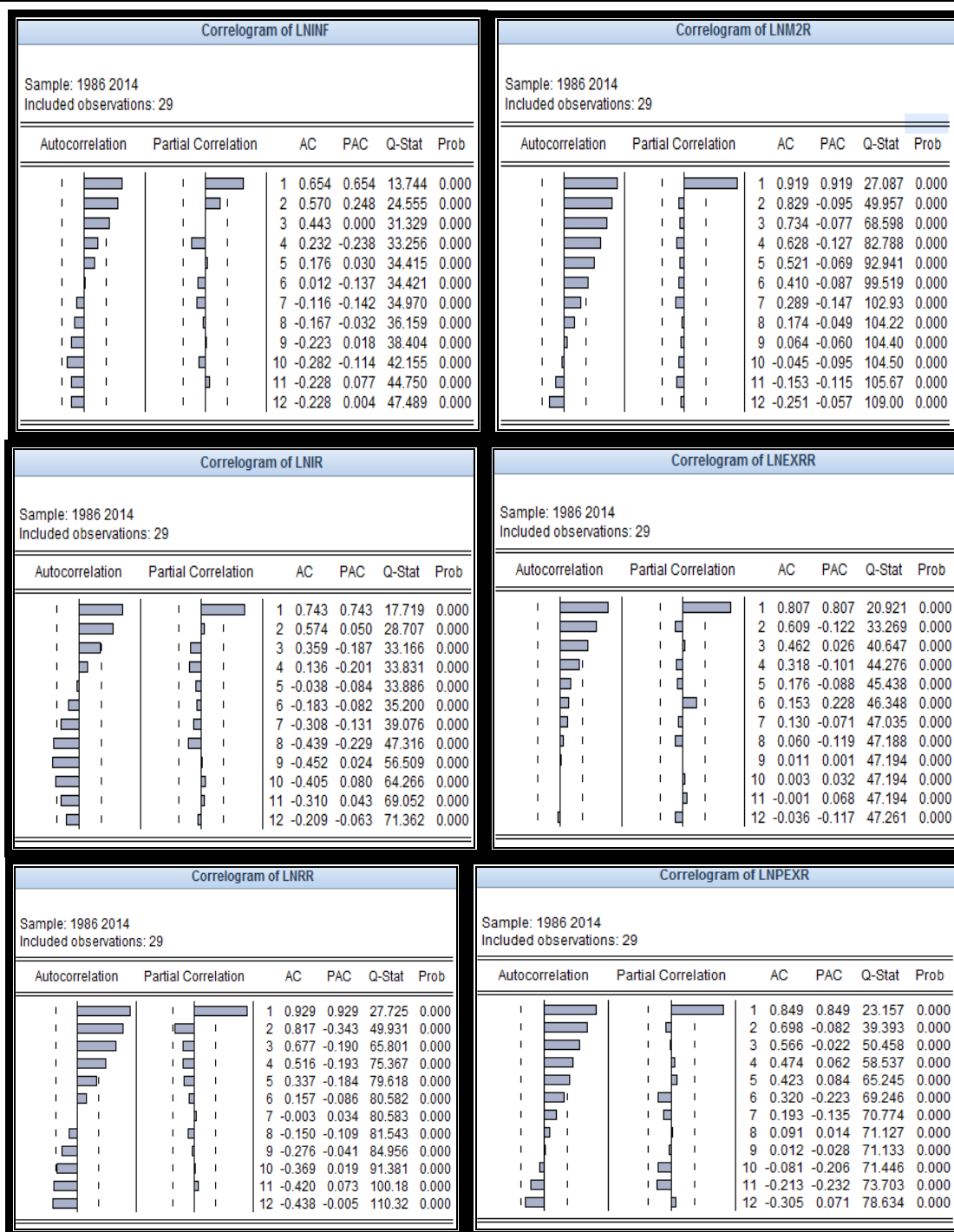
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الشكل رقم (5-2)، نلاحظ السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى (*level*)، وأنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأول لها (*first difference*)، ولغرض التحقق من مدى استقرارية هذه المتغيرات المدروسة لا بد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي (ACF)

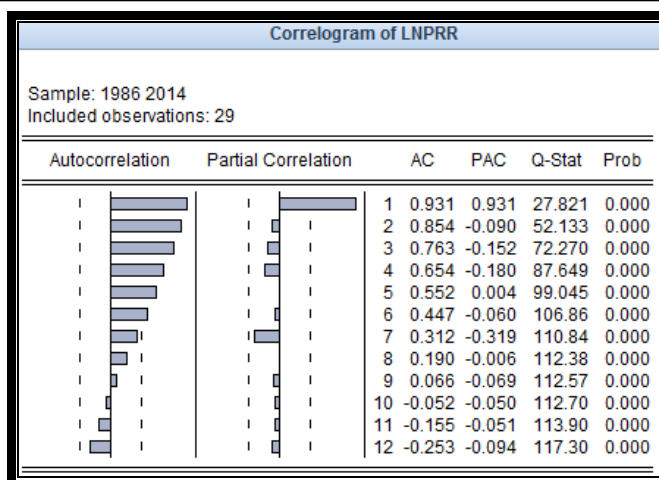
الجدول الموالي يوضح تطور دالة الارتباط الذاتي (ACF) :

جدول رقم (5-2): نتائج دالة الارتباط الذاتي خلال الفترة (1986-2014)

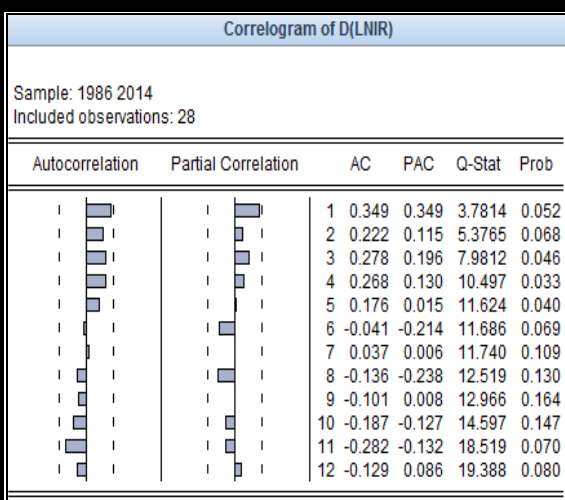
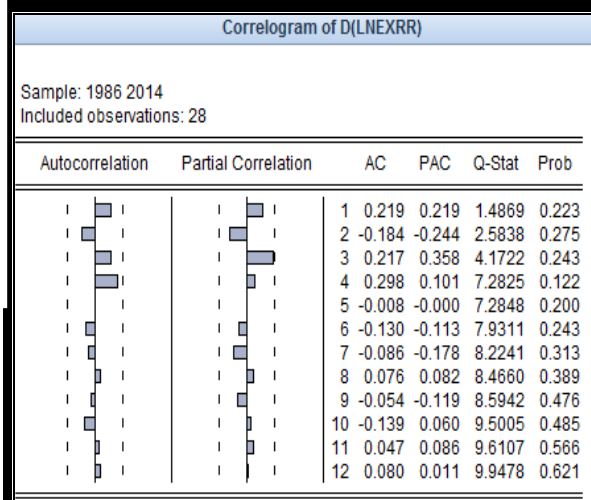
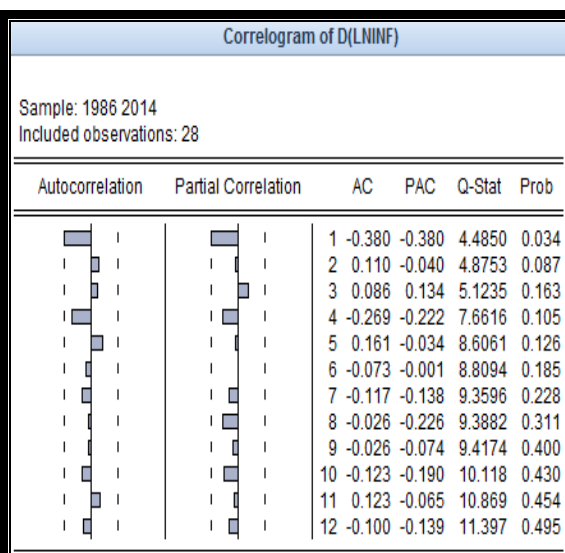
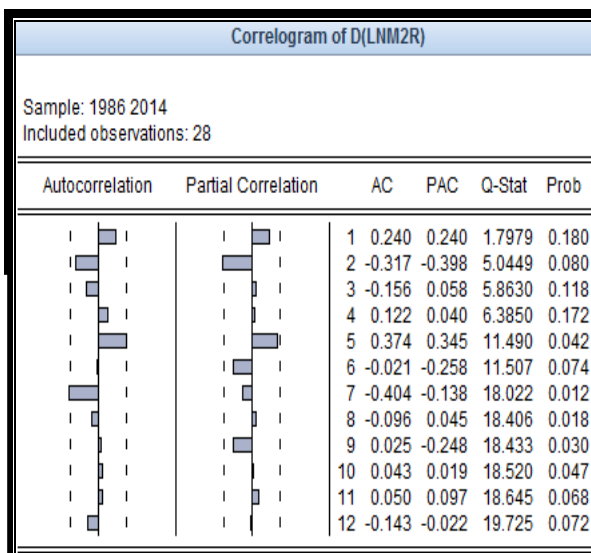


(تابع)

البيانات اللوغارتمية عند المستوى

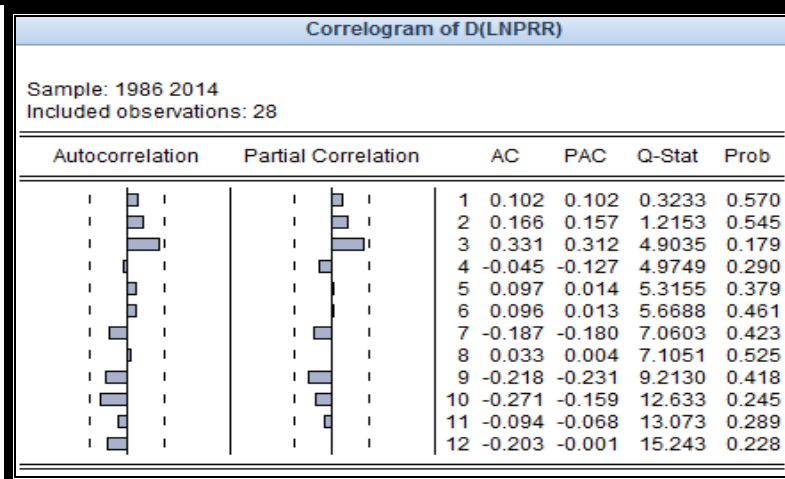
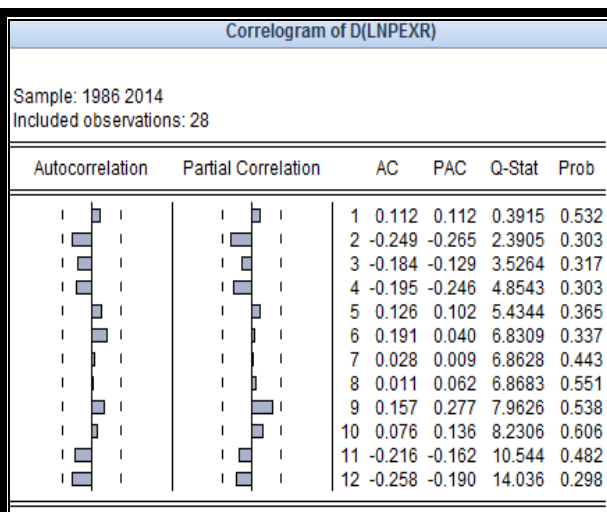
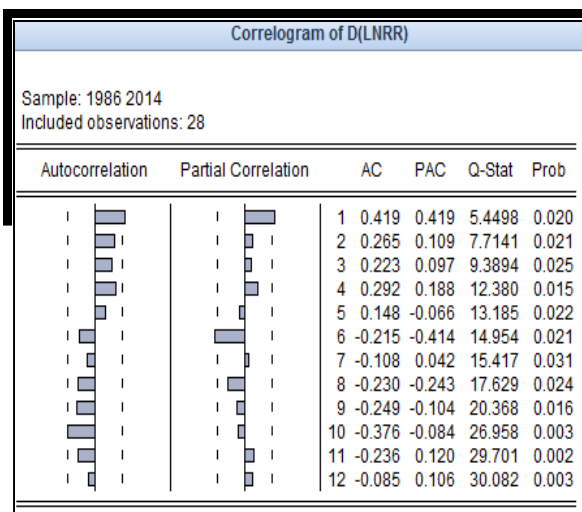


البيانات اللوغارتمية عند الفرق الاول



(تابع)

البيانات اللوغاريتمية عند الفرق الاول



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-2)، الذي يوضح أن دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية، وتشير النتائج إلى أن دالة الارتباط الذاتي لمعدل التضخم (LnINF)، حيث كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.654) في حين كانت قيمتها عند الفجوة 10 (0.282) مرتفعة وهذا يدل على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وأن قيم (ACF) منخفضة (0.380) عند الفجوة الأولى ($k=1$) وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.086) عند الفجوة الثالثة وهذا ما يدل على استقرار سلسلة بيانات متغيرة معدل التضخم عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnINF \sim (1)$.

بالنسبة لأشكال دوال الارتباط الذاتي لمتغير عرض النقود الحقيقي (LnM2R)، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.783)، وهذا يدل على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها

أصبحت مستقرة وأن قيم (ACF) مرتفعة (0.240) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.025) عند الفجوة التاسعة وهذا ما يدل على استقرارية متغيرة بيانات سلسلة عرض النقود الحقيقي عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnM2R \sim (1)$.

أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الحقيقي $(LnEXRR)$ ، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ مرتفعة (0.807) ، وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.003) عند الفجوة العاشرة وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة بيانات متغيرة سعر الصرف الحقيقي عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الصفر، أي $LnEXRR \sim (0)$ ، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة أكثر وأن قيم (ACF) مرتفعة (0.219) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.076) عند الفجوة الثامنة وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة بيانات متغيرة سعر الصرف الحقيقي عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnEXRR \sim (1)$.

أما بالنسبة لمتغير سعر الفائدة $(LnIR)$ ، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.743) ، وهذا يدل على عدم استقرارية هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وأن قيم (ACF) مرتفعة (0.349) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.037) عند الفجوة السابعة وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة بيانات متغيرة سعر الفائدة عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnIR \sim (1)$.

كذلك بالنسبة لمتغير معدل إعادة الخصم $(LnRR)$ ، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.929) ، وهذا يدل على عدم استقرارية هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وأن قيم (AC) مرتفعة (0.419) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.148) عند الفجوة الخامسة وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة بيانات متغيرة معدل إعادة الخصم عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnRR \sim (1)$.

وبالنسبة لمتغير النفقات العامة الحقيقية $(LnPEXR)$ ، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.849) ، وهذا يدل على عدم استقرارية هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وأن قيم (ACF) مرتفعة (0.112) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.028) عند الفجوة السابعة وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة بيانات متغيرة النفقات

العامة الحقيقية عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnPEXR \sim (1)$.

كذلك الحال بالنسبة لمتغير الإيرادات العامة الحقيقية ($LnPEXR$)، عند المستوى فقد كانت قيمة (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.931)، وهذا يدل على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة وأن قيم (ACF) مرتفعة (0.102) عند الفجوة الأولى ($k=1$) وهي ضمن حدود الثقة وتتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر، إذ أصبحت (0.033) عند الفجوة الثامنة وهذا ما يدل على استقرار سلسلة بيانات متغيرة الإيرادات العامة الحقيقية عند الفرق الأول، ولكنها غير مستقرة عند المستوى، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $LnPEXR \sim (1)$.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها باستخدام الاختبارات الاحصائية

يهدف إختبار الإستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكاملها على حدى. لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة استقرارية متغيرات الدراسة في المستوى والفرق الأول بالإضافة إلى مختلف اختبار اتجاهات السببية بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرع الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة في المستوى

الجدول الموالي يوضح نتائج السكون لجميع متغيرات الدراسة في المستوى، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر (ADF) و (PP) على السلاسل الزمنية كما يلي: ⁽¹⁾

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار جذر الوحدة ($Unit Root Test$) لمتغيرات الدراسة في المستوى

اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF								
السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	t المحسوبة	t (المجدولة)			النتيجة
					%10	%5	%1	
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت	2	[6]	الاتجاه العام @trend	-1,423 (0,1691)	3,53	2,79	2,38	قبول H_0
			القاطع C	-	-	-	-	-
			جذر الوحدة Ø	-	-	-	-	-
	2	[5]	القاطع C	1,109 (0,2794)	3,78	3,11	2,73	قبول H_0
			جذر الوحدة Ø	-	-	-	-	-
			جذر الوحدة Ø	-0,855 (0,3359)	-2,656	-1,954	-1,609	قبول H_0
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	1	[6]	الاتجاه العام @trend	2,674 (0,0135)	3,53	2,79	2,38	رفض H_0
			القاطع C	2,270 (0,0329)	3,22	2,54	2,17	رفض H_0

(1) - انظر الملحق رقم (02 و 03).

الفصل الخامس: قياس اثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)

	H ₀ قبول	-3,229	-3,587	-4,339	-2,278 (0,4304)	جذر الوحدة Ø	[5]		
	-	-	-	-	-	القاطع C			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
السلسلة مستقرة	H ₀ قبول	2,38	2,79	3,53	-0,2929 (0,7724)	الاتجاه العام @trend	[6]	2	LNEXRR
	-	-	-	-	-	القاطع C			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	H ₀ رفض	2,17	2,54	3,22	4,5177 (0,0002)	القاطع C	[5]		
	H ₀ رفض	-2,629	-2,981	-3,711	-4,656 (0,0010)	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت	H ₀ قبول	2,38	2,79	3,53	-1,497 (0,1480)	الاتجاه العام @trend	[6]	1	LNIR
	-	-	-	-	-	القاطع C			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	H ₀ قبول	2,17	2,54	3,22	1,622 (0,1179)	القاطع C	[5]		
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	H ₀ قبول	-2,629	-2,981	-3,711	-0,0905 (0,6434)	جذر الوحدة Ø			
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	H ₀ رفض	2,38	2,79	3,53	-2,268 (0,0330)	الاتجاه العام @trend	[6]	1	LNRR
	H ₀ رفض	2,17	2,54	3,22	2,508 (0,0196)	القاطع C			
	H ₀ قبول	-3,229	-3,587	-4,339	-2,337 (0,4014)	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	القاطع C	[5]		
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	H ₀ رفض	2,38	2,79	3,53	2,708 (0,0125)	الاتجاه العام @trend	[6]	1	LnPEXR
	H ₀ رفض	2,17	2,54	3,22	2,607 (0,0157)	القاطع C			
	H ₀ قبول	-3,229	-3,587	-4,339	-2,655 (0,2609)	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	القاطع C	[5]		
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	H ₀ رفض	2,38	2,79	3,53	2,308 (0,0303)	الاتجاه العام @trend	[6]	1	LNPER
	H ₀ رفض	2,17	2,54	3,22	2,643 (0,0513)	القاطع C			
	H ₀ قبول	-3,229	-3,587	-4,339	-2,053 (0,2708)	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	القاطع C	[5]		
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة Ø			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

- القيم الجدولية تتبع قيم *MacKinnon (1996) one-sided p-values*.

من خلال الجدول رقم (5-3)، اتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى *Non stationary* *in the level*، عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، ما عدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي *LNEXRR* فهي مستقرة في المستوى، لذا سنحول بقية المتغيرات إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة في الفرق الأول

الجدول الموالي يوضح نتائج السكون لجميع متغيرات الدراسة في الفرق الأول، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر (*ADF*) على السلاسل الزمنية كما يلي:⁽¹⁾

جدول رقم (5-4): نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لمغيرات الدراسة في الفرق الأول

اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع <i>ADF</i>									
السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	t المحسوبة	t (المجدولة)			القرار	النتيجة
					1%	5%	10%		
السلسلة مستقرة	1	[6]	الاتجاه العام @trend	-0,300 (0,7664)	3,53	2,79	2,38	قبول H_0	$D(LNINF)$
			القاطع C	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
	[5]	[5]	القاطع C	-0,2401 (0,8123)	3,78	3,11	2,73	قبول H_0	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-4,220 (0,0002)	-2,656	-1,954	-1,609	رفض H_0	
السلسلة مستقرة	0	[6]	الاتجاه العام @trend	1,302 (0,2053)	3,53	2,79	2,38	قبول H_0	$D(LNM2R)$
			القاطع C	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
	[5]	[5]	القاطع C	1,405 (0,1721)	3,22	2,54	2,17	قبول H_0	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-2,211 (0,0284)	-2,653	-1,953	-1,609	رفض H_0	
السلسلة مستقرة	0	[6]	الاتجاه العام @trend	-0,970 (0,3416)	3,53	2,79	2,38	قبول H_0	$D(LNIR)$
			القاطع C	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
	[5]	[5]	القاطع C	0,141 (0,8890)	3,22	2,54	2,17	قبول H_0	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-4,818 (0,0000)	-2,653	-1,953	-1,609	رفض H_0	
السلسلة مستقرة	0	[6]	الاتجاه العام @trend	-1,027 (0,3145)	3,53	2,79	2,38	قبول H_0	$D(LNRR)$
			القاطع C	-	-	-	-	-	
			جذر الوحدة $\emptyset$	-	-	-	-	-	
	[5]	[5]	القاطع C	-0,176 (0,8614)	3,22	2,54	2,17	رفض H_0	

(1) - انظر الملحق رقم (04 و 02).

						جذر الوحدة $\emptyset$			
						جذر الوحدة $\emptyset$	[4]		
						-3,257 (0,0021)			
						الاتجاه العام @trend			
						القاطع C			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						0,920 (0,3666)			
						القاطع C			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						0,744 (0,4637)			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						-4,383 (0,0001)			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						الاتجاه العام @trend			
						القاطع C			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						1,001 (0,3264)			
						القاطع C			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						1,934 (0,0644)			
						جذر الوحدة $\emptyset$			
						-3,885 (0,0004)			
						جذر الوحدة $\emptyset$			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

- القيم الجدولية تتبع قيم *MacKinnon (1996) one-sided p-values*

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ، أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها *stationary in the 1st difference*، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، أي $CI \sim (1)$ ، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

المطلب الثالث: دراسة اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

قبل التطرق إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج *ARDL*، يتم تحديد تحديد درجة التأخير المثلي.

الفرع الأول: تحديد درجة التأخير المثلي: قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المثلي، وهذا بالاعتماد على المعيارين *Akaike* و *Schwarz* وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.9) جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-5): درجة التأخير المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNINF LNM2R LNXRR LNIR LNRR LNPEXR LNPRR

Exogenous variables: C

Date: 26/12/16 Time: 11:54

Sample: 1986 2014

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.282711	NA	3.88e-09	0.497577	0.833535	0.597475
1	151.9355	213.4373	2.20e-12	-7.106335	-4.418674*	-6.307152
2	232.5733	71.67799*	5.00e-13*	-9.449872*	-4.410506	7.951404*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-5)، نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير

هي: P=2.

الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Cointegration)

لإختبار مدى تحقق التكامل المشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التضخم من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية، تم استخدام طريقة اختبار الحدود (Bound Test Approach)، وتعتمد هذه الطريقة على اختبار F -statistic والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود.

جدول رقم (5-6): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك⁽¹⁾

إحصاءة F-	المعادلة	المتغير التابع
4.022	$F_{LnINF} = \left(\begin{matrix} LnINF / LnM2r, LnEXRr, LnIR, LnRR, \\ LnPEXr, LnPRr \end{matrix} \right)$	F_{LnINF}
القيم الحرجة (الجدولية) لإحصاءة-F عند K = 6		
10 %		5 %
2.5 %		
$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$
2.75	3.99	2.45
2.12	3.23	3.61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

⁽¹⁾ - انظر الملحق رقم (05).

- تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة.

من خلال الجدول رقم (5-6)، إذ نلاحظ أن قيمة إحصاء F -المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2.5% و 5% و 10% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج.

جدول رقم (5-7): نتائج اختبار ولد $Wald Test$

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	7.990103	(5, 15)	0.0008
Chi-square	39.95051	5	0.0000
Null Hypothesis: C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(6) - C(11)		9.395119	2.261606
C(7) - C(11)		2.193056	1.446729
C(8) - C(11)		5.454295	1.796330
C(9) - C(11)		0.218300	1.670775
C(10) - C(11)		4.991576	1.517502
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-7)، إذ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 1%، أي $P=0.0008 <$ (0.01)، وقيمة إحصاء F -المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2.5% و 5% و 10% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج.

المبحث الثالث:

تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج (ARDL) واختبار العلاقات السببية خلال الفترة (1986-2014)

باتباع خطوات القياس الاقتصادي لتقدير النموذج الخاص بالدراسة، وذلك لأجل معرفة أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، بالاعتماد على الأدوات الكمية والقياسية، ومن خلال اختبارات الاستقرار وجذر الوحدة التي تم إجراؤها على متغيرات الدراسة بأنها متكاملة من الدرجة الأولى $CI \sim (1)$ ، ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي فهي مستقرة في المستوى، وكما أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F -statistic، إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

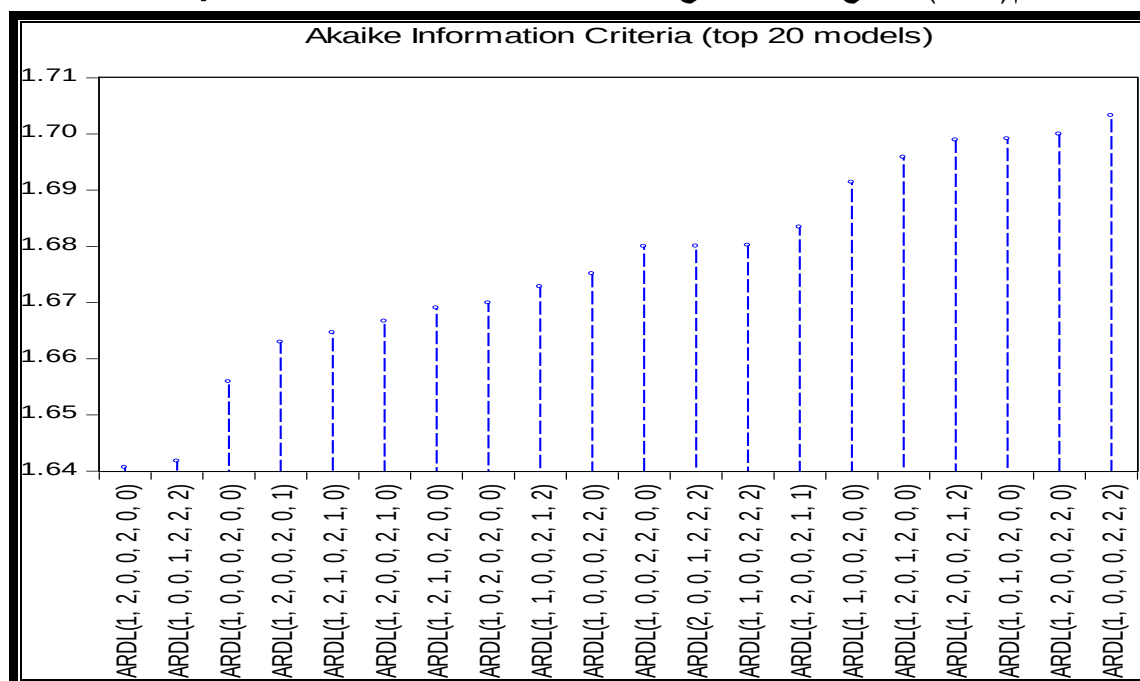
المطلب الأول: تقدير نموذج (ARDL)

قبل التطرق إلى تقدير نموذج (ARDL)، نحدد أفضل نموذج حسب معيار $Akaike\ information\ Criteria$.

الفرع الأول: أفضل نموذج حسب معيار $Akaike\ information\ Criteria$

أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5-3): نتائج أفضل نموذج حسب معيار $Akaike\ information\ Criteria$



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الشكل رقم (5-3) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار $Akaike\ information\ Criteria$ لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6)$ هي : (1, 2, 0, 0, 2, 0, 0).

الفرع الثاني: تقدير نموذج (ARDL)

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج (ARDL) وباستخدام برنامج (E-views.9) الذي يقوم بتحديد فترات الابطاء الزمني (1,2,0,0,2,0,0) بناء على معيار (AK) Akaike والتي تعطي اخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج كما أسلفنا.

جدول رقم (5-8): نتائج تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: LNINF				
Method: ARDL				
Date: 27/12/16 Time: 14:20				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNM2R LNXRR LNIR LNRR LNPEXR LNPRR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1458				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	-0.054000	0.166861	-0.323621	0.7507
LNM2R	3.058032	1.930544	1.584026	0.1340
LNM2R(-1)	0.376100	2.057479	0.182796	0.8574
LNM2R(-2)	-2.159576	1.529278	-1.412155	0.1783
LNXRR	0.192866	0.943970	0.204313	0.8409
LNIR	5.184616	1.357479	3.819298	0.0017 *
LNRR	-2.017448	1.289235	-1.564841	0.1385
LNRR(-1)	1.243792	1.187566	1.047345	0.3115
LNRR(-2)	-3.992204	0.847340	-4.711454	0.0003 *
LNPEXR	0.781073	0.234814	3.326341	0.0046 *
LNPRR	-4.210504	1.453957	-2.895892	0.0111 **
C	60.12193	25.05079	2.400001	0.0298 **
R-squared	0.891477	Mean dependent var		1.745649
Adjusted R-squared	0.811894	S.D. dependent var		1.090032
S.E. of regression	0.472760	Akaike info criterion		1.640643
Sum squared resid	3.352526	Schwarz criterion		2.216571
Log likelihood	-10.14868	Hannan-Quinn criter.		1.811897
F-statistic	11.20182	Durbin-Watson stat		2.221894
Prob(F-statistic)	0.000024			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-8)، نلاحظ أن المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح بلغت قيمتها 81,18%، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية F قيمة 11,20 ومعنوية عند 1% ($P = 0.000024 < 0.01$).

بالنسبة لإحصائية داربين واتسون (DW-statistic) والبالغة 2.22، لا يكمن الاعتماد عليها لأنها تعد مضللة في نماذج الانحدار الذاتي، ونستعمل بدلا عنها إحصائية LM Test، التي تشير إلى خلو

النموذج من الارتباط التسلسلي عند مستوى 5%، والجدول الموالي يوضح مزيدا من الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج المقدر.

جدول رقم (5-9): نتائج اختبارات التشخيص للنموذج المقدر

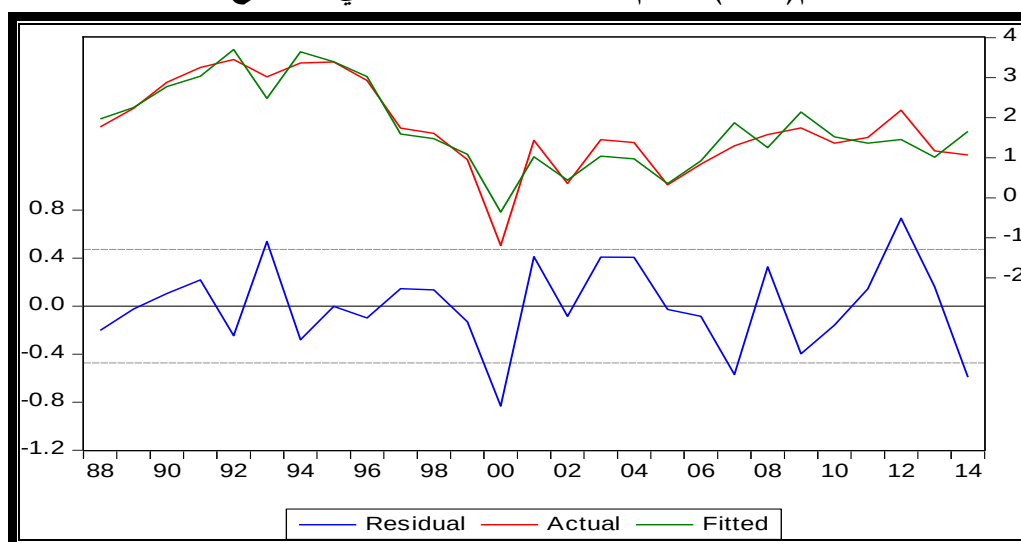
Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	0.247	(0.883)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]:1.70 [2]:2.46 [3]:5.24	(0.192) (0.291) (0.155)
ARCH Test	[1]:0.324 [2]:0.615 [3]:0.887	(0.568) (0.735) (0.828)
Ramsey RESET Test	[1]:0.018 [2]:0.204 [3]:0.134	(0.891) (0.816) (0.938)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-9)، نلاحظ سلامة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، من حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera) بقيمة احتمالية (0.883)، وعدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي باستخدام اختبار (LM Test)، وكذلك رفض فرضية اختلاف التباين باستخدام اختبار (ARCH Test). كذلك يشير اختبار Ramsey (RESET) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، كما يلي:

1- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (5-4): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج المقدر

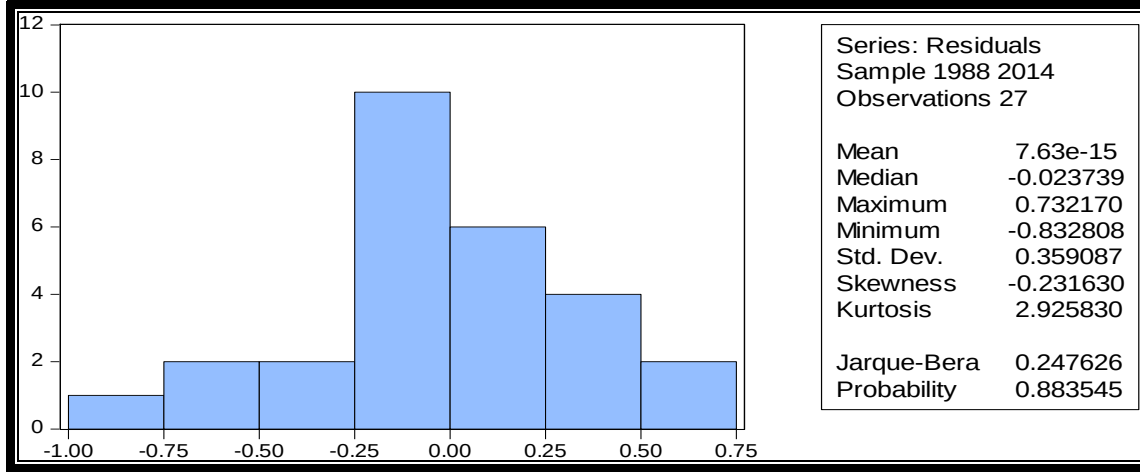


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الشكل رقم (5-4)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B =0.24)، باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-Value}=0.883 > 0.05$)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}=5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5-5): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

3- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ (عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي): من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار: *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار ($N*R\text{-squared}=1.70$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.1922 > 0.05$)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (5-10): نتائج اختبار ⁽¹⁾ *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test*

<i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</i>			
<i>F-statistic</i>	<i>0.941192</i>	<i>Prob. F(1,14)</i>	<i>0.3484</i>
<i>Obs*R-squared</i>	<i>1.700813</i>	<i>Prob. Chi-Square(1)</i>	<i>0.1922</i>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

4- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء): هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار *Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)*، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج *LM*، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ($N*R\text{-squared}=0.324$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.568$)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

(1) - انظر الملحق رقم (07).

جدول رقم (5-11): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)⁽¹⁾

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.303773	Prob. F(1,24)	0.5866
Obs*R-squared	0.324974	Prob. Chi-Square(1)	0.5686

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

5- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج

Regression error speciation test [Ramsey (RESET)]

يشير اختبار (Ramsey (RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة الاختبار فيشر ($F=0.018$) باحتمال اكبر من 5% ($P\text{-value}=0.8919 > 0.05$)، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم التي تفترض بعدم صحة الشكل الدالي للنموذج، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (5-12): نتائج اختبار (Ramsey (RESET)⁽²⁾ للنموذج المقدر

Ramsey RESET Test			
Equation: ARDL			
Specification: LNINF LNINF(-1) LNM2R LNM2R(-1) LNM2R(-2) LNEXRR LNIR LNRR LNRR(-1) LNRR(-2) LNPEXR LNPRR C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.137549	21	0.8919
F-statistic	0.018920	(1, 21)	0.8919
Likelihood ratio	0.026116	1	0.8716

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

المطلب الثاني: تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج (ARDL)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج (ARDL)

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج (ARDL-ECM)

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر، أي $CI \sim (0)$ أو من الدرجة الأولى، أي $CI \sim (1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI \sim (2)$. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة $CI \sim (1)$ ، ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي فهي مستقرة عند المستوى.

ومن خلال إجراء انحدار باستخدام المربعات الصغرى العادية للعلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات التفسيرية في شكل مستويات والحصول على البواقي منها، ثم استخدام البواقي المبطة كمتغير مستقل في النموذج بدلا من المستويات المبطة للمتغيرات التفسيرية، ليمثل معامل تصحيح الخطأ، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

(1) - انظر الملحق رقم (08).

(2) - انظر الملحق رقم (09).

جدول رقم (5-13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)$

Dependent Variable: D(LNINF)				
Method: Least Squares				
Date: 27/12/16 Time: 14:41				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.203993	0.191837	-1.063369	0.3025
D(LNM2R)	4.351833	2.485456	1.750919	0.0980***
D(LNM2R(-1))	1.847486	1.628923	1.134177	0.2725
D(LNEXRR)	1.649439	1.371918	1.202287	0.2457
D(LNIR)	4.181330	1.740683	2.402120	0.0280**
D(LNRR)	0.095999	1.411775	0.067999	0.9466
D(LNRR(-1))	3.439344	1.086273	3.166186	0.0056*
D(LNPEXR)	0.473617	0.260529	1.817902	0.0867***
D(LNPRR)	-3.387272	1.112123	-3.045769	0.0073*
ECM(-1)	-0.876338	0.232572	-3.768033	0.0015*
R-squared	0.733084	Mean dependent var		-0.035348
Adjusted R-squared	0.591775	S.D. dependent var		0.887554
S.E. of regression	0.567080	Akaike info criterion		1.981485
Sum squared resid	5.466860	Schwarz criterion		2.461425
Log likelihood	-16.75005	Hannan-Quinn criter.		2.124197
F-statistic	5.187819	Durbin-Watson stat		1.654209
Prob(F-statistic)	0.001777			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

* معنوي عند مستوي 1%. ** معنوي عند مستوي 5%. *** معنوي عند مستوي 10%.

* تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- إشارة معامل عرض النقود الحقيقي موجبة بالنسبة للفترات $t-1, t$ ، وتدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقود الحقيقي ومعدل التضخم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، وذلك لأن $(P = 0.098 < 0.10)$ ، حيث بلغ معامل عرض النقود الحقيقي في الفترة t قيمة 4.35، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة عرض النقود الحقيقي بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 43.5%، كما أن هذا يؤكد أن التضخم في الاقتصاد الجزائري يفسر بنسبة كبيرة أو يحدد عن طريق عوامل نقدية، وتعد البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ذات مبالغ مالية هامة منققة ويرجع توفير السيولة لها عن طريق زيادة العرض النقدي من قبل النظام المصرفي، في المقابل لا يقابل هذا الأخير زيادة في الإنتاج الحقيقي فالمنطق الذي بنيت عليه هذه البرامج التنموية هو دعم الطلب الكلي وغض النظر عن العرض الكلي فانعكس ذلك على المستوى العام للأسعار بالارتفاع، كما يرجع زيادة الكتلة النقدية إلى الزيادة في الكتلة الأجرية في الاقتصاد والتي تكون فيها الزيادة في الأجور أكبر من

الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، وهذا ما يطرح أمام السلطات المعنية باتتباع السياسة النقدية للحد من التضخم في الاقتصاد الجزائري.

- إشارة معامل سعر الصرف الحقيقي في الفترة t ، وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي في الفترة t ومعدل التضخم، وهي غير معنوية، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.64، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة سعر الصرف الحقيقي في الفترة t بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 16.4%، العلاقة بين المتغيرين حسب النموذج المقدر تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فسعر الصرف يعكس الأسعار النسبية المحلية والأجنبية، ارتفاع التضخم يعني زيادة الاسعار وبالتالي الأسعار النسبية، ويفسر هذا بارتفاع الأسعار العالمية مما انعكس على التضخم المحلي أي هناك تضخم مستورد وهو ناتج عن زيادة الواردات، فارتفاع الواردات خلال البرامج التنموية راجع إلى ما سبق أي الجهاز الانتاجي ضعيف مما يستدعي تلبية حجم الطلب بالاستيراد.

- إشارة معامل سعر الفائدة في الفترة t موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%)، وذلك لأن $(P=0.028 < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 4.18، وتشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة للفترة t بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 41.8%. طبيعة العلاقة بين المتغيرين لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة العرض النقدي من أجل توفير السيولة لتمويل البرامج التنموية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة من جهة ومن جهة أخرى زيادة التضخم، وعليه زيادة التضخم تكون مصحوبة بانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، يفسر ذلك بسببين هما:

- اسعار الفائدة لا تزال تحدد إداريا من قبل السلطات النقدية؛
- تحديد سعر الفائدة هو سياسة مقصودة من قبل السلطات النقدية للحد من التضخم نتيجة البرامج التنموية مؤخرًا.

- إشارة معامل معدل إعادة الخصم موجبة بالنسبة للفترة $t-1$ ، وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P=0.0056 < 0.01)$ ، حيث بلغ معامل معدل إعادة الخصم في الفترة $t-1$ قيمة 3.43، أي أنه إذا زاد معدل إعادة الخصم بمقدار 10%، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 34.3%. طبيعة العلاقة بين المتغيرين تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فالسلطات النقدية في حالة التضخم سوف ترفع من معدل إعادة الخصم وذلك بغية امتصاص الكتلة النقدية الفائضة والزائدة عن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بالفعل فهذا يدعم موقفنا من اتباع السلطات المعنية للسياسة النقدية للحد من التضخم مما يؤكد الطبيعة النقدية للتضخم في الاقتصاد النقدي.

- إشارة معامل النفقات العامة الحقيقية موجبة بالنسبة للفترة t ، وتدل على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة الحقيقية في الفترة t ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 10%)، وذلك لأن

($P=0.0867 > 0.10$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.473، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في الفترة t بمقدار 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 4.73%. طبيعة العلاقة بين المتغيرين تتوافق مع النظرية الاقتصادية وذلك بشقيها حيث:

- النفقات التسييرية تمثلت خلال فترة التسعينيات في الدين وخدمته مما انعكس على زيادتها، ومن جهة أخرى يعزز ارتفاعها في البرامج التنموية إلى استحداث مناصب شغل كبيرة مما انعكس على انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد خلال الفترة، هذا الأخير كان له انعكاس نقدي من خلال زيادة الكتلة الاجرية والتي تدخل ضمن النفقات العامة التسييرية مما انعكس على زيادة العرض النقدي وبالتالي ارتفاع التضخم وذلك لذات الأسباب السابق شرحها؛

- النفقات التجهيزية حيث أخذت نصيبا هاما خلال البرامج التنموية من خلال الإنفاق على الهياكل القاعدية والتي يكون العائد منها قليل وله آثاره في الأجل الطويل، ومن جهة أخرى ترجع زيادتها في فترة التسعينيات إلى الخسائر المادية خلال الفترة نتيجة الأوضاع الأمنية.

فزيادة النفقات العامة والتي ليس لها عائد كبير في الاقتصاد الجزائري انعكس على زيادة حجم العرض النقدي وبالتالي زيادة التضخم.

• إشارة معامل الإيرادات العامة الحقيقية في الفترة t سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين N الإيرادات العامة الحقيقية في الفترة t ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%)، وذلك لأن ($P=0.0073 < 0.01$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -3.38، وتشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع الإيرادات العامة الحقيقية في الفترة t بمقدار 10% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 33.8%. طبيعة العلاقة بين المتغيرين لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الإيرادات أو بوجهة نظر أخرى تمويل الإيرادات لا يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة العرض النقدي وإنما يفسر في الاقتصاد الجزائري بالعائدات البترولية بدرجة كبيرة وهذا هو المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع التنموية في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يفسر تناقض النتائج مع النظرية الاقتصادية.

• إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن ($P=0.0015 < 0.01$). ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.876، ويعني هذا أن حوالي 87.6% من انحراف قيمة معدل التضخم في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي سنتين ($1/0.876=1.14$) أي ما يقارب 1.14 سنة من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل، بمعنى أن إجراءات السياستين النقدية والمالية لها تأثير كبير في السنة الحالية للحد من التضخم ويبقى عمل السياستين إلى غاية بعض الأشهر من السنة الموالية، ونفسر ذلك بما يلي:

- التباطؤ الزمني، ويتمثل في الوقت ما بين أو قرار لتنفيذ السياسة أو السياستين كإجراء للحد من التضخم ووصول الإجراء لحالته العملية، كما يمكن أن يكون التوقيت بين إجراءات السياستين ليس في نفس التوقيت غير متناسق كأن تصل إجراءات السياسة النقدية قبل إجراءات السياسة المالية.

- يلية عمل المضاعفين النقدي والمالي، ففي الحالات العادية فإن المضاعف المالي يبدأ عمله بعد ثلاث أو أربع أشهر ويبقى تأثيراته على الاقتصاد، نفس الأمر بالنسبة للمضاعف النقدي، لهذا إجراءات السياسة للحد من التضخم سوف تكون أقل أو أكثر من سنة ولعل ذلك راجع إلى المرونة في اتخاذ القرارات المالية والنقدية على المستويات النقدية والمالية.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- **معامل التحديد المصحح:** بلغت قيمته $Adj.R^2 = 0.591$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 59.1% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 40.9% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).
- **اختبار F:** بلغت قيمة (F) المحسوبة ($F = 5.18$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.0017$)، وهي أقل من 0.01، لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، التي تدل على معنوية معادلة الانحدار ووجود تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع معدل التضخم.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج $ARDL$

بعد تشخيص النموذج والتأكد من سلامته من المشاكل القياسية، ننقل إلى الخطوة التالية والتي تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية. وبما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6)$ ، وبالتالي الحصول على معاملات الأجل الطويل، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير:

جدول رقم (5-14): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج $ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)$

Dependent Variable: LNINF				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)				
Date: 27/12/16 Time: 15:05				
Sample: 1986 2014				
Included observations: 27				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2R	1.209256	1.296176	0.932941	0.3656
LNEXRR	0.182985	0.894966	0.204460	0.8407
LNIR	4.918992	1.487224	3.307499	0.0048*
LNRR	-4.521691	1.550420	-2.916429	0.0106**

LNPEXR	0.741056	0.232313	3.189909	0.0061*
LNPRR	-3.994787	1.429778	-2.793991	0.0136**
C	57.041699	26.153330	2.181049	0.0455**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

* معنوي عند مستوى 1%. ** معنوي عند مستوى 5%.

* تقييم نموذج الأجل الطويل: من خلال الجدول رقم (5-14)، نلاحظ ما يلي:

• قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن معدل التضخم عند حدود 57.04 وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن $P=0.0455 < 0.05$.

• وجود اثر ايجابي وغير معنوي، بين عرض النقود الحقيقي ومعدل التضخم، هذا يدل أنه كلما ارتفع عرض النقود الحقيقي بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 12.09%. يمكن تفسير النتيجة إلى العرض النقدي يؤثر على التضخم في الأجل القصير وليس له آثار كبيرة في الأجل الطويل، وعليه فمن المتوقع أن تظهر نتائج الصدمات النقدية من قبل السلطات النقدية في الأجل القصير.

• وجود اثر ايجابي وغير معنوي، بين سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، هذا يدل أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.82%. يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها إلى حقيقة واحدة هي أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ذو انفتاح اقتصادي ضعيف، فالآثار الخارجية من الصدمات الحقيقية ممثلة في ارتفاع الاسعار العالمية أو النقدية والمالية ممثلة في اضطراب المراكز المالية العالمية أو تغيير في اتجاه السياسات النقدية للاقتصاديات الكبيرة له آثاره في الأجل القصير هو الآخر.

• وجود اثر ايجابي بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن $(P=0.0048 < 0.01)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفع سعر الفائدة بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 49.18%. توافق النتائج المتوصل إليها في الأجل القصير والأجل الطويل، إذن فطبيعة العلاقة بين المتغيرين لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة المعروض النقدي من أجل توفير السيولة لتمويل البرامج التنموية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة من جهة ومن جهة أخرى زيادة التضخم.

• وجود اثر سلبي بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم، حيث ظهرت معلمته سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن $(P=0.0106 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفع معدل إعادة الخصم بـ 10% ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 45.21%. تعد سياسة معدل إعادة الخصم من السياسات النقدية التي يتم اعتمادها في الحد من التضخم لكن هناك تناقض النتائج المتوصل إليها في الأجل الطويل ويمكن تفسير ذلك على أن هذه السياسة غير فعالة في مواجهة التضخم في الأجل الطويل، وهذا منطقي بالنسبة للاقتصاديات النامية.

• وجود اثر ايجابي بين النفقات العامة الحقيقية ومعدل التضخم، حيث ظهرت معلمته موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن $(P=0.0061 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفعت النفقات

العامّة الحقيقية بـ10% ستؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 7.41%. النتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل يدعم النتيجة المتوصل إليها في الأجل القصير، فزيادة النفقات العامة والتي ليس لها عائد كبير في الاقتصاد الجزائري انعكس على زيادة حجم العرض النقدي وبالتالي زيادة التضخم وذلك في الأجل الطويل.

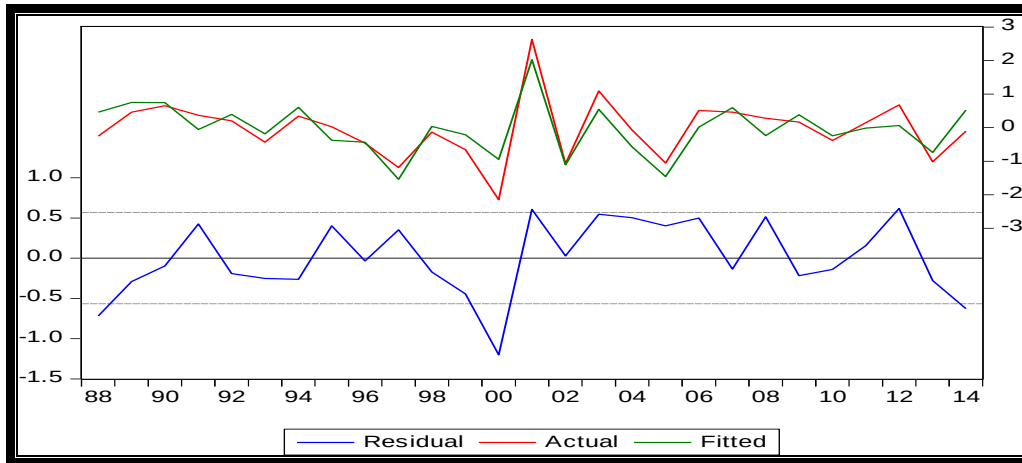
- وجود اثر سلبي بين الإيرادات العامة الحقيقية ومعدل التضخم، حيث ظهرت معلمته سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وذلك لأن $(P=0.0136 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الإيرادات العامة الحقيقية بـ10% ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 39.94%. النتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل تدعم النتيجة المتوصل إليها في الأجل القصير، حيث أن المصدر الرئيسي لتمويل الإيرادات العامة هو العائدات البترولية.

الفرع الثالث: تشخيص النموذج

سيتم في هذا الفرع تشخيص نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

1- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (5-6): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

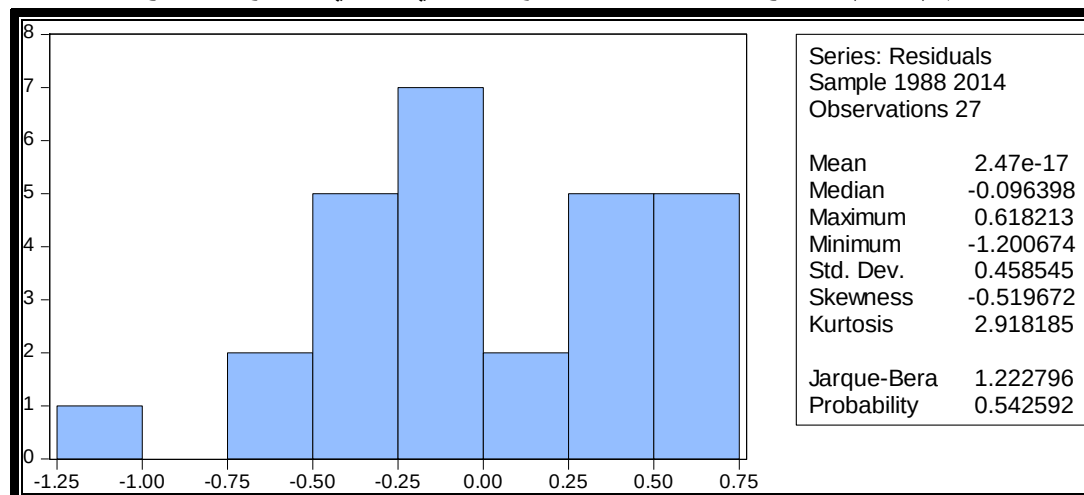


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الشكل رقم (5-6)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B = 1.22)، باحتمال أكبر من 5% ($P-Value = 0.542 > 0.05$)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95} = 5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل لموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5-7): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

3- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ (عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي): من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار: *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار ($N*R\text{-squared}=0.689$) باحتمال اكبر من 5% ($P\text{-value}=0.4064>0.05$)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (5-15): نتائج اختبار ⁽¹⁾ *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test*

<i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</i>			
<i>F-statistic</i>	0.419194	<i>Prob. F(1,16)</i>	0.5265
<i>Obs*R-squared</i>	0.689329	<i>Prob. Chi-Square(1)</i>	0.4064

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

4- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء): هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار *Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)*، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج *LM*، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ($N*R\text{-squared}=0.191$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.662$)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (5-16): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) ⁽²⁾

<i>Heteroskedasticity Test: ARCH</i>			
<i>F-statistic</i>	0.177758	<i>Prob. F(1,24)</i>	0.6771
<i>Obs*R-squared</i>	0.191156	<i>Prob. Chi-Square(1)</i>	0.6620

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

(1) - انظر الملحق رقم (11).

(2) - انظر الملحق رقم (12).

5- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين⁽¹⁾ (VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = 1/(1-R^2_{ij})$)، حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات.

جدول رقم (5-17): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 27/12/16 Time: 14:59			
Sample: 1986 2014			
Included observations: 27			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.036801	3.089850	NA
D(LNM2R)	6.177493	7.236524	5.399427
D(LNM2R(-1))	2.653389	3.040131	2.300711
D(LNEXRR)	1.882159	2.834134	2.500111
D(LNIR)	3.029977	4.891553	4.814465
D(LNRR)	1.993110	3.764139	3.752709
D(LNRR(-1))	1.179990	2.228500	2.221733
D(LNPEXR)	0.067876	1.773967	1.728265
D(LNPRR)	1.236819	2.398213	1.960547

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-17) نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

6- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج

Regression error speciation test [Ramsey (RESET)]

يشير اختبار (Ramsey (RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة الاختبار فيشر ($F=2.42$) باحتمال اكبر من 5% ($P\text{-value}=0.1387 > 0.05$)، وهذا يشير إلى رفض فرضية عدم التي تفترض صحة الشكل الدالي للنموذج، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

(1)- Variance Inflation Factors.

جدول رقم (5-18): نتائج اختبار⁽¹⁾ (Ramsey RESET)

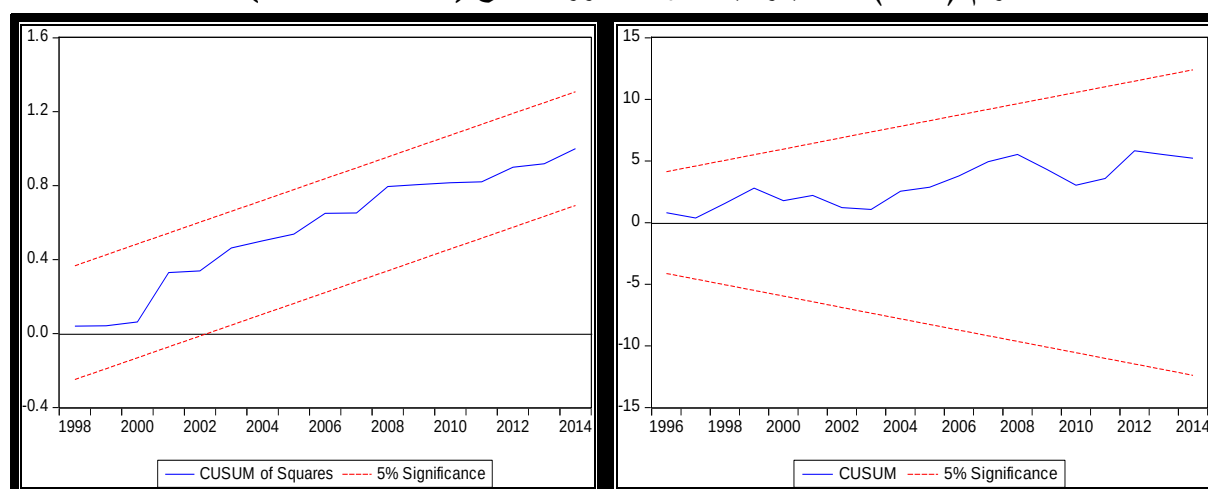
Ramsey RESET Test			
Equation: ARDL (ARDL-ECM)			
Specification: D(LNINF) C D(LNM2R) D(LNM2R(-1)) D(LNEXRR)			
D(LNIR) D(LNRR) D(LNRR(-1)) D(LNPEXR) D(LNPRR) ECM (-1)			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.558307	16	0.1387
F-statistic	2.428320	(1, 16)	0.1387
Likelihood ratio	3.815097	1	0.0508

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

7- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (ARDL-ECM)

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة لمربعات البواقي المعادة (CUSUM Cumulative Sum of Recursive Residuals) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals) (TEST) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals) (TEST) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة، كما يوضح الشكل الموالي نتائج الاختبار:

شكل رقم (5-8): اختبار ثبات أو استقرار نموذج ARDL (ARDL-ECM)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

(1) - انظر الملحق رقم (13).

المطلب الثالث: اختبار العلاقات السببية باستخدام سببية جرانجر *Granger Causality test*

لمعرفة مدى التأثير الممكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى، يجب تطبيق اختبار السببية، فالسببية هدفها هو البحث عن أسباب أو سبب الظواهر العلمية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها. وبذلك سيتم التطرق إلى اختبار جرانجر للسببية في الأجل الطويل والأجل القصير.

الفرع الأول: مفهوم السببية (*Causality*): إن توضيح العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية نظريا يعطي صورة واضحة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية.

قام جرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون X_{2t} مسبب (دافع) لـ X_{1t} إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج $VAR(p)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:⁽¹⁾

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ إذا كانت إضافة مجموعة لـ X_{2t} لا تحسن بمعنوية تحديد قيم X_{1t} ، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد، ويرمز له بـ $RVAR$ أي $Restricated VAR$ ، وتحدد درجة التأخير p باستعمال معياري AIC و SC .

ويكون لدينا:

❖ X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$

❖ X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية: $H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} ، و X_{2t} تسبب X_{1t} ، نكون في حالة حلقة ذات مفعول

ارتجاعي *Feed back effect*.

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر *Fisher* المتعلق بإنعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد $UVAR$ والنموذج المقيد VAR : نحسب نسبة أعظم احتمال (*Vraisemblance*) L^* :

$$L^* = (n-c) \times \left(\ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

L^* تتبع قانون χ^2 ذو درجة حرية $2p$ بحيث:

$\sum_{RVAR}$ هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

⁽¹⁾ - Régis, Bourbonnais, Manuel et exercices corrigés en économétrie, Op-Cit, p 274-275.

$\sum_{U=VAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

C : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات.

إذا كانت $L^* > \chi^2_Z$ (بحيث χ^2_Z هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

الفرع الثاني: علاقات السببية في الأجل الطويل والأجل القصير

أولاً: علاقات السببية في الأجل الطويل: إن توضيح العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية نظرياً يعطي صورة واضحة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عملياً فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه السببية مهم جداً من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5-19): نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل⁽¹⁾

Error Correction: (Dependent variable)	D(INFL)
ECM(-1)	-0.879*
Std . Error	(0.232)
T-Statistic	[-3.768]

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

*معنوي عند مستوى 1% ، [.] الإحصائية t ، (.) الخطأ المعياري.

من خلال الجدول رقم (5-19)، نلاحظ أن نتائج اختبار T -Statistic لعلاقات السببية على المدى الطويل، دلت على وجود علاقات سببية معنوية على المدى الطويل من المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج نحو معدل التضخم، وهذا ما يؤكد وجود علاقات تكامل مشترك على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج ومعدل التضخم.

ثانياً: علاقات السببية في الأجل القصير

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار جرانجر لسببية جرانجر.

جدول رقم (5-20): نتائج اختبار جرانجر $Granger$ للسببية في الأجل القصير

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 27/12/16 Time: 15:08			
Sample: 1986 2014			
Included observations: 26			
Dependent variable: D(LNINF)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNM2R)	5.680776	2	0.0584
D(LNEXRR)	0.886386	2	0.6420
D(LNIR)	5.168874	2	0.0754

(1) - انظر الملحق رقم (14).

<i>D(LNRR)</i>	1.758282	2	0.4151
<i>D(LNGEXR)</i>	6.171950	2	0.0457
<i>D(LNPRR)</i>	2.899621	2	0.2346
<i>All</i>	26.97141	12	0.0078
Dependent variable: <i>D(LNM2R)</i>			
<i>Excluded</i>	Chi-sq	df	Prob.
<i>D(LNINF)</i>	0.378328	2	0.8277
<i>D(LNEXRR)</i>	0.212211	2	0.8993
<i>D(LNIR)</i>	3.156349	2	0.2064
<i>D(LNRR)</i>	0.616149	2	0.7349
<i>D(LNGEXR)</i>	9.412902	2	0.0090
<i>D(LNPRR)</i>	0.715792	2	0.6991
<i>All</i>	24.77854	12	0.0159
Dependent variable: <i>D(LNEXRR)</i>			
<i>Excluded</i>	Chi-sq	df	Prob.
<i>D(LNINF)</i>	1.443226	2	0.4860
<i>D(LNM2R)</i>	3.824119	2	0.1478
<i>D(LNIR)</i>	6.873811	2	0.0322
<i>D(LNRR)</i>	6.162117	2	0.0459
<i>D(LNGEXR)</i>	0.036271	2	0.9820
<i>D(LNPRR)</i>	3.130929	2	0.2090
<i>All</i>	25.23206	12	0.0138
Dependent variable: <i>D(LNIR)</i>			
<i>Excluded</i>	Chi-sq	df	Prob.
<i>D(LNINF)</i>	5.274037	2	0.0716
<i>D(LNM2R)</i>	3.562759	2	0.1684
<i>D(LNEXRR)</i>	4.254021	2	0.1192
<i>D(LNRR)</i>	2.526029	2	0.2828
<i>D(LNGEXR)</i>	11.41363	2	0.0033
<i>D(LNPRR)</i>	2.941317	2	0.2298
<i>All</i>	30.49719	12	0.0023
Dependent variable: <i>D(LNRR)</i>			
<i>Excluded</i>	Chi-sq	df	Prob.
<i>D(LNINF)</i>	2.158770	2	0.3398
<i>D(LNM2R)</i>	8.582950	2	0.0137
<i>D(LNEXRR)</i>	3.093565	2	0.2129
<i>D(LNIR)</i>	22.78063	2	0.0000
<i>D(LNGEXR)</i>	5.725721	2	0.0571
<i>D(LNPRR)</i>	15.13780	2	0.0005
<i>All</i>	62.61809	12	0.0000
Dependent variable: <i>D(LNGEXR)</i>			
<i>Excluded</i>	Chi-sq	df	Prob.
<i>D(LNINF)</i>	2.310409	2	0.3150
<i>D(LNM2R)</i>	3.392320	2	0.1834
<i>D(LNEXRR)</i>	1.161718	2	0.5594
<i>D(LNIR)</i>	0.771313	2	0.6800

<i>D(LNRR)</i>	6.273882	2	0.0434
<i>D(LNPRR)</i>	2.589392	2	0.2740
<i>All</i>	16.28035	12	0.1787
Dependent variable: <i>D(LNPRR)</i>			
<i>Excluded</i>	<i>Chi-sq</i>	<i>df</i>	<i>Prob.</i>
<i>D(LNINF)</i>	0.828716	2	0.6608
<i>D(LNM2R)</i>	2.006845	2	0.3666
<i>D(LNEXRR)</i>	1.176487	2	0.5553
<i>D(LNIR)</i>	0.991040	2	0.6093
<i>D(LNRR)</i>	0.696887	2	0.7058
<i>D(LNGEXR)</i>	1.613522	2	0.4463
<i>All</i>	15.34066	12	0.2233

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (5-20)، نلاحظ انه يتم قبول وجود سببية بين متغيرة وأخرى إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (*Prob*) أقل من 0.01 أو 0.05 أو 0.10، وبالتالي نلاحظ أن جميع المتغيرات تسبب في معدل التضخم (*LNINF*)، وهذا ما أظهرته القيمة الاحتمالية الإجمالية لـ (*ALL*) أقل من 1%، أي ($P=0.0078 < 0.01$)، وذلك كما يلي:

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم *Granger* - تتجه من متغيرة عرض النقود الحقيقي نحو متغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (10%)، أي ($P=0.0584 < 0.10$)، مما يعني أن متغيرة معدل التضخم تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة عرض النقود الحقيقي وذلك عند مستوى ثقة قدره (90%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم *Granger* - تتجه من متغيرة سعر الفائدة نحو متغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (10%)، أي ($P=0.0754 < 0.10$)، مما يعني أن سعر الفائدة تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (90%).

❖ كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم *Granger* - تتجه من متغيرة النفقات العامة الحقيقية نحو متغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%)، أي ($P=0.0457 < 0.10$)، مما يعني أن متغيرة النفقات العامة الحقيقية تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم *Granger* - تتجه من متغيرة معدل إعادة الخصم نحو متغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (1%)، أي ($P=0.00090 < 0.01$)، مما يعني أن متغيرة معدل إعادة الخصم تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل التضخم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (99%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة عرض النقود الحقيقي نحو متغيرة سعر الصرف الحقيقي وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%)، أي $P=0.0322 < 0.05$ ، مما يعني أن متغيرة عرض النقود الحقيقي تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة متغيرة سعر الصرف الحقيقي، وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة معدل إعادة الخصم نحو متغيرة سعر الصرف الحقيقي وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%)، أي $P=0.0459 < 0.10$ ، مما يعني أن متغيرة معدل إعادة الخصم تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة عرض النقود الحقيقي وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة معدل التضخم نحو متغيرة سعر الفائدة وذلك عند مستوى معنوية قدره (10%)، أي $P=0.0716 < 0.10$ ، مما يعني أن معدل التضخم تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة سعر الفائدة وذلك عند مستوى ثقة قدره (90%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة النفقات العامة الحقيقية نحو متغيرة سعر الفائدة وذلك عند مستوى معنوية قدره (1%)، أي $P=0.0033 < 0.01$ ، مما يعني أن متغيرة النفقات العامة الحقيقية تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة سعر الفائدة وذلك عند مستوى ثقة قدره (99%).

❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة عرض النقود الحقيقي نحو متغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%)، أي $P=0.0137 < 0.05$ ، مما يعني أن متغيرة عرض النقود الحقيقي تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

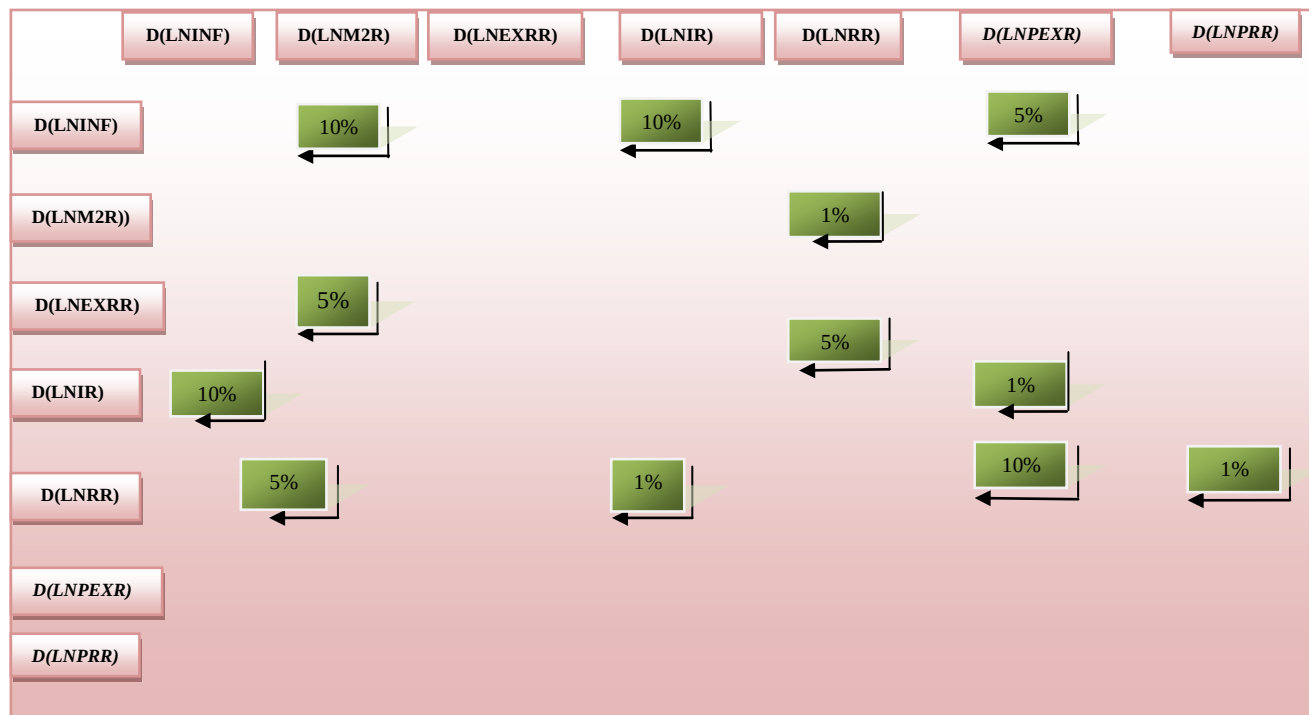
❖ أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة سعر الفائدة نحو متغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى معنوية قدره (1%)، أي $P=0.0000 < 0.01$ ، مما يعني أن متغيرة سعر الفائدة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (99%).

❖ أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة النفقات العامة الحقيقية نحو متغيرة معدل إعادة الخصم وذلك عند مستوى معنوية قدره (10%)، أي $P=0.0571 < 0.10$ ، مما يعني أن متغيرة النفقات العامة الحقيقية تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (99%).

❖ أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية - حسب مفهوم Granger - تتجه من متغيرة الإيرادات العامة الحقيقية نحو متغيرة معدل إعادة الخصم وذلك عند مستوى معنوية قدره (1%)، أي

($P=0.0005 < 0.01$)، مما يعني أن متغيرة الإيرادات العامة الحقيقية تساهم بمعنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل إعادة الخصم، وذلك عند مستوى ثقة قدره (99%). والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5-9): نتائج تطبيق اختبار جرانجر *Granger* للسببية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-20).

خلاصة الفصل الخامس

من خلال هذا الفصل الذي خصص للدراسة القياسية من خلال قياس أثر السياسة النقدية والمالية في الجزائر الفترة (1986-2014)، باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (*Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*)، تم التطرق في البداية إلى توصيف النموذج القياسي والمنهجية القياسية لتحليل البيانات، قبل الشروع في تقدير نموذج الدراسة، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)، واختبار استقرارية (*Stationarity*) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (*Unit root test*)، لديكي فولر (*DF*) (*Dickey and Fuller:1979*) وديكي فولر الموسع (*ADF*)، (*Augmented Dickey-Fuller test*)، فيليب وبيرون (*Phillips Perron*)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. تبين أن معظم هذه الدوال وعند مجموعة كبيرة من الفجوات تقع خارج مجال الثقة، أي أنها لا تختلف معنوياً عن الصفر ومن ثم يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات والسلاسل غير مستقرة في المستوى *Non Stationary in the level*، ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي تبدو مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، أي متكاملة من الدرجة الصفر $CI \sim (0)$ ، وبعد ذلك اتضح أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها *Stationary in the 1st difference*، ونستنتج من ذلك أن بقية السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $CI \sim (1)$.

وجود أثر ايجابي لكل من: عرض النقود الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة، النفقات العامة الحقيقية على معدل التضخم هذا يدل أنه كلما ارتفعت هذه المتغيرات ستؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الأجل القصير والأجل الطويل.

وجود أثر سلبي لكل من: معدل إعادة الخصم، الإيرادات العامة الحقيقية على معدل التضخم هذا يدل أنه كلما ارتفع هذين المتغيرين سيؤديان إلى انخفاض معدل التضخم في الأجل الطويل.

من خلال قيمة إحصاءة F -المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2.5%، 5% و 10%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل التضخم وأدوات السياستين النقدية والمالية.

كذلك من خلال نتائج اختبار العلاقات السببية على الأجل الطويل والأجل القصير، استنتج وجود علاقات سببية معنوية في الأجل الطويل والأجل القصير من المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج نحو معدل التضخم.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على السياسة النقدية والمالية ودورهما في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة من (1986-2014) موضحا في ذلك الأدوات والوسائل التي تستخدمهما السياسة النقدية والمالية لتحقيق الإستقرار النقدي والاقتصادي.

لقد استقطبت ظاهرة التضخم الاقتصاد الجزائري خلال فترات من الزمن وتنوعت السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الحد منه، وذلك من خلال التعرف على دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة هذه الظاهرة، إذ تشكل السياسة الاقتصادية النقدية والمالية بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة الاستقرار الاقتصادي، وكان لا بد من التمهيد للدراسة التطبيقية بإطار نظري لتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة ومن ثم القدرة على التحليل.

وباعتبار أن هذه الدراسة تهدف إلى قياس أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، ومن أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار ووضع سياسة نقدية ومالية فعالة من خلال أدواتهما، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (*Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*)، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، للإجابة عن التساؤل الرئيسي "ما مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)؟".

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات، وفي الأخير إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة.

النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- نتائج الجانب النظري: من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج يكمن نوجزها فيما يلي:

- ✓ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات وتدابير ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة خلال فترة زمنية معينة، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف؛
- ✓ التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الاقتصاديات، وذلك من خلال الآثار السلبية التي تتجر عنه، وتختلف آثاره من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك

لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة، ودرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة ثانية، منها: الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية؛

✓ لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم، ويعود ذلك أساساً إلى كون الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ورغم شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لحد الآن لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول مفهوم محدد للتضخم، ورغم هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاقاً على أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار؛

✓ إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، وبالرغم من تعدد أنواعه إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواعه تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، فمنهم من قسم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته ومنهم من قسم التضخم من حيث من حيث القطاعات الاقتصادية، ومنهم من قسم التضخم درجة التشغيل في الاقتصاد، ومنهم من قسم التضخم من حيث درجة إشراف الدولة والأسعار، ومنهم من قسم التضخم من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية، ومنهم من قسم التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي؛

✓ قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً، ولعل الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي. ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التغير في المستوى العام للأسعار، منها: طريقة الأرقام القياسية للأسعار، طريقة الفجوات التضخمية، طريقة فائض المعروض النقدي؛

✓ بما أن للتضخم عدة أنواع فإنه قد ينشأ لعدة أسباب، سواءً كانت من جانب العرض، أو من جانب الطلب، أو غيرهما؛

✓ الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. ويعتبر مؤشراً مهماً للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، أي التضخم الحاصل في اقتصاد بلد معين، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة حيث تعنى الدول المختلفة بتوفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من أساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له؛

✓ تعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فهي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم والكساد، وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، ولها عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني

وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة؛

✓ تستخدم السياسة النقدية أدواتها بقصد تحقيق أهداف معينة، لذا تسعى للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل أساساً في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، محاربة البطالة، تحقيقي معدل نمو مرتفعة، وقسمت أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية، أهداف وسيطية وأهداف نهائية؛

✓ تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل الاقتصاد السائد للدولة، وتعتبر عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، وتشمل ثلاثة أنواع وهي الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة، للتأثير في هذه الظروف النقدية والائتمانية من أجل تحقيق عمالة عالية، معدل نمو مرتفع، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة؛

✓ كما أنه كلما الاقتصاد متقدماً ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سيادة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة وعلاقاتها وعمق تواصلها، في حين نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية (المعنوية) في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظراً لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها.

✓ السياسة المالية هي تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع؛

✓ تكمن العلاقة بين السياستين والسياسة الاقتصادية في الارتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الاقتصادي ومن خلال الأهداف الموحدة للسياسات، كما يكمن الارتباط أيضاً في قدرة السياسة المالية والنقدية على تقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة وانخفاض قيمة العملة، التضخم وغيرها، وبالتالي تحقيق نوعاً من الاستقرار والنمو الاقتصادي وذلك بتوفر الظروف الاقتصادية الملائمة؛

✓ العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظراً للتداخل الموجود بين هذين النوعين، وذلك لأنهما قد تتعارضان بصورة تضعفهما معاً، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة. فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، من ذلك تمويل العجز أو التصرف بالفائض وهي عمليات تؤثر في سيولة الاقتصاد؛

✓ إن الترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في

حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وإنما على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

2- نتائج الجانب التطبيقي.

من خلال الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى النتائج الآتية:

✓ قصد معرفة أن الاقتصاد الجزائري يعاني ظاهرة التضخم لابد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار، أي لابد من استعمال بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم، وتعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم؛

✓ عرف المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1986-2014)، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدره 9.57%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، حيث انه متذبذبا من سنة إلى أخرى؛

✓ يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكش الضمني أو مكش الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما أن انخفاض الناتج عن 100 يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار؛

✓ والملاحظ من الدراسة، أنخفض الضمني خلال المدة (1986-2014) كان في ارتفاع تدريجي مستمر، وهذا الارتفاع المستمر في المنخفض الضمني يعكس في الحقيقة التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة؛

✓ قياس المنخفض الضمني يتم عن طريق معيار فائض الطلب فائض، أو عن طريق معامل الاستقرار النقدي، بالنسبة لمعيار فائض الطلب، الذي يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز Keynes في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب

الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع؛

✓ أن للتضخم في الاقتصاد الجزائري أسباب داخلية وأسباب خارجية، الأسباب الداخلية منها: ارتفاع الطلب الكلي، ارتفاع تكاليف الإنتاج، أما الأسباب الخارجية منها: التضخم المستورد، التخلف الاقتصادي؛

✓ عادة ما يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي وتفاقم المديونية العمومية.. إلخ، ولذا لابد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب)، أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، حيث نلاحظ تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 بمعدل متوسط سنوي قدره 15,44%؛

✓ تمثل الأجور جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و 90% من تكاليف الإنتاج، التي تتحملها المؤسسات، ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار؛

✓ كما أن الأجور أسهمت في إحداث ضغوط الأسعار في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية؛

✓ النمو السريع في عدد السكان والنسبة المرتفعة للأطفال تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار ومن ثم ارتفاع حجم الطلب وظهور الضغوط التضخمية، حيث أن معدل نمو ديموغرافي مرتفع ومستمر والمقدر في المتوسط بـ 1,80% خلال فترة الدراسة؛

✓ يعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذية المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات وتضخما بواسطة التكاليف من خلال احتواء الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، وباختصار هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، وينشأ نتيجة ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد؛

✓ أن الرقم القياسي لأسعار الواردات خلال المدة (1986-2013)، كان متباينا في الارتفاع والانخفاض فقد بلغ 100,29 سنة 1986 إلى 598,10 سنة 2013، أما فيما يخص أسعار الصادرات فنجد أن

المحروقات استحوذت على القسط الأكبر من مجموع أسعار الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية، حيث انتقلت من 38,13 سنة 1986 إلى 299,20 سنة 2013؛

✓ يعتبر التخلف الاقتصادي في الجزائر من أهم العوامل المغذية للتضخم، ويمكن حصر أبرز عوامل التخلف: ضعف الإنتاجية بسبب ضعف حوافز العمل، عدم تأهيل اليد العاملة، عدم التوازن في توزيع السكان على التراب الوطني، ضعف هياكل البنية التحتية، العوامل الاجتماعية والنفسية وتدني المستوى الثقافي، العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري، والتي تظهر في تكلف عائلاته في بعض النفقات المرتفعة تؤدي إلى التبذير والإسراف، ومن ثم ارتفاع الطلب في بعض الأحيان وبقاء العرض محدودا؛

✓ من خلال الدراسة اتضح أن ظاهرة التضخم تؤدي إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي على التنمية الاقتصادية، وتنتج هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع، من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار منها: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي الجزائري، وآثاره على المجتمع الجزائري؛

✓ لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصا منذ 1994، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي تشكلت فيها السلطة النقدية، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية عنصرا أساسيا فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية؛

✓ أنه وعلى إثر الأزمة النفطية سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات، وانعكاس مباشر لانخفاض أسعار البترول على الأسواق العالمية، قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات التي كانت تهدف نحو اقتصاد يقوم على أسس ومبادئ السوق لمسايرة الاقتصاد العالمي، منها: قانون القرض والبنك 1986 والمتعلق بنظام البنوك وشروط الإقراض، ثم قانون استقلالية البنوك 1988 والمتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية إلا أن هذه المنظومة قد عرفت قصورا ظل يلزمها مما استدعى الأمر تبني إصلاحات جديدة سنة 1990، وذلك بإصدار قانون النقد والقرض 1990 ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض، إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وضع نظام مصرفي على مستويين؛

✓ أن السياسة النقدية في الجزائر استهدفت مجموعة من الأهداف النهائية، والهدف النهائي لها هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، أما فيما يخص الأدوات النقدية المستعملة من طرف البنك المركزي من أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد عرفت نقلة نوعية بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث تم الانتقال من استخدام الأدوات المباشرة إلى

استخدام الأدوات غير المباشرة، وذلك تماشياً مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، وتتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء به قانون النقد والقرض أربعة أهداف أساسية تمثل في مجموعها أهداف المربع السحري لكالدور: استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدل البطالة، التوازن الخارجي؛

✓ تم وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة على مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك بإستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر: تأطير القروض، عمليات السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، آلية الاحتياطي الإجباري، آلية استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة؛

✓ أن الكتلة النقدية تحتوي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساساً من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من المجاميع التالية: النقود الورقية، النقود الكتابية، أشباه النقود؛

✓ عرفت الكتلة النقدية نمواً متزايداً في من سنة إلى أخرى، حيث بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم M2 حوالي 227,017 مليار دج سنة 1986، لتصل إلى 13663,9 مليار دج سنة 2014؛
✓ والملاحظ من الدراسة، أن معدل السيولة (M2/PIB) سجل ارتفاعاً، حيث انتقل من 75,80% سنة 1986، إلى 79,42% سنة 2014، وتعتبر نسبة 83,82% المسجلة سنة 1988 أعلى معدل للسيولة خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك للنمو في الكتلة النقدية؛

✓ بالنسبة لمكونات الكتلة النقدية الأساسية: النقود الورقية، ودائع تحت الطلب، أشباه النقود، هي الأخرى عرفت ارتفاعاً خلال فترة الدراسة؛

✓ تميزت السياسة الانفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة، سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، حيث انتقلت من 101,817 مليار دج سنة 1986 إلى 6980,2 مليار دج سنة 2014، أي تضاعفت بـ 68,56 مرة، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة خصوصاً في إطار مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والممثلة في اتفاقات الاستعداد الائتماني وبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، وكذا الشروع في تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو "التممية الخماسي" (2010-2014)، وذلك بتنفيذ مجموعة كبيرة من الاستثمارات ذات الطابع العمومي الممولة بشكل كامل من إيرادات المحروقات مع غياب كامل لمصادر التمويل الأخرى، وهذا ما

يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد مثلت نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة أكبر نسبة بلغت في المتوسط 68%، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم... الخ، بالإضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور وخاصة المتعلقة بإطارات الدولة، أم نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نموا متواصلا، حيث بلغت في المتوسط 36% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنفقات التسيير، وها راجع إلى دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي سألقة الذكر؛

✓ تعتمد السياسة الإيرادية شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت خلال فترة (1986-2014)، تزايد مستمر وبمعدلات نمو متغيرة بتغير إيرادات الجباية البترولية، والتي ترتبط هي الأخرى بالتغيرات الخارجية والمتمثلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انتقلت الإيرادات العامة من 89,69 مليار دج سنة 1986 إلى 5718,9 مليار دج سنة 2014، كما انتقلت إيرادات الجباية البترولية هي الأخرى من 21,439 مليار دج إلى 3388,3 مليار دج خلال الفترة السابقة، واستمرار الميزانية في الاعتماد على الجباية البترولية والتي مثلت في المتوسط بـ 62,4% من الإيرادات الإجمالية، كما عرفت الجباية العادية هي الأخرى نوع من التحسن، حيث انتقلت من حيث انتقلت من 52,656 مليار دج سنة 1986 إلى 2078,7 مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة؛

✓ بالنسبة لسياسة العجز الموازي، فالملاحظ أن الزيادة في حجم النفقات العامة جعل الإيرادات العامة عاجزة على ملاحقتها مما أدى إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة؛

✓ عند إجراء اختبار استقرارية (*stationarity*) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجزر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (*unit root test*)، لديكي فولر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller test*)، أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء متغيرات الدراسة على جذر الوحدة، أي متغيرة سعر الصرف الحقيقي فهي مستقرة عند المستوى، وباقي المتغيرات غير مستقرة عند المستوى *Non stationary in the level*، ومستقرة عند الفرق الأول *stationary in the 1st difference*، مما يعني أنهما متكاملة من الدرجة الأولى $CI \sim (1)$. وهذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*).

✓ أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *F-statistic*، إلى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج من خلال قيمة إحصاءة- *F* المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2.5% و 5% و 10%. لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (*ARDL*) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛

✓ كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) إلى وجود معنوية إحصائية ومقبولة بين بعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ومعدل التضخم، وإلى وجود معنوية كلية للنموذج من خلال F ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ($F = 5.18$) بقيمة احتمالية ($P = 0.0017 < 0.01$)، حيث كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن ($P = 0.0015 < 0.01$). ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق (-0.876)؛

✓ أشارت تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)، إلى وجود اثر ايجابي لكل من: عرض النقود الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، النفقات العامة الحقيقية على معدل التضخم هذا يدل أنه كلما ارتفعت هذه المتغيرات ستؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. وكذلك وجود اثر سلبي لكل من: معدل إعادة الخصم، الإيرادات العامة الحقيقية على معدل التضخم هذا يدل أنه كلما ارتفع هذان المتغيريان سيؤديان إلى انخفاض معدل التضخم؛

✓ كما أشارت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL)، وذلك باستخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*Cumulative Sum of Recursive Residual TEST*) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (*CUSUM Cumulative Sum of Squares*) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (*CUSUM OF SQUARES TEST*)، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة، وبذلك تثبت استقرارية المعلمات قصيرة وطويلة الأجل لنموذج (ARDL)؛

✓ بينت نتائج العلاقة السببية، اختبار سببية جرانجر *Granger*، إلى وجود علاقات سببية معنوية في الأجل الطويل والقصير من المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج نحو معدل التضخم، وهذا ما يؤكد وجود علاقات على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- الفرضية العامة: " اتبعت الجزائر في مسارها التنموي للفترة 1986-2014 سياسة اقتصادية كلية متنوعة تم صياغتها حسب الظروف الاقتصادية السائدة والتي تنقسم إلى فترتين فترة التسعينيات أين تم الاعتماد على السياسة النقدية في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية والتي أوصت بها مؤسسات النقد الدولية وفترة الإصلاحات الذاتية أين تم الاعتماد على السياسة المالية لإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة الداخلية"، توصلنا إلى أن برنامج مؤسسات النقد الدولية مع الجزائر هو برنامج إصلاحي كان في مضمونه ضمان استعادة قروضه من خلال الشروط التي يضعها للاقتصاد الجزائري، فقد تميزت الفترة بتطبيق مكثف للسياسة النقدية لكن ضعف الأداء كان من الضروري الاعتماد

على السياسة المالية، كما أن الفترة الثانية لمواصلة الإصلاحات الذاتية تم الاعتماد على السياسة المالية خاصة السياسة الإنفاقية العامة، لكن هناك تدخل للبنك المركزي في العديد من المرات في توفير السيولة اللازمة للبرامج التنموية مما يثبت أن الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية ومن أجل استعادة التوازنات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي تم الاعتماد والمزج بين السياستين المالية والنقدية، وهذا ما **ينفي** الفرضية العامة.

- **الفرضية الأولى:** "يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني من الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة والتي تسعى للحد من استفحال هذه الظاهرة وذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الناحية الاقتصادية، فالتضخم هو السبب الرئيسي لسلسلة الآثار والآفات غير المرغوب فيها". الطبيعة الكلية لمتغيرات الاقتصاد الكلي تفرض عليها التأثير ببعضها البعض، وهذا ما يؤكد **صحة** الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** "التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي يواجه العديد من المشاكل أمام صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، فمن جهة فيما يتعلق بالتضارب بين الأهداف، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالتباطؤ الزمني بين لحظة قرار تطبيق السياسة وتطبيقها فعليا، ومن جهة أخرى الاقتران غير الصحيح للسياستين النقدية والمالية". أكدت الدراسة على أن هناك مجموعة من العوامل تكون عائق لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم، فبالإضافة إلى ما ورد في الفرضية يتوجب أيضا الوقت المناسب لصياغة السياستين النقدية والمالية ومحاولة التنبؤ بما قد سيقع من مشكلات اقتصادية لصياغة السياسة النقدية والسياسة المالية بما يتوافق وطبيعة الظرف الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى عدم توافر جهة حكومة تابعة لوزارة معية ذات استقلالية تامة من شأنها وضع الأسس السليمة لصياغة السياسة النقدية والمالية، وهذا ما **ينفي** صحة الفرضية الثانية؛

- **الفرضية الثالثة:** "حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يسجل ارتفاع كل من العرض النقدي خلال فترة التسعينات عن حجم الناتج مما يؤيد فرضية التضخم الناتج عن الإفراط النقدي، كما يسجل ارتفاع الطلب الكلي بسبب البرامج التنموية مما عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبيةه مما يؤيد فرضية التضخم الناتج عن فائض الطلب والتضخم المستورد نتيجة تلبية الطلب المحلي بالاستيراد". حتى فترة التسعينات كان الجهاز الإنتاجي شبه غائب في الاقتصاد الجزائري وكان يتم تحقيق الطلب الكلي عن طريق الاستيراد تقريبا لكل المنتجات حتى السلع الكمالية منها، وحدث نفس الشيء في الفترة الثانية غير أن الطلب الكلي كان مدعم على حساب العرض الكلي مما انعكس فقط على طبيعة وتوجه السياسة الاقتصادية الكلية، فأسباب التضخم نفسها خلال الفترتين، وهذا ما **ينفي** صحة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** "خلال فترة الدراسة فإن الاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين مهمتين تنوعت السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها السلطات الجزائرية، فالأولى فترة التسعينيات أين كانت الأفضلية للسياسة النقدية لإعادة التوازنات الاقتصادية والحد من التضخم، أما الثانية فهي مرحلة الإصلاحات الذاتية والتي انتهجت فيها السلطات الجزائرية المنطق الكينزي الذي يدعو لتدخل أكثر للدولة في النشاط الاقتصادي وكان ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام بقيم كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري مما يؤيد أفضلية السياسة المالية". طبيعة الاقتصاد الجزائري حسب ما توصلنا إليه في الدراسة تشير إلى ضرورة المزج بين السياسات الاقتصادية الكلية من سياسة نقدية وسياسة مالية، لكن طبيعة الطرف الاقتصادي تفرض التدخل الصحيح للسياستين نقدية أو مالية لكن دون إقصاء لأي من السياستين أو الاعتماد الكامل على إحدى السياستين، وعليه ضرورة التدخل لتصحيح الأوضاع الاقتصادية مع أفضلية لإحدى السياستين وهذا ما **يثبت** صحة الفرضية الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:** "لا توجد علاقات تكاملية في الأجل الطويل والأجل القصير بين أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر". طبيعة العلاقة بين الدائرتين النقدية والمالية ممثلة في السلطات النقدية والحكومة غير واضحة، حيث أن بنك الجزائر لا يتمتع باستقلالية كاملة لتحديد أهدافه وصياغة السياسة النقدية وطبيعة الاقتصاد وظروفه، نفس المشكل بالنسبة للحكومة وذلك راجع لعدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد الجزائري مما يضفي عليه ضبابية في استخدام وصياغة السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا ما **ينفي** صحة الفرضية الخامسة.

ثالثاً: الاقتراحات.

في نهاية هذه الأطروحة وبناءً على النتائج التي توصلنا إليها سابقاً تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردتها كما يلي:

- ✓ ضرورة إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن من خلالها السلطات النقدية من استخدام الأدوات والوسائل النقدية الملائمة للظروف والأوضاع الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة الاهتمام والتركيز على وضع قوانين ولوائح تعمل على تثبيت وتقليل حدة التضخم عبر وسائل السياسة النقدية؛
- ✓ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية لغرض التحكم في عرض النقود واستقرار أسعار الصرف وتقليل معدلات التضخم، بما يتوافق والحالة الاقتصادية (ركود، رواج)؛
- ✓ ضرورة تفعيل السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة، وتوفير المثالية النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى؛
- ✓ ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية؛

- ✓ محاولة تطوير الجهاز الإنتاجي وخلق مجالات للإنتاج الفعلي مقابل دعم الطلب الكلي؛
- ✓ ضرورة الموازنة في دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الجزائري كما هو واضح في البرامج التنموية أين تم تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي؛
- ✓ تنويع مصادر الدخل من خلال التصدير والتحجيم من الواردات التي تكون قناة للتضخم المستورد؛
- ✓ التنويع في الصادرات وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في الجزائر ومواصلة في منح القروض مقدمة للاقتصاد لتحفيز القروض السليمة ومتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات التي تجعله الأكثر عرضة من غيره لأي صدمة تحدث على مستواه؛
- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ لا بد من توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد الوطني ؛
- ✓ الحد من زيادة الإنفاق العام على بند الأجور والرواتب للحد من الضغوط التضخمية؛
- ✓ بما أن دقة الدراسات القياسية تعتمد بشكل كبير على دقة وشمولية البيانات الإحصائية المتوفرة، ونظرا لتضارب البيانات المتحصل عليها فإننا نوصي لمختلف الأجهزة الإحصائية المختصة بضرورة استكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية عامة والنقدية خاصة.

رابعاً: الآفاق

- بعد الدراسة التي قمنا بها، فإننا نقر أن بحثنا لا يخلو من أوجه القصور في الكثير من جوانبه، ويرجع ذلك في الأساس إلى شساعته وخصوبته في المجالات البحثية المستقبلية، وعليه وكآفاق بحثية مستقبلية فإنه يمكن اقتراح مجموعة من البحوث ذات القصور غير المتعمد في بحثنا والتي يمكن أن تكون إشكاليات بحثية للباحثين مستقبلا ومنها:
- 1- أثر التباطؤ الزمني في فعالية السياسة النقدية للحد من الضغوطات التضخمية في الاقتصاديات النامية - إشارة إلى الاقتصاد الجزائري-؛
 - 2- أثر السياسة النقدية على وسائل الدفع الحديثة -حالة الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للاقتصاد الجزائري-؛
 - 3- إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات النامية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط(1)، 2001.
- 2- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط(1)، الأردن، 2013.
- 3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 4- إسلام محمد البنا، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط(1)، 2012.
- 5- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، -الأردن- ط(1)، 2004.
- 6- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، -الأردن- ط(1)، 2004.
- 7- إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ج(1)، ط(1)، 2012.
- 8- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 9- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط(2)، 2008.
- 10- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط(1)، 2005.
- 11- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.
- 12- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني - بيروت - ، 2006.
- 13- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط(2)، 2009.
- 14- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2)، 2006.
- 15- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 16- دريبي حيدر عباس، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970 - 2014)، مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، كلية الزراعة، جامعة القادسية، ايلول 2016.
- 17- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة -، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- 18- جمال جويذة القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط(1)، 2010.
- 19- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2002.
- 20- جيمس جوارتيني، ريجارد ستاروب، الاقتصاد الكلي (الاختبار العام والخاص)، ترجمة، عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، الرياض، دار المريخ، 1988.
- 21- حامد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1988.
- 22- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 23- حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن -، ط(3)، 2005.
- 24- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج E-views7، دار المسيرة، الأردن 2013.
- 25- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

- 26- حياة عمر البرهماتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي، دار القلم - دمشق - ط(1)، 2015.
- 27- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط(9)، 2008
- 28- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(8)، 2006.
- 29- خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 30- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية- السياسة النقدي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 31- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
- 32- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة، كازمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
- 33- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، مطابع الرسالة، العدد، 22، 1997.
- 34- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية" بين النظرية والتطبيق"، دار الراءية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2009.
- 35- زكريا الدوري، يسري السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 36- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية- بيروت - 1998.
- 37- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 38- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " ، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
- 39- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " المفاهيم والنظريات الأساسية " ، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
- 40- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة " مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
- 41- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 42- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 43- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط(1)، 1993.
- 44- السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، - الإسكندرية- مصر 2008.
- 45- شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 46- شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج(2)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط(2)، 2000.
- 47- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط(2)، 1999
- 48- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط(2)، 1999.
- 49- صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع -عمان-الأردن، ط(1)، 2009.
- 50- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط(1)، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- 51- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف- الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 2005.
- 52- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد- أنظمة- نظريات-سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 53- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 1999.
- 54- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، ط(1)، 2013.
- 55- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة -الإسكندرية-، 2004.

- 56- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية في مصر و.م.أ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط(1)، 2010.
- 57- عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2012.
- 58- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والأفاق -، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 59- عبد الرحمن بن محمد سليمان أبو عمه، محمود محمد إبراهيم هندي، الإحصاء التطبيقي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط(1)، 2007.
- 60- عبد الكريم بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
- 61- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط(3)، 2006.
- 62- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط(1)، 2003.
- 63- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2)، 2005.
- 64- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط(1)، 2011.
- 65- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 66- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 67- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط(1)، 2010.
- 68- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ط(1)، 2003.
- 69- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 70- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر - عمان - الأردن، ط(2)، 1999.
- 71- غناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 72- غازي حسين غناية، التضخم المالي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1986.
- 73- غازي حسين غناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 74- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - الأردن -، ط(1)، 2007.
- 75- كمال سلطان محمد سالم، مقدمة في مبادئ علم الإحصاء، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط(1)، 2015.
- 76- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 77- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر، 1999.
- 78- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 79- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، ط(1)، 2004.
- 80- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برني، الجزائر، 1994.
- 81- محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر -، ط(2)، 2006.
- 82- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(4)، 2010.
- 83- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 2002.
- 84- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن -، ط(1)، 2010.
- 85- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط(1)، 2000.
- 86- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2007.
- 87- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط(1)، 2007.
- 88- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط(2)، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان -، 2010.

- 89- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- 90- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
- 91- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط(5)، 1985.
- 92- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
- 93- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 94- نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة القومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، -عمان- الأردن، 2009.
- 95- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 96- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 97- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 98- هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 99- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- 100- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط(1)، 2009.
- 101- وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط(1)، 2011.
- 102- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط(1)، 2001.
- 103- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.
- 104- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد "الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ط(1)، دار النفائس للنشر والتوزيع -الأردن-، 2011.
- 105- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

الرسائل والأطروحات

- 1- أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3، 2013-2014.
- 2- افتخار محمد مناحي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
- 3- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.
- 4- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: تحفيز الطلب أو تطوير العرض -دراسة حالة الجزائر- (2001-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر-3، 2014-2015.
- 5- بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر -2009 (1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2010.

- 6- تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة حالة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، الجزائر، 2013-2014.
- 7- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 8- حسين علي سلطان، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل (دراسة تطبيقية في الأردن واليمن للمدة 1990 - 1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006.
- 9- خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، 2005.
- 10- خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 11- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 12- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 13- عبد الله بلوناس، " الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 14- عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.
- 15- عبده مدهش صالح الشجري، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (1990 - 2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
- 16- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 17- عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة 1980-2007، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
- 18- فاطيمة الزهرة صغيري، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 19- فريد بن طالبي، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2012-2013.
- 20- فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013.
- 21- فحطان شمران حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005.
- 22- فويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 23- محمد دحماني ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان، 2012-2013.

- 24- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-(1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 25- ميادة بلعياش، اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

البحوث والمقالات المنشورة

- 1- إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجا)، مجلة ديالى للعلوم الصرفة، جامعة ديالى مديرية البحث والتطوير والمتابعة، 2011.
- 2- أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010؛ مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر العدد 11، 2012.
- 3- أديب قاسه شندي، حيدر ربح نجم، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 18، 2015.
- 4- أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (23)، جامعة تكريت، 2011.
- 5- البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و30 نوفمبر 2004.
- 6- بشير عبدالله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 2، 2013.
- 7- بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005.
- 8- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر العدد 41، 2008.
- 9- بلعزوز مصطفى، بوشعور راضية، ماهية السياسة الاقتصادية وضرورة استقلالية السلطة النقدية، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و30 نوفمبر 2004.
- 10- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.
- 11- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007.
- 12- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007.
- 13- جليل شعبان صمد، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 27، جامعة البصرة، العراق، 2011.
- 14- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 15- حسين عبد المطلب، تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، شلف، الجزائر، 2006.

- 16- حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد العربي الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006.
- 17- حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصاد والإدارية، المجلد 8، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012.
- 18- دحمانى محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت - منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012.
- 19- سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016.
- 20- صالح العصفور، الأرقام القياسية، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد (19)، السنة الثانية، يوليو 2003.
- 21- صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010.
- 22- صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (17)، كلية بغداد، 2008.
- 23- عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.
- 24- عبد العظيم الشكري، اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق 1991-2010 (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، جامعة القادسية، 2013.
- 25- عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر.
- 26- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، الإصدار 34، جامعة البصرة-العراق-2013.
- 27- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 23 جانفي 2014.
- 28- عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، الإصدار 64، جامعة بغداد، العراق، 2011.
- 29- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 30- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 - 2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، المجلد 9، جامعة الكوفة، 2013.
- 31- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.
- 32- كمال عبد حامد آل زيارة، حكمت عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد (1)، العدد (12)، جامعة أهل البيت، 2012.
- 33- لحلو عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، افريل 2006.

- 34- مجدي الشورجي، أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول-جامعة حسنية بن بوعلي- الشلف- الجزائر، 2009.
- 35- مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان بحث مقدم إلي الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية خلال الفترة من 27-28-نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسنية بن بو علي بالشلف - الجزائر، 2007.
- 36- محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد48، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016.
- 37- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود *ARDL*)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد27، العدد الأول- 2011.
- 38- محمد دحماني ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لتحديدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *ARDL*، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
- 39- محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل- بحث في الأسباب والآثار)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر -، العدد(10) ديسمبر 2011.
- 40- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.
- 41- مصيطفى عبد الطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث العدد06، جامعة ورقلة، 2008.
- 42- معتز نعيم وآخرون، تحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوري خلال الفترة(1996-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(4)، جامعة تكريت، 2014.
- 43- مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و 30 نوفمبر 2004.
- 44- مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004.
- 45- منصف مزار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر؛ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 1998.
- 46- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(ب)، العدد31، جوان 2009.
- 47- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد9، 2013.
- 48- نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، جامعة الموصل، 2011.
- 49- نور الدين بوعنان، صبري مقيّم، أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، يومي 10، 09 نوفمبر 2010، جامعة 20أوت 55 سكيكدة، الجزائر.
- 50- هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة 1990-2004: حالة دراسية لبعض البلدان العربية(مصر، الأردن، تونس، المغرب)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد5، العدد14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.
- 51- يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " الذي نظّمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

القوانين والمراسيم والتعليمات

- 1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- 2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- 3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
- 6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- 7- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.
- 8- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.
- 9- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 2003، 24 أكتوبر 2004.
- 10- التعليم رقم 02-04 بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
- 11- التعليم رقم 05-04 المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.
- 12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010.
- 13- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2015.
- 14- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.
- 15- قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 1 و 2، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988.
- 16- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 17- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005.
- 18- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
- 19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998.
- 20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.
- 21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، الدورة السادسة والعشرون، جويلية 2005.
- 22- المجلس الوطني والاجتماعي حول السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.
- 23- محمد لكاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les Ouvrages

- 1- Benhalima Ammour, "Monnaie et régulation monétaire", Edition Dahlab, Alger, 1997.
- 2- Bernard Benier, Henri-Louis Védie, "Macroéconomie", 2^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2002.
- 3- Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry, "Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris, 2001.
- 4- Dornbush Rudiger, Fisher Stanley, "Macroeconomics", 6^{ème} Edition, Mc Graw-Hill. LNC, 1994.

- 5- Flouzat Denise, "**Economie contemporaine (Les Phénomène monétaire)**" , 2^{ème} édition, PUF, Paris, 1991.
- 6- Françoise Renversez, "**Circuit D'analyse Monétaire**", Édition Dalloz, 1991.
- 7- George Bresson, Alain Pirotte, "**Economie des séries temporelles**", 1^{ère} édition, Paris, PUF, 1995.
- 8- Gérard Bramoullé et Dominique Augey. "**Economie monétaire**", édition Dalloz, paris,1998.
- 9- Hamid Bali, **inflation et mal-développement en Algérie**, édition OPU, 1993.
- 10- Isabelle Cadoret et d'autres, "**Econométrie appliquée**", Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004.
- 11- J.Muller et autres , "**Manuel et Applications Économie**", 4^{ème} édition, DUNOD, Paris, 2004.
- 12- Jacques Genereux, "**politiques économique** ", édition seuil, France, 1996.
- 13- Jaque Muller, "**économie manuel d'application** ", 3^{ème} édition, DUNOD, France, 2002.
- 14- Jean-François Goux, "**inflation, désinflation, déflation**", DUNOD-Paris-,1998.
- 15- Jean-Louis Besson, **Monnaie et finance**, O.P.U, Alger, 1993.
- 16- Marc Mon toussé, "**économie monétaire et financière**", édition Bréal, Paris, 2000
- 17- Michelle De Mourgues, "**La Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire**", 3^{ème} édition, Economica, 1993.
- 18- Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpentier, "**Economie Monétaire et Financière**", 5^{ème} édition, Economica, Paris, 2008.
- 19- Philippe Jaffré, "**la monnaie et la politique monétaire**", 4^{ème} édition, economica, France,1996.
- 20- Régis Borbonais, M.Terraza, "**L'analyse des séries temporelles en économies**", 1^{ère} édition, Paris, PUF, 2004.
- 21- Régis Borbonais, M.Terraza, "**L'analyse des séries temporelles en économies**", 1ère édition, Paris, PUF, 1998.
- 22- Régis Bourbonais, **Manuel et exercices corrigés en économétrie**, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015.
- 23- Xavier Greffe , "**l'économie des politiques publiques**" ,Paris dolary 1997.

Lois ,Textes, Instructions et autres

- 1- Ahmed Benbitour, "**L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**", Alger, Marinoor, 1998.
- 2- Ammar Belhimer, "**La dette extérieur de l'Algérie**", Alger, Marinoor, 1998.
- 3- Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel, N° 12 Décembre, 2010.
- 4- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2008, Juin2009.
- 5- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2005, Avril 2006.
- 6- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2009, juillet 2010.
- 7- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2014, juillet 2015.
- 8- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2005, Avril 2006.
- 9- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2006, Juin 2007.
- 10- Banque d'algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2007, juillet 2008.
- 11- Banque d'Algérie,, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004,juillet 2005.
- 12- Banque d'Algérie , **évaluation économique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, juillet 2008.
- 13- Bulletin statistique de la banque d'Algérie ,séries rétrospectives ,hors série ,Juin.2012 .
- 14- Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2014.
- 15- Ewart S. Williams Governor, Inflation - Central Bank of Trinidad and Tobago, July 2006.
- 16- Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F., **Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships**,2006.
- 17- Johansen S.and Juselius. K, **Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money**, oxford bulletin of economics and statistic , vol.52. 1990.
- 18- Johansen, Soren ,**Estimation and Hypothesis Testing of Co integration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models** ,Econometrica, Vol. 59, No. 6, 1580-1551, 1991.
- 19- Karim Barkat, M.A, **The impact of iol price on the stability of money demand in Saudi Arabia over 1990:Q1-2014:Q4: New evidence from ARDL Bound Test**, The Working Paper.
- 20- Keong, C. C., Yusop, Z. and Sen, V. L. K., **Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test**, Sunway Academic Journal 2, 13-22 ,2005.

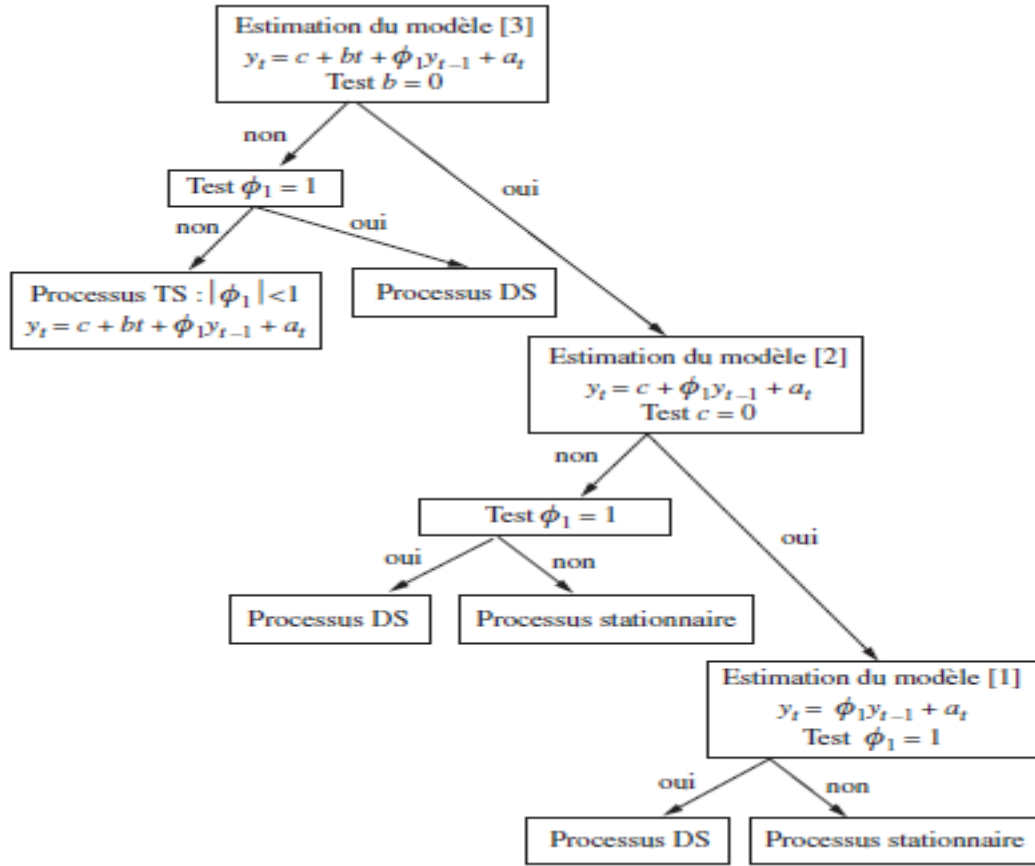
- 21- Lies Kerrar, **Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles**, revue de presse, Algérie 13 au 17 janvier 2013.
- 22- O.N.S, **Série E: Economie N°68, Collections Statistiques**, Alger, 2012, N° 171.
- 23- Rao Muhammad Atif et autres, **Trade Liberalisation, Financial Development and Economic Growth: Evidence from Pakistan (1980-2009)**, Journal of International Academic Research Vol.10, No.2, 2010.
- 24- Règlement N°04-02 du 4 mars 2004 fixant Les conditions de constitution des réserves minimales obligatoires.
- 25- SHAHBAZ, Muhammad, **ON NOMINAL AND REAL DEVALUATIONS RELATION: studies** Vol.9-1, 2009.
- 26- Tang, Tuck Cheong, **Aggregate Import Demand Behavior for Indonesia, Evidence from Bounds Testing**, IIUM Journal of Economics and Management 10, no.2, by The International Islamic University Malaysia, 2002.
- 27- William A. Allen, " **Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies**", Bank of England, London, July 2004.
- 28- Zhang, " **Analysis of the Influences of Inflation, Measured by Percentage Change in CPI, and Other Economic Variables on Stock Performance**", The Park Place Economist: Vol 21, Wei, 2013.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

- 1- Banque d'Algérie : www.bank-of-algeria.dz.
- 2- <http://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1396&context=parkplace>.
- 3- http://mpira.ub.uni-muenchen.de/352/01/MPRA_paper_352.pdf.
- 4- <http://newhaven.edu/607710.pdf>.
- 5- <http://www.central-bank.org.tt/pdf/Public%20Education%20Pamphlets/Public%20education%20pamphlet%20on%20Inflation%202006pdf>.
- 6- <http://www.droit-afrique.com/upload/doc/algerie/Algerie-Reglement-2004-02-reserves-minimales-obligatoires.pdf>.
- 7- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.
- 8- https://www.dohainstitute.edu.qa/MEEA2016/Downloads/Karim%20Barkat_Final.pdf.
- 9- Ministère des Finances : Direction Générale des Impôts; <http://www.mf.gov.dz>.
- 10- Office nationale des statistiques, www.ons.dz.
- 11- World Bank, (2015), World Development Indicators 2015; www.worldbank.org.
- 12- www.andi.dz.
- 13- www.unctad.org.

الملاحق

ملحق رقم (01): إستراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة⁽¹⁾



ملحق رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة في المستوى والفرق الاول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		LNINF	LNMR2R	LNEXRR	LNIR	LNRR	LNPEXR	LNPRR
With Constant	t-Statistic	-2.3067	0.5519	-11.4580	-3.2800	-1.0430	-0.3672	0.0619
	Prob.	0.1769	0.9855	0.0000	0.0257	0.7234	0.9019	0.9567
		n0	n0	***	**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7567	-1.6060	-4.7341	-3.7200	-1.8670	-2.0759	-1.9817
	Prob.	0.2236	0.7647	0.0039	0.0375	0.6445	0.5362	0.5856
		n0	n0	***	**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2663	2.1339	-2.2057	0.2846	-0.4427	0.9414	1.9199
	Prob.	0.1841	0.9902	0.0287	0.7613	0.5136	0.9032	0.9844
		n0	n0	**	n0	n0	n0	n0

⁽¹⁾- R. Bourbonais , Op-Cit , P.251.

<u>At First Difference</u>							
		d(LNINF)	d(LNM2R)	d(LNIR)	d(LNRR)	d(LNPEXR)	d(LNPRR)
With Constant	t-Statistic	-7.4989	-2.6442	-4.5631	-3.2010	-4.4149	-4.5136
	Prob.	0.0000	0.0969	0.0012	0.0310	0.0018	0.0014
		***	*	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.3503	-2.9813	-4.5228	-3.3650	-4.8400	-4.6248
	Prob.	0.0000	0.1553	0.0066	0.0774	0.0032	0.0052
		***	n0	***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.6231	-2.1547	-4.7138	-3.2574	-4.3037	-3.8457
	Prob.	0.0000	0.0323	0.0000	0.0021	0.0001	0.0004
		***	**	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة في المستوى

Null Hypothesis: LNINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.980707	0.5842
Test critical values:			1% level	-4.356068
			5% level	-3.595026
			10% level	-3.233456
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNINF) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 15:36 Sample (adjusted): 1989 2014 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.423520	0.213823	-1.980707	0.0609
D(LNINF(-1))	-0.134015	0.242941	-0.551639	0.5870
D(LNINF(-2))	0.125307	0.221740	0.565108	0.5780
C	1.316048	0.733875	1.793286	0.0873
@TREND("1986")	-0.038419	0.026980	-1.423999	0.1691
R-squared	0.289358	Mean dependent var	-0.026963	

الملاحق

Adjusted R-squared	0.153998	S.D. dependent var	0.904040
S.E. of regression	0.831521	Akaike info criterion	2.639921
Sum squared resid	14.51997	Schwarz criterion	2.881863
Log likelihood	-29.31897	Hannan-Quinn criter.	2.709592
F-statistic	2.137687	Durbin-Watson stat	2.083645
Prob(F-statistic)	0.111822		

Null Hypothesis: LNINF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			<i>t</i> -Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.381563	0.5755
Test critical values:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10% level		-2.629906	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNINF)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 15:38				
Sample (adjusted): 1989 2014				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	<i>t</i> -Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.244409	0.176907	-1.381563	0.1810
D(LNINF(-1))	-0.250576	0.234018	-1.070756	0.2959
D(LNINF(-2))	0.035149	0.217416	0.161669	0.8730
C	0.398296	0.359113	1.109110	0.2794
R-squared	0.220738	Mean dependent var		-0.026963
Adjusted R-squared	0.114475	S.D. dependent var		0.904040
S.E. of regression	0.850722	Akaike info criterion		2.655177
Sum squared resid	15.92203	Schwarz criterion		2.848730
Log likelihood	-30.51730	Hannan-Quinn criter.		2.710913
F-statistic	2.077280	Durbin-Watson stat		1.972533
Prob(F-statistic)	0.132389			

Null Hypothesis: LNINF has a unit root	
Exogenous: None	
Lag Length: 2 (Fixed)	
	<i>t</i> -Statistic Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.855128	0.3359	
Test critical values:	1% level	-2.656915		
	5% level	-1.954414		
	10% level	-1.609329		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNINF)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 15:40				
Sample (adjusted): 1989 2014				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.070716	0.082696	-0.855128	0.4013
D(LNINF(-1))	-0.367008	0.210194	-1.746047	0.0941
D(LNINF(-2))	-0.028554	0.210739	-0.135495	0.8934
R-squared	0.177166	Mean dependent var	-0.026963	
Adjusted R-squared	0.105615	S.D. dependent var	0.904040	
S.E. of regression	0.854968	Akaike info criterion	2.632661	
Sum squared resid	16.81231	Schwarz criterion	2.777826	
Log likelihood	-31.22459	Hannan-Quinn criter.	2.674463	
Durbin-Watson stat	1.952307			

Null Hypothesis: LNM2R has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.278921	0.4304
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNM2R)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 15:46				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LNM2R(-1)	-0.129831	0.056971	-2.278921	0.0323
D(LNM2R(-1))	0.480924	0.164877	2.916873	0.0078
C	3.559539	1.567965	2.270164	0.0329
@TREND("1986")	0.012249	0.004580	2.674666	0.0135
R-squared	0.472257	Mean dependent var		0.059514
Adjusted R-squared	0.403421	S.D. dependent var		0.103974
S.E. of regression	0.080308	Akaike info criterion		-2.069938
Sum squared resid	0.148336	Schwarz criterion		-1.877962
Log likelihood	31.94416	Hannan-Quinn criter.		-2.012853
F-statistic	6.860601	Durbin-Watson stat		1.963835
Prob(F-statistic)	0.001819			

Null Hypothesis: LNEXRR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
		t-Statistic		Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.135004		0.1194
Test critical values:	1% level	-4.356068		
	5% level	-3.595026		
	10% level	-3.233456		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNEXRR)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 15:55				
Sample (adjusted): 1989 2014				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXRR(-1)	-0.332374	0.106020	-3.135004	0.0050
D(LNEXRR(-1))	0.071755	0.159922	0.448685	0.6583
D(LNEXRR(-2))	-0.390373	0.161828	-2.412275	0.0251
C	1.568207	0.571663	2.743236	0.0122
@TREND("1986")	-0.001364	0.004655	-0.292963	0.7724
R-squared	0.547881	Mean dependent var		-0.040392
Adjusted R-squared	0.461763	S.D. dependent var		0.127323
S.E. of regression	0.093410	Akaike info criterion		-1.732595
Sum squared resid	0.183234	Schwarz criterion		-1.490654
Log likelihood	27.52374	Hannan-Quinn criter.		-1.662925
F-statistic	6.361995	Durbin-Watson stat		2.030345
Prob(F-statistic)	0.001620			

Null Hypothesis: LNEXRR has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Fixed)				
			<i>t</i> -Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.656065	0.0010
Test critical values:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10% level		-2.629906	
*MacKinnon (1996) one-sided <i>p</i> -values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNEXRR) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 15:56 Sample (adjusted): 1989 2014 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	<i>t</i> -Statistic	Prob.
LNEXRR(-1)	-0.308464	0.066250	-4.656065	0.0001
D(LNEXRR(-1))	0.058295	0.149964	0.388726	0.7012
D(LNEXRR(-2))	-0.407340	0.147937	-2.753477	0.0116
C	1.430094	0.316552	4.517724	0.0002
R-squared	0.546033	Mean dependent var		-0.040392
Adjusted R-squared	0.484129	S.D. dependent var		0.127323
S.E. of regression	0.091449	Akaike info criterion		-1.805440
Sum squared resid	0.183983	Schwarz criterion		-1.611886
Log likelihood	27.47072	Hannan-Quinn criter.		-1.749703
F-statistic	8.820575	Durbin-Watson stat		2.034148
Prob(F-statistic)	0.000499			

Null Hypothesis: LNIR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)		
	<i>t</i> -Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.984570
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNIR)

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 16:07

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNIR(-1)	-0.146819	0.073980	-1.984570	0.0592
D(LNIR(-1))	0.184335	0.158081	1.166079	0.2555
C	0.417103	0.189786	2.197751	0.0383
@TREND("1986")	-0.005288	0.003533	-1.497015	0.1480

R-squared	0.342956	Mean dependent var	0.017408
Adjusted R-squared	0.257254	S.D. dependent var	0.140188
S.E. of regression	0.120818	Akaike info criterion	-1.253107
Sum squared resid	0.335732	Schwarz criterion	-1.061131
Log likelihood	20.91694	Hannan-Quinn criter.	-1.196022
F-statistic	4.001754	Durbin-Watson stat	1.259336
Prob(F-statistic)	0.019803		

Null Hypothesis: LNIR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.618203	0.4599
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNIR)

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 16:10

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNIR(-1)	-0.118768	0.073395	-1.618203	0.1187
D(LNIR(-1))	0.308289	0.138099	2.232376	0.0352

الملاحق

<i>C</i>	0.270274	0.166625	1.622046	0.1179
<i>R-squared</i>	0.278935	<i>Mean dependent var</i>		0.017408
<i>Adjusted R-squared</i>	0.218847	<i>S.D. dependent var</i>		0.140188
<i>S.E. of regression</i>	0.123903	<i>Akaike info criterion</i>		-1.234203
<i>Sum squared resid</i>	0.368444	<i>Schwarz criterion</i>		-1.090221
<i>Log likelihood</i>	19.66175	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		-1.191390
<i>F-statistic</i>	4.642061	<i>Durbin-Watson stat</i>		1.349214
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.019756			

Null Hypothesis: LNIR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.*</i>
<i>Augmented Dickey-Fuller test statistic</i>	-0.090504	0.6434
<i>Test critical values:</i>		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNIR)

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 16:13

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>LNIR(-1)</i>	-0.001006	0.011111	-0.090504	0.9286
<i>D(LNIR(-1))</i>	0.356939	0.139130	2.565503	0.0167
<i>R-squared</i>	0.199888	<i>Mean dependent var</i>		0.017408
<i>Adjusted R-squared</i>	0.167883	<i>S.D. dependent var</i>		0.140188
<i>S.E. of regression</i>	0.127880	<i>Akaike info criterion</i>		-1.204254
<i>Sum squared resid</i>	0.408835	<i>Schwarz criterion</i>		-1.108266
<i>Log likelihood</i>	18.25743	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		-1.175712
<i>Durbin-Watson stat</i>	1.441075			

Null Hypothesis: LNRR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Fixed)

	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.*</i>

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.337264	0.4014	
Test critical values:	1% level	-4.339330		
	5% level	-3.587527		
	10% level	-3.229230		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNRR)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 16:16				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRR(-1)	-0.157594	0.067427	-2.337264	0.0285
D(LNRR(-1))	0.363928	0.175652	2.071865	0.0497
C	0.429491	0.171227	2.508310	0.0196
@TREND("1986")	-0.009413	0.004149	-2.268774	0.0330
R-squared	0.361586	Mean dependent var		-0.008265
Adjusted R-squared	0.278314	S.D. dependent var		0.152604
S.E. of regression	0.129640	Akaike info criterion		-1.112159
Sum squared resid	0.386550	Schwarz criterion		-0.920183
Log likelihood	19.01414	Hannan-Quinn criter.		-1.055074
F-statistic	4.342254	Durbin-Watson stat		2.202085
Prob(F-statistic)	0.014534			

Null Hypothesis: LNPEXR has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.655827	0.2609
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation		
Dependent Variable: D(LNPEXR)		
Method: Least Squares		
Date: 26/12/16 Time: 16:20		
Sample (adjusted): 1988 2014		
Included observations: 27 after adjustments		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPEXR(-1)	-0.366068	0.137836	-2.655827	0.0141
D(LNPEXR(-1))	0.223162	0.190153	1.173591	0.2526
C	7.352997	2.819416	2.607986	0.0157
@TREND("1986")	0.054729	0.020206	2.708472	0.0125
R-squared	0.270455	Mean dependent var		0.089551
Adjusted R-squared	0.175297	S.D. dependent var		0.561185
S.E. of regression	0.509630	Akaike info criterion		1.625691
Sum squared resid	5.973628	Schwarz criterion		1.817667
Log likelihood	-17.94683	Hannan-Quinn criter.		1.682776
F-statistic	2.842166	Durbin-Watson stat		1.909311
Prob(F-statistic)	0.060093			

Null Hypothesis: LNPRR has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.053518	0.5471
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNPRR) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 17:35 Sample (adjusted): 1988 2014 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPRR(-1)	-0.184820	0.090002	-2.053518	0.0516
D(LNPRR(-1))	0.078643	0.193587	0.406241	0.6883
C	4.845682	2.356854	2.055996	0.0513
@TREND("1986")	0.019805	0.008579	2.308428	0.0303
R-squared	0.197335	Mean dependent var		0.064920
Adjusted R-squared	0.092639	S.D. dependent var		0.140021
S.E. of regression	0.133378	Akaike info criterion		-1.055309
Sum squared resid	0.409162	Schwarz criterion		-0.863333
Log likelihood	18.24666	Hannan-Quinn criter.		-0.998224
F-statistic	1.884842	Durbin-Watson stat		2.041104
Prob(F-statistic)	0.160329			

ملحق رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.040969	0.0199
Test critical values:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNINF,2) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 16:52 Sample (adjusted): 1989 2014 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINF(-1))	-1.451973	0.359313	-4.040969	0.0005
D(LNINF(-1),2)	0.044688	0.217617	0.205350	0.8392
C	0.067415	0.399912	0.168576	0.8677
@TREND("1986")	-0.006984	0.023222	-0.300737	0.7664
R-squared	0.696670	Mean dependent var		0.005736
Adjusted R-squared	0.655307	S.D. dependent var		1.507466
S.E. of regression	0.885042	Akaike info criterion		2.734275
Sum squared resid	17.23258	Schwarz criterion		2.927828
Log likelihood	-31.54557	Hannan-Quinn criter.		2.790011
F-statistic	16.84278	Durbin-Watson stat		1.957856
Prob(F-statistic)	0.000007			

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.143608
Test critical values:	1% level	-3.711457
	5% level	-2.981038
	10% level	-2.629906

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNINF,2)

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 16:53

Sample (adjusted): 1989 2014

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINF(-1))	-1.457326	0.351705	-4.143608	0.0004
D(LNINF(-1),2)	0.049765	0.212628	0.234046	0.8170
C	-0.040905	0.170303	-0.240191	0.8123
R-squared	0.695423	Mean dependent var		0.005736
Adjusted R-squared	0.668938	S.D. dependent var		1.507466
S.E. of regression	0.867365	Akaike info criterion		2.661454
Sum squared resid	17.30342	Schwarz criterion		2.806619
Log likelihood	-31.59890	Hannan-Quinn criter.		2.703256
F-statistic	26.25731	Durbin-Watson stat		1.948954
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.220614	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNINF,2)

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 16:54

Sample (adjusted): 1989 2014

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINF(-1))	-1.453421	0.344362	-4.220614	0.0003
D(LNINF(-1),2)	0.048171	0.208310	0.231245	0.8191

الملاحق

R-squared	0.694659	Mean dependent var	0.005736
Adjusted R-squared	0.681937	S.D. dependent var	1.507466
S.E. of regression	0.850167	Akaike info criterion	2.587036
Sum squared resid	17.34683	Schwarz criterion	2.683813
Log likelihood	-31.63147	Hannan-Quinn criter.	2.614904
Durbin-Watson stat	1.949092		

Null Hypothesis: D(LNM2R) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.983508	0.1547
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNM2R,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 16:56				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM2R(-1))	-0.532801	0.178582	-2.983508	0.0065
C	-0.012907	0.036487	-0.353744	0.7266
@TREND("1986")	0.003034	0.002330	1.302016	0.2053
R-squared	0.271164	Mean dependent var		0.001903
Adjusted R-squared	0.210428	S.D. dependent var		0.097956
S.E. of regression	0.087042	Akaike info criterion		-1.940415
Sum squared resid	0.181831	Schwarz criterion		-1.796433
Log likelihood	29.19560	Hannan-Quinn criter.		-1.897602
F-statistic	4.464608	Durbin-Watson stat		1.814171
Prob(F-statistic)	0.022468			

Null Hypothesis: D(LNM2R) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.652968	0.0953

Test critical values:	1% level	-3.699871		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNM2R,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 16:59				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM2R(-1))	-0.443345	0.167113	-2.652968	0.0137
C	0.027445	0.019522	1.405862	0.1721
R-squared	0.219682	Mean dependent var		0.001903
Adjusted R-squared	0.188470	S.D. dependent var		0.097956
S.E. of regression	0.088244	Akaike info criterion		-1.946237
Sum squared resid	0.194675	Schwarz criterion		-1.850249
Log likelihood	28.27420	Hannan-Quinn criter.		-1.917695
F-statistic	7.038239	Durbin-Watson stat		1.836662
Prob(F-statistic)	0.013663			

Null Hypothesis: D(LNM2R) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.211487	0.0284	
Test critical values:	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953858		
	10% level	-1.609571		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNM2R,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:01				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM2R(-1))	-0.327480	0.148081	-2.211487	0.0360

R-squared	0.157992	Mean dependent var	0.001903
Adjusted R-squared	0.157992	S.D. dependent var	0.097956
S.E. of regression	0.089886	Akaike info criterion	-1.944223
Sum squared resid	0.210065	Schwarz criterion	-1.896229
Log likelihood	27.24701	Hannan-Quinn criter.	-1.929952
Durbin-Watson stat	1.900701		

Null Hypothesis: D(LNIR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.522777	0.0066
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNIR,2) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 17:04 Sample (adjusted): 1988 2014 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNIR(-1))	-0.725546	0.160421	-4.522777	0.0001
C	0.059242	0.062705	0.944783	0.3542
@TREND("1986")	-0.003513	0.003621	-0.970193	0.3416
R-squared	0.483229	Mean dependent var		-0.022142
Adjusted R-squared	0.440164	S.D. dependent var		0.171074
S.E. of regression	0.128001	Akaike info criterion		-1.169118
Sum squared resid	0.393222	Schwarz criterion		-1.025136
Log likelihood	18.78309	Hannan-Quinn criter.		-1.126305
F-statistic	11.22110	Durbin-Watson stat		1.357258
Prob(F-statistic)	0.000363			

Null Hypothesis: D(LNIR) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Fixed)	
	t-Statistic Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.642364	0.0010	
Test critical values:	1% level	-3.699871		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNIR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:05				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNIR(-1))	-0.649790	0.139970	-4.642364	0.0001
C	0.003557	0.025220	0.141033	0.8890
R-squared	0.462961	Mean dependent var		-0.022142
Adjusted R-squared	0.441479	S.D. dependent var		0.171074
S.E. of regression	0.127851	Akaike info criterion		-1.204722
Sum squared resid	0.408644	Schwarz criterion		-1.108734
Log likelihood	18.26374	Hannan-Quinn criter.		-1.176180
F-statistic	21.55154	Durbin-Watson stat		1.430695
Prob(F-statistic)	0.000094			

Null Hypothesis: $D(LNIR)$ has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t -Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.818369	0.0000	
Test critical values:	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953858		
	10% level	-1.609571		
*MacKinnon (1996) one-sided p -values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(LNIR,2)$				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:06				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t -Statistic	Prob.

<i>D(LNIR(-1))</i>	-0.645457	0.133958	-4.818369	0.0001
<i>R-squared</i>	0.462534	<i>Mean dependent var</i>		-0.022142
<i>Adjusted R-squared</i>	0.462534	<i>S.D. dependent var</i>		0.171074
<i>S.E. of regression</i>	0.125418	<i>Akaike info criterion</i>		-1.278001
<i>Sum squared resid</i>	0.408969	<i>Schwarz criterion</i>		-1.230007
<i>Log likelihood</i>	18.25301	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		-1.263729
<i>Durbin-Watson stat</i>	1.437545			

Null Hypothesis: D(LNRR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.365022	0.0774
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:08				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRR(-1))	-0.643580	0.191256	-3.365022	0.0026
C	0.051349	0.061056	0.841018	0.4086
@TREND("1986")	-0.003778	0.003677	-1.027398	0.3145
R-squared	0.320593	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.263975	S.D. dependent var		0.164561
S.E. of regression	0.141180	Akaike info criterion		-0.973129
Sum squared resid	0.478360	Schwarz criterion		-0.829147
Log likelihood	16.13724	Hannan-Quinn criter.		-0.930315
F-statistic	5.662449	Durbin-Watson stat		2.045540
Prob(F-statistic)	0.009673			

Null Hypothesis: $D(LNRR)$ has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Fixed)		
	<i>t</i> -Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.201029	0.0310	
Test critical values:	1% level	-3.699871		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/28/17 Time: 17:11				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNRR(-1))	-0.581423	0.181636	-3.201029	0.0037
C	-0.004805	0.027242	-0.176393	0.8614
R-squared	0.290711	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.262340	S.D. dependent var		0.164561
S.E. of regression	0.141336	Akaike info criterion		-1.004161
Sum squared resid	0.499399	Schwarz criterion		-0.908174
Log likelihood	15.55618	Hannan-Quinn criter.		-0.975619
F-statistic	10.24659	Durbin-Watson stat		2.091002
Prob(F-statistic)	0.003707			

Null Hypothesis: $D(LNRR)$ has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t -Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.257435	0.0021	
Test critical values:	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953858		
	10% level	-1.609571		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: $D(LNRR,2)$				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:13				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t -Statistic	Prob.

<i>D(LNRR(-1))</i>	-0.579657	0.177949	-3.257435	0.0031
<i>R-squared</i>	0.289829	<i>Mean dependent var</i>	0.000000	
<i>Adjusted R-squared</i>	0.289829	<i>S.D. dependent var</i>	0.164561	
<i>S.E. of regression</i>	0.138678	<i>Akaike info criterion</i>	-1.076992	
<i>Sum squared resid</i>	0.500021	<i>Schwarz criterion</i>	-1.028998	
<i>Log likelihood</i>	15.53939	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	-1.062721	
<i>Durbin-Watson stat</i>	2.092318			

Null Hypothesis: *D(LNPEXR)* has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Fixed)

	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.*</i>
<i>Augmented Dickey-Fuller test statistic</i>	-4.482352	0.0072
<i>Test critical values:</i>		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: *D(LNPEXR,2)*

Method: Least Squares

Date: 26/12/16 Time: 17:15

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>D(LNPEXR(-1))</i>	-0.916557	0.204481	-4.482352	0.0002
<i>C</i>	-0.113314	0.239304	-0.473512	0.6401
<i>@TREND("1986")</i>	0.013162	0.014302	0.920290	0.3666

<i>R-squared</i>	0.455977	<i>Mean dependent var</i>	0.024379
<i>Adjusted R-squared</i>	0.410641	<i>S.D. dependent var</i>	0.742860
<i>S.E. of regression</i>	0.570291	<i>Akaike info criterion</i>	1.819099
<i>Sum squared resid</i>	7.805563	<i>Schwarz criterion</i>	1.963081
<i>Log likelihood</i>	-21.55784	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	1.861913
<i>F-statistic</i>	10.05788	<i>Durbin-Watson stat</i>	1.917423
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.000672		

Null Hypothesis: *D(LNPEXR)* has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Fixed)

	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.*</i>

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.403127	0.0018	
Test critical values:	1% level	-3.699871		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPEXR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:17				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPEXR(-1))	-0.884365	0.200849	-4.403127	0.0002
C	0.082015	0.110196	0.744261	0.4637
R-squared	0.436779	Mean dependent var		0.024379
Adjusted R-squared	0.414250	S.D. dependent var		0.742860
S.E. of regression	0.568542	Akaike info criterion		1.779706
Sum squared resid	8.081013	Schwarz criterion		1.875694
Log likelihood	-22.02603	Hannan-Quinn criter.		1.808248
F-statistic	19.38753	Durbin-Watson stat		1.893144
Prob(F-statistic)	0.000175			

Null Hypothesis: D(LNPEXR) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.383250	0.0001	
Test critical values:	1% level	-2.653401		
	5% level	-1.953858		
	10% level	-1.609571		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPEXR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:19				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

<i>D(LNPEXR(-1))</i>	-0.866609	0.197709	-4.383250	0.0002
<i>R-squared</i>	0.424299	<i>Mean dependent var</i>	0.024379	
<i>Adjusted R-squared</i>	0.424299	<i>S.D. dependent var</i>	0.742860	
<i>S.E. of regression</i>	0.563644	<i>Akaike info criterion</i>	1.727547	
<i>Sum squared resid</i>	8.260064	<i>Schwarz criterion</i>	1.775541	
<i>Log likelihood</i>	-22.32188	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	1.741818	
<i>Durbin-Watson stat</i>	1.875359			

Null Hypothesis: D(LNPRR) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.401188	0.8354
Test critical values:	1% level		-4.374307	
	5% level		-3.603202	
	10% level		-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:21				
Sample (adjusted): 1990 2014				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPRR(-1))	-0.524722	0.374484	-1.401188	0.1765
D(LNPRR(-1),2)	-0.454732	0.323768	-1.404498	0.1755
D(LNPRR(-2),2)	-0.323711	0.227117	-1.425302	0.1695
C	0.035917	0.072780	0.493498	0.6270
@TREND("1986")	6.93E-05	0.004717	0.014685	0.9884
R-squared	0.527809	Mean dependent var		0.001723
Adjusted R-squared	0.433371	S.D. dependent var		0.195405
S.E. of regression	0.147091	Akaike info criterion		-0.818677
Sum squared resid	0.432714	Schwarz criterion		-0.574902
Log likelihood	15.23347	Hannan-Quinn criter.		-0.751064
F-statistic	5.588943	Durbin-Watson stat		1.909955
Prob(F-statistic)	0.003459			

Null Hypothesis: <i>D(LNPRR)</i> has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-1.640284	0.4480
1% level			-3.724070	
5% level			-2.986225	
10% level			-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:22				
Sample (adjusted): 1990 2014				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPRR(-1))	-0.522019	0.318249	-1.640284	0.1158
D(LNPRR(-1),2)	-0.456905	0.281018	-1.625896	0.1189
D(LNPRR(-2),2)	-0.324896	0.207184	-1.568152	0.1318
C	0.036835	0.036349	1.013359	0.3224
R-squared	0.527804	Mean dependent var		0.001723
Adjusted R-squared	0.460348	S.D. dependent var		0.195405
S.E. of regression	0.143547	Akaike info criterion		-0.898666
Sum squared resid	0.432719	Schwarz criterion		-0.703646
Log likelihood	15.23333	Hannan-Quinn criter.		-0.844576
F-statistic	7.824360	Durbin-Watson stat		1.910635
Prob(F-statistic)	0.001081			

Null Hypothesis: D(LNPRR) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Fixed)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		
Test critical values:		
1% level		
5% level		
10% level		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:29				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPRR(-1))	-0.951066	0.205577	-4.626336	0.0001
C	0.007191	0.059322	0.121222	0.9045
@TREND("1986")	0.003639	0.003632	1.001893	0.3264
R-squared	0.471854	Mean dependent var		0.000703
Adjusted R-squared	0.427842	S.D. dependent var		0.187776
S.E. of regression	0.142036	Akaike info criterion		-0.961037
Sum squared resid	0.484179	Schwarz criterion		-0.817055
Log likelihood	15.97400	Hannan-Quinn criter.		-0.918224
F-statistic	10.72100	Durbin-Watson stat		1.997987
Prob(F-statistic)	0.000471			

Null Hypothesis: D(LNPRR) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.520521	0.0014	
Test critical values:	1% level	-3.699871		
	5% level	-2.976263		
	10% level	-2.627420		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LNPRR,2)				
Method: Least Squares				
Date: 26/12/16 Time: 17:31				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPRR(-1))	-0.897966	0.198642	-4.520521	0.0001
C	0.058368	0.030167	1.934853	0.0644
R-squared	0.449765	Mean dependent var		0.000703
Adjusted R-squared	0.427755	S.D. dependent var		0.187776
S.E. of regression	0.142046	Akaike info criterion		-0.994138
Sum squared resid	0.504430	Schwarz criterion		-0.898150

الملاحق

Log likelihood	15.42086	Hannan-Quinn criter.	-0.965596
F-statistic	20.43511	Durbin-Watson stat	2.036501
Prob(F-statistic)	0.000129		

Null Hypothesis: D(LNPRR) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.885719	0.0004
Test critical values: 1% level			-2.653401	
5% level			-1.953858	
10% level			-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNPRR,2) Method: Least Squares Date: 26/12/16 Time: 17:32 Sample (adjusted): 1988 2014 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPRR(-1))	-0.735442	0.189268	-3.885719	0.0006
R-squared	0.367369	Mean dependent var		0.000703
Adjusted R-squared	0.367369	S.D. dependent var		0.187776
S.E. of regression	0.149353	Akaike info criterion		-0.928671
Sum squared resid	0.579966	Schwarz criterion		-0.880677
Log likelihood	13.53705	Hannan-Quinn criter.		-0.914400
Durbin-Watson stat	2.142859			

ملحق رقم (05): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test Date: 27/12/16 Time: 14:08 Sample: 1988 2014 Included observations: 27 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.022485	6
Critical Value Bounds		

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

ملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LNINF				
Method: ARDL				
Date: 27/12/16 Time: 14:20				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNM2R LNEXRR LNIR LNRR				
LNPEXR LNPRR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1458				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	-0.054000	0.166861	-0.323621	0.7507
LNM2R	3.058032	1.930544	1.584026	0.1340
LNM2R(-1)	0.376100	2.057479	0.182796	0.8574
LNM2R(-2)	-2.159576	1.529278	-1.412155	0.1783
LNEXRR	0.192866	0.943970	0.204313	0.8409
LNIR	5.184616	1.357479	3.819298	0.0017
LNRR	-2.017448	1.289235	-1.564841	0.1385
LNRR(-1)	1.243792	1.187566	1.047345	0.3115
LNRR(-2)	-3.992204	0.847340	-4.711454	0.0003
LNPEXR	0.781073	0.234814	3.326341	0.0046
LNPRR	-4.210504	1.453957	-2.895892	0.0111
C	60.12193	25.05079	2.400001	0.0298
R-squared	0.891477	Mean dependent var		1.745649
Adjusted R-squared	0.811894	S.D. dependent var		1.090032
S.E. of regression	0.472760	Akaike info criterion		1.640643
Sum squared resid	3.352526	Schwarz criterion		2.216571
Log likelihood	-10.14868	Hannan-Quinn criter.		1.811897
F-statistic	11.20182	Durbin-Watson stat		2.221894
Prob(F-statistic)	0.000024			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

ملحق رقم (07): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.941192	Prob. F(1,14)		0.3484
Obs*R-squared	1.700813	Prob. Chi-Square(1)		0.1922
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 27/12/16 Time: 14:23 Sample: 1988 2014 Included observations: 27 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	0.115904	0.205488	0.564043	0.5816
LNIM2R	0.230204	1.948839	0.118124	0.9076
LNIM2R(-1)	0.696481	2.182952	0.319055	0.7544
LNIM2R(-2)	-0.369300	1.578860	-0.233903	0.8184
LNEXRR	-0.324109	1.003094	-0.323110	0.7514
LNIR	-0.091664	1.363425	-0.067230	0.9473
LNRR	-0.391427	1.353313	-0.289236	0.7766
LNRR(-1)	0.044682	1.190792	0.037523	0.9706
LNRR(-2)	0.158609	0.864604	0.183447	0.8571
LNPEXR	-0.068644	0.245685	-0.279400	0.7840
LNPRR	-0.489385	1.541679	-0.317436	0.7556
C	0.963098	25.11967	0.038340	0.9700
RESID(-1)	-0.371896	0.383339	-0.970150	0.3484
R-squared	0.062993	Mean dependent var		7.63E-15
Adjusted R-squared	-0.740156	S.D. dependent var		0.359087
S.E. of regression	0.473689	Akaike info criterion		1.649653
Sum squared resid	3.141340	Schwarz criterion		2.273574
Log likelihood	-9.270312	Hannan-Quinn criter.		1.835177
F-statistic	0.078433	Durbin-Watson stat		1.884359
Prob(F-statistic)	0.999959			

ملحق رقم (08): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.303773	Prob. F(1,24)		0.5866
Obs*R-squared	0.324974	Prob. Chi-Square(1)		0.5686
Test Equation:				

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 27/12/16 Time: 14:29

Sample (adjusted): 1989 2014

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.140661	0.042891	3.279515	0.0032
RESID^2(-1)	-0.115193	0.209002	-0.551156	0.5866
R-squared	0.012499	Mean dependent var		0.127361
Adjusted R-squared	-0.028647	S.D. dependent var		0.178271
S.E. of regression	0.180807	Akaike info criterion		-0.508975
Sum squared resid	0.784584	Schwarz criterion		-0.412198
Log likelihood	8.616674	Hannan-Quinn criter.		-0.481107
F-statistic	0.303773	Durbin-Watson stat		1.968806
Prob(F-statistic)	0.586622			

ملحق رقم (09): نتائج اختبار Ramsey (RESET)

Ramsey RESET Test

Equation: ARDL

Specification: LNINF LNINF(-1) LNM2R LNM2R(-1) LNM2R(-2) LNEXRR LNIR
LNRR LNRR(-1) LNRR(-2) LNPEXR LNPRR C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.137549	21	0.8919
F-statistic	0.018920	(1, 21)	0.8919
Likelihood ratio	0.026116	1	0.8716

Ramsey RESET Test

Equation: ARDL

Specification: LNINF LNINF(-1) LNM2R LNM2R(-1) LNM2R(-2)
LNEXRR LNIR LNRR LNRR(-1) LNRR(-2) LNPEXR LNPRR C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.137549	21	0.8919
F-statistic	0.018920	(1, 21)	0.8919
Likelihood ratio	0.026116	1	0.8716

ملحق رقم (10): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL(1, 2, 0, 0, 2, 0, 0)$

Dependent Variable: D(LNINF)				
Method: Least Squares				
Date: 27/12/16 Time: 14:41				
Sample (adjusted): 1988 2014				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.203993	0.191837	-1.063369	0.3025
D(LNM2R)	4.351833	2.485456	1.750919	0.0980
D(LNM2R(-1))	1.847486	1.628923	1.134177	0.2725
D(LNTRC)	1.649439	1.371918	1.202287	0.2457
D(LNIR)	4.181330	1.740683	2.402120	0.0280
D(LNRR)	0.095999	1.411775	0.067999	0.9466
D(LNRR(-1))	3.439344	1.086273	3.166186	0.0056
D(LNGEXR)	0.473617	0.260529	1.817902	0.0867
D(LNPRR)	-3.387272	1.112123	-3.045769	0.0073
COINTEQ (-1)	-0.876338	0.232572	-3.768033	0.0015
R-squared	0.733084	Mean dependent var		-0.035348
Adjusted R-squared	0.591775	S.D. dependent var		0.887554
S.E. of regression	0.567080	Akaike info criterion		1.981485
Sum squared resid	5.466860	Schwarz criterion		2.461425
Log likelihood	-16.75005	Hannan-Quinn criter.		2.124197
F-statistic	5.187819	Durbin-Watson stat		1.654209
Prob(F-statistic)	0.001777			

ملحق رقم (11): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.419194	Prob. F(1,16)		0.5265
Obs*R-squared	0.689329	Prob. Chi-Square(1)		0.4064
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 27/12/16 Time: 14:54				
Sample: 1988 2014				
Included observations: 27				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.032917	0.201712	0.163188	0.8724
D(LNM2R)	-0.592070	2.689285	-0.220159	0.8285
D(LNM2R(-1))	-0.183707	1.681594	-0.109246	0.9144
D(LNEXRR)	0.277582	1.460324	0.190083	0.8516
D(LNIR)	0.022895	1.771556	0.012924	0.9898

<i>D(LNRR)</i>	0.260115	1.491650	0.174381	0.8638
<i>D(LNRR(-1))</i>	0.170495	1.136255	0.150050	0.8826
<i>D(LNPEXR)</i>	0.063797	0.282818	0.225578	0.8244
<i>D(LNPRR)</i>	0.213598	1.178731	0.181210	0.8585
<i>ECM(-1)</i>	-0.179611	0.364638	-0.492575	0.6290
<i>RESID(-1)</i>	0.284034	0.438695	0.647452	0.5265
<i>R-squared</i>	0.025531	<i>Mean dependent var</i>		2.47E-17
<i>Adjusted R-squared</i>	-0.583513	<i>S.D. dependent var</i>		0.458545
<i>S.E. of regression</i>	0.577023	<i>Akaike info criterion</i>		2.029697
<i>Sum squared resid</i>	5.327287	<i>Schwarz criterion</i>		2.557631
<i>Log likelihood</i>	-16.40091	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		2.186679
<i>F-statistic</i>	0.041919	<i>Durbin-Watson stat</i>		1.951195
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.999993			

ملحق رقم (12): نتائج اختبار *Heteroskedasticity Test: ARCH*

<i>Heteroskedasticity Test: ARCH</i>				
<i>F-statistic</i>	0.177758	<i>Prob. F(1,24)</i>		0.6771
<i>Obs*R-squared</i>	0.191156	<i>Prob. Chi-Square(1)</i>		0.6620
<i>Test Equation:</i> <i>Dependent Variable: RESID^2</i> <i>Method: Least Squares</i> <i>Date: 27/12/16 Time: 14:56</i> <i>Sample (adjusted): 1989 2014</i> <i>Included observations: 26 after adjustments</i>				
<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>C</i>	0.173964	0.068869	2.526031	0.0185
<i>RESID^2(-1)</i>	0.084412	0.200212	0.421614	0.6771
<i>R-squared</i>	0.007352	<i>Mean dependent var</i>		0.190440
<i>Adjusted R-squared</i>	-0.034008	<i>S.D. dependent var</i>		0.284363
<i>S.E. of regression</i>	0.289158	<i>Akaike info criterion</i>		0.430115
<i>Sum squared resid</i>	2.006693	<i>Schwarz criterion</i>		0.526891
<i>Log likelihood</i>	-3.591490	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		0.457983
<i>F-statistic</i>	0.177758	<i>Durbin-Watson stat</i>		1.898216
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.677059			

ملحق رقم (13): نتائج اختبار *Ramsey (RESET)*

Ramsey RESET Test
Equation: ARDL (ARDL-ECM)
Specification: D(LNINF) C D(LNM2R) D(LNM2R(-1)) D(LNEXRR) D(LNIR)
D(LNRR) D(LNRR(-1)) D(LNPEXR) D(LNPRR) ECM (-1)

Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.558307	16	0.1387
F-statistic	2.428320	(1, 16)	0.1387
Likelihood ratio	3.815097	1	0.0508

ملحق رقم (14): نتائج اختبار نتائج سببية جرانجر في الأجل الطويل

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 27/12/16 Time: 15:08			
Sample: 1986 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LN2M2R does not Granger Cause LNINF	27	0.49844	0.6142
LNINF does not Granger Cause LN2M2R		2.46925	0.1078
LNEXRR does not Granger Cause LNINF	27	1.22553	0.3129
LNINF does not Granger Cause LNEXRR		0.85081	0.4406
LNIR does not Granger Cause LNINF	27	1.16503	0.3304
LNINF does not Granger Cause LNIR		2.35713	0.1182
LNRR does not Granger Cause LNINF	27	4.91874	0.0172
LNINF does not Granger Cause LNRR		5.98091	0.0084
LNPEXR does not Granger Cause LNINF	27	0.14177	0.8686
LNINF does not Granger Cause LNPEXR		1.48322	0.2487
LNPRR does not Granger Cause LNINF	27	0.30724	0.7386
LNINF does not Granger Cause LNPRR		5.82989	0.0093
LNEXRR does not Granger Cause LN2M2R	27	1.69324	0.2070
LN2M2R does not Granger Cause LNEXRR		0.24566	0.7843
LNIR does not Granger Cause LN2M2R	27	1.11838	0.3447
LN2M2R does not Granger Cause LNIR		3.46015	0.0494
LNRR does not Granger Cause LN2M2R	27	1.81718	0.1860
LN2M2R does not Granger Cause LNRR		4.48459	0.0232
LNPEXR does not Granger Cause LN2M2R	27	2.10235	0.1460
LN2M2R does not Granger Cause LNPEXR		10.6991	0.0006
LNPRR does not Granger Cause LN2M2R	27	3.40950	0.0513
LN2M2R does not Granger Cause LNPRR		3.87631	0.0361
LNIR does not Granger Cause LNEXRR	27	0.63124	0.5413
LNEXRR does not Granger Cause LNIR		0.75446	0.4820

<i>LNRR does not Granger Cause LNXRR</i>	27	1.02749	0.3744
<i>LNXRR does not Granger Cause LNRR</i>		2.48229	0.1066
<i>LNPEXR does not Granger Cause LNXRR</i>	27	1.38829	0.2705
<i>LNXRR does not Granger Cause LNPEXR</i>		2.35103	0.1188
<i>LNPRR does not Granger Cause LNXRR</i>	27	0.21364	0.8093
<i>LNXRR does not Granger Cause LNPRR</i>		1.28663	0.2962
<i>LNRR does not Granger Cause LNIR</i>	27	2.58808	0.0979
<i>LNIRR does not Granger Cause LNRR</i>		3.37375	0.0527
<i>LNPEXR does not Granger Cause LNIR</i>	27	0.19030	0.8281
<i>LNIRR does not Granger Cause LNPEXR</i>		0.11921	0.8882
<i>LNPRR does not Granger Cause LNIR</i>	27	1.95589	0.1653
<i>LNIRR does not Granger Cause LNPRR</i>		2.54141	0.1016
<i>LNPEXR does not Granger Cause LNRR</i>	27	0.52577	0.5983
<i>LNRR does not Granger Cause LNPEXR</i>		0.99165	0.3869
<i>LNPRR does not Granger Cause LNRR</i>	27	3.67859	0.0419
<i>LNRR does not Granger Cause LNPRR</i>		1.87306	0.1773
<i>LNPRR does not Granger Cause LNPEXR</i>	27	10.5751	0.0006
<i>LNPEXR does not Granger Cause LNPRR</i>		3.03988	0.0683

تم بحمد الله

تعالى

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، ومن أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار ووضع سياسة نقدية ومالية فعالة من خلال أدواتهما تمت الإشارة إلى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. لقد تميزت فترة الدراسة بتنوع هذه الأخيرة من حيث مصدر التخطيط ومزيج السياسات الاقتصادية في ذلك، وسبب ذلك الظروف الاقتصادية السائدة التي انعكست على مستويات التضخم وأسبابه، كما إتسمت فترة التسعينيات بالطبيعة النقدية للتضخم، أما بعد سنة 2000 فكان سبب التضخم كل من زيادة الطلب على العرض وكذا دعم العرض المحلي بزيادة حجم الإستيراد هذا من الناحية النظرية والتحليلية، ومن الناحية التطبيقية تم إستخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (*Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)*)، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومن أهمها التضخم لم يحقق المستوى المطلوب وذلك راجع إلى التباطؤ الزمني للسياستين النقدية والمالية وآلية عمل المضاعف المالي والمضاعف النقدي؛
- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *F-statistic*، إلى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج من خلال قيمة إحصاءة *F*-المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2.5% و 5% و 10%؛
- بينت نتائج العلاقة السببية، اختبار سببية جرانجر *Granger*، إلى وجود علاقات سببية معنوية في الأجل الطويل والقصير من المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج نحو معدل التضخم، وهذا ما يؤكد وجود علاقات على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاقتصادية الكلية، السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم، الإصلاحات الاقتصادية، البرامج التنموية، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*).

Abstract :

The aim of this study is to identify the role of the monetary and budgetary policies in addressing the phenomenon of inflation in Algeria during the period 1986-2014. In order to facilitate the decision making process and the setting of an effective monetary and budgetary policies through their correspondants tools, we highlight the coordination between the two policies to achieve macroeconomic policy objectives.

The period of the research was characterized by the diversity of the tools used and the mix of economic policies. The reason of such situation was the prevailing economic conditions which were materialized in high inflation rates and causes. In the nineties (1990), the inflation was a monetary issue. After 2000, inflation took its roots in the increasing demand with respect to supply and the of the support of the domestic supply by increasing the volume of the imports. In our empirical research, we used the latest statistical methods of time serie analysis, namely the Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL). This technique is considered a modern tool in analyzing and addressing cointegration and error correction models and allows for more accurate and efficient results.

The main results of the research can be summarized as follows :

- The Bound test approach of cointegration through the F Statistic indicates that there is a cointegration between the inflation rate and the independant variables of the model. The calculated F Statistic was greater than the critical value at the levels of 2,5%, 5% and 10% respectively.
- The results of the causality relationship and the Granger test of causality have shown that there are a significant causal relationship in the long and the short run from the independant variables included in the model towards the inflation rate. This confirms the existence of long term relationships between the different independant variables and the rate of inflation.

Key words : macroeconomic policy, monetary policy, budgetary policy, economic reforms, development programs, ARDL.

Résumé:

L'objectif de la présente étude consiste à déterminer le rôle des politiques monétaire et budgétaire dans la maîtrise de l'inflation en Algérie durant la période (1986-2014). Afin de faciliter la prise de décision et élaborer des politiques monétaire et budgétaire efficaces à partir de leurs outils respectifs, il a été question d'aborder la coordination entre ces deux politiques pour la réalisation des objectifs de la politique macro-économique.

La période de cette étude est caractérisée par une diversité des politiques macro-économiques en termes de source de planification et combinaison de politiques économiques, en raison des conditions économiques qui se sont répercutées sur les niveaux d'inflation et de ses causes. Les années quatre vingt dix ont été marquées par la nature monétaire de l'inflation, tandis que après l'année 2000, la cause de l'inflation est la hausse de la demande et le soutien de l'offre intérieure par l'augmentation des importations. Dans la partie économétrique, on a appliqué la méthode ARDL « *Autoregressive Distribution Lag Bounds Test* » qui est l'une des méthodes statistiques récentes des séries chronologiques, ayant pour finalité l'analyse de la co-intégration.

Les principaux résultats obtenus ont révélé que :

- la coordination entre les deux politiques monétaire et budgétaire pour atteindre les objectifs de la politique macro-économique (principalement l'inflation) n'a pas atteint le niveau escompté et ce à cause de la lenteur des politiques monétaire et budgétaire et le mécanisme de travail des multiplicateurs budgétaire et monétaire ;
- le test *Bound Test Approach* a confirmé l'existence d'un co-intégration entre l'inflation et les différentes variables indépendantes du modèle ;
- le test Granger a mis en exergue l'existence des relations de causalité significative dans le court et le long terme entre les variables indépendantes et l'inflation.

Mots clés : La politique macroéconomique, la politique monétaire, la politique budgétaire, l'inflation, les réformes économiques, les programmes de développement, l'ARDL.